الوقائع الاقتصادية

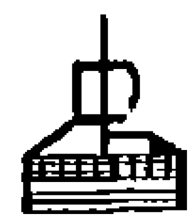
من التاريخ القديم
إلى بداية القرن الواحد و العشرون



دكتور
بوقرة رابح
كلية العلوم الإقتصادية
وعلوم التيسيير و العلوم التجارية
جامعة المسيلة - الجزائر

دكتور
خبابة عبد اللّه
كلية العلوم الإقتصادية
وعلوم التيسيير و العلوم التجارية
جامعة المسيلة - الجزائر


دار الجامعة الجديدة

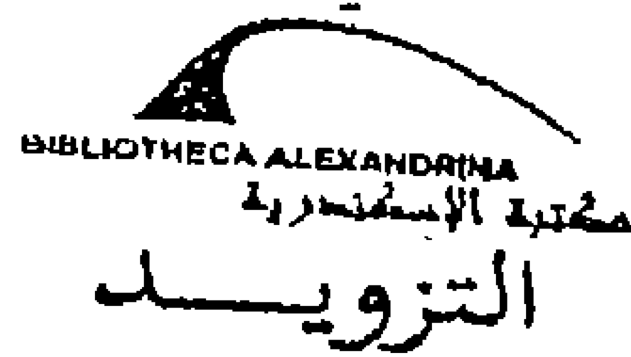
دار الجامعة الجديدة للنشر 
٣٨ شارع سوتير ـ الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com

الوقـائع الاقتصادية

من التاريخ القديم
إلى بداية القرن الواحد والعشرين

الوقائع الاقتصادية

من التاريخ القديم
إلى بداية القرن الواحد والعشرون



دكتور
بوقـــرة رابـــح
كليـــة العلـــوم الاقتصـاديـــة
وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جـامعة المســيلة ـ الجزائر

دكتور
خبابة عبد الله
كليـــة العلـــوم الاقتصـاديـــة
وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جـامعة المســيلة ـ الجزائر

2014


دار الجامعة الجديدة
٣٨-٤٠ ش ســوتير - الأزاريطة - الإسـكندرية
تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ فاكس: ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com



وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

إهـــــــداء

نشكرك ونحمدك ربي، حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا خير معين يامن استجاب لدعواتنا نثني عليك الشكر كله ونحمدك يا الله.

نهدي ثمرة جهدنا هذا

إلى من جعل حبه من الإيمان

جزائرنا الغالية

المقدمة العامة

دراسة علم الاقتصاد تهدف أساسا لمسايرة و تصدى الإنسان لمعرفة و استنباط أسس أو بالأحرى نظم اقتصادية سواء في رفع مستواه المعيشي أو مواجهة الظروف السياسية و الاجتماعية المفروضة في إطار مسايرة العصر من جهة، و من جهة أخرى استنباط أو وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر أو المستقبل و المتمثلة في الندرة النسبية للموارد. سنتناول في هذه المقدمة النقاط التالية:

١- ماهية الوقائع الاقتصادية.

٢- وسائل و مناهج تحليل الوقائع الاقتصادية.

٣- القوانين الاقتصادية.

٤- علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية.

٥- علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

أولا: ماهية الوقائع الاقتصادية

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، و على هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث و الوقائع الاقتصادية .

أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية: تكمن في:

١- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد و تحديد الحاجات و اختيار ما ينتج لإشباعها من سلع و خدمات، متمثلة في :

أ- الكمية المنتجة.

ب- الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها.

ج- المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه.

د- أي الموارد يمكن أن تستخدم.

هـ- و في ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.

٢- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج Production Relations التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل Division of Work ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

من خلال الملاحظة، يعتقد أن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية، بينما يعتقد آخرون أنها عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية Economics Systems أو النظريات الاقتصادية Economics Théories التي ظهرت في المجتمعات المختلفة وعبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية والاتجاهات التي اتخذها نشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة.

فلدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد وآفاق اكبر من ذلك وهكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي أو تاريخ الوقائع الاقتصادية أن ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، إذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة و تم نضجها في إطار نظام قديم و حيث يبلغ النمو الاقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا "النظام الإقطاعي و النظام الرأسمالي".

و للملاحظة هذا يرجع أيضا إلى الظروف السياسية و الاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة و أيضا للطبعة الحاكمة و مدى استجابتها مع الظروف الراهنة في تلك الفترة "لمزيد من المعلومات راجع كتاب " صراع الطبقات لريمون آرون ترجمة عبد الحميد الكاتب".

ثانيا: وسائل و مناهج تحليل الوقائع الاقتصادية .

كما لاحظنا سابقا أن لدراسة الوقائع الاقتصادية أبعاد و آفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية و حقائق علمية متباينة، من أهم هذه الأبعاد و الآفاق ما يلي:

١- تنمية القدرة على البحث و البحث العلمي و التحليل: كثيرا ما تتيح معرفة الأساليب و الطرائق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة و الطرق العلمية على غرار الدراسة و التحليل، ثم إنماء قدراتنا بهذا المجال، كما أن معرفة الأفكار و النظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر و الفلاسفة و ما توصلوا إليه من أفكار و أساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، و من جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل و أخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر و ظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.

٢- استيعاب النظريات المعاصرة: إن دراسة النظريات و الأحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا، و لحد كبير على فهم و استيعاب النظريات الحديثة، إذ لا بد قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي و الإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية، فالنظرية الاقتصادية[1] كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة و تقدم الحلول للمشاكل القائمة.

---

[1] تعتمد النظرية فروض أساسية عامة، في بداية البحث، ثم تصل بالتسلسل المنطقي لنتيجة تطبق لوصف السلوك الاقتصادي للإنسان، أو لحل مشكلة معينة أو تقرير سياسة ما كأن تفترض مثلا، أن الإنسان يستلهم في سلوكه الاقتصاديEconomic Behavior وجه المصلحة الذاتية، وأن حرية السلوك هذه تتيح الخير لكل الناس.

إن استيعاب النظريات الاقتصادية الراهنة سيكون متعذرا علينا دون الرجوع إلى أصولها العلمية و منطقاتها الأساسية، و ظروف نشأتها الأولى إذ من المعروف أن لكل نظرية علمية نقطة ابتداء تنمو بعدها بشكل حلقات تسلسل، و تترابط حتى تصل في النهاية إلى الحقيقة العلمية، و قد يتراءى لنا أننا نفهم النظرية بمجرد الإطلاع عليها و دراستها، إلا أن الواقع، فهذا الفهم لها ليس استيعابا كاملا و إنما إقرارا عقليا، حيث نلاحظ في الوقت الحالي أن كثيرا من النظريات إن لم نقل نظم لم يتمكن تحقيقها لأن العقل فقط هو الذي أقرها دون مراعاة الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الظروف الداخلية البيئية، الظرف الزمني المستوحاة فيه و الجماعة الاجتماعية المقررة عليها. فلهذا دراسة الوقائع الاقتصادية له أهمية بمكان في معرفة التسلسل التاريخي للأحداث الاقتصادية و الاستفادة منها في إقرار مناهج جديدة متكيفة مع ظروف العصر و الواقع.

٣- استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني و التكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة[1] خلال العصور التاريخية.

٤- تدبير ظروف المستقبل: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة،

---

[1]) تلك المشكلة التي عمادها ندرة الموارد وتعدد الحاجات والتي لولا ذلك لما دعت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد ولا التطور الاقتصادي، فالإنسان على وجه الأرض ومن العصور الأولى للتاريخ يسعى جاهدا في تبديد هذه الموارد مستغلا إياها لأقصى الحدود، مما جعلها متخلفة عن إشباع رغباته المتزايدة الأمر الذي سبب نشوء هذه المشكلة والتي ستبقى قائمة طالما كان من المتعذر إشباع الحاجيات والرغبات الإنسانية.

لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبر ظروف ورسم آفاق المستقبل.

٥- استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر و الجمود إلى الغنى و التقدم و الازدهار.

و هذه الأهمية تبرز بشكل واضح أمام الدول النامية بشكل خاص، إذ أن النظرية الاقتصادية التي تلاءم مجتمع معين قد لا تلاءم مجتمعا آخر، لهذا لابد من استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف و مشاعر الأمة ونفسيتها وتاريخها في إطار يدمج الأمة ضمنه و يتفاعل معها خلاله كل أفرادها. و تعتبر أكثر الدول نجاحا في رسم السياسة الاقتصادية المثلى، و هدا نادرا ما يكون، تلك التي هي أكثرها اطلاعا على تاريخ الوقائع الاقتصادية و أسلوب تحليل الظواهر السائدة و التدابير المتخذة حيالها.

و لخير دليل على ذلك السياسة الاقتصادية التي سلكتها يوغسلافيا سابقا حيث استطاعت بفضل أسلوبها الاقتصادي المتبع أن تخرج نوعا ما، من ركب التخلف الاقتصادي.

و في ضوء تحديد الوقائع و الظواهر محور الاهتمام في تحليل التطور الاقتصادي للمجتمعات المختلفة، يثار تساءل التالي :

- هل يشكل التاريخ في مسيرته وتطوره، مجرد مجموعة من الحوادث المنفصلة غير المترابطة التي تحكمها اعتبارات الصدفة والعشوائية أما أنه يتكون من مجموعة من الوقائع المنطقية والمترابطة ؟

يشكل هذا التساؤل نوعين من الاختلافات في وجهات النظر:

أ- مشكلات الندرة التي نشأ من علاقة الأفراد بالأشياء النادرة و هو اتجاه المدرسة الحدية الذي يعني أساسا بالأمور الكمية في التحليل.

ب- مشكلات العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الإنتاج و التوزيع بين أفراد وأفراد حيث تكون الأشياء مجرد واسطة بين هؤلاء الأفراد و هو اتجاه المدرسة الماركسية [1].

فإذا عدنا للنقطتين السابقتين (أ ، ب) هناك سؤال يطرح نفسه، هل هناك حتمية تحكم تاريخ الوقائع الاقتصادية في اتجاهات معينة؟ ثم مدى الأهمية النسبية لطريقة الإنتاج السائدة في تحديد مرحلة تطور النظام الاقتصادي لأي مجتمع ؟

للرد على الشطر الأول من السؤال، هناك فريقين أو مذهبين من المفكرين، الفريق الأول يرفض الحتمية التاريخية مثل الاقتصادي الألماني "Schmoller" و المؤرخ الإنجليزي "Iving Fisher" حيث يقررا أنه لا حتمية و أن الحدث التاريخي عشوائي و ليس حتمي مطلق، أما الفريق الثاني فيؤمن بالحتمية التاريخية مثل الفيلسوف الألماني "Hegel" والمفكر الاشتراكي "Engels" حيث يقررا أن الحتمية في التطور والقوانين الاجتماعية والاقتصادية كبقية القوانين الرياضية والطبيعية وهي مطلقة وليست نسبية وأن الحتمية حسب رأي " Engels " هي ارتباط الحوادث التاريخية.

أما الرأي العام السائد في هذا الصدد، فيعتبر كموقف الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي "كونت" لأن القوانين الحاكمة للتطور التاريخي موجودة ولكنها نسبية وليست حتمية مطلقة فما انطبق في أوروبا لا ينطبق بالضرورة على دول المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، وما انطبق في أوروبا كذالك لم ينطبق بالضرورة في روسيا أو الدول الآسيوية وهنا تظهر مدى أهمية الطبقة الحاكمة وسياستها المتبعة

---

[1]) إن الندرة النسبية (ندرة الموارد بالنسبة للحاجات) وفقا للفكر الاشتراكي الماركسي هي ظاهرة اجتماعية، فإذا نظر إليها كأساس للمشكلة الاقتصادية فيكون ذلك بوصفها ظاهرة من وجهة نظر المجتمع وليس باعتبارها ندرة لدى الفرد.

ومدى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي اتجاه الأمة فنلاحظ أن الاتجاه الديكتاتوري العادل الذي نهجته اليابان "في القرن السابع و الثامن عشر" استطاع أن يكيف الفرد الياباني و يجعله رجل يتحلى بالروح المثلى للعمل.

و نخلص من هذا إلى أن قوانين التطور الاقتصادي نسبية وأنها تختلف باختلاف الأزمنة و الأمكنة. أما فيما يخص الشطر الثاني من السؤال، فهي نظرية تطور النظام الاقتصادي بحسب طريقة الإنتاج، و ما أقامه ماركس من بناء نظري شامل لنشأة النظم الاقتصادية و تطورها في إطار التكوينات الاجتماعية المختلفة، حيث اعتمدت على أفكار أساسية هي :

قوى الإنتاج	أدوات الإنتاج- قوة العمل- المعرفة الفنية السائدة
علاقات الإنتاج	نوع ملكية الإنتاج "و سائل الإنتاج"- تحديد نوع و شكل علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما- قيمة و شكل الإنتاج فيه.
أسلوب الإنتاج	قوى الإنتاج- علاقات الإنتاج - نوع شكل الملكية

" سوف نعود إلى هذه النقطة في مواضيع قادمة"

ثالثاـ القوانين الاقتصادية

تدل كلمة قانون على ثلاثة معان يمكن توضيحها في:

أ- الأحكام القانونية المفروضة: أحكام الزواج، قوانين البيع، تأميم الصناعة، فعندما تمنع الدولة مثلا تصدير الرساميل أو تحدد الأجور فإنها تصدر قانونا أو حكاما يسن قاعدة حقوقية.

ب- القاعدة: كالقوانين الأخلاقية، كأن نقول مثلا أجرة العامل يجب أن تضمن له العيش الملائم مع متطلبات السوق.

ج- الصلات القائمة بين الظواهر الكونية: كالقوانين المجردة والمنطقية في الرياضيات أو الصلات القائمة بين العرض و الطلب في

السوق الحرة دون أي تدخل أو قيود "إذا زاد الطلب و قل العرض ارتفعت الأسعار وإذا قل الطلب و زاد العرض انخفضت الأسعار" .

و تنقسم القوانين إلى طبيعية وعلمية واقتصادية ، فأما الطبيعية فهي قوانين خالدة ثابتة تعمل بمعزل عن الإنسان كقانون الجاذبية العام مثلا ، وإما القوانين الاقتصادية فهي بنظر الاقتصاديين الاشتراكيين قوانين موضوعية نشأت مع نشوء المجتمع الإنساني، و تتبدل بتبدله فبعضها يظهر و بعضها يختفي تبعا لظهور أو زوال العلاقات المعبرة عنها ، وأما الاقتصاديين الرأسماليين فيعتبرونها كالقوانين الطبيعية ثابتة حتمية لا تقبل الاستثناء فإذا اجتمعت لها نفس المقدمات تحققت لها نفس النتائج، فالأسعار مثلا تتعين في السوق التي تسودها المنافسة الحرة Free Concurrence في مستوى معين وفق قانون اقتصادي معين فإذا اختل شرط توفرها كأن يحدث احتكار Monopoly مثلا فإن الأسعار تتغير و هذا لا يعتبر خروجا عن القانون "كالماء الذي لا يتجمد في درجة الصفر إلا إذا كان نقيا"

ويعني القانون الاقتصادي إيجاد علاقة معينة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، و تتمثل هذه العلاقة في ربط السبب بالنتيجة كقانون الطلب والعرض أو أن انخفاض السعر هو السبب الذي يقضى إلى نتيجة معينة هي زيادة الكمية المطلوبة.

ويلاحظ أن التنبؤات الاقتصادية وتوقعات نتائج ارتفاع السعار وتفشي البطالة وغيرها يدلان على حقيقة سريان القوانين الاقتصادية في المجتمعات وفي الواقع، فإن هذه القوانين تتيح لنا توقع الخطط والمسارات اللازمة لتوجيه السياسة الاقتصادية وهي ذات صلة مباشرة بالإنسان مما دعا الاقتصادي الأمريكي " فونميزيس" أن يصف الحياة الاقتصادية بقوله: إنها تخضع للقانون المحدود بالإرادة الإنسانية ، حيث يضع الإنسان أهدافه نصب عينه ويسعى إليها ، و قد وصف مفكر اقتصادي ايطالي

أن الاعتراف بالقوانين الاقتصادية يساوي في طبيعته الاعتراف بطبيعة الإنسان الاقتصادية.

و تختلف القوانين الاقتصادية حسب طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي، ففي النظام الاشتراكي تسود القوانين التالية:

- التطور المنهجي للاقتصاد القومي.
- القانون المخطط للإنتاج.
- التوزيع حسب العمل.
- من لا يعمل لا يأكل.

وهناك قوانين اقتصادية تسود في النظام الرأسمالي ومنها:

- قانون العرض و الطلب في نظرية الأسعار.
- قانون الغلة.
- القانون الحديدي للأجور.
- قانون المنافسة الحرة.
- قانون التراكم الرأسمالي.
- قانون غريشام Gresham في التداول النقدي.
- قانون الناتج المتزايد في الصناعة .

وقد ذهب رجال الفكر الاقتصادي من تفسير القوانين الاقتصادية من نواحي شتى، فالفيزيوقراطيون ورواد المذهب التقليدي اعتقدوا بالقوانين الأزلية الحتمية وأطلقوا عليها النظام الطبيعي واعتبروا أن الاستسلام لهذا النظام يعني السعادة والرفاهية، وأخذ الاقتصاديون الرياضيون بفكرة السببية، فكل حادث تسبب في حادث آخر- أو نتيجة لغيره – وأن هذا التأثير متبادل ويعبر عن ذلك بمعادلة جبرية أو بخط بياني فمثلا التغير في أسعار البضائع يتبع كمية العرض، أما أصحاب المفهوم الآلي للقانون الاقتصادي فقد استعملوا مصطلحات

فيزيائية في الاقتصاد (كالتوازن التام، التوازن الثابت، السكون) واعتبروا أن الإنسان خاضع لقوانين الطبيعية بشكل جبري.

واعتقد رواد المدرسة التاريخية بفكرة النسبية في الحياة، وبمفهوم القانون الاقتصادي المؤقت، وأنكروا القانون الطبيعي الأبدي الذي سنّه المدرسيون التقليديون والذي يسري على كل المجتمعات وفي كل الأوقات وبشكل واحد ، وذلك نظرا لأن الإنسان يتغير ويتبدل بتبدل المؤسسات الاجتماعية والحادثات الاقتصادية هي حادثات متغيرة، فالملكية الفردية لم يكن معترف بها في كل العصور فهي إذن لا تشكل سنة طبيعية مطلقة، لهذا كان في رأي التاريخيين الألمان أنه من الضروري الاعتماد على التحليل التاريخي للحوادث الاقتصادية أكثر من الاعتماد على التحليلات الفردية. وفي هذا الصدد يشير "هبلد بران" أن الإنسان نتاج التاريخ وحاجاته مع غيره من الناس في تطور مستمر .

ولقد حاول التاريخيون الاقتصاديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دراسة تاريخ الأحداث الاقتصادية والوقائع الاجتماعية للعصور المختلفة من جوانب شتى.

ففي انجلترا حاول "Rogers" و"Lesley" دراسة تاريخ الصناعة والأسعار في العصور القديمة، بينما في فرنسا اهتم "Leplay" بتاريخ الطبقات الاجتماعية و"Levasseur" بتاريخ الطبقات العاملة (من أيام يوليوس قيصر حتى الثورة الفرنسية). أما من بلجيكا درس " Lave Laye" تطور أشكال الملكية ;

وعموما فان أنصار المدرسة التاريخية نحو نفس المنحنى الذي سلكه المفكر العربي ابن خلدون في أبحاثه عن القوانين الاجتماعية التي تسير وفقها المجتمعات وأكدوا أهمية الوقائع الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من التاريخ الاقتصادي بناء العلم الاقتصادي على أسس متينة و كان لهم تأثير كبير في توجيه هذا العلم نحو الأبحاث التاريخية.

رابعا: علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية:

تعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية هيكل التاريخ الاقتصادي، كما أن الأحداث الاقتصادية الجارية ستكون تاريخا اقتصاديا للأجيال القادمة، ولقد تطورت الفكرة الاقتصادية خلال مراحل تاريخ الإنساني تطورا بليغا، وتحولت من مجرد تأملات حِكَمِيَّة أو فلسفية حتى صارت كيانا عليما مستقلا له أصوله وقواعده، ففي ظل المجتمعات البدائية القديمة كان الهدف الأساسي لكل فرد هو إشباع حاجاته مباشرة أي القيام بإنتاج ما يكفي لاستهلاكه واستهلاك كل ما ينتجه، وكان الناتج القومي هو كل ما لدى الأفراد من منتج حيث أن المجتمع لا يسوده أي طابع طبقي.

و مع تطور الثروة في أيدي البعض، اخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول تشكل من أشكال الاستغلال في التاريخ، ففي هذا العصر التاريخي، امتلك الإنسانُ الإنسان، وأخضعه لنفوذه واعتبر الرقيق من ممتلكات السيد المنقولة، كالحيوانات، وأدوات العمل، وجرد العبيد من كافة الحقوق السياسية والمدنية. و تميزت هذه الحقبة التاريخية بظهور تخصص العمال و تقسيم العمل و ساد تناقض اجتماعي حاد تفجرت من خلاله ثورات العبيد ضد المالكين، حيث نلاحظ هنا أنه ظهرت أول معارضة إنسانية للاستغلال، و قد مفكرو الإغريق في ذلك العصر لمواضيع منها:

- المبادلات السلعية و النقدية.
- قضايا النقود و الأسعار.
- الاحتكار و ملكية الأراضي.

حيث أن تلك المواضيع اصطبغت بالصبغة الأخلاقية دون الحقائق الاقتصادية، كما أن إنتاجهم الفكري لم يتسم بالطبيعة العلمية لأنه لم يعتمد على الطرق المنظمة في البحث و التحليل.

بينما تناول باحثو العصور الوسطى قضايا منها:

- الثمن العادل.
- شرعية الملكية الخاصة.
- و النظر إلى الربا و الإبقاء على الأوضاع الراهنة وإضفاء عليها الطابع الديني المحض.

حيث ساد في تلك العصور نظام الاقتصاد المغلق الذي مس القطاع الزراعي دون غيره من القطاعات، إذ تشكل فيه الأسرة وحدة اقتصادية مستقلة تعيش على الاكتفاء الذاتي، حيث ينتج أفرادها جميع السلع الضرورية لمعيشتهم و يستهلكون كل ما ينتجون، لأن الأسواق، التجارة، النقود و المبادلات لم تكن معروفة آنذاك.

وفي تلك الفترة كانت وسائل الإنتاج والتقنية بدائية حيث استخدمت "La Brouette" والمطاحن المائية والمجرفة وبعض الآليات البدائية الأخرى. وبمرور الزمن بدأت تظهر الملكية الخاصة للأرض القابلة للبيع والشراء ومعظمها ملكية إقطاعية احتكارية، وتميز الإنتاج بالركود وانخفاض مستوى تطور القوى المنتجة وكانت المبادلات التجارية ضعيفة لعدم وجود النقود والمواصلات مما سبب جمود اقتصادي لعدم وجود الاستثمار ولضيق الأسواق، وكان توزيع العمل في حدوده البسيطة.

كل ذلك تمخض عنه نزوح ريفي أي هجرة الفلاحين من ظلم الإقطاع، فامتهنوا الصناعة اليدوية، وظهر نظام السوق، ثم ازدهرت التجارة وارتفعت مستويات المعيشية وسادت فكرة أن رضي كل فرد بطبقته الاجتماعية المنتمي لها، حيث بدأ الاقتصاد المعرض (في نطاق المدنية) يظهر وتوسعت الحرف (تجارة، حدادة، حياكة، خياطة) حتى استخدم بعض العمال في شكل مشاريع صغيرة عائلية.

ومنذ القرن الخامس عشر ظهر نظام الطوائف والجماعات الحرفية بسبب ظهور المدن وتطورها وكثرة أصحاب الحرف مما دفعهم لتجميع صفوفهم في جمعيات حرفية منظمة لحماية مصالحهم المشتركة، وكان هذا النظام حكر قانوني للمهن الصناعية والتجارية تفرض على من يود الإنظمام إليهم أن يمر بمرحلة عامل مبتدئ، مساعد ثم صاحب حرفة حيث يجتاز بعدها امتحانا عسيرا (يطلب فيه تقديم عمل أو صنعة شخصية) أمام لجنة محلفة من معلمي الطائفة مما سبب استغلال واحتكار الحرف في يدي فئة قليلة.

ومع بداية القرن السادس عشر أخذ وضع التطور الاقتصادي حدا فاصلا بين الجمود والنشاط نظرا لظهور الاكتشافات العلمية والجغرافية، فعلى الصعيد الجغرافي تم اكتشاف القارة الأمريكية ١٤٩٢ على يد " كريستوف كولومبس" وفي ١٤٩٧ وصل "فاسكو دي جاما " إلى الهند ، وفي ١٥٠٠ أبحر "كابرال" في البرازيل وفي ١٥١٩ دار ماجلان حول الأرض.

أما على صعيد الإصلاح الديني والعلوم فقد قامت ثورة "مارتن لوثر" و"كالفن" على السلطة الكنسية وانقسم المجتمع الأوروبي على نفسه وعلى الصعيد العلمي تم اكتشاف البوصلة والمطبعة ثم نشأت الروح القومية وتم فصل الدين على الدولة مما مهد إلى ظهور الدولة الحديثة.

أما على الصعيد الحياة الاقتصادية فقد أخذت تزدهر وتنمو المبادلات التجارية، وبرز دور الأساطير البحرية كوسائل النقل وتدفق المعدن الثمين من أمريكا إلى أوربا عن طريق إسبانيا [1].

---

[1]) لقد قدر ما ادخل من ذهب وفضة منذ ١٥٠٢ إلى ١٦٦٠ ما وزنه ١٨٠طنا من الذهب و ١٧ ألف طن من الفضة.

خامسا: علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة:

بعد الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية " أي انفصال الدين عن الدولة " ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوروبا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة. وكان أول من لاحظها الاقتصادي المركانتلي "Jean Bodin" ووضع النظرية الكمية بالنقد (وتتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية أي أن قيمة النقد رهن بكميته)، هذا أدى إلى:

- ارتفاع دخول التجار.
- نشاط حركة المدن.
- تكدس الثروات في يد فئة قليلة.
- تطور العمل المصرفي.

مما دعى الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل:

- قضايا التجارة الدولية.
- الميزان التجاري.
- الضريبة الجمركية.
- ميزان المدفوعات.

ثم أولوا اهتماما خاصا بسلطة الدولة وأهمية تدخلها في الشؤون الاقتصادية حتى أخذ علم الاقتصاد مصطلح الاقتصاد السياسي نظرا لارتباط الاقتصاد بنفوذ الدولة، ولكنهم لم يلتزموا أيضا بأسس التحليل العلمي والأدوات المنطقية حيث كان الاقتصاد آنذاك متقدما كفن وليس كعلم.

ومن المفيد أن ننوه أن دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وطرق البحث العلمي في الاقتصاد لم تظهر في أوروبا إلا في القرن السابع عشر، ومن الاقتصاديين من عزى ذلك إلى المفكر الإنجليزي"W. Petty " في كتابه المشهور" الضرائب " ١٦٦٢ حيث أعتمد في تحليله على الإحصاء وأشار إلى أول نظرية له وهي " قيمة العمل" التي كانت موضوع دراسة فيما بعده عن طريق " آدم سميث " ، " ديكارت " و" ماركس" وتناولت أبحاثه مبادئ قيمة عن: الربح، النقود والمالية العامة ونادى بالحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حيث سيطر التجاريون عن الاقتصاد والسياسة([١]) وقد اعتبر بعض المفكرين الآخرين أن الفيزيوقراطيين " Physiocrates " هم الذين وضعوا حجر الأساس في طرق البحث الاقتصادي حيث كان الفرنسي الطبيب " فرانسوا كيسناوي" هو زعيم مدرسة الطبيعيين حيث وضع عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" ١٧٥٨ واعتبرت معطياته أسلوبا جديدا ومتقدما في البحث والتحليل . كما اعتبر آخرون أن"آدم سميث" في كتابه " ثروة الأمم " ١٧٧٦ هو واضع أول دراسة علمية متعمقة في علم الاقتصاد.

ولكن الحق يقتضي أن نقول ونؤكد أن العلامة الاقتصادي والمفكر الاجتماعي "ابن خلدون" سبق هؤلاء بأكثر من ثلاثة قرون و كان وراء أكثر النظريات الحديثة الكلاسيكية منها والتاريخية، فلقد جمع في بحثه العلمي بين الطريقة الإستنتاجية و الطريقة الاستقرائية .

إذا كان أرسطو و أفلاطون مرتكز الانبعاث الغربي فإن ابن خلدون يشكل دائرة معارف إنسانية استفاد منها الغرب والعرب حيث

---

[١]) حاول " بتي" دراسة الاقتصاد بشكل علمي على نهج العلوم الطبيعية وذلك في كتابه الحساب السياسي Political Arithmetic بالتعبير بالأرقام والأوزان والمقاييس عن الظواهر الاقتصادية.

كتب عنه الاقتصادي الفرنسي "لويس بودا- Lewis Bodin "، " من المدهش حقا الوقوف على دقة طريقة ابن خلدون العلمية القائمة على قانون السببية، وعلى غزارة الأفكار الجديدة في عصره التي أوردها وجعلها قبل آدم سميث الملقب بابي الاقتصاد السياسي بأربعمائة عام، فقد شرح تقسيم العمل والتخصص المهني والنقود والقيمة والسكان وغير ذلك من النظريات الاقتصادية وليس من المبالغة في شيء اعتباره من أعظم الاقتصاديين الأول ".

لقد وردت تقسيمات مختلفة للنظم الاقتصادية التي سادت عصور التاريخ، فبينما اعتمد كارل ماركس التقسيم الآتي:

- نظام الرق.
- نظام إقطاعي.
- نظام رأسمالي.
- نظام اشتراكي.

أخذ "فرانسوا بيرو"بالتقسيم على أساس:

- نظام مغلق.
- نظام طوائف.
- نظام رأسمالي.
- نظام جماعي.

و قد قسم الألماني "هبلد يراند" التاريخ الاقتصادي من حيث التداول إلى ثلاثة عصور:

- عصر المقايضة. - عصر التداول النقدي. - عصر التداول الائتماني.

وذهب الاقتصادي الأسترالي " Colin Clark" إلى تقسيم التطور الاقتصادي إلى عهود ثلاثة:

- عهد الإنتاج البدائي ويقوم على الصيد والقنص ورعي المواشي والزراعة.
- عهد الإنتاج الحرفي و الصناعي.
- عهد الخدمات و يشمل التجارة و جميع أنواع الخدمات.

كما أثار الاقتصادي الألماني "بوشر- BÏsher " إلى التقسيم التالي:

- الاقتصاد العائلي المغلق.
- الاقتصاد الحرفي المهني (في نطاق المدنية).
- الاقتصاد القومي.

ويشير فرانسوا بيرو أن الخصائص المميزة للنظم الاقتصادية المختلفة هي:

١. الأهداف التي يسعى إليها النظام (سواء تحقيق الأرباح أو إشباع الرغبات).
٢. مستوى تطور وسائل الإنتاج و أساليب الإنتاج الفنية.
٣. التنظيم الاجتماعي والسياسي والقانوني(نظام الملكية، الحريات الاقتصادية، علاقات العمل برأس المال)

و في تحليل التطور الاقتصادي يصادف أحيانا تحيز عالم أو مفكر اقتصادي لوجهة نظر سياسية معينة تؤثر على فكره الاقتصادي، فالمدرسيون التقليديون مثلا تبنوا الأفكار الليبرالية السياسية لحزب التحرير في بريطانيا من ١٨٤٢ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دافعوا عن أفكار الحزب في مجال الاقتصاد وكيفوا نظرياتهم الاقتصادية وفق متطلبات ذلك العصر بعيدا عن المطامع الشخصية، بينما كان التجاريون في وضع آخر، بغية التوصل إلى السياسة ورجال الحكم فيها، توافقت آراؤهم مع منهج الدولة.

و جدير بنا أن ننوه إلى الحضارة الإسلامية التي بدأ ظهورها ٦١٠م حدثا تاريخيا عظيما مما دعى احد المفكرين الأوربيين بوصفها "بأنها كانت العصر الفضي للشرق الأوسط كما وصفها " آميل درمنجهام" في كتابة "القيم الخالدة في الإسلام" بأنها " نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على أسرة متماسكة، المال فيها وسيلة لا غاية، والملكية الفردية حق محترم من غير استغلال ولا احتكار" كما كتب " جواهر لال نهرو" في كتابه " لمحات من تاريخ العالم " يعتبر العلماء العرب في العصر الإسلامي، بحق، آباء العالم الحديث، وان بغداد تفوقت على كل العواصم الأوربية" عدا قرطبة عاصمة اسبانيا في العهد الأموي".

كما عالج الخليفة الثاني "عمر بن الخطاب" ظاهرة اقتصادية يطلق عليها في الوقت الراهن " الانكماش النقدي" وذلك بزيادة النقود ووفرتها، وقد سبق " ابن ذري الغفاري" ما أتى به الاقتصادي الانجليزي المشهور "J. M. Keynes" عندما أشار إلى أن نقل المال من الغني إلى الفقير يزيد من سرعة دوران النقود مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي والنشاط التجاري.

كما أن " القاسمي أبو يوسف" في كتابه "الخراج" يعتبر مؤسس علم المالية الذي لا يزال دستورا حتى في عصرنا هذا، كما أضاف مرجعا اقتصاديا العالم الإسلامي " المقريزي" في كتابه " الميزانية العامة " و من المفيد أن نقف هنا للإشارة إلى أن النظام الإسلامي سعى لإقامة مجتمع متوازن يضمن لأفراده الكفاية والعدل والمساواة والحرية ويعتمد على الأسس الدينية التالية:

١. الملكية المتعددة (الجماعية)، فالملكية الخاصة مصانة كوسيلة للعمل و الكسب وليست للاستغلال أما الملكية العامة للمجتمع يعني حق التضامن الاجتماعي إذ أن هناك ثروات ليس للأفراد في إنتاجها فتستغل من قبل المجتمع.

٢. الحرية الاقتصادية للفرد في ظل القيم والمثل الإسلامية خشية الاحتكار والاستغلال.
٣. عوامل الإنتاج هي " الطبيعة والعمل" ويعتبر رأس المال عنصر غير أصيل ولكنه كضرورة فنية حيث لا ربع ولا فائدة والكسب للعمل وحده الذي هو مصدر الملكية، والإنتاج لا يمثل غاية في ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق غاية هي رفاهية الفرد والجماعة.
٤. مبدأ العدالة الاجتماعية، القائم على أساس التكافل العام والتوازن الاجتماعي حيث يعزز عدالة توزيع عوامل الإنتاج نظام الوراثة حتى لا تكون حكرا في يدي أفراد قليلة.

كما شرعت الزكاة كعدالة توزيع الثروة، مما يهيء للمجموع، ارتباط قائم على البر والتعاون والإحسان، يأخذ الانسجام مكانه بديل الصراع الطبقي وصراع المتناقضات و يجعل الحياة صحية خير لتفاعل مبدع من العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك ولخير دليل على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " إن الأشعريين إذا رحلوا من الغزو وقل طعامهم في المدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم قسموا بينهم في إناء واحد بالسوية".

بناءا على ما سبق جاءت مساهمتنا في عرض أهم الوقائع الاقتصادية من القرون القديمة إلى بداية العقد الأول من القرن العشرين ،كمحاولة لتحقيق جملة من الأهداف:

١. تغطية العجز السائد في هذا المجال بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والتسيير على مستو ى الجامعة الجزائرية وخاصة النظام الجديد ل.م.د.
٢. تمكين الطالب الإلمام بالمواضيع الاقتصادية الكبرى
٣. تدعيم المكتسبات القبلية .
٤. تهيئة الطالب لدراسة المقاييس في مرحلة التخصص.

٥. إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.

لقد تدرجنا في إعداد هذه الدراسة من الجزء إلى الكل وفق منهجية مبسطة مستعينين بجملة من المراجع الحديثة باللغتين العربية والأجنبية ، حيث أنجز الدكتور بوقرة رابح القسم الأول : بعنوان الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن العشرين بجملة من الفصول الفصل الأول : الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم ، والفصل الثاني الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي ، الفصل الثالث: الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا ، الفصل الرابع : النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي، الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة ، الفصل السادس

الوقائع الاقتصادية في افريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي

أما الدكتور خبابه عبدالله فتكفل بانجاز القسم الثاني بعنوان العولمة والأزمة الاقتصادية حيث تطرق في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها، تعار يفها المختلفة ،تحدياتها، حقيقتها .والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها ، أدواتها المختلفة ، علاقتها باستراتيجيات التنمية، أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية حيث تطرق إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا. والفصل الرابع الأزمة الاقتصادية (مفهومها ،أنواعها علاجها).

و القسم الثالث بعنوان التنمية المستدامة حيث تطرق في الفصل الأول لمفهوم التنمية المستدامة وفي الفصل الثاني المؤتمرات المختلفة للتنمية المستدامة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ وفي الفصل الثالث لواقع التنمية المستدامة في الجزائر.

وفى الأخير يرحب المؤلفان بكل نقد بناء يساعد على تطويرهذا الكتاب فى الطبعات القادمة بإذن الله، والذي يأمل أن يكون وسيلة تساعد الطالب على تعميق المفاهيم ويجد فيه الغاية التي ينشدها لنفسه، كما يتقدمان بالشكر لكل من أمدهما بالعون من قريب أوبعيد.

نرجو من الله أن يجعله عملا صالحا مقبولا،

والله هو الموفق والهادي إلى سيبل الرشاد.

دكتور. خبابة عبدا لله - دكتور. بوقرة رابح

كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير

جامعة المسيلة ـالجزائر

ALGERIA

القسم الأول
الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم
إلى
بداية القرن العشرين

الفصل الأول
الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم

تمهيد :

الحياة الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية البدائية من خلال المقدمة عرفنا أن تاريخ الوقائع الاقتصادية ينقسم إلى قسمين أساسين:

النظام البدائي أي ما قبل التاريخ : ويطلق عليه أيضا عصر المشاعية البدائية أو عصر ما قبل التاريخ وقد أمتد ما يقارب ١٩ ألف سنة ، كما انقسم هذا النظام بدوره إلى ثلاثة مراحل:

١ ـ مرحلة الوحشية: تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أطوار:

١. الطور الأول اعتمد على الجمع و التقاط الثمار و النباتات الطبيعية الغابية أي انه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية. أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي و الحجارة.
٢. ينما تميز الطور الثاني باحتراف الصيد للسمك و باستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
٣. أما الطور الثالث فقد اتسم بالتوسع النسبي في الصيد و الرقي في صنع القوس و السهم في الصياد وخاصة بعد اكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

٢ـ مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

٣ـ مرحلة التمهيد الحضاري: وتعبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

١- عناصر النظام البدائي : وتتمثل في النقاط التالية:

أولا: القوى المنتجة وتشمل:

أ- أدوات الإنتاج: تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة واتسمت أي تميزت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية " بالعصر الحجري" ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب- فنون الإنتاج : كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمال حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأسرة، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والآخر في تربية الماشية ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

ثانيا: الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية):

أ- **التنظيم الاجتماعي**: بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة على رباط الدم، ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب- **العمل**: مع قسوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمال الجماعي والجهد المشترك وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

ج- **التوزيع**: نظرا لقلة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.

د- **الملكية**: كانت هي الأخرى قائمة على أساس الجنس كفنون الإنتاج إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد والمرأة تملك الأدوات المنزلية.

أما فيما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جماعيا فكانت ملكا جماعيا عدا الأدوات الحربية التي كانت تملك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر تلك النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة مع الإيثار وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية (الاقتصادية).

ثالثا:هدف النظام: يتمثل الهدف الأساسي للنظام البدائي في الإشباع المباشر للحاجيات فلم تكن المبادلة ونظام الأسواق أهدافا لهذا النظام، حيث أن نظام السوق ظل تقريبا مجهولا في هذه الفترة، أما نظام المبادلة فقد ظهر بعد مبدأ تقسيم العمل إلا أنه كان مبادلة جماعية تتم بين القبائل وبتطور نظام المبادلة ظهر نظام النقود السلعية كعامل ثاني في المبادلة.

٢) **اضمحلال النظام البدائي : هناك عدة عوامل أدت إلى نهاية النظام البدائي وظهور نظام اجتماعي اقتصادي جديد:**

أ- تقدم الفن الإنتاجي وخاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج.

ب- اتساع نطاق المبادلة، مما خلق فرص عمل جديدة وأدى ارتفاع قيمة العمل البشري وضرورة الحاجة إلى قوة عمل جديدة.

ج- ج) ظهور فئة جديدة لا تمارس الأعمال المتعارف عليها كالزراعة وتربية الماشية والحرف، هذه الحرفة تخصصت في المبادلات وهي فئة التجار مما جعل بوادر ظهور نظام جديد.

د- الحروب بين العشائر أو القبائل، حيث تواجدت أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج.

كل تلك العوامل أدت إلى تدهور النظام البدائي وظهور نظام الرق.

نظم الحضارة بدءا بنظام الرق حتى العصر الحالي

١) الحياة الاقتصادية السائدة في عهد الرق: لقد بينا سابقا العوامل التي أدت إلى انهيار النظام البدائي، حيث أن تلك العوامل هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق من ذلك لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة ومن هذا يقرر " انجلز" انه بدون نظام الرق، ما قامت دولة اليونان، و لما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوروبا الحديثة "سوف نبحث في هذا الموضوع أنظمة الرق في المجتمع البابلي، اليوناني والروماني.

١-١) **المجتمع البابلي: سوف نتطرق في هذا المجتمع إلى النقاط التالية:**

أ- **علاقات الإنتاج**: انحصرت في ملكية مالكي العبيد التامة لجميع وسائل الإنتاج وتشغيله الإنتاج أنفسهم.

ب- **قوى الإنتاج**: تطورت بشكل ملحوظ حيث استخدم في الزراعة وعلى نطاق واسع الأدوات المعدنية (البرونزية ثم الحديد).

ج- **الحرف:** أخذت أدوات الحرفيين تزداد اتقانا وتعددت أنواع التخصصات الحرفية، فانتشرت الحياكة بشكل واسع، حيث كان المواطنون الأحرار هم الذين يزاولون الحرفة بينما العبيد استخدموا في أعمال البناء و الأشغال الشاقة الأخرى.

د- **التجارة والصناعة**: مع تطور التجارة البحرية أخذ الاهتمام في صناعة السفن لنقل وتبادل المنتجات ولهذا اخذ الإنتاج يكتسب طابع التبادل البضاعي بعد أن كان إنتاجا يهدف لسد الحاجات.

ه- **المصارف المالية والنقود**: لقد تعرف المجتمع البابلي على المصارف ٢٢٠٠ ق.م. و كان للعمليات المصرفية أهمية بالغة مما دفع المملكة أن تشرع قانونها الشهير بتحديد الفائدة القصوى على المحصولات الزراعية بنسبة ٣٠٪ وحددت فائدة النقود بنسبة ١٢ إلى٢٠٪ ، كما اعتبرت بابل من أهم الأسواق الرئيسية لملتقى القوافل المحملة بالسلع و الذهب و الأحجار الكريمة.

١-٢) **المجتمع اليوناني**: وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها ، وعلى التجارة الخارجية وقد شغلت الزراعة مساحة قدرها ٢٠ ٪ من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

جـ الوحدات التي يستخدم فيها عبيد الدولة لقاء الحصول على جزء عين من الإنتاج.

كما اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الإجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم. كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

أما بالنسبة للتجارة: فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود و نشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء. أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الارستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية وفي أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وجدهم، العمل الإنتاجي " زراعي، صناعي، تعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

١-٣) **المجتمع الروماني**: إذ يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، ثم الرقيق هم أساسي النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للزراعة بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير من

هدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

أما فيما يخص التجارة فقد انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، واخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري و أخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

و أدى نمو التجارة و التداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب و انتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويليها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

و سادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

أما بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

أ- طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.

ب- طبقة العامة و طبقة العبيد.

العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الرق:

أ- نتيجة للفائض الاقتصادي والتوسع التجاري وتدفق الفضة من مناجم اسبانيا ونتيجة لعدم وجود أسواق جديدة للتعامل الخارجي عدا

الولايات المجاورة، حدثت الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث الميلادي وأدت إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية تفاقما حادا حيث أخذ المستأجرون والفلاحون الأحرار وفقراء المدن يناضلون معا ضد مالكي العبيد، مما أشعل كثيرا من الانتفاضات والثورات كان على رأسها ثورة " سبارتاكوس ".

ب- حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

ج- ج- الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

د- بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي أثار تلك النظام، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.

العوامل التي أدت إلى نشأة التقسيم الاجتماعي و تعميقه : كانت هناك عدة عوامل أدت إلى تعميق النظام الإقطاعي من أهما:

أ- القضاء على العهد الروماني، وبانتهائه لم تكن هناك قوة ملكية أو عسكرية تفرض نفسها على الإقطاعي أو النبيل مما زاد في طغيانه.

ب- القضاء على ثورة العبيد مما شجع الفرسان والنبلاء وصفاء الجو السياسي لهم.

ج- الحضارة الإسلامية فتوحاتها كانت السبب في محاصرة اروبا اقتصاديا مما أتاح للطبقة الأولى التوسع أكثر وزيادة تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الثانية.

د- التحول الديني في القرون الوسطى وسيطرة الكنيسة على كل الأفكار السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وهذا طبعا تحت إشراف الطبقة الأولى أي طبقة النبلاء.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميز بها التقسيم الاجتماعي الأول تمثلت في:

- كان الهيكل الاقتصادي زراعيا ولحد بعيدة واعتبرت الزراعة كمصدر الثروة الأساس ورغم ما خلفه من سلبيات حول النظام الإقطاعي إلا أنه كان نعمة على المجتمع الأوروبي من حيث تطوره الزراعي وتمسكه بأحد الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تنبض، وكان على جانبها بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية.
- سيطرة الإقطاع بديل سلطة الملوك والحكومة، فالأرض ملك النبلاء ورجال الدين، مما دعا المزارعين الصغار لطلب حماية هؤلاء مقابل تنازلهم عن الأرض. و ساد النظام الطبقي الذي يبدأ برقيق الأرض (الفلاح) ثم طبقية التجار والصناع ثم الأشراف و الكهنة ورجال الكنيسة وأخيرا الحاكم.
- قيام النظام الحرفي في المدن، لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- أما عن النقود فكان ينظر إليها على أنها أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وأن الحاكم أو الأمير بصفته ممثلا للجماعة يمكن له صك العملة دون التلاعب في وزنها أو تخفيض قيمتها أثناء عملية

صكها وذلك حدا للفوضى التي يمكن أن تحدث وتؤثر على الطبقة الأساسية.

الفترة التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي: وتسمى بعصر الاقتصاد المغلق الذي امتد من القرن الخامس الميلادي حتى نهاية القرن العاشر.

أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوربا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد سقوط العهد الروماني إلى أجزاء بشكل ممالك صغيرة حكم كل منها أحد الأمراء (النبلاء) مما استطاعوا فيما بعد الحصول على سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة، بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصا من أعباء الديون والضرائب، الأمر الذي سهل لأمراء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم، وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشبت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم.

لهذا أخذت كل مقاطعة تأخذ بسياسة الاقتصاد الاكتفائي (مما أطلق عليه الاقتصاد المغلق) وكانت تتشكل من:

١- السيد (أو النبيل) الذي يملك الأرض وما عليها من وسائل إنتاج ومن الفلاحين الأقنان.

٢- طبقة الفلاحين الاقنان ([1]) وهي فئة نشأت في تلك الفترة تمثل حالة وسط بين الرق والحرية. وقد ارتبط القن بالسيد الإقطاعي

---

[1]) ظهر نظام القنانة مع توسع نفوذ كبار الملاك في الأرض على حساب طبقة صغار المزارعين فتنازلوا عن الأرض وعن جانب من حريتهم بغية حمايتهم من الغزو الجرماني وتخلصا من أعباء الضرائب ووطأة الديون واعتبر القن غير مملوك بشخصه لسيده ولكنه مرتبط بسيده وبالأرض التي يستثمرها تحت إشرافه، ولم يكن لهذه العلاقة الارتباطية أي صفة قانونية وكان من التزامات القن مثلا نحو سيده أداء واجبات معينة كالخدمة==

ارتباطا إلزاميا خاضعا لبعض مظاهر العبودية. أما العلاقات الاجتماعية للإنتاج الزراعي فكانت قائمة على أساس الفصل بين حق ملكية الأرض الذي يحتفظ به السادة وبين حق استعمالها وحيازتها الذي يباشره المنتجون، وأما نظام حيازة الأرض وأدوات الإنتاج فكانت إلى قسمين:

- القسم الأول: ويختص به السيد ويزرع لحسابه ويسمى أرض الدومين.
- القسم الثاني: يقسم على الفلاحين الاقنان لاستعمالهم الخاص.

أما من حيث طرق وأساليب الإنتاج فقد تطورت نتيجة استخدام القوى المحركة للمياه الجارية في إدارة الطواحن ثم استخدام قوة الجر الحيواني واستخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وغيرها من الأدوات المعدنية الأخرى.

= في أرضه (بالسخرة) وتقديم جزء من محصوله واستعمال أدوات السيد دون غيره أما انتقاله من الأرض التي يزرعها والزواج فيكون بإذن وموافقة السيد.

الخلاصة

و خلاصة القول فإن تلك الفترة التاريخية كانت قائمة على فلسفة تعتمد الزراعة مرتكزا والمقايضة أساسا للتبادل (نظرا لقلة الذهب)، واتخذت التجارة والصناعة كعاملين مساعدين ثانويين.

كما تميز التنظيم السياسي لتلك الفترة أن الدولة موجودة بشكل غير مركزي، نظرا للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها النبلاء في ممارسة السلطة. فالسيد الأكبر يحكم على تابعية من السادة، والشريف يحكم على فلاحيه، وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم منذ أن بدأ كبار الملاك من الطبقة الارستقراطية يقامون سلطة روما ويوسعون ملكياتهم على حساب الملكيات الأصغر.

وكل هذا كان لفائدة الملاك الكبار لأنه أكثر ربحا لهم عن إنتاج العبيد الذين لم يمكن لهم أي دافع للإنتاج.

الفصل الثاني

الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي

تمهيد :

ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوروبا كفترة ظلام فكري وتأخر اقتصادي، وكان من ابرز الإشعاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي، إشعاع الحضارة الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أوروبا.

١) الشريعة الإسلامية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

جاءت الشريعة الإسلامية، وظهر معها أول تشريع جعل حقا للفقراء في أموال الأغنياء، بحيث لم يعد إشراك أفراد المجتمع في الثروة الوطنية العامة مسالة ضمير أخلاقي، بل أصبح قانونا وتشريعا يلتزم به كل فرد ، توفرت فيه شروطه، بأدائه (كالزكاة مثلا) لقوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها". وعندما وصلت الخلافة عمر بن عبد العزيز كانت هذه المشكلة أول ما أثاره في خطبته، فقال " أيها الناس إني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم ... ثم ثنى بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان وقال لها: اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون وهو في بيت واحد، فقالت لا بل أختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لي". وكان بسبب تلك الإدارة الحكيمة أن ازدهرت الحالة المالية والاقتصادية للشعب لم تعرفه قبله ولا عرفته بعده خلافة إلى يومنا هذا، حيث قال يحي بن سعد " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني لقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم". يتضح لنا من ذلك أن:

أ) الإسلام كما برهنت على ذلك الآيات والأحاديث وسلوك الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض خلفائه كان يمكن أن يستخرج منه نظام اقتصادي عام وشامل لكل فترات التطور الاجتماعي .

ب) مبدأ التطبيق العادل يمكن أن يرى في أي نظام وفي أي فترة كما توصل إليه عمر بن عبد العزيز.

ج) التوسع والابتكار على ضوء الشريعة الإسلامية مع تطورها حتى تصبح قوانين وتدخل في عادات الحكومات وتصرفاتهم الاقتصادية.

٢) **الطبقات والمجتمع الإسلامي**: إن الأطماع والصراعات كانت وما زالت قائمة في مختلف الحضارات من أجل الاستيلاء على الأرض والموارد الاقتصادية ، ولخير دليل على ذلك الولايات المتحدة وغزوها للعراق وأفغانستان، وهذه الصراعات أو بالأحرى التطاحن من شأنه أن يخلف أو يخلق طبقات اجتماعية واقتصادية، حيث أن الصور العالقة في أذهاننا أن في العالم الإسلامي عمرانيين متناقضين هما البدو والحضر وهذه حقيقة تظهر في نفوذ الإقطاعية السلطانية وفي التبادل، حيث أن البدو كمنتج مرغم على القيام ببعض التبادلات وحيث أنه لا يسيطر على السوق وما دام مرغما على ذلك، فإن مستهلكي الحضر يستنقصون ويعطون أبخاص الأثمان للمنتجات البدوية بدعوى أنها من صنع الطبيعة، وهذا يعتبر وجها من أوجه الاستغلال الطبقي، حيث يظهر فيه تحديد ظالم لقيمة الأشياء وطمس العمل الذي أدى إلى إنتاجها ، وخوفا من عدم توفر الأمن الغذائي تفطنت الكثير من الدول للتدخل من أجل حماية المنتِجْ وفي نفس الوقت المنتَج وذلك بتقديم الدعم الكافي لمواصلة العمل الإنتاجي.

٣) **تصنيف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي**

تصنف الطبقات في المجتمع الإسلامي حسب تواجها السكاني ونشاطها الاقتصادي:

أ) طبقات العمران البدوي حسب الإنتاج والمعاش وهذه تتمثل في:

- رحل القفاز الذين يعيشون على تربية الإبل مثل صنهاجة الصحراء (المرابطون) في العصور الوسطى والطوارق والرقيبات في العصر الحالي.
- رحل الهضاب والسهوب والمناطق نصف الصحراوية من السكان الذين يعيشون على تربية الماشية مثل زنانة وبنو هلال في العصور الوسطى والأرباع في الوقت الحاضر.
- أنصاف الرحل من السكان الذين يعتمدون على تربية الماشية مع قليل من الزراعة مثل بنو مرين وبنو عبد الواد في العصور الوسطى والشاوية الجنوبيون في الوقت الحالي.
- المزارعون وينقسمون بحسب نوع إنتاجهم، ولكنهم في الجملة يكونون طبقة واحدة تعيش على زراعة الحبوب وغرس الأشجار، وزراعة الخضر وتربية عدد قليل من الماشية ولكنهم مستقرون بالقرى أو ضواحي المدن مثل كتامة الفاطميون ومصمودة الموحدون في شمال إفريقيا.

ب) طبقات العمران الحضري وتتمثل هذه الطبقات في:

- الطبقات التي لا صلة لها بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات فقيرة كالصناع أي أصحاب الحرف البسيطة وصغار التجار المحليون الذين يقومون بيع المنتجات الصناعية أو الزراعية المحلية.
- الطبقات التي لها صلة بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات غنية مثل:

١) كبار التجار والممولون الذين يعتمدون على البيع بالجملة وعلى البحر والقوافل والذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويعيشون في المدينة.

٢) البيروقراطيون ذوو الوظائف السلطانية العالية مثل الوزراء، كبار الكتاب، الفقهاء والقضاة.

٣) أهل السلطان وهم كل من لهم صلة دم أو قرابة بالسلطان وأعوانه من كبار الإقطاعيين المتحالفين مع الدولة، الأمراء والولاة وقادة الجيش.

٤) الإقطاعية والمجتمع الإسلامي

يؤخذ من التاريخ أن القرى الزراعية في المجتمع العربي قبل الإسلام كانت قرى نصف استرقاقية أي السادة أنفسهم يعملون في حقولهم كما أن تربية الماشية كانت هي الأخرى من أشغال السادة والعبيد معا، وبمجئ الإسلام سن بشان نظام الأرض التشريع الأول الذي كان يتعلق بالزكاة والخراج، وبعد توسع المجتمع الإسلامي وقع تدقيق هذا النظام في زمن عمر بن الخطاب بعد الاستيلاء على الأراضي الواسعة بالعراق والشام ومصر، حيث اهتدى إلى فكرة المورد الثابت الدائم الذي هو الخراج، ليوزع على جماعة المسلمين المحتاجين، وبمرور المزن أصبحت فكرة الملكية تتطور تطورا سريعا وخاصة بعد اعتقاد بعض الجماعة الإسلامية أنه كان من الواجب توزيع الأراضي المحتلة على أفراد الجماعة حسب الأسبقيات في الإسلام وهذا ما يميز به العهد الأموي.

لكن هذا التوزيع ما لبث إلا يسيرا حتى تحول إلى إقطاعية، كانت في زمن ظهورها الأول تتصف بمظهرين:

المظهر الأول: هو تملك بعض الأفراد، أراضي بالعراق والشام، وتركوا عليها عمالها وأخذوا لأنفسهم خراجها فتضخمت بذلك ثرواتهم وانتقلت من بعدهم إلى أبنائهم مما أدى إلى تكوين طبقة من أثرياء العقار مما يمكن تسميتهم إقطاعيين.

المظهر الثاني: ويتمثل في إقطاعية الدولة التي كانت تستغل بيت مال الجماعة الإسلامية، لخلق طبقة مستغلة لعمال الأرض وللأمة جمعاء في نفس الوقت، هذا هو المظهر للإقطاعية عند المسلمين.

في حقيقة الأمر كانت هذه الإقطاعية في بادئ الأمر قائمة على أساس خدمة الجماعة الإسلامية لكن التطور الزمني، وخاصة في العهد الأموي والعباسي ثم من بعده العهد العثماني، تحولت الإقطاعية عمليا إلى الأخذ بالنظم والسلوكيات الإقطاعية الجارية، حيث اتسمت بالخصائص التالية:

أ- استيلاء أرباب السلطة ومساعديهم على الأراضي الخصبة وبحكم الحاجيات المتزايدة والتبذير المسرف انقلبت الأوضاع وأصبح الفلاحون الصغار يعانون عبئا ثقيلا من الإتاوات والخراج .

ب- تحول بيت مال المسلمين في جميع معانيه ووظائفه، إذ أصبح شبه خزينة خاصة برجال السلطة يتصرفون في أموال الدولة حسب رغباتهم.

ج- قد خلف هذا التصرف علاقات جديدة بين المالكين والفلاحين الذين كانوا يعتبرون بمثابة للأرض، مما أدى إلى توضيح معالم الطبقية وبروز الإقطاعية بروزا واضحا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى سلوكيا.

نلاحظ انه يجب على الباحث في المجتمعات الإسلامية أن ينتبه إلى تاريخيتها وقوة تباينها، وسرعة حركيتها بسبب تناقضاتها الداخلية وان القبلية والأعراق التي تنطمس معالمها في هذه التناقضات لاتفسر الأحداث والصراعات بقدر ما يفسرها التباين الاقتصادي والتطرف في التناقض الذي يفرضه الحكم الإقطاعي النوعي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية فمثلا لا نحكم على الإقطاعية بأنها من نفس العرق والأمر كما كان بالنسبة للإقطاعية الأوربية، بل نجد في المجتمع الإسلامي أن ابن أمير يصبح متسولا في مجموعة من المتشردين وان البدوي يصبح أميرا يحارب من اجل الدفاع عن الحضارة.

٥) **العمل والإنتاج وعلاقات الإنتاج** : بدأ الإسلام في فتوته محاربة ظاهرة اجتماعية إذ أولى لها اهتماما كبيرا حيث كان في دعوته ومبدئه وبعض قوانينه وسيرة جماعته الأولى معاديا للرق، داعيا إلى استئصاله من الأمة التي كان الأولون يبنون قواعدها كما كان الاتجاه العام في الأخلاق الإسلامية تحرريا، يكره الطبقات والعرقيات ويدعو إلى المساواة الجذرية بين جميع الناس.

أما فيما يخص الإنتاج حسب الفكر الخلدوني قسم إلى نوعين :

أ) **الإنتاج البدوي والصحراوي**: وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى فائض من المردود لأنه إنتاج بطبيعته مربوط بالأرض والمناخ بكيفية مباشرة لايمكن الانفصال عنها إلا بالتحول السكني (وهذا لا يتم طبعا إلا بالهجرة أو الحرب) ويتمثل هذا في الإنتاج الرعوي بالدرجة الأولى وفي بعض الإنتاجيات الفلاحية الموسمية.

ب) الإنتاج الحضري وينقسم بدوره إلى:

١- **الزراعة:** بدأت تنتعش مع انتشار اقتناء العرب للأراضي الزراعية، واستقرارهم في زراعتهم في ظل الدولة الأموية، إذ استعمل بعض خبراء الزراعة كالري مثلا مما كان عاملا في خصوبة الأرض، حتى أواخر ازدهار الحضارة الإسلامية (القرن الرابع عشر)، كانت الزراعة هي النشاط الإنتاجي الغالب في مصر وبلاد الشام وشمالي إفريقيا، وكان الإنتاج السائد هو إنتاج المبادلة الصغير حيث يتولى الإنتاج صغار الزراع الذين يملكون وسائل الإنتاج دون الأرض إذ كانت الأرض الزراعية في الغالب تحت هيمنة السلطان كما ذكرنا سابقا، كما أن أدوات الإنتاج الفلاحي ظلت بسيطة حتى أواخر العهد العثماني حيث تمثلت في المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة (الجزائر كمثال).

٢- **التجارة** : أصابها الكساد في العهد الأموي بسبب الغارات الجرمانية في الغرب وتنازع السيطرة على موانئ البحر المتوسط بين المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب. إلا أنها بدأت في الرواج أخيرا حيث امتدت خطوط الملاحة لسفن المسلمين سنة ٨٥٠م إلى شواطئ الصين شرقا ومدغشقر جنوبا كما وصلت إلى الجزر البريطانية وبحر الشمال في الفترات الأخيرة كما كان الحال بالنسبة للأسطول الجزائري إبان العهد العثماني، وبحكم موقعها الجغرافي كان للنشاط التجاري أهمية كبيرة في الحضارة الإسلامية لا من حيث الجانب الاقتصادي فقط بل من حيث التبادل الفكري والعلمي والديني، إذ بفضل التجارة اكتسب المسلمون خبرات كبيرة وخاصة الحرفية منها، لكن مع الأسف التطاحنات الداخلية السياسية تركت الفكر العلمي العربي جامدا ، أما فيما يخص التبادل التجاري الخارجي فكان قائما بين الدولة الإسلامية والدول الشرقية ثم الأوروبية.

٣- **الصناعة:** كانت صناعة الأسلحة والسفن تتصدر الطليعة لان ظروف التوسع الإسلامي تطلبت ذلك، كما كانت هناك منتجات صناعية مختلفة اشتهرت بها بغداد والقاهرة ثم دمشق وقرطبة ثم صناعة الأخشاب والمنسوجات الصوفية والجلدية بالجزائر وخاصة في العهد العثماني . وكان استخدام المعادن أهمية كبرى وخاصة الحديد في صناعة الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وصناعة الملابس وتشييد المباني وأسلحة الحرب والدفاع

الخلاصة

بالرغم من أن الدين الإسلامي جاء بالمثل الأخلاقية العليا وبالقوانين الاجتماعية وحتى الاقتصادية منها موضحا بذلك مكانتها في إطار النهوض بالمجتمع ، إلا أن التراث الفكري الإسلامي من الناحية الاقتصادية عامة ، كان من أفقر المواد التي ظهرت فيها ضحالة الفكر من ناحية وانعدام الروح الايجابية من ناحية أخرى ، وفقدان روح التنظيم في العلم والنظر وفي التنفيذ والتطبيق في النهاية . وبذلك ذابت كنوز المبادئ الإنسانية الثورية التي جاء بها الإسلام في بحر الترف الزاخر الذي هجم على المجتمع الإسلامي فجأة بواسطة الفتوحات ، فاغرق الدولة في الشهوات المبتذلة والطغيان الأعمى مع أمية فكرية وحضارية مستحكمة وتقاليد تخريبية لا تقهر ، فعاش مجتمعنا الإسلامي عبر التاريخ فيه الحكام يتصارعون من اجل المال والسلطة ، والشعب في دوامة لا يجد ملجأ يفر إليه حيث أن كل الاتجاهات أمامه لا ترحم.

الفصل الثالث
النظام الإقطاعي في أوروبا

تمهيد :

في الحقيقة المؤشرات التاريخية لم تربط نشأة الإقطاع ([1]) بحادثة معينة أو بفاصل زمني محدد، لكن معظم المفكرين أعزى ذلك إلى نظام الإمبراطورية الرومانية حيث أن نظام القرية كان في حاجة إلى توفير الأمن والحماية والاستقرار نظرا للبعد عن الحكومة المركزية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تنازل صغار الفلاحين، الذين حطمهم كبار الملاك، عن أرضهم إلى السادة من هؤلاء النبلاء مقابل قيام هذا الأخير بحمايتهم وضمان أمنهم أو رغبة في التخلص من دفع الضرائب، على أن يكون لهم حق الانتفاع بالأرض، وبذلك فقد صغار الفلاحين حريتهم واستقلالهم وخضعوا لسلطة سادة الإقطاع ولقد تم نمو الإقطاع في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين.

أولا: العوامل التي أدت إلى قيام النظام الإقطاعي : هناك مجموعة من العوامل أدت إلى قيام النظام الإقطاعي وهذه العوامل تتمثل في:

أ- الفتح الإسلامي وآثاره في عزل أوربا عن بقيه العالم، مع قطع طرق التجارة الخارجية بين الشرق والغرب.

ب- سقوط الإمبراطورية الرومانية واعتماد الملوك الجرمانية على سادة الإقطاع في إدارة شؤون الممالك.

ج- الحروب الأهلية في الإقطاعيات المختلفة مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بينهما، وهذا أدى إلى انغلاق كل قطاع على نفسه، بحيث

---

[1]) ترجيحا، ترجع نشأة الإقطاع تاريخيا إلى القرن الثالث الميلادي بالصين، ثم بالقرن الرابع بكوريا واليابان بعدها انتقلت تلك العلاقات على الهند الصينية في القرن الخامس، ثم إلى الهند حتى القرن السادس، وظهر بعدها في أوروبا ، ثم انتقل إلى البلاد العربية في القرن السابع الميلادي.

أصبحت كل إقطاعية تكون وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي حيث الفلاحين الاقنان يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد، كما أن الأشغال الصناعية اللازمة تتم في ورش السيد أيضا.

ثانيا: الزراعة الإقطاعية : كما أشرنا في الفصل الأول أن الزراعة كانت هي المركز الأول بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في أوربا في العصور الوسطى، في الفترة بين سقوط العهد الرماني وحتى ظهور الثورة الصناعية وقد تمثلت تلك الفترة بظاهرتين أساسيتين:

أ- أن ناتج الأرض قد ظل في تلك الفترة المصدر الوحيد تقريبا لإشباع الحاجيات السكانية.

ب- أن الأعمال الزراعية قد استوعبت النسبة الغالبية من السكان (الفلاحين الاقنان).

وتمثلت خصائص الزراعة في الآتي:

تنظيم الحيازة الزراعية: كما اشرنا في الفصل الأول أن الأرض الزراعية كانت تنقسم إلى قسمين الدومين وهو يخص السيد صاحب الأرض، ثم القسم الآخر الذي يوزع على الفلاحين الأقنان حيث تبلغ مساحة القسم ١٠ فدان وأن الفلاح يقوم بحيازة وزراعة عدد من الأقسام بين مختلف القطاعات دون أن يختص بزراعة قطعة واحدة متماسكة، ولهذا كان تنظيم الحيازة الزراعية يتم على أساس إنتاج الوحدات الصغيرة (Micro Units) دون ظهور أي اتجاه نحو الاهتمام بالتجمع الزراعي Agriculture Aggregation) (وكان من آثار هذا التنظيم ما يلي:

أ-الأثر الإيجابي: ويتمثل في تعاون الفلاحين المزارعين في عمليات البذر والحرث والري والحصاد كما كانت وبقيت آثارها سائدة عند الفلاح الجزائري وهي تعرف عند الوسط الجزائري "بالتويزة".

ب- الأثر السلبي: ويتمثل في:

- صعوبة انتقال المزارع من قسم إلى آخر بحيواناته وأدواته.
- ضياع الوقت والجهد في نفس الوقت نظرا للبعد بين الأقسام.
- وجود مساحات زراعية ضائعة لاستخدامها كطرف للانتقال.
- ظهور المشاحنات بين الفلاحين والنزاعات على الحدود بين الأقسام.
- إعاقة تقدم الزراعة حيث يصعب إدخال محاصيل زراعية جديدة نظرا لكثرة الأقسام وتباعدها.

طرق الزراعة: انقسمت طرق الزراعة الإقطاعية عموما إلى ثلاثة أنظمة وهذا بعد ظهور الإصلاحات الزراعية وبوادر الفكر العلمي للإصلاح الزراعي والذي تمثل في رواد الفكر للمدرسة الطبيعية ولمزيد من المعلومات حول هذه المدرسة يمكن مراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي.

١) نظام الحقل الواحد (One Field System): تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ويستمر المزارع في تكرار هذه العملية حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض جودتها تبعا لقانون تناقص الغلة حينذاك يضطر الفلاحون إلى الهجرة إلى حقل آخر.

٢) نظام الحقلين (Two Field System) : حيث يتم تقسيم الأرض إلى حقلين، يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة حيث يتم زراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقلين وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يضطر الفلاحون إلى هجرة الأرض، وتعرف بالجزائر بعملية " التناوب".

٣) ٣- نظام الثلاثة حقول (Three Field System): ويقوم هذا النظام على الصورة التالية

- تقسم الأرض إلى ثلاثة حقول، يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة بدون زراعة.

- زراعة المحصول الواحد في الحقل الواحد لا يتم إلا مرة واحدة كل ثلاثة سنوات، كما هو مبين في جدول التالي:

لسنوات	الحقل الأول	الحقل الثاني	الحقل الثالث
الأولى	قمح	شعير	بدون زراعة
الثانية	شعير	بدون زراعة	قمح
الثالثة	بدون زراعة	قمح	شعير

ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على خصوبة الأرض، كما أنه يستغل الأرض الزراعية استغلالا أفضل حيث يترك ثلث (١/٣) الأرض فقط سنويا دون زراعة وليس النصف (١/٢) كما هو الحال في نظام الحقلين.

أساليب إخصاب الأرض الزراعية: اتبع الفلاحون نظاما معينا للمحافظة على خصوبة الأرض تتمثل في البنود التالية:

- ترك جزء من الأرض الزراعية دون زراعة)كما نظام الثلاثة حقول (.
- تنفيذ نظام الدورة الزراعية (تغيير المحاصيل الزراعية).
- استعمال السماد الطبيعي.

ونلاحظ أن الأسلوب الثالث هو أحسن الأساليب الذي اتبعه الفلاحون حيث أن الأرض تستعمل كلية دون ترك جزء منها بدون زراعة وخاصة تأثير النمو الديمغرافي الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والنمو السريع، مما ابرز إلى الوجود ضرورة العمل على استغلال الموارد الزراعية أفضل استغلال ممكن، وخاصة في وقتنا الحالي الذي تميز بالغلاء الفاحش لأسعار المواد الغذائية وما زالت في تزايد ، ولم يتأتى ذلك إلا في القرن الثامن عشر حينما ساعد على إدخال النباتات الجذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر، ثم التوسع في تربية الثروة الحيوانية كمصدر للغذاء وهذا النظام بدأت ملامحه الأولى في إنجلترا واسكتلندا ورغم هذا التطور بدأ نظام الزراعة الإقطاعية في الانهيار.

ثالثا : العوامل التي أدت إلى انهيار الزراعة الإقطاعية

لقد بدأت عوامل النظام الزراعي الإقطاعي في القرن الثاني عشر ممهدة الطريق لظهور نظام إقطاعي أخر وهو نظام أو انتشار الحرف وكان من عوامل التي أدت إلى انهياره ما يلي :

أ) ظهور الاقتصاد النقدي: ظهر النظام النقدي توسعا لظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية. حيث تحولت الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تنتج أساسا بقصد الاتجار والبيع في الأسواق بديل الاستهلاك المحلي، وبظهور الاقتصاد النقدي تمكن الفلاحون الاقنان من تخليص أنفسهم من الأعمال السخرة من قبل الشريف، إذ أصبح يدفع له كمية من النقود بدل الريع وبدأت العلاقة بينهما (الفلاحون الاقنان والنبلاء) تتغير باستمرار حيث بدأت تشبه إلى حد بعيد العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو ما أدى إلى وضع حد إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي.

ب) انتعاش المدن وظهور النشاط الحرفي، كان احد العوامل الأساسية لظهور نظام الحرف كإطار للنشاط الصناعي الذي اخذ ينمو في القرن الثالث عشر واستمر نموه قرنين من الزمان، فانتعشت الحرف الصناعية في المدن وازدهرت معها الحركة التجارية وأصبحت المدن تستهوي سكان الريف وعلى رأسهم أفراد الإقطاع (النبلاء)، إذ أصبحوا يفضلون تأجير أراضيهم الزراعية الواسعة بإيجار نقدي ليعشوا في المدينة عيشة ترف ورفاهية.

ج) ظهور الدول قومية، حيث ظهر تنظيم الدول القومية في كل من انجلترا البرتغال واسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا ثم بقية دول أوربا الأخرى تباعا، إذ شكلت هذه الأخيرة ثورة ضد سلطة أمراء الإقطاع وإثارة رد فعل على نفوذ الكنيسة ومن هذا حلت الضرائب القومية بديل

الضرائب الإقطاعية كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القوميين.

وخلاصة القول إن تلك العوامل السابقة متضافرة كانت سببا في حل النظام الزراعي الإقطاعي وهي نفسها أدت إلى خلق اقتصادي أخر وهو ما يعرف بالنظام الحرفي أو انتشار الحرفة .

رابعا: انتشار الحرفة أو النظام الحرفي : كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر.

١) **عوامل نشأة النظام الحرفي** : بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت سابقا هناك عوامل أخرى لها أهمية كبرى في ظهور النظام الحرفي وتتمثل هذه العوامل في:

ا) **الهجرة الريفية:** نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأقنان من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدءوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي .

ب) **توفير الأمن**: إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.

ج) **الحروب الصليبية:** لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.

د) **نشأة المدن الحرة:** نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الاقنان ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العضر الحديث.

٢) **الصناعة والنقابات الطائفية:** كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم " أصحاب الحرف " إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع إفراد أسرته يملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة ويقوم بالتبادل التجاري بنفسه، ولهذا تميزت الفترة الأولى بالخاصيتين التاليتين:

- انه صاحب الحرف كان يملك أدوات الإنتاج ويقوم بنفسه بالعمل.
- انه صاحب الحرفة كان يمارس الأعمال المهنية ثم الأعمال التجارية لوحده.

وبتوسع الوحدات الحرفية انتظمت جمعياتهم (ذوي المهنة الواحدة)، في تنظيم نقابي طائفي ([1]) رغبة منهم أو بتشجيع السلطات الحاكمة، إذ تولت هذه النقابات الدفاع عن مصالح أعضائها ولقد تحقق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

---

[1]) يرجع الأستاذ Eroll في مرجعه History of Economic Thought جذور النقابات الطائفية في العصور الوسطى والاتحادات الاحتكارية في العصور الحديثة إلى التنظيم الروماني القديم المعروف باسم Collegia.

ا) المحافظة على مستويات الأسعار السلع: وذلك بتجديد أسعار مجزية لا يجوز لأي عضو البيع دونها، خوفا من دخول في منافسة تخفيض الأسعار وهذا مما يشكل خطرا على المنتجين والمستهلكين معا.

ب) تحديد عدد الحرفيين والعمال: وذلك في التحكم في حجم الإنتاج وبالتالي يمنع تخفيض السعر أي التحكم في ثمن البيع لان زيادة الإنتاج مع ثبات الطلب سيؤدي حتما إلى انخفاض الأسعار وخاصة أن شروط مراقبة السوق لم تكن قائمة آنذاك.

ج) منع دخول أفراد جديدة: منعت النقابات دخول سكان آخرين وخاصة سكان الريف من مزاولة المهنة خوفا من تدهور نوعية الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة في حجم الإنتاج.

د) مراقبة جودة الإنتاج: وضع عقوبات في حالة التخلي عن المواصفات الفنية للمنتج والشروط المتمثلة في جودة الإنتاج، وبهذه المراقبة فرضت النقابات عدة التزامات منها، عدم العمل ليلا خوفا من رداءة الإنتاج وأن يكون العمل أمام الجمهور لكي تكون المراقبة أحسن، وان لا يمتهن الحرفي مهنة ثانية وغيرها من الالتزامات.

ه) وضع شروط عضوية: إذ كان يشترط توافر الشروط التالية في الشخص الذي يريد الانضمام إلى النقابة وتشمل هذه الشروط النقاط التالية:

- قضاء فترة تمرين (أي تربص) تختلف مدتها من حرفة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر وكانت تتراوح من ٥ سنوات إلى ١٢ سنة، وكانت الفترة السائدة هي٧ سنوات.

- توافر رأس المال اللازم لإقامة الورشة وممارسة الخدمة وذلك في ظل الجمع بين ملكية أدوات الإنتاج وتقديم خدمة العمل.

- ضرورة الزواج وهذه الظاهرة أجبرت المنضمين للنقابات أن يكونوا متزوجين، لأنهم كانوا يوظفون الأطفال الصغار، ولهذا كان

لابد من توفير المأكل والمسكن لهم، وهذا لا يتم إلا بتوفر الزوجة لان الزوجة هي التي تقوم بتوفير الشروط اللازمة لذلك.

- ضرورة سداد رسوم العضوية، وقد بالغت النقابات في تقدير تلك الرسوم مما زاد من قوتها ونفوذها وتحولاتها مع الزمن إلى تكتلات احتكارية.

- أن يقدم الذي يريد الانضمام إلى نفايات ابتكارات جديدة في تحسين نوعية الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية.

تلك القيود والشروط التي فرضت من طرف النقابات الطائفية مع الزمن والتقدم الفكري والتوسع الاقتصادي أدى إلى اضمحلالها نتيجة عدة عوامل.

٣) **اضمحلال النقابات الطائفية وبالتالي النظام الحرفي** : نلاحظ مما تقدم ان النقابات الطائفية قامت بدور هام في تقدم الصناعات وتقوية مراكز أعضائها إلا أن الصناعة كانت يدوية بينما الإنتاج ظل محدودا، إذ كانت دائما تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأسعار فتسوء حالة الأعضاء، وابتدءا من منتصف القرن التاسع عشر اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم التقدم الصناعي: حيث عملت النقابات على إبقاء على مستوى الصناعة التقليدي إذ وضعت العقبات أمام العمال الفنيين مما أعدم روح الابتكار والاختراق دون أي تقدم صناعي.

- التساوي في السوق: كانت النقابات توزع حاجة السوق بين أعضائها من السلع بالتساوي، إذ كان لا يفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء وهذا مما أدى إلى الخروج عن تلك النظام نظرا للطموح في الابتكار والتجديد.

- التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال: حيث حددت النقابة مقدار ألالآلات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامهم، مما لم يسمح للتوسع الصناعي.

- الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال: إذ يصعب على العمال الانضمام إلى النقابات، لأنه أصبح ما يشبه أو بالأحرى إقطاعية حرفية، إذ نلاحظ أن العمال هربوا من النظام الزراعي الإقطاعي، ووقعوا في نظام أخر لا تخلو صفاته صفات الأول، وهذا ما أدى إلى الخروج عن هذا النظام والاستنجاد بالممولين الرأسماليين.

- عدم تمويل المشاريع برأس مال أجنبي: وأخيرا حالت النفايات الطائفية دون دخول الممولين مما أدى إلى بقاء أدوات الإنتاج على حالها ومما أدى إلى شكوى أصحاب الحرف من ندرة رؤوس الأموال

كل تلك العوامل السابقة وتكدس رؤوس الأموال في يد مجموعة من التجار وبعض الحرفيين الخارجيين عن نظام النقابات من جهة ومن جهة ثانية الظروف الاقتصادية الملحة إجباريا على التحول كل ذلك أدى إلى بلورة النظام الإقطاعي في طابع اقتصادي جديد حد من سيطرة الإقطاعي والنهوض بالنظام الرأسمالي الذي يكون محور دراسة الفصل الرابع.

خامسا: التفسير الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة : مثل نظام الطوائف الحرفية مرحلة تحول هامة من حيث المقارنة بين نظام الضيعة الإقطاعي في الإنتاج الزراعي في الريف وبين الإنتاج الحرفي بالمدن، فعندما بلغت إمكانيات الإنتاج الزراعي المتزايد حدودها القصوى من إشباع حاجات طبقة النبلاء الاستهلاكية واستمرارهم في الضغوط على الفلاحين لزيادة الريح، اتجه أقنآن الأرض للهروب إلى المدن كي يتحرروا من تلك الضغوط ومن العلاقات الإنتاج الإقطاعية. وهنا نطرح السؤال التالي: هل هروب أو بالأحرى هجرة الفلاحين الاقنان إلى المدينة غير

مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة؟ وهل بهروبهم هذا استطاعوا التخلص من النظام الطبقي؟ أم انه تعميق لتشكيل الاجتماعي آخر؟

١) **التفسير الاجتماعي**: تضمنت القرون الثلاثة الموالية للقرن الخامس عشر تحولا كبيرا في الحيان الأوروبية في صورة عدد من المتغيرات الأساسية التي انتقلت بها القارة من بيئة فكرية اجتماعية واقتصادية إلى كيان اقتصادي واجتماعي جديد وتلك الفترة هي التي مهدت لنشوء النظام الرأسمالي.

المهم أن في تلك الفترة ظهر التقسيم الاجتماعي الأتي ولو انه كان قائما في العصور السابقة لتلك الفترة إلا انه اخذ تحولات جديدة:

أ) **طبقة الإقطاعيين الزراعيين**: بعد أن كان أمراء الإقطاع يهدفون إلى الإنتاج لغرض إشباع الحاجيات الاستهلاكية وبعد أن كان يستعمل الريع العقاري، وتحولت الفكرة إلى إنتاج من اجل المبادلة وخاصة بعد التعامل الواسع بالنقود، إذ أصبح الريع يدفع نقلا وتحولت العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين إذ أصبحت العلاقة بين المالك والمستأجر، أي ان الفكر الإقطاعي بدأ يتحول من إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى تكوين رؤوس الأموال لكي يتم إشباع حاجات الاستهلاكية في السوق بدل الأرض مباشرة.

ب) **طبقة الطوائف الحرفية**: بعد ظهور النقابات الطائفية، تمركزت الصناعة في يد مجموعة قليلة من الطوائف، وهكذا وجد الفلاح الهارب من الأرض نفسه في وضعية اقتصادية أخرى أو بالأحرى في وضع اجتماعي أخر لا يقل هدفا وصعوبة وقسوة عن الأول لكن كان ذلك فضلا عندهم نظرا لتوفر الحرية لديهم، وقلة أو انعدام أعمال السخرة.

ج) **طبقة التجار والمولين**: وهذه الطبقة استطاعت أن تمد جذورها في تلك الفترة وتسيطر على رؤوس الأموال وخاصة بعد الإصلاحات التي بدأت تدخل على الزراعة واحتياج الطوائف لرؤوس الأموال للتوسع الصناعي.

د) **طبقة العمال المستأجرين**: سواء في الزراعة أو الورش، إذ أصبح الفارق في تزايد حاد بين الطبقات الأولى وهذه الأخيرة نظرا لدخلها المحدود وللتمييز الطبقي السائد.

وأخيرا علينا أن ننوه إلى طبقة أخرى لا تقل أهمية عن الثلاثة الأوائل وهي الطبقة الحاكمة وخاصة بعد تطور المدن وظهور الدول القومية وهذه الطبقة كانت في غالبية الأمر من الطبقات الثلاثة الأولى.

٢) انفصال الزراعة عن الحرفة:

نعرف انه في نظام القرية كان الإقطاعي مالكا للأراضي الزراعية وللورش التي كانت أساسا قائمة على خدمة الزراعة من ناحية إنتاج أدوات الإنتاج الزراعية ومن ناحية أخرى إنتاج ما يخص الإقطاعي والفلاحين الأقنان من تأثيث وملبس بالإضافة إلى بعض المبادلات البسيطة التي تتم في السوق القرية، ولكن هناك عوامل في فترة التمهيد الرأسمالي أدت انفصال الزراعة من الحرفة من بينها:

- **ظهور المدن الكبيرة والدول القومية**: حيث أن الإقطاعي أصبح يفضل العيش من المدينة دون القرية إذ تطورت العلاقة من علاقة مالك وفلاح إلى علاقة مالك ومستأجر بحيث أن الفلاح المستأجر أصبح ينتج الربح النقدي ثم الشراء لأدوات الزراعة الإنتاجية بعد أن تخصصت طوائف في الصناعة.

- **ظهور الطوائف والنظام النقدي:** التخصص والتحسن الصناعي وظهور النقود احدث فجوات كبيرة بين الزراعة والحرفة إذ أصبح الإنتاج موجها للسوق بدل الفلاحة كما كان في نظام القرية وان

الهدف الأساسي هو تكوين رؤوس الأموال، بعد أن كان الهدف في السابق يهدف إلى إشباع الحاجيات الاستهلاكية.

- **الإصلاحات الزراعية:** ألزمت الفلاحين التخصص في مجال الزراعي والتوجه المباشر إلى الفلاحة (أي إعطاء الوقت كله للفلاحة) دون الحرفة كما أن التقدم الصناعي والتحول الفكري فرض الانفصال آليا.

- **التقدم الصناعي وحاجة الدول القومية للصناعة:** وربما كان هذا هو السبب الرئيسي لفصل الزراعة عن الحرفة، إذ أن الممولين ورؤوس الأموال أولوا اهتماما كبيرا للصناعة حيث ان غالبية رؤوس الأموال بدأت تتوجه إلى الصناعة دون الزراعة كما ساعد على ذلك هروب الفلاحين من الفلاحة إلى الصناعة أي أن اليد العاملة الصناعية أصبحت متوفرة منها في الصناعة على الزراعة.

سادسا: خصائص وجوهر النظام الإقطاعي : لقد تميز النظام الإقطاعي بخصائص ومؤشرات أحدثت تطورات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، إذ ساعدت تلك الخصائص في قلب النظام الإقطاعي إلى نظام رأسمالي وتلك الخصائص التالية هي نفسها كانت المؤشر أو العامل لتواجد النظام الرأسمالي وتتلخص أهمها في ما يلي:

١) **ظهور الدول القومية**: كما أشرنا سابقا ظهرت الدولة القومية حيث تركزت السلطة السياسية في يد المالك الذي قام بانتزاع هذه السلطة من نبلاء الإقطاع من جهة ومن رجال الكنيسة من جهة أخرى، إذ يرى " كلو و كول " في مرجعهما من تاريخ أوروبا الاقتصادي أن قيام الدولة القومية لم يكن سوى رد فعل ضد سلطة الإقطاع من ناحية وسلطة الكنيسة من ناحية أخرى، فكان تنظيم الدولة الجديدة هو الحل الوسط أدى إلى ظهور الدولة القومية وإلى استقرار الأمن و نمو

التجارة نظرا لإزالة الحواجز التي تعترض التبادل بين مختلف المناطق، مما أدى إلى أتساع نطاق السوق وتقسيم العمل والتخصص، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إذ كانت أحد الضرورات لتهيئة الجو أمام ظهور النظام الرأسمالي.

٢) **زيادة عدد السكان وخاصة في المدن**: منذ بداية القرن السادس عشر بدأت العلوم الطبيعية في تحسن من ناحية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أرى، هذه العوامل أدت إلى زيادة النمو الديمغرافي مما كانت له آثاره الاقتصادية حيث مكنت الزيادة من ظاهرة تقسيم العمل – التخصص- رفع مستوى الإنتاج كما كان للزيادة السكانية زيادة الطلب على المنتجات الريفية من مواد غذائية، وزيادة الطلب كانت احد العوامل في انهيار نظام الزراعة الإقطاعي لأنه لم يف بمتطلبات السوق إذ كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي.

٣) **هروب رقيق الأرض أي الفلاحين الاقنان**: كما لا حظنا في السابق التحول في العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين الأقنان تحولت إلى علاقة بين مالك ومستأجر سمح للفلاحين الأقنان للتوجه إلى المدن لممارسة الحرف هربا من أعمال السخرة التي كانوا يقومون بها، ثم كذلك الحروب الداخلية أدت إلى تفكك بعض الإقطاعيات مما ساعد هروب الفلاحين الأقنان إلى المدن التي كانت أكبر قوة عمل الإقطاعي والمتمثلة في الفلاحين الأقنان مما بدأ التحول يتخذ منحنى آخر ويتجه نحو طريق النظام الرأسمالي .

٤) **مطالبة المدن باستقلالها عن نفوذ سادة الإقطاع**: أدى انتعاش المدن إلى المطالبة باستقلالها عن نفوذ الإقطاع، حيث تقدم التجارة خاصة إلى النبلاء عارضين عليهم دفع جزية سنوية مقابل حصول مدنهم على الاستقلال، وكثير من المدن الأخرى اشتعلت فيها ثروات ضد سلطة

الإقطاع ومن هنا نشأت المدن كقوة مستقلة، ساعية إلى الاستقلال والحرية.

٥) **تقدم طرق الزراعة**: التوجه إلى زراعة النباتات الجذرية الشتوية كانت له آثار كبيرة في خصوبة الأرض، كما أن زيادة السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية شجعت التفكير العلمي للتوجه نحو الزراعة والمناداة بالاستقلال الزراعي الذي يهدف إلى الاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية والتبادل النقدي.

٦) **نشاط حركة الكشوفات الجغرافية**: أدت الكشوفات الجغرافية إلى نمو التجارة الدولية بين دول غرب أوربا من جهة ودول المشرق والعالم الجديد من جهة أخرى، كما تطورت الصناعة لوجود أسواق جديدة من ناحية ومن ناحية أخرى تدفق الفضة والذهب من العالم الجديد الذي ساهم في تطوير النظام النقدي والمصرفي.

٧) **النهضة العلمية والفكرية وحركة الإصلاح الديني**: تمثلت النهضة العلمية في حركة البحث العلمي التي شاهدتها أوروبا على مشارف عصورها الحديثة في بعث علوم الفكر وأساليب التفكير وإطلاق حرية الرأي وانبعاث المذاهب الفكرية والمدارس الفلسفية التي وضعت أصول التفكير العلمي والتعبير الحر، كما قامت ثورات دينية إصلاحية ضد رجال الكنيسة وعلى رأسها " كالفن KALVIN" و "مارتن لوثر".

وقد ساهمت هذه الاتجاهات في مجال العلم والفكر والدين مجتمعة في إسدال الستار على فترة العصور الوسطى وإعداد المجتمع الأوربي لاستعراض أحداث العصر الحديث.

٨) **استخدام النقود في المعاملات**: بعد حركة الكشوفات الجغرافية واتساع نطاق التجارة الخارجية وتدفق الفضة والذهب إلى أوروبا نحو نظام المعاملات من ظاهرة المقايضة (التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة) إلى ظاهرة المبادلات النقدية، وقد ساهمت هذه الظاهرة في القضاء على

أحد الأسس التي قام عليها نظام الإقطاع وهو علاقة التبعية الإقطاعية القائمة بين السيد وتابعه.

٩) **تكاتف طبقة التجار مع الملوك القوميين الجدد:** قد ساعد التجار الملوك القوميين بمدهم بالأموال والعقول الرشيدة المفكرة ثم بالجنود في حالة الضرورات وبالإمكانيات المادية مما كان له رد جميل من طرف الملوك التي تمثلت في حماية التجارة والتجار وخاصة من التناقض الذي فرضه الإقطاعيون على التجار والمتمثل في الآتي:

أ- كانت هناك رسوم جمركية يفرضها الإقطاعي على التجار مقابل المرور بإقطاعه، إذ كان التاجر تفرض عليه رسوم جمركية كلما مر من إقطاع إلى آخر.

ب- الضرائب التي تفرض لصالح النبيل أو الشريف كلما مر التاجر بضيعته حيث أن التاجر في النهاية يصل شبه فارغ من المواد المتوجهة للسوق.

ج- وكما أشرنا سابقا أن النظام الإقطاعي كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي وهذا كان يخالف الأساس الجوهري الذي كان يستند إليه النشاط التجاري أي وهو تبادل المنافع.

كل تلك التناقضات أدت إلى تكاتف التجار مع الملوك القوميين للقضاء على النظام الإقطاعي أو على أحد أسسه وهو الاكتفاء الذاتي.

الخلاصة

وتتمثل في أن هذه العوامل كلها والمتمثلة تطور المدينة الإقطاعية من حيث نشأة الإقطاع في أوروبا وعوامل قيامه مثل الزراعة وعوامل انهيارها، ثم انتشار الحرف والنظام الحرفي وعوامل نشأته والصناعة والنقابات الطائفية وعوامل اختفائها، كما بدأ ظهور التقسيم الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة، ثم تم التطرق في الأخير إلى خصائص وجوهر النظام الإقطاعي والعوامل التي أدت إلى بروز النظام الرأسمالي، كل هذه قد فتحت الطريق واسعا أمام عصر جديد ونظام جديد اخذ يتبلور بالتدريج بينما كان ينهار النظام القديم أمام كل خطوة يحدث فيها تقدم النظام الجديد.

الفصل الرابع
النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي

تمهيد :

قدمنا في الفصل السابق كيف شهدت الزراعة الأوربية مع نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة انهيار نظام الإقطاع نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في أساليب الزراعة والأدوات الزراعية وكيف نتج عنه سقوط نظام الزراعة الإقطاعية ولإقرار الحريات الشخصية والقانونية للفلاحين الأقنان، ولاتجاه الزراعة نحو المحاصيل النقدية والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي.

أولا: تحول الزراعة من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية: وقد اتجهت مظاهر الزراعة في عدد من اتجاهات التقدم أهمها:

- استخدام الآلات الزراعية وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية.
- إتباع نظام التسميد الصناعي وخصوصا بعد التقدم العلمي.
- تحسين وسائل وطرق الصرف.

لقد أدى التقدم العلمي إلى إحلال الآلات الزراعية محل اليد العاملة كما مكن من إدخال نظام الزراعة الآلية تستطيع زرع مساحات زراعية أوسع وبجهد بشري أقل، وأدى اكتشاف الأسمدة الصناعية من إعطاء الوقت الكافي للمزارعين للتفرغ للأعمال الزراعية مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة التخصص الزراعي أي زرع أنواع جديدة، كما أدى تحسين وسائل وطرق الصرف باختراع نظام شبكة الأنابيب الجوفية الذي نسب إلى فلاح اسكتلندي (Deanston) حيث اكتشف الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه في الأرض مرتفعا بعد الري هذا بالإضافة إلى الأفكار الفلسفية والاقتصادية التي نادى بها أصحاب المدرسة الطبيعية أمثال: (ساي، Say وكيناي، Quesnay) والتي دعت إلى الحرية

الاقتصادية وبالتالي تشجيع التحول من نظام الزراعة الإقطاعية إلى الزراعة الرأسمالية، وبصدد الأهمية الزراعية الأوروبية والتحول المنسوب إلى المدرسة الطبيعية يلزمنا أن نتطرق إلى أهم آرائهم وأفكارهم المبنية على فكرة خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغيير ويمكن تطبيقه في كل مكان وزمان ومن أهم مبادئهم ما يلي:

١) المصالح الفردية لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولهذا على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، وتدخلها يسبب مشاكل اقتصادية بل على الدولة القيام على شؤون الدفاع وحماية المجتمع بتوفير الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات العامة كالتعليم والصحة وإنشاء الطرق.

٢) أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا معقولا من وجهة نظر المستهلك، وفي حالة قيام الدولة بالإنتاج فإنها بطبيعة الحال تتحكم في الثمن وهذا يخل بأحد شروطهم أو مبادئهم وهي العدالة.

٣) قسمت المدرسة الطبيعية الأعمال إلى قسمين: أعمال منتجة وهي التي تحقق ناتجا صافيا مثل الزراعة وأعمال عقيمة التي لا تحقق ناتجا صافيا مثل الصناعة والتجارة والمهن المختلفة، ولذلك حسب رأيهم أعتبر المزارعون والملاك الطبقة المنتجة لا غير.

٤) ضرورة توحيد الضرائب في ضريبة واحدة معدلة تفرضها الدولة على الأرض الزراعية لأنها مصدر الثروة الوحيد أما إذا فرضت على جميع الأعمال فإن الأرض هي التي ستتحملها فيما بعد بطريق غير مباشر.

ولدراسة الزراعة الرأسمالية يلزمنا استعراض بعض التطورات التي انصبت على كثير من التنظيمات والعلاقات الزراعية، وهذه

التنظيمات هي التي حولت العلاقات الزراعية من النظام الإقطاعي إلى الزراعة الرأسمالية:

ا) **تطور الطرق الزراعية وتمثل في:**

- إدخال النباتات الجذرية والهوائية للتغلب على نقص الأسمدة الطبيعية.
- اكتشاف واستخدام السماد الصناعي.
- تحسن وسائل الصرف.
- استخدام الآلات البخارية في الزراعة.

ب) **تطور نظام الملكية الزراعية بانهيار نظام الإقطاع ورقيق الأرض**

تحول الاتجاه نحو إقرار مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية وخاصة بعد ازدهار الثورة الصناعية وظهور المدن الكبرى الذي كان مصحوبا بزيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ودفع المزارعين إلى محاولة زيادة الإنتاج بشتى الطرق والوسائل وذلك إلا بالملكية الفردية، وخاصة في بريطانيا (التي كانت ملكية الأرض تختلف عنها في بقية بلدان أوربا ما عدا النصف الشرقي من ألمانيا) إذ استطاع السيد أن ينتزع الأرض من المأجورين بينما الدول الأوروبية الأخرى استطاع المزارع بعد التخلص من معظم القيود الإقطاعية أن يتحول من مؤجر إلى مالك.

بالنسبة لبريطانيا يفسر الاتجاه نحو الملكيات الزراعية الكبيرة في بريطانيا التطورات التي حدثت على النشاط الزراعي وذلك بظهور نظام الزراعة الرأسمالية وتقدم فنون الإنتاج الزراعي والتوسع النقدي، إذ للمزيد من الإنتاج الزراعي لجأ أغنياء المزارعين إلى زرع ملكيات صغار الفلاحين، كما ساعد هذا النظام وخاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر، نظام الإرث الذي جعل من الابن الأكبر الوارث الوحيد، إذ أن الملكية لا يمكن تقسيمها على الورثة، ولعل هذا العامل هو الرئيسي

الذي أدى إلى قيام الملكيات الزراعية الكبيرة ببريطانيا، بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى أهما:

- حركة إقامة الأسيجة (الأسوار) في القرن الثامن عشر، حيث أقيمت الأسوار حول المزارع وحرم صغار الملاك من الاستفادة من الأراضي المشاعة، كما أن الضرائب المبالغ فيها فرضت عليهم مغادرة مزارعهم والتوجه نحو أعمال أخرى، بالإضافة إلى ذلك وجود البرلمان الذي يسيطر عليه كبار الملاك إذ كان من السهل عليهم إصدار قانون إقامة الأسيجة وبذلك تحولت الملكيات الصغيرة تدريجيا إلى كبار الملاك فساهمت في كبر حجم الملكيات الزراعية.
- اتجاه الزراعة ناحية الإنتاج الرأسمالي، نظرا لتوسع المدن ونمو المناطق الصناعية وزيادة طلب السكان على المنتجات الزراعية إذ تحولت المزرعة إلى مشروع تجارب يهدف إلى تحقيق أكبر ربح، وبذلك بدأت رؤوس الأموال الموجه للزراعة تختار وتوجه الفلاحين نحو إنتاج المحاصيل التي تدر ربحا، الأمر الذي صعب على المالك الصغير المنافسة، نحو هذا التحول السريع مسببا في هجرة أرضه والتحول على أعمال أخرى.
- الأرباح الكبيرة المحققة من التجارة والصناعة التي خلقت طبقة رأسمالية هي الأخرى رغبت في تملك الأراضي الزراعية، حيث أن رؤوس الأموال موجودة لديها بكثرة الشيء الذي سهل لها امتلاك ملكيات زراعية كبيرة.

أم بفرنسا فإن نظام ملكية الزراعية في فرنسا عكس شكل الملكية الزراعية التي سادت ببريطانيا ولعل ذلك يرجع إلى نزوح العديد من النبلاء عن الريف قبل الثورة الفرنسية، ونتيجة لارتفاع الأسعار وشدة حاجتهم إلى النقود اضطروا إلى بيع مساحات كبيرة من أراضيهم إلى

صغار الملاك هذا من جهة ومن جهة أخرى الأفكار التي نادى بها أصحاب المدرسة الطبيعية كان لها أثارها في الأوساط الفرنسية.

وبقيام الثورة الفرنسية طالب الفلاحون الحكومة بتحقيق الأمور التالية:

- تحقيق الملكيات التامة وذلك بإلغاء التزامات المزا رعية نحو طبقة الإشراف.
- مطالبة الفلاحين الحكومة بتوزيع الأراضي الزراعية المصادرة عليهم (المؤممة).
- مطالبة الفلاحين الحكومة من الحد من حركة إقامة الأسيجة.

ولهذا لوحظ عدد الملاك الزراعية في فرنسا بعد الثورة الفرنسية كان يفوق عدد العمال المزارعين.

أما بالنسبة لألمانيا فكان نظام الملكية الزراعية في ألمانيا يجمع بين النظامين اللذين سادا في كل من بريطانيا وفرنسا، ففي الولايات الشرقية في ألمانيا، فكان نظام الملكية يشبه إلى حد ما النظام القائم في بريطانيا، أما في الولايات الغربية فكان النظام شبيها إلى نظام المكيات الزراعية القائمة في فرنسا لكن هذا الأخير لم يكن نتيجة لثورة سياسية واقتصادية أو اجتماعية كالثورة الفرنسية مثلا وإنما كان نتيجة وعي سياسة الألمان وتسامح الطبقات الغنية.

وفي روسيا فانه استمرت أوضاع الإقطاع والعبودية حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث الغي نظام العبيد في عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٥ وبعدها تحولت الملكية الزراعية إلى ملكية جماعية.

ثانيا: الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي

لجأت الحكومات الأوربية إلى مد العون للزراعة بغرض النهوض بها من التخلف في طرق ووسائل الإنتاج والعمل على ازدهار أحوال

المزارعين المادية والاجتماعية ولذلك نتيجة للأهمية التي يقدمها النشاط الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي ببريطانيا أدت المساعدات إلى:

- إدخال الأساليب العلمية في نطاق الزراعة
- زيادة الاستثمارات في عملية صرف المياه والأسمدة.
- القيام بالبحوث العلمية في نطاق توسيع المحاصيل الزراعية وخصائص التربة.
- بالإضافة إلى ذلك التقدم في وسائل الموصلات الذي فتح أبوابا جديدة أمام المنتجات الزراعية، كل ذلك قد نجم عنه تقدم في زيادة إنتاجية الأرض وبالتالي زيادة إنتاجية الفرد وانخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين ظرف الريف البريطاني ماديا واجتماعيا.

أما بفرنسا فقدمت حكومة الثورة الفرنسية الكثير من المساعدات أهمها:

- إصدار قانون الحريات الاقتصادية ١٧٩١ حيث أباح للملاك جميعا حرية زراعة المحاصيل التي يقررونها بأنفسهم.
- أدت حاجة فرنسا إلى الصوف وخاصة أثناء الحرب النابليونية باستيراد الأغنام وخاصة أغنام Marino والتوسع في تربية الأغنام.
- شجع نابليون التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية كالدخان والبنجر مثلا.
- كما قامت الحكومة الفرنسية في عهد نابليون بشق وإصلاح الطرق وحفر القنوات وتأمين الموصلات، مما كان له أثر كبير في ازدهار الزراعة وانتعاش الريف، وقد استفادت الزراعة الفرنسية كثيرا خاصة الحصار الذي فرضه نابليون على بريطانيا ١٨٠٢ حيث الزراعة الفرنسية لم تجد المنافسة من جهة، بينما وجدت أسواق كثيرة أوربية وخاصة بعد استيلاء نابليون على معظم القارة الأوربية من جهة أخرى.

أما بألمانيا تمثلت مساهمة الحكومة الألمانية للزراعة في:

- إنشاء العديد من الجمعيات التعاونية(التي أسسها راب فيزين) في الفترة بين ١٨٤٨ - ١٨٥٠ .
- تأسيس أول مصرف تعاوني ١٨٦٢ الذي بنشأته بدأت المصارف التعاونية في التوسع إذ بلغت ٤٢٥ في عام ١٨٨٨، إذ أن رؤوس أموالها كانت في الغالب تتكون من رؤوس أموال المزارعين الأغنياء.
- بسبب القروض والسلفيات التي تقدمها تلك المصارف تطورت الزراعة الألمانية وخاصة بعد قيام تلك المصارف باختيار أحسن الأدوات والآلات الزراعية وبيعها للأعضاء دون استغلال.
- وفي نهاية عام ١٨٨٨ قام " رايفيزين" بتأسيس بنك تعاوني مركزي يعمل على مساعدة وتدعيم البنوك الأخرى.

ونتيجة لنجاح التجربة الألمانية في الائتمان الزراعي التعاوني انتقلت تلك الفكرة إلى كل من هولندا وسويسرا، فرنسا، بلجيكا حيث لعبت تلك المصارف دورا كبيرا في مجال مد صغار المزارعين بالقروض قصيرة الأجل.

ثالثا: الرأسمالية التجارية :

وتشمل النقاط التالية:

١) **نشأة الرأسمالية التجارية** : تتمثل العوامل التي أدت إلى نشوء الرأسمالية التجارية في ثلاث ثورات حقيقية بين القرنين الخامس عشر و السادس عشر

الثورة السياسية وانتصار مبدأ السيادة القومية: لقد تمثلت الثورة السياسية التي شاهدتها أوروبا في انتصار مبدأ القومية وميلاد دول حديثة قومية، الأمر الذي أنهى قوة الإقطاع السياسية وأدى إلى تمركز السلطات في يد الملوك القوميين وزيادة نفوذهم في التدخل الاقتصادي

استنادا على التعاليم المأخوذة من مذهب التجاريين في الحياة الاقتصادية تحقيقا لما تراه الدولة من المصالح القومية.

الثورة التجارية ومذهب التجاريين :أدى توسع المدن ونشاطها وانتشار الطرق والمواصلات الجديدة إلى رواج التجارة حيث توسعت المبادلات فحقق بذلك التجار أكبر ربح مما خلف منهم طبقة ذات عقلية رأسمالية إذ تهدف أساسا إلى تراكم رؤوس الأموال بالإضافة إلى ذلك ساعد على تقوية تلك الطبقة، انتشار الأفكار الاقتصادية التجارية التي سميت على يد " آدم سميث" بالفكر التجاري "المركنتلي" حيث أمدت هذه المدرسة المجتمع الأوربي بفكر اقتصادي جديد إذ حثت الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وعلى سياسة فائض الميزان التجاري أي على الدولة أن تصدر إلى الخارج أكثر مما تستورد.

" للملاحظة يري بعض المؤرخين الاقتصاديين أنه لولا نشاط الحروب الصليبية لما نهضت أوربا الحديثة كما نراها اليوم".

ثورة الكشوفات الجغرافية والتناقض الاستعماري: أدت الكشوفات الجغرافية إلى خلق أسواق جديدة في وجه المنتجات الأوربية مما زاد في التوسع التجاري الدولي من جهة وإلى التنافس الاستعماري للمناطق الجديدة مما أدى إلى تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة التي تحتكر النشاط التجاري في المناطق المعينة لها كشركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية مثلا، كل ذلك زاد من قوة طبقة التجار وقوة نفوذ الاحتكارات التجارية وتحقق بذلك فائض في أرباح النشاط التجاري، وأصبحت طبقة التجار ذات نفوذ سياسي واقتصادي.

٢) **الرأسمالية التجارية والنشاط الزراعي**:تحولت الزراعة إلى منتجات المحاصيل التجارية المطلوبة في الأسواق، كما اكتسب الإنتاج الزراعي الطابع النقدي فمثلا تحولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مراعي

لإنتاج الثروة الحيوانية ، وبالتالي توفير اللحوم. بالرغم من هذا نستطيع أن نقول إن الزراعة استفادت كثيرا من التجارة وخاصة من رؤوس الأموال التي ساعدت على نمو الإنتاج الزراعي .

٣) **الرأسمالية التجارية والنشاط الصناعي:** لقد سيطرت الطبقة التجارية كذلك على الصناعة خاصة إن الأموال اللازمة لقيام الصناعة كانت تسيطر عليها تلك الطبقة (أي الطبقة التجارية) نتيجة لأهمية التوسع الصناعي وتكدس رؤوس الأموال في يد التجاريين بدأ يخلق ما يسمى بطبقة الرأسماليين التجاريين الصناعيين، ولهذا بدأ الإنتاج الأوروبي في تلك الفترة يأخذ طريقتين :

الأولى: يخضع فيها الإنتاج لسيطرة الرأسمالي التجاري.

الثانية: يخضع فيها لسيطرة الرأسمالي الصناعي، وهذه الأخيرة كانت أحد العوامل الرئيسية الممهدة لظهور الثورة الصناعية.

٤)**السمات الرئيسة للرأسمالية الصناعية:** حيث اتسمت هذه السمات بالآتي:

أ- سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل والخارج، في الداخل لقد سيطرت الاحتكارات على النشاط الاقتصادي ككل (تجاري، زراعي، صناعي) إذ أصبح النشاط الاقتصادي في يد عدد قليل من الرأسماليين التجاريين. أما في ميدان التجارة الخارجية، فقد كانت سيطرة الاحتكار كاملة حيث تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية[1].

[1] بمقتضى هذا النوع من الاحتكار كانت بعض الشركات تحتكر التجارة مع بعض المناطق مثل: The Muscovy Company ، كما كانت تحتكر التجارة مع روسيا ودول البلطيق ، كما أحتكرت شركة الهند الشرقية التجارة مع الهند.

ب- قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي، اتجهت الرأسمالية التجارية إلى الاستعمار والتوسع الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصالحها الاقتصادية.

ج- وفرة ونمو رأس المال، نظرا لأهميته في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات.

د- فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة وخاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية التي أمدت البحوث بالأموال اللازمة.

٥) بعض أفكار المدرسة التجارية:

- أن قوة الحكومة في الميدان السياسي تتطلب قوة في الحقل الاقتصادي لذلك يتعين على الدولة أن ترسم السياسة الاقتصادية الملائمة.
- أن الحكومة هي الأقدر على التعرف على الأسواق الخارجية وعلى تسويق المنتجات الأجنبية في السوق المحلية، لأنها هي التي تقوم بعقد الاتفاقات والمعاهدات التجارية والاقتصادية.
- اعتقاد المدرسة في أهمية التجارة وأنها قد لا تختلف كثيرا عن الحرب لذلك أن ربح أي دولة منها إنما يكون على حساب دولة أخرى.
- المعدن النفيس، إذا رغبت الدولة في زيادة قوتها في الميدان الدولي يجب عليها أن تحصل على اكبر قدر ممكن من الذهب والفضة، فمنهما تستطيع الحصول على حاجاتها من السلع الحربية والمواد الأولية.

- الميزان التجاري، يجب على الدولة أن تسعى لتكوين فائض في الميزان التجاري (الميزان التجاري هو الحساب الذي يبين صادرات وواردات الدولة خلال العام)، إذ يقول أحد المفكرين التجاريين "Forbonnis" إن الميزان التجاري هو بحق ميزان القوى، ومن هذا:
  1. الميزان التجاري الموافق يضمن الحصول على المعادن النفيسة.
  2. أن تدفق المعادن يجعل الدولة غنية.
  3. الدولة الغنية لابد وأن تصبح كذلك قوية.

رابعا: الثورة الصناعية

بدأت مظاهر التقدم الصناعي في الحقيقة تظهر في أوروبا قبل الثورة الصناعية، إلا إن هذا التقدم كان شبه متطور من ناحية نظرا للصعوبات التي وضعتها النقابات الطائفية والثورة الفرنسية، ومن جهة أخرى كان هذا التقدم يلاقي الصعوبات وعدم القبول العام، إذ أن الحكومة والأفراد أحالوا دون تحقيق هذا التطور الصناعي خشية أن يؤدي ذلك إلى إحداث البطالة وبالتالي الأضرار بالمجتمع، حيث أن الكثير من المخترعين اعدموا لكي لا يكونوا سببا في خلق مشاكل للمجتمع.

وبدأ تغيير هذه الأوضاع نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر حيث بدأت معدلات نمو السكان تزداد وأتساع نطاق التبادل في الداخل والخارج، مما دعي إلى ضرورة زيادة الإنتاج نظرا لزيادة الطلب وتوافر الشروط اللازمة لذلك، هذا هيأ لتغير شامل في الصناعة وشجع الحكومات على قبول الاختراعات بشكل أوسع وتشجيعها على التطبيق، مما خلق الثورة الصناعية والتي يقصد بها التطورات الكبيرة التي شملت هيكل النشاط الصناعي في بريطانيا وأوربا الغربية ابتداء من نصف القرن الثامن عشر.

أ- عوامل قيام الثورة الصناعية: تتمثل في

١ - التزايد السكاني: في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أدى الانخفاض في معدل الوافيات إلى زيادة ديمغرافية وهذه الزيادة الديمغرافية كانت الصناعة في حاجة لها من جانبين أولها توافر اليد العاملة لسد طلبات الصناعة، ثم زيادة الاختراعات والتقدم الفني الصناعي، ثانيهما زيادة الطلب على المنتجات وتنويعها مما شجع البحث العلمي وزيادة التقدم الصناعي.

٢- اتساع التجارة الأوربية الداخلية والخارجية: وقد أدى إلى ذلك:

- الكشوفات الجغرافية وتوسع السوق العالمي.
- التقدم في وسائل النقل البحرية.
- التقدم في وسائل النقل البرية.
- تراكم رؤوس الأموال في يد التجار والصناع الأوربيون.

٣- توافر رؤوس الأموال: أدى إلى تمويل المخترعات والأبحاث

والاستمرار في توسيع المشروعات الصناعية وإنتاج السلع الإنتاجية، وقد لجأت بعض الحكومات الأوربية التي لا تتوافر لها رؤوس أموال كبيرة في إتباع سياسات مختلفة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للصناعة منها:

- إقراض بعض الصناعات والاشتراك في البعض الآخر.
- إعادة تقييم العملة بفرض زيادة عرض النقود وحل مشكلة ندرة رأس المال.
- زيادة الادخار الإجباري.
- قيام الشركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات وتوجيهها للصناعة في شكل القروض.
- قيام البنوك بنفس العملية كذلك لعب دورا رئيسا في تمويل المشاريع.

٤ـ **سياسة الحرية الاقتصادية:** في الفترة الممهدة لقيام الثورة الصناعة بدأت الأفكار الفلسفية والاقتصادية تتجه نحو رفع شعارات حرية العمل، حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وكان رائد هذا الفكر آدم سميث وريكاردو وخاصة في بريطانيا مما جعلها تترك الحرية والباب مفتوحا للأفراد للدخول في ميادين الإنتاج المختلفة على عكس ما نادى به أصحاب المدرسة التجارية، كذلك اتبعت الحكومات سياسة تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة وتحمي حقوق الاختراع.

ب) **الثورة الصناعية في بريطانيا:** كانت بريطانيا أسبق دول أوروبا جميعا في ميدان الصناعة وذلك للأسباب الآتية:

- العامل السكاني: كان عدد السكان في بريطانيا قليل لذلك كانت الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة ولوجود طريقة للخروج من هذا النقص، توجهت الاختراعات في صنع الآلات الإنتاجية.
- توافر رؤوس الأموال : نظرا لأسبقيتها في التجارة الخارجية وإنشاء بنك إنجلترا سنة ١٦٦٤م.
- الاستقرار السياسي: إذ أن بريطانيا الوحيدة التي تمتعت باستقرار سياسي طويل حيث كانت بعيدة عن الحروب الأوروبية التي أدت إلى عدم الاستقرار.
- توفير الحريات السياسية: التي تكفل بالأفراد التمتع بحقوقهم كاملة في ميادين العمل والتجارة، حيث أصدرت الجمعية الأهلية عام ١٧٩١ قانونا يمنح جميع الأفراد حرية كاملة لمزاولة أي مهنة على شرط الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك.
- اتساع تجارة بريطانيا الخارجية، مما أدى إلى اتساع السوق أمام منتجاتها ومدها بالمواد الخام والمواد الغذائية من العالم الخارجي.

ج) **مظاهر الثورة الصناعية:**

١- نظام المصانع: بقيام المخترعات واستخدام الآلات بشكل واسع، ظهر نظام المصانع الذي أدى إلى تغيير كبير في الصناعة خلال المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر، فبعد أن كانت الصناعة مبعثرة في مناطق متعددة بدأ التحول في تمركز الصناعة في مناطق معينة، كما أن عدد العمال زاد في نظام المصانع إذ تشير بعض الإحصائيات الأولية عام ١٨٣٠ أنه كان عدد العمال يبلغ ١٧٥ في مصنع الفص، و٩٣ في مصنع الحرير بينما كان عددهم يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ في مصانع الحديد.

أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال للسيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرية، مما دعا إلى توسيع الشركات المساهمة.

٢- تركز السكان في المدن: خلق نظام المصانع وتركز الصناعة في مناطق معينة وخاصة في مناطق استخراج المواد الأولية، أدى إلى تركز السكان في المدن التي تقام بها الصناعة، فكان سكان المدن في بريطانيا في القرن التاسع عشر يؤلفون ٧٥ ٪ من إجمالي السكان، أما في ألمانيا فبلغ حوالي ٦٦ ٪ بينما في فرنسا لم يصل ٥٠٪.

٣- نمو التجارة الخارجية: المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية على السيطرة على السوق الخارجية أدت إلى التوسع الاستعماري وبالتالي الاحتكارات التجارية وكانت الدولة ذات قوة بحرية هي المسيطرة، حيث استطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية، وبسبب التوسع التجاري الأوربي دعت الضرورة إلى تخصص في مجال الصناعة وبالتالي كبر حجم المشروعات.

٤- كبر حجم المشروعات: بعد توصل طبقة المديرين لإدارة المشروعات بدأت المشاريع في توسع أكبر وذلك من جهة البحث عن

الإنتاج بأقل تكلفة وزيادة الأرباح، ومن جهة أخرى وضع حد لأصحاب الأعمال الصغيرة أي احتكار الصناعة في يد فئات قليلة.

٥- ظهور الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل، الترست): كبر المشروعات أدى إلى الاحتكارات نظرا لتركز الصناعة في يد فئات قليلة، هذا ما ساعد الشركات الكبرى بعقد اتفاقيات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحدد الإنتاج والأسعار وتوزع الأسواق فيما بينها، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بتحديد الأثمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع السوق فيما بينها.

أما في الولايات المتحدة اتخذت النقابات الإنتاجية شكل Trust إذ اندمجت الشركات التي أرادت الانضمام إلى هذا النظام تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والثمن وتوزيع السوق ،بذلك تختص شخصية الشركة في Trust وتزول المنافسة فيما بينها، وبهذا يخلو لها الجو في السيطرة الكاملة على السوق، لكن هذا النظام تم إبطاله من طرف الحكومة الأمريكية بقانون " شارمان" ١٨٩٠، وبقانون "كلايتون" ١٩١٤.

نتائج الثورة الصناعية : ظهرت عدة نتائج أهمها:

١- زيادة الثروة القومية: نتيجة للثورة الصناعية أصبحت دول أوربا الصناعية تتمتع بمقدرة إنتاجية عالية، فازدادت الأرباح وتضاعفت الدخول، كما حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب وغيرها، إذ أصبحت ميزانيتها ذات أهمية كبيرة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢- زيادة وحدة العالم: قيام التكتلات والتكامل والاندماج الاقتصادي مثل الاتحادات الدولية (وعلى رأسها المجموعة الأوربية المشتركة) في الوقت الحالي.

٣- ارتفاع مستوى المعيشة: توفرت فرص العمل للعمال في عدد من المناطق خاصة في الولايات المتحدة، إذ كانت الأجور مرتفعة، أما في أوربا فكان معدل الأجور ضعيف جدا وخاصة في بريطانيا نظرا لرجال الأعمال الذين كانوا يسعون لتحقيق أرباح عالية.

٤- نشوء الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: نظام المصانع أدى إلى تجمع العمال في حرفة واحدة ونظرا لتوسع المصانع أصبح العمال يشكلون قوة عمل هامة، لذلك بدؤا يناقشون ويطالبون بزيادة أجورهم وتحسين شروط العمل، مما دعي إلى تكوين النقابات العمالية.

٥- زيادة أهمية دور رؤوس الأموال: أدت الثورة الصناعية إلى فتح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال أن يسيطروا على المجال السياسي وعلى الأوضاع الاقتصادية عامة، سواء محلية أو خارجية.

٦- أن الثورة الصناعية أدت إلى التطور الاقتصادي الأوربي من جهة وإلى خلق تناقضات سياسية بين الدول وخاصة على الأسواق الدولية مما أدى إلى التوجه نحو التصنيع الحربي وإشعال الحربين العالميتين.

خامسا: الرأسمالية المالية : يرجع اصطلاح الرأسمالية إلى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار الشركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوربية وذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية:

١. تمركز الإنتاج والرأسمال تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.

٢. اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

٣. تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين ،وانجاز تقسيم العالم بين الدول

الرأسمالية الكبرى.

الأمر الذي تولد عنه احتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها وأسواقها.

كل هذا أدى لظهور المشروعات الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة وذلك بتقدم الثورة الصناعية، ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية، ظهر إلى الوجود العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مثل البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى وغيرها ، وبظهور هذه المشروعات الكبيرة الاحتكارية، ظهرت معها مشكلة التمويل التي وجدت حلا في نشوء الشركات المساهمة، إذ تحول بعدها تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، ثم تدخل البنوك في تمويل هذه المشاريع، ولم يقتصر الأمر على مجرد قيام الشركات المساهمة وسيطرة البنوك على النشاط الاقتصادي، بل أدى توسع المشروعات الرأسمالية في زيادة قوتها المالية ونفوذها الاقتصادي باستغلال مصادر المواد الخام ثم التحكم في أسعار السلع الصناعية والمحافظة عليها عند المستوى الذي يحقق اكبر ربح ممكن، الأمر الذي وجه النشاط الصناعي وغيره نحو قيام التكتلات والاحتكارات الاقتصادية.

كما أدى ذلك إلى التركز والتجمع في الوحدات الإنتاجية، ويعني التركز حلول المشاريع الكبيرة محل المشاريع الصغيرة، أما التجمع فيعني اتحاد المشاريع فيما بينها في مشروع واحد لتحقيق

مصالحها المشتركة. يهدف التركز لتحقيق مزايا ووفورات الإنتاج الكبير وتتم عملية التركز بطرق مختلفة أهمها: - توسيع المشروع، زيادة أعماله ثم فتح فروع له.

- الاندماج التام بين مشروعين أو أكثر سواء مشاريع فردية أو شركات.
- أتفاق بين مجموعة مشاريع عاملة في مجال واحد للعمل المشترك.
- التجمعات المالية الضخمة بين بعض المشاريع التي يطلق عليها اسم "كونزرن" اشتهرت بصورة خاصة في ألمانيا وأصبح لها سيطرة مالية كبرى وقد نتج عن هذا التضخم الكبير في حجم المشروعات الإنتاجية نمو النزعة الاحتكارية من اجل تعزيز المشروعات الكبيرة لنفوذها الاقتصادي وسيطرتها المالية، و كان الإطار الذي تنظم من خلاله هذه السياسة الاحتكارية، هو أسلوب إقامة الاتحادات والتكتلات فيما بينها، ومن أهم صور التكتلات الاحتكارية ما يلي:

(I Cartel أو التحالف: ويعني تحالف عدة مشاريع متشابهة ذات إنتاج مشترك فيما بينها بشكل اتحادات تجارية تتفق على إتباع سياسة إنتاجية أو مالية واحدة لمدة معينة من الزمن وفي حدود الاتفاق المعقد بغية التحكم في الأسواق، بينما يحتفظ كل من المشاريع المتحالفة باستغلاله القانوني وشخصيته الحقوقية ويقيد المشروع من اجل هذا التنسيق بالحد من الضريبة في العمل ويتصف الكارتل بصفتين: - يجب إن يبلغ مرحلة الاحتكار الكامل ليستطيع السيطرة على السوق. - يحترم استغلال المشاريع التي تشارك فيه.

١(أشكال الكارتل: تختلف أشكاله حسب الاتفاق الذي وقعت عليه المشاريع المنضمة إليه، بينما القيود المتفق عليها إما أن تكون بسيطة أو معقدة.

الأشكال البسيطة: ويكون الإنفاق فيها حسب قواعد مشتركة تلتزم بها كافة المشاريع المنضمة إليه وتتناول الجوانب الآتية:

أ- كارتل تحديد السعر: يتفق المنتجون على تحديد أسعار بضائعهم كما يتفقون على حد أنى للأسعار للأسواق الوطنية مع حرية التصرف الكاملة في الأسواق الخارجية.

ب- كارتل تحديد الإنتاج: ويتم الإنفاق بوضع حد لمجموع الإنتاج حسب متطلبات السوق، ثم يوزع مجموع الإنتاج على المشاريع وبذلك يتم التحكم في العرض والأسعار.

ج- ج- كارتل انقسام السوق: يخصص لكل مشروع سوق لتصريف منتجاته ولا يستطيع أن يبيعها خارج السوق المخصصة له فيؤمن منافسة بقية المشاريع في منطقته. كما توجد مجموعة من الأشكال المعقدة، إذ يؤسس بمقتضى الإنفاق جهاز مركزي يشرف أو يسيطر على المشاريع المنضمة إليه، ويقوم بوظائف معينة منها:

أ- كارتل مركز البيع: فيتولى المركز بنفسه قبول الطلبات من الزبائن وتوزيعها على المشاريع، وبذلك تنعدم المزاحمة أو المنافسة بين المشاريع.

ب- كارتل توزيع الأرباح: يجمع الجهاز المركزي الأرباح التي تحققها المشاريع بعد تحديد التكاليف وأسعار البيع لذا فإن المشروع ليس من مصلحته زيادة مبيعاته والدخول في معركة المنافسة لأن الأرباح لن توزع بنسبة المبيعات وإنما بالنسبة المحددة له في الاتفاق.

ت- نتائج الكارتل: القضاء على المزاحمة بين المشاريع المرتبطة به وهذا ينعكس بصورة خاصة على السعر إذ يؤدي إلى ارتفاعه واستقراره وتعدده حيث أن لرابطة الكارتل جهاز يقوم بدراسة السوق مع الاحتمالات والتنبؤات الاقتصادية، إذ بالتكم في كميات الإنتاج تستطيع

رفع الأسعار والعمل على استقرارها كما أنها تستطيع فرض تعدد الأسعار وذلك حسب متطلبات السوق الوطنية أو الأجنبية .

II (Trust: ويعني اندماج مجموعة من المشاريع المتشابهة أو المتجانسة أو المتكاملة في مشروع واحد تقوم على مجلس واحد لإدارتها، تفقد فيه المشاريع استقلالها وشخصيتها الحقوقية.

ظهر الترست في عام ١٨٧٩ على شكل نقابة في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة عدد من المشاريع المتجانسة لكن نظرا للسياسة الاقتصادية الأمريكية القائمة على أساس المنافسة، رأت في هذا الأسلوب حزبا للمنافسة وهذا لفعاليتها فأصدرت قانون ١٨٩٠ بمنع قيام Trust فقامت المؤسسات بتأسيس نفسها على شكل Trust يحمل اسم آخر وهو Holding Company يهدف الاندماج في Trust إلى حصر الإنتاج في السوق وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج وإغراق السوق ببضائع جيدة وأسعار منخفضة، كما لجأ أصحاب Holding Company للتحالف مع أصحاب المشاريع الصغيرة لاستخدامها كوسيلة لتوزيع الإنتاج على المستهلكين.

III (Konzern : ويعني مجموعات إنتاجية متنوعة تعود في غالبيتها لشركة واحدة، يضم Konzern مشاريع عدة مثل: الحديد، الفولاذ، البترول، ومنشآت بحرية لصنع البواخر ثم استثمارات زراعية، ومصانع أخرى مختلفة، وهذا النوع من التكتل لا يهتم بتنسيق الإنتاج بل يهتم بتوجيه المشاريع لسياسته التجارية والمالية والاقتصادية لهذا فإن هذا النوع من الاحتكارات لا تقضي على صراع المزاحمة وإنما تجعله أشد حدة لذلك تلجأ إلى اتخاذ أساليب عدة فيما بينها، فيها استعمال العنف، الرشوة، أعمال التخريب ومارست الضغط والتهديد لمن لا يخضع لتلك الاحتكارات.

IV (السنديكا: ويتم بين عدد من المؤسسات يفقد المشتركون فيه استقلالهم في تصريف البضائع وفي هذه الحال يجري الإنتاج بصورة مجزأة مستقلة، بينما تصريف البضائع وأحيانا شراء الخامات والمواد يجريان بواسطة جهاز تجاري مشترك.

الخلاصة

استمرت الزراعة الأوربية تنعم بالإزهار حتى أوائل القرن التاسع عشر، غذ بدأت نقطة تحول من ازدهار إلى تدهور وكساد ولعل العامل الرئيسي لذلك هو إغراق الأسواق الأوربية بالحبوب الأمريكية الرخيصة، وبهذا بدأت نقطة انعراج أمام السياسة الزراعية المتبعة، غذ فرضت الحماية الجمركية أمام المستوردات الخارجية وتزيد بزيادتها، ثم اتخاذ سياسات أخرى للحد من الكساد الزراعي مثل توفر سياسة الحماية، سلوك طرق التعاون ثم زراعة المحاصيل الملائمة.

كما أن قوى المنافسة قد انحصر مجالها في المجتمعات الرأسمالية عامة، وذلك منذ أواخر القرن ١٩ وغلبت عليها قوى الاحتكار في غالبية نواحي النشاط الاقتصادي، وذلك نتيجة لخروج المنافسة عن أهدافها الواضحة كما تفسر خطورة الاحتكارات الكبرى في علاقة الدول الرأسمالية بالدول المختلفة.

الفصل الخامس
الوقائع الاقتصادية المعاصرة

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة أجزاء تتمثل في التالي:

الجزء الأول: الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد

أولا: الأزمات الاقتصادية من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين:

منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشل اقتصاد البلاد الرأسمالية، حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا ١٨٢٥ ثم تلتها أزمة ١٨٣٦ وضربت الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها الأزمة العالمية ١٨٤٨/١٨٤٧، ومن مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩٠٧، والسبب الرئيسي من حدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة للطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحا ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدوث الأزمة

أ- تفسير الأزمات الاقتصادية حسب أنصار النظرية الماركسية والنظرية النقدية:

- يرى أصحاب النظرية الماركسية أن أجور العمال قليلة جدا في النظام الرأسمالي لذلك لا تمكنهم إلى شراء جزء قليل من الإنتاج الذي يتم بأيديهم، بينما الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة فإنهم يستطيعون شراء المنتج المتبقي كله، لكن يفوق احتياجاتهم فتبقى منتجات كثيرة مكدسة فتحدث الأزمة.

- أما أصحاب النظرية النقدية فيرون أن سبب الأزمات في العالم الرأسمالي منشأها النظام النقدي، حيث تقوم البنوك باستخدام الأموال المودعة لديها من الحسابات الجارية والتي كان من المفروض أن تبقى تحت تصرف أصحابها، فتقو م البنوك باحتفاظ بنسبة من(٢٠ إلى٣٠ ٪) من تلك الودائع لتلبي طلبات المودعين في حالة السحب الفوري، وتتصرف بالباقي بإخراجه للتداول مرة أخرى عن طريق عملياتها الاقتصادية (إقراض أو شراء أوراق مالية أخرى) وهي بهذا تصنع وسائل دفع جديدة تقوم مقام النقود القانونية فتجعل ١٠٠ مليون المودعة لديها مثلا ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون مما ينجم عنه تضخم مالي مفتعل فيتم الإخلال بالنشاط الاقتصادي وتحدث الأزمة.

ب- الدورات الاقتصادية : لقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة وهي تمر بالمراحل التالية:

١) مرحلة الانتعاش: ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

٢) مرحلة الرواج أو الرخاء: تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

٣) مرحلة الأزمة: تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزايد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

٤) مرحلة الكساد: تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي وتعم البطالة، وكان أهم فترات الكساد الفترة بين ١٨٩٦/١٨٧٣ التي حدثت أعقاب التراكم الرأسمالي والاستثمارات الزائدة وكان من أبرز آثارها ما يلي:

- عانت غالبية الدول عام ١٨٧٣ من تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، ففي بريطانيا توقف حجم الإنتاج عن الزيادة عام ١٨٧٦.
- في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تم تخفيض نفقات الإنتاج بأكبر قدر ممكن مما كان له أثر كبير من أحداث البطالة.
- بريطانيا قاست من جمود الطلب العالمي على السلع المصنوعة مما انعكس أثره على السلع الرأسمالية وأحداث البطالة ثم تقلص حجم الاستثمارات الصناعية.

وامتدت آثار الكساد الأوربي الناتج عن تدهور المحاصيل الزراعية إلى الولايات المتحدة وأستراليا التي عانت من أزمات مالية عام ١٨٩٣ كما انتاب حركة التجارة العالمية شلل عام خلال الفترة المذكورة.

ثانيا: الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة عام ١٩٢٩ العالمية الكبرى:

لقد نشأت أزمة الرأسمالية في مرحلة الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد انفصال روسيا عن المنظومة الرأسمالية وكانت أول أزمة اقتصادية عام ١٩٢٠، حيث كان الاقتصاد في عدد من بلدان أوربا يتخبط بسبب مشاكل الحرب العالمية الأولى، وأعقب هذه الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩ التي شملت العالم الرأسمالي كله وتسريت عواقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، حيث هبط الإنتاج إلى حدود لا مثيل لها في تاريخ الأزمات، وتقلص إنتاج العالم الرأسمالي ككل بنسبة ٤٤ ٪ بينما بلغ الهبوط في بعض البلدان حتى نسبة ٥٠ إلى ٦٠ ٪ وتقهقرت البلدان الرأسمالية من حيث مستوى الإنتاج من ٢٠ إلى ٣٠ عاما للوراء، إذ أرجعت الأزمة الصناعية الرأسمالية الأوربية والأمريكية إلى مستوى أدنى.

فصناعة فرنسا أرجعت إلى مستوى عام ١٩١١ ، وصناعة الولايات المتحدة إلى مستوى عام ١٩٠٥ بينما صناعة ألمانيا إلى مستوى ١٨٩٦ وانجلترا إلى مستوى ١٨٩٧.

لقد بدت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام ١٩٢٧ لأن سياستها الاستثمارية الخارجية لم تتسم بالانتظام وذلك نظرا لحداثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانطلاق شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين الأحداث الهامة المحركة للأزمة في أكتوبر ١٩٢٩ قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية، في أمريكا على وجه أقصى، إلى تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إذ بلغت في بعض الصناعات ٧٠٪ ، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام ١٩٢٩ ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون

لقد تزعزعت مالية البلدان الرأسمالية جميعها وسقط النقد في ٥٦ بلدا وهبطت الأعمال التجارية العالمية حتى الثلث واشتعلت في السوق حرب اقتصادية طاحنة أشدها قوة في سنوات الأزمة بين ١٩٢٩ و١٩٣٣ ، إذ يقرر أن الدمار الذي خلفته سنوات الأزمة لا يقل في أبعاده عن الدمار الذي خلفته سنوات الحرب العالمية الأولى.

سياسات الحد من الأزمة: لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا شتى:

ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسة الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك

ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام ١٩٣٧ إلى ١٢١٪ عما كان عليه في عام ١٩٣٢.

وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج في عام ١٩٣٧ بنسبة ٧١٪ مما كان عليه عام ١٩٣٢.

ثالثا: كيف ينشأ الكساد : يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.
- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدءون في سحب أموالهم.
- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

رابعا : أسباب كساد سنة ١٩٢٩

١) انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر ١٩٢٩، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.

٢) يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة ١٩٢٩ حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.

٣) نقص الاستهلاك، يقول البعض إن نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا إن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية .

٤) وكان من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل من وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

الجزء الثاني: التقلبات النقدية ومشكلة التضخم

أولا: التقلبات النقدية : كانت معظم عملات دول أوربا في مستهل القرن الثامن عشر ترتكز على أساس معدني، فقام نظام المعدنين Bimetallism في كل من انجلترا وفرنسا، إذ كانت العملات الذهبية توجد إلى جوار العملات الفضية، حيث كان يستخدم كل من الذهب والفضة وتتحدد بينها قيمة قانونية استبدالية، وتتوقف صلاحية هذا النظام على درجة ثبات النسبة القانونية بين الذهب والفضة، وهذا أمر صعب تحقيقه وذلك نتيجة لظروف إنتاجهما وعلى ذلك فإن استقرار هذا

النظام يتوقف على ما يصيب إنتاجهما من تقلبات، فإذا زاد إنتاج الفضة مثلا فإن قيمتها السوقية تهبط عن مستوى قيمتها القانونية والعكس، وكذلك الحال بالنسبة للذهب، لذلك حينما زاد إنتاج الفضة في العالم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تدهورت قيمتها في الأسواق العالمية مما أدى إلى هجرة دول العالم لنظام المعدنين وأتباعهما لقاعدة الذهب.

لقد حدثت تجربتين هامتين خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهاتين التجربتين كانتا كالآتي:

التجربة الأولى: تخص فرنسا، حيث قامت فرنسا في الفترة بين ١٧١٧ و١٧٢٠ بإصدار نقود ورقية إلزامية غير قابلة للصرف بالذهب وخلال التجربة في ١٧٩٠ اضطرت فرنسا إلى إتباع النظام النقدي الورقي، لكن هذه التجربة لم تطل كثيرا حيث أن الأسعار بدأت في الارتفاع والمنتجات أصبح لها أسعار مختلفة حسب النقود الورقية والنقود الذهبية، مما أخاف الحكومة الفرنسية من مخاطر التضخم فألغت النقود الورقية في عام ١٧٩٧ واعتبرتها نقود غير قانونية وعادت مرة أخرى إلى نظام المعدنين.

التجربة الثانية: تخص بريطانيا، لقد حدثت في بريطانيا كما حدث في فرنسا، نتيجة للخوف من مخاطر التضخم، أقبل الأفراد على سحب ودائعهم من البنك والمطالبة بتحويلها إلى نقود ذهبية، مما فرض على الحكومة أن تتخلى عن النقود الورقية في سنة ١٨٢١، وتتبع نظام الذهب، وكانت ألمانيا تعاني من تعدد عملاتها وعقد بها مؤتمرا نقديا في عام ١٨٥٧ محاولا إصلاح الوضع إلا أنه لم ينجح في توحيد نقدها وظلت المشكلة قائمة حتى سنة ١٨٧٣ إذ استطاعت أن تتبع النظام الذهبي وأتبعته في ١٨٧٥ الدول الإسكندنافية ثم روسيا في عام ١٨٩٧، وترتب عن الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم

دول أوربا، فحلت بذلك العملات النقدية الورقية الإلزامية الغير قابلة للصرف، وترتب على الحرب العالمية الأولى ما يلي:

أ- قامت روسيا بإغراق الأسواق بكميات كبيرة من الأوراق النقدية وذلك لكي يسهل لها الأمر بتغيير النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي، فلقد زاد المتداول من النقود الورقية في الفترة بين ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ من ٦١ مليار روبل إلى أكثر من ٨٠٠٠ مليار روبل.

ب- أما ألمانيا فقد اضطرت نتيجة للضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء وعلى الأخص من فرنسا بدفع تعويضات الحرب، برفع عملتها من ٨١ مليار مارك سنة ١٩٢٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ مليار مارك عام ١٩٢٣.

ج- أما بريطانيا فقد نادى بعض المفكرين الاقتصاديين منهم الاقتصادي " كينز" ومدرسة كمبردج بإتباع سياسة النقود المدارة Managed Currency أي سياسة تحكم الدولة والسلطات النقدية في عرض النقود، لذلك في سنة ١٩٢٥ عادت بريطانيا لنظام الذهب (عن طريق سبائك ذهبية) وبذلك يستطيع الأفراد تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب إن أرادوا ذلك.

ولقد لقي هذا النظام ترحيبا كبيرا في عدة دول أوربية وغيرها حيث نجد أن في سنة ١٩٢٩ اتبعت هذا النظام ٣٠ دولة كان ضمنها (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، النرويج ، بولونيا وفنلندا) لكن هذه التجربة من التقلبات النقدية كانت تجربة غير ناجحة لأن النظام النقدي فقد أحد مزاياه الرئيسية بعد أن كان يسير سيرا تلقائيا أصبح مدارا ومتحكم فيه من جهة، ومن جهة أخرى عدم توازن الكمية النقدية بين الدول، إذ تدل إحصائيات عام ١٩٣١ على أنه ٣/٥ ذهب العالم كانت توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ونتيجة لأزمة ١٩٢٩ ترتب على تسرب الذهب في بعض الدول وخاصة بريطانيا إلى ترك سياسة النظام الذهبي حيث بقيت في عام ١٩٣٣ ستة دول فقط تتبع الأنظمة النقدية الذهبية.

بعد هذه التقلبات تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات نقدية:

١- مجموعة الدولار تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- مجموعة دول الذهب تحت قيادة فرنسا.

٣- مجموعة دول الإسترليني تحت قيادة بريطانيا.

وفي سنة ١٩٣٦ لم يسمح الوضع لفرنسا أن تبقى متبعة لتلك السياسة فخرجت من النظم النقدي الذهبي من خلال ذلك عقدت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا اتفاقية ثلاثية لإتباع سياسات نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها إلا أن الوضع ساء من جديد في سنة ١٩٣٩ حيث أن النظام النقدي القائم حال دون التوسع في التجارة الخارجية مما أشعل الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب العالمية الثانية ثبت الدولار كمقياس رئيسي عالمي للتعامل النقدي الخارجي أي التجارة الخارجية.

ثانيا: التضخم النقدي :- يعرف معظم الاقتصاديين التضخم النقدي على أنه ارتفاع مستمر بمعدل الأسعار، فيجب ألا يكون ارتفاع الأسعار موسميا أو بسبب طارئ حيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق، كما يعرف كينز ما يسميه بالتضخم (الحقيقي) "على أنه الحالة التي بها يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات في حين لا يزداد الإنتاج، فعندما يصل الاقتصاد إلى هذه الحالة فإن استمرار زيادة الطلب الكلي يظهر بصورة كاملة كزيادة من الأسعار".

- التضخم النقدي في ألمانيا ودول أوروبا الشرقية: لقد اجتاح التضخم ألمانيا ودول شرق اوربا بعد الحرب العالمية الأولى مما سبب في

انهيار اقتصاديات هذه الدول وفي فقدان عملاتها قيمتها إذ أصبحت لا تساوي شيئا.

وللاستدلال على الدرجة الكبيرة التي مر بها التضخم في ألمانيا ودول شرق أوربا في ١٩٢٥ نلاحظ أن ارتفاع الأسعار قد وصل في نهاية التضخم إلى المستويات الآتية بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب.

الدولة	عدد مرات ارتفاع الأسعار
النمسا	١٤,٠٠٠
المجر	٢٣,٠٠٠
بولندا	٢,٥٠٠,٠٠
روسيا	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ألمانيا	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

أ- أسباب التضخم:

- التوسع الكبير في إصدار النقود.
- زيادة ارتفاع الأسعار من الداخل أدى إلى خفض مقدرة تلك الدول التصديرية بسبب عدم المنافسة نظرا لأسعار منتجاتها العالية.
- مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور نظرا لارتفاع الأسعار مما يزيد من التكلفة الإنتاجية وبالتالي الزيادة في ارتفاع الأسعار من جديد وهكذا.
- والسبب الرئيسي للتضخم النقدي في ألمانيا هو التعويضات التي كلفت بها لأدائها للمتضررين من الحرب، وخاصة فرنسا حيث لجأت الحكومة إلى طبع نقود جديدة لهذا الغرض مما أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار في ١٩٢٣ إذ وصل سعر الصحف اليومية مثلا إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك للصحيفة الواحدة.

ب- نتائج التضخم: أدى التضخم إلى عدة نتائج أهمها:

- زيادة دخل أصحاب التجارة والصناعة مما وسع الفارق الاجتماعي الرأسمالي لهذه الطبقات وسيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي.
- نظرا لضعف العملات المحلية، توجه التعامل بالعملات الأجنبية مما وسع الفارق أكثر من حدة السيطرة الكاملة وضعف اقتصاد الدولة.
- زيادة قروض الدولة لسد الفوارق والاحتياجات الاقتصادية .
- وأخيرا إتباع سياسة الدخل الحكومي للحد من هذه التناقضات وإصدار العملات الجديدة المحددة بدل العملات القديمة الأمر الذي سهل لها موازنة ميزانيتها وفرض الضرائب في نمط الأسلوب النقدي الجديد الأمر الذي أعاد بناء النظام النقدي تدريجيا.

الجزء الثالث: إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية

تراءى لكثير من المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، التنبؤات التي تنبأ بها بعض المفكرين الاقتصاديين حول مصير الرأسمالية متمثلة في فشلها كما أشار إلى ذلك المفكر " ماركس" أو نجاحها الذي يقضي عليها في النهاية كما أشار إليه المفكر " شومبيتر".

فالأزمات الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، تم حدوث الحربين العالميتين من جهة، ونشوء النظام الاشتراكي من جهة أخرى كانت احد المؤشرات لتلك التنبؤات، لكن الفكر الإنساني أحال دون ذلك فأعيد بناء الرأسمالية بإتباع أساليب وطرق جديدة من ناحية كرد فعل للفكر الاشتراكي ومن ناحية أخرى كرد فعل للتخوف الاشتراكي الزاحف بزعامة الإتحاد السوفيتي.

أولا: تحاليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية: قبل الحديث عن النمو الاقتصادي الأوربي بعد الأزمات وكيفية إعادة بناء الرأسمالية، يلزمنا الأمر أن نتكلم عن بعض التحاليل النظرية حول مصير الرأسمالية، لتسهيل فهم الموضوع فهما واضحا.

I- **تحليل ماركس**: يبني الماركسيون نظريتهم على التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للتملك، فالرأسمالية بطبيعة الحال تقوم بتوفير العمالة والنمو الاقتصادي ثم تحسين وارتفاع مستوى المعيشة كطابع اجتماعي، لكن تملك المشاريع والنشاط الاقتصادي في يد مجموعة قليلة والبحث في التوسع في زيادة الأرباح يطفئ الصبغة الاجتماعية وينمي النزعة الفردية مما يؤدي في النهاية إلى الاحتكار وإتباع سياسات تخدم الأقلية دون الفائدة الجماعية، وهذا عيب من عيوب الرأسمالية في نظر الماركسية.

فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى استغلال العمال استغلالا كاملا لأن الأجر الذي يدفع إلى العامل في الحقيقة لا يساوي قيمة قوة عمله وهذا بدوره يؤدي إلى سوء تنظيم وتوزيع الدخل والثورة، وهذه النتيجة في سوء التوزيع تؤدي بالتالي إلى حتمية مبدأ الصراع بين الطبقات حسب رأي الفكر الماركسي، ويتمثل الصراع الطبقي الأساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة العمل، ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال المتمثل في ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور يحدث تناقض بين الإنتاج والاستهلاك (أي أن العامل يرغب في الاستهلاك لكن لا يستطيع لأن دخله محدود) وهذا التناقض يؤدي إلى نشوء الأزمات.

نتيجة لهذه التناقضات ونتيجة لتقدم الرأسمالية ماديا مما يسهل للعمال الاتصال والتنقل فيما بينهم لتنظيم أنفسهم من اجل الصراع ضد

الرأسمالية وهذا الصراع يؤدي في النهاية إلى القضاء على الطبقة الرأسمالية وقيام الطبقة العاملة التي تتبع النظام الاشتراكي.

II. **تحليل شومبيتر**: يطرح المفكر السؤال التالي في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية " Socialism Capitalism And Democracy " هل في قدرة الرأسمالية البقاء؟ " حسب رأيه لا، لأن النظام الرأسمالي لا ينهار من أجل الفشل الاقتصادي كما يرى ماركس وإنما من نجاحه، لأن نجاح النظام الرأسمالي وتطوره يبدأ من تحطيم المنظمات الاجتماعية التي في حقيقة الأمر هي التي تتولى حمايته وبتحطيمها يبدأ النظام الرأسمالي في الانهيار لأنه حطم الركيزة التي تحميه.

III. **تحليل جاك جرمان** (Jaque Germain) يشير جاك جرمان في كتابه " الرأسمالية في الميزان" لأنه بمقدور النظام الرأسمالي البقاء إذا ما أدخلت عليه بعض التعديلات والإصلاحات، فمثلا تحقيق الديمقراطية الاقتصادية وديمقراطية العمل ثم تدخل الحكومة بمد مساعداتها المالية في الحد من آثار الأزمات وتوجيه الاستثمارات في مشاريع تضمن البقاء للنظام.

ثانيا: بناء الاقتصاديات الرأسمالية : نتيجة للأزمات الاقتصادية وما خلفته من أضرار اقتصادية ثم الحرب العالمية الأولى والثانية ونتيجة للزحف الاشتراكي، قامت الحكومات الرأسمالية بتدخلات سريعة لإيقاف تلك الأزمات التي كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، وقد تمثلت التدخلات الحكومية في التالي:

١- العمالة الكاملة: حاولت وما زالت الحكومات الأوربية في تحقيق أو على الأقل رفع مستوى العمالة إلى نسبة عالية حتى يتمكن كل أفراد المجتمع في الاندماج في الحياة الاقتصادية، فاتبعت في ذلك سياسات منها توسيع الاستثمارات من أجل خلق فرص عمل جديدة ثم فتح المجال أمام النقابات العمالية من اجل أن تنظم نفسها وتتابع مطالبها من

اجل رفع مستواها المادي. ووضع قوانين وبشروط للعمل ثم تحديد الأجور حسب قوانين عملية وعقلانية.

٢ـ **التجارة الخارجية**: لعبت الجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة للدول التي لها أسواق ضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، وقد تمثلت التجارة الخارجية بصورة خاصة فيما بين الدول الأوربية بقيام الكتل التجارية Trade Blocks مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، الأمر الذي زاد من حرية التجارة وتوسيع السوق وهذا بدوره أدى إلى:

- كبر حجم الوحدات الإنتاجية.
- التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية.
- التشجيع على البحث والابتكارات والتقدم التكنولوجي
- التشجيع على التخصص وتقسيم العمل.

٣ـ **الاستثمارات والمساعدات الحكومية**: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل في بعث النظام الرأسمالي للوجود فيعتبر بعض الاقتصاديين أن أهم عناصر النمو الاقتصادي الأوروبي تكمن في تلك العامل، فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ثم الاستفادة من الابتكارات الجديدة.

كما أن المساعدات الحكومية أعطت اهتماما كبيرا نحو الأفراد والقطاعات المختلفة في الاقتصاد ومن ذلك مثلا برامج مساعدة العجزة والمسنين برامج الصحة والتعليم المجاني، برامج مساعدة العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الزراعة وإلى الجامعات والبحث العلمي.

وفي النهاية الإشراف على الخدمات العامة التي لا تهدف إلى الربح ثم كفالة المشاريع التي تحقق عجزا اقتصاديا أو خسارة في النتيجة، وتوسع الأمر إلى حماية مصالح المؤسسات التي تعمل في الخارج.

٤- التقدم التكنولوجي: الإنفاق من اجل التقدم التكنولوجي كان أحد العوامل الهامة في النمو الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة للتقدم التكنولوجي أولت الحكومات اهتماما كبيرا للتعليم وخاصة التعليم الفني والطبيعي ثم التدريب العلمي.

٥- المساعدات والتشجيعات الاقتصادية والسياسية التي تقدمها الدول الرأسمالية لبعضها البعض من أجل المحافظة على بقائها ضمن النهج الرأسمالي.

ثالثا: إتباع السياسات الاقتصادية الموجهة: Directed Economics

جاء القرن العشرين بمشاكله وبعض أحداثه العالمية كالحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية ١٩٢٩- ١٩٣٣، والثورة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي، فرأت الدول الغربية أنها لا تستطيع ترك الأحداث الاقتصادية تجري دون تدخل منها، وأصبح هذا التدخل مذهبا أطلق عليه الفرنسيون اصطلاح " الاقتصاد الموجه أو المسير " كما أطلق عليه البعض الآخر الاقتصاد المنظم، وكان الدافع لذلك إعادة التوازن المفقود من جراء إتباع مذهب الاقتصاد الحر.

ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسيين:

أ- الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية.

ب- التدخل الاقتصادي تصحيحا للمساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية، وتهدف سياسة التوجيه الاقتصادي إلى:

- تحقيق المنافسة الحرة باتخاذ التدابير ضد الاتحادات الاحتكارية بالحد من سيطرتها أو من مراقبتها، ثم إجراء التسهيلات اللازمة لإقامة النشاط التعاوني وتشجيعه.
- تشجيع الادخار وذلك عن طريق تحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظم الضمان الاجتماعي والصحي.

- إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع التسليف وتسهيل عمليته.
- اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية وإخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

وقد عمل بنظام الاقتصاد الموجه دول أوربية ورأسمالية كثيرة، فمثلا ألمانيا تبعت تلك السياسة لتحقيق الاقتصاد الحربي وخاصة في الفترة بين الحربين العالميتين، أما إيطاليا اتبعت تلك السياسة لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، أما الولايات المتحدة فرأت في ذلك مكافحة أزمتها الاقتصادية.

والمنهاج الذي تضعه الدولة يختلف من بلد إلى بلد آخر وذلك حسب ظروفها وطبيعة مواردها الاقتصادية (الطبيعية والبشرية).

الجزء الرابع: بناء الاقتصاديات الاشتراكية

كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر ١٩١٧ نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان:

الأول هي الاشتراكية الوطنية التي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك " ماركس".

الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تضيف إليها ما يحقق لها إغراضها التطورية.

أولا: الجانب الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية القائمة على أساس الفكر الماركسي: يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب النظرية الماركسية التي جاءت في كتابه " رأس المال " إذ يلاحظ "ماركس"، أن رأس المال الحديث بدأ تاريخه في القرن السادس عشر وذلك بسبب التوسع في التجارة الخارجية.

كما يرى ماركس أن رأس المال في معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود، لان رأس المال المقترض يولد فائدة وتتراكم هذه الفائدة بتكوين رأس المال جديد يستخدم في العملية الإنتاجية إذ تكون النهاية أي النقود تولد السلع وان السلع تولد النقود وتكون النتيجة استبدال النقود بالنقود. كما يرى ماركس أن هناك اختلاف بين قيمة التبادل (أي أن سعر السلعة يحددها السوق) وقيمة المنفعة (وهي مقدار العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة)، يتم بيع السلع من السوق بقيمتها التبادلية التي تزيد عن قيمة المنفعة وهذا الاختلاف هو الذي يولد فائض القيمة الذي نادى ماركس بضرورة إعادته لأصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في تعريف الاشتراكية بمعناها الحديث مذهب اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يؤكد أن بالإمكان إن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك في إنتاج الثروة وتوزيعها. ومن هذا التعريف تعني الاشتراكية المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الجماعات لقلب الأوضاع في ملكية خاصة للأموال إلى توزيع الناتج القومي بين إفراد المجتمع .

ثانيا: الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية: لقد كان من أهم نتائج الثورة الروسية ١٩١٧ القضاء على الإقطاع وقيام الإشراف الحكومي، إذ تتصف الزراعة في روسيا في الوقت الحالي، شأنها شأن

حروب النشاط الاقتصادي الأخرى، بأن الحكومة هي المشرف الرئيسي والفعلي إذ:

أ- تشترك مع المزارعين من الإنتاج عن طريق تملكها وإرادتها للمزارع الحكومية

ب- " سوفخوز ""Sovkhozy".

ج- تؤثر في الإنتاج كمًا ونوعا وذلك بسيطرتها وتوجيهها للمزارع الجماعية "كولخوز ""Holkhozy".

د- تملكها لعوامل الإنتاج ووسائل النقل واحتكارها للتوزيع في الداخل والتصدير للخارج.

نلاحظ أن هذه السياسات تختلف من نظام اشتراكي إلى أخر فمثلا في يوغسلافيا مثلا أعطي الإشراف الكامل للعمال في بعض الوحدات بالقيام بعمليات الإنتاج والتوزيع داخليا وخارجيا، وهذا حسب الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة والمسيطرة مثل " التسيير الاشتراكي للمؤسسات" والذي أخذت به الجزائر في فترة السبعينات.

ثالثا: الصناعة الوطنية بعد الاشتراكية: لقد تقرر منذ قيام الثورة الصناعية إنشاء مجلس أعلى قومي مهمته تنظيم النواحي الاقتصادية ووضع السياسة المالية وإعداد المشروعات المطلوبة وتوجيه الاقتصاد توجيها مركزيا، فصدر قانون بتكوين لجان الرقابة العمالية يتألف من العمال مهمته الإشراف على الفروع الإنتاج المختلفة.

كما قامت الحكومة على فترات متعاقبة باحتكار عمليات البنوك والتجارة الخارجية والداخلية وتأميم الصناعات الرئيسية ثم إصدار قانون تأميم الصناعات الصغيرة ١٩٢٠.

من جراء تلك الإجراءات أصبحت الصناعة الوطنية تشارك بنسبة متزايدة وفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي، فبينما كان معدل المشاركة العالمية يشكل ٣ ٪ في سنة ١٩١٧ ارتفع إلى ١٠٪ في ١٩٣٧ والى ٢٠ ٪ في

١٩٦٥ ، لقد واجه تأميم الصناعة من المرحلة الأولى عديد من الصعوبات أهمها:

أ- معارضة الدول الرأسمالية للنظام الاشتراكي متمثلة في قطع رؤوس الأموال المستثمرة في روسيا من قبل الدول الرأسمالية لان أساس الصناعة الروسية الممتدة من ١٨٨٥ كان قائما على رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- كانت أكثر المشاريع الصناعية مؤسسات صغيرة فردية وليست بشكل اتحادات احتكارية مما أدى إلى صعوبة كبيرة في التأميم والإشراف عليها

ج- سوء إدارة اللجان العمالية للمصانع المؤممة مما أدى الاختلال بالإنتاج وإيقاف العديد منها.

اتخذت الدولة الوطنية كثيرا من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الصناعية المتدهورة وإدخال التحسينات على المصانع في إدخال وسائل تكنولوجية في عدد كبير من الصناعات وخاصة الصناعات الحربية وقد اتبعت الدولة الوطنية هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لمواجهة العقبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها ، ومن أهم تلك العقبات:

١) التخلف الاقتصادي قبل الثورة ١٩١٧.
٢) الثورة السياسية الداخلية التي حدثت أعقاب ثورة ١٩١٧
٣) اللاعيب الدبلوماسية الغربية الرأسمالية في محاولة إفشال النظام الاشتراكي الجديد وإعادة الحكم الرأسمالي مرة أخرى.

وقد ظلت آثار تلك العقبات حتى ١٩٢٥ حيث بدأ مشروع السنوات الخمس الأولى الذي يعتبره الاقتصاديون الاشتراكيون المعاصرون نقطة انطلاق الأولى من تاريخ التطور الاقتصادي الاشتراكي والتطور الاقتصادي الوطني في العصر الحديث.

رابعا: سياسة التوجيه الاقتصادي: لقد تم تنظيم الاقتصاد الموجه في بادئ الأمر من الاتحاد الوطني على أساس الأتي:

١) تدخل الدولة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي إذ تحولت الملكية كلية إلى الدولة فيما يخص النشاطات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية).

٢) يجبر جميع الأفراد القادرين على مسؤولية العمل ولا يستطيع فرد أن يعيش على دخل غير مكتسب أي انتزاع فائض القيمة الذي كان يعود للرأسمالي.

٣) مبدأ العمل والأجر المطبق (من كل حسب جهده ولكل حسب عمله).

٤) التخطيط والتوجيه الاقتصادي عن طريق مشاريع الخطط الخمسية.

٥) توجيه عوامل الإنتاج توجيها يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج يهدف للربح إلى إنتاج يهدف لإشباع الحاجيات الاجتماعية.

٦) وضع خطط الخمسية من اجل تحقيق الأتي:

أ- ضمان الإدخال السريع للمنجزات العلمية المتطورة والعمل الدائم على استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية.

ب- إيجاد فائض اقتصادي يتمثل في الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي مع احتياطات نقدية تسمح بالتغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط من جانب مختلف العوامل المفاجئة وتمكن من القيام بالإنتاج بصورة منظمة ومنتظمة.

ج- توزيع بعض من هذا الفائض على الأغراض الاستثمارية لإحداث العمالة من جهة ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

د- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مع البلدان الأخرى ولهذا علق بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الاقتصاد الاشتراكي ما هو إلى اسم فقط أو أسلوب جديد تتبعه الدولة لتسيير أمورها

الداخلية، أما كونه تستعمل فيه المبادلات الخارجية فإنه تحول إلى هدف البحث عن الربح وبهذا لا تخلوا صفاته الجوهرية صفات النظام الرأسمالي.

وكان أول مشاريع الخطط الحديثة قد وضع سنة ١٩٢٨ يهدف إلى تنمية الاقتصاد بشكل عام وإلى بناء وسائل النقل والموصلات ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية وطرق الري.

خامسا: مشروعات السنوات الخمس: الغرض من تلك المشروعات هو تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثورة الداخلية من إقامة صناعات وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى تدعيم أركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وأنظمتها.

- أول هذه المشروعات ١٩٢٨ - ١٩٣٢ وضع إلى تحقيق تنمية الاقتصاد عموما وإلى بناء المصانع ووسائل المواصلات واستغلال المناجم والتوسع الزراعي، وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى زاد إنتاج الأدوات الكهربائية والآلات إلا أن إنتاج الحبوب وسلع الاستهلاك لم تحقق نتيجة لعدم ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج الزراعي.
- أما مشروع السنوات الخمسة الثاني ١٩٣٣ – ١٩٣٧ فنجح في زيادة إنتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب.
- أما المشروع الثالث فقد توقف نتيجة الخرب العالمية الثانية ونتيجة لهجوم ألمانيا على روسيا ١٩٤١ وحل محله مشروع خاص هو مشروع الإنتاج الحربي War Economic Plan حتى نهاية الحرب.
- المشروع الرابع ١٩٤٦ - ١٩٥٠ اهتم بشؤون التعمير والبناء التي خلفتها أضرار الحرب وقد توسع هذا المشروع في زيادة كبيرة في إنتاج سلع الإنتاج ومواد الوقود.

- أما المشروع الخامس الذي انتهى عام ١٩٥٥ تأثر هو الآخر بالحرب الكورية وأدى إلى التوسع في المجال الحربي كما حقق زيادة كبيرة في صناعة الحديد والصلب والفحم والبترول والحبوب.

الخلاصة

أن بناء الاقتصاديات الرأسمالية لم يأت هفوة وإنما جاء نتيجة للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة الصراع الذي قام بين مختلف الطبقات، الذي كان صداه في تطوير فكري وعلمي سريع (سياسي، واقتصادي) مد جذور النظام الرأسمالي بحياة ومنحنى جديدين استطاع من خلالها هذا النظام أن يفرض وجوده لأن هدفه الحقيقي نتيجة وعي الحكومات والأفراد معا، تحول إلى حل مشاكل التنمية الاقتصادية وأصبح يقوم الآن على أساس تأثير الحكومات على المتغيرات الاقتصادية العامة كالاستثمار والاستهلاك والفائدة والأسعار تأثيرا عاما.

أما فيما يخص اقتصاد النظام الاشتراكي فأن مشروعات السنوات الخمس السوفيتية كانت الركيزة الأساسية في تقوية وبناء الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي ثم توسع هذا النظام في روسيا إلى عدة دول أخرى منها يوغسلافيا، الصين وبعض الدول الأخرى.

الفصل السادس

الوقائع الاقتصادية في أفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

١) الوقائع الاقتصادية في أفريقيا (شمال أفريقيا) في العهد الروماني.

٢) بعد الفتوحات الإسلامية (شمال إفريقيا).

٣) في العهد العثماني (شمال إفريقيا).

٤) لمحة عن الوقائع الاقتصادية في أفريقيا الغير الإسلامية.

أولا: الوقائع الاقتصادية في شمال أفريقيا في العهد الروماني : سجل الازدهار الاقتصادي في العهد الإمبراطوري الأول أعلى درجة تحققت خلال العصور القديمة على وجه الإطلاق وذلك بفضل وحدة الإمبراطورية والسياسة الحكيمة لحكامها لكن كما أشرنا في أحد الفصول السابقة ونظرا للأزمة الاقتصادية التي حلت بالمجتمع الروماني في القرن الثالث الميلادي وخاصة للتزايد في الفائض الاقتصادي، حيث أخذت تلك الأزمة أبعاد اقتصادية واجتماعية عميقة اكتسبت صبغة حرب تطبيقية خاصة في أفريقيا مما كان سببا في نهاية الحكم الروماني الإفريقي.

فنلاحظ مثلا أن سعر القمح كان في مصر ثابتا خلال القرن الأول والثاني إذ بلغ سعر ٢٤ صاعا حوالي سبعة دراهم فأرتفع سعره خلال النصف الأول من القرن الثالث ميلادي حوالي ٢٠ درهما، وارتفع إلى ١٢٠ درهم خلال الربع الأخير من القرن ولم يساير هذا التضخم ارتفاع في الأجور للعمال مما أثر على القدرة الشرائية للعمال، ونشأت ظاهرة الاحتكار والسوق السوداء. ونتيجة للأزمة الاقتصادية كان ثقل الأعباء يتزايد على الفلاحين في الولايات الرومانية مما انعدم معه الأمن وكثر التهب وتزايدت مطالب الدولة مما زاد في كبر ملكية الملاك الكبار للأراضي على حساب الفلاحين الصغار، فيقول الأسقف الإفريقي " قبريانوس" في هذا الشأن:" يضيف الأغنياء أملاكا

لأملاكهم ويطاردون الفقراء على حدودهم وتتوسع أراضيهم بلا حسابات ولا حدود". ولم تكن التجارة أقل سوءا من الفلاحة أثناء هذا القرن حيث تسبب انعدام الأمن في انتشار ظاهرة اللصوصية، فكثر قطاع الطرق وانتشرت حركة القرصنة البحرية مما اثر في التجارة بين الولايات هذا بالإضافة إلى تناقص قيمة العملة وتدهور قيمتها الشرائية، إذ انخفضت قدرة الدينار الشرائية بنسبة تزيد عن ٣٠٠ ٪، وتأثرت العلاقات الإمبراطورية مع الخارج بسبب هذه الأزمة كما بلغت الأوضاع في الإمبراطورية حدا بعيدا من التدهور شمل جميع القطاعات والمستويات، وأحدثت نتائج على المجال الاقتصادي والاجتماعي أهما:

أ- إنهاك اقتصاديات الطبقة البرجوازية في المدينة وإحباط مكانتها المعنوية عن طريق المصادرات والأعباء المالية والخدمات العسكرية.

ب- الإضرار بالطبقة المتوسطة والدنيا من الزارعين لما نالهما من الاضطهاد خلال الأزمة.

ج- ظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية في القرن الرابع الميلادي وتمثلت في الصراع بين الفقراء والأغنياء وخاصة في أفريقيا.

أ) الزراعة الرومانية في شمال إفريقيا:

انتهجت الدولة الرومانية مع أصحاب الأراضي الشرعيين سياسة تتماشى ومتطلبات الحركة الاستعمارية،. فانتزعت منهم أراضيهم بقوة وخاصة الأراضي الخصبة حيث كانت بلاد شمال أفريقيا لروما كمستعمرة للاستغلال لا للعمران، وقسمت الأراضي المنتزعة إلى قسمين:

١- الأراضي الأقل خصوبة والغير صالحة للزراعة تركت للقبائل لمزاولة نشاطهم الفلاحي عليها وإن كان في النهاية هجرت تلك الأراضي بسبب طغيان المؤسسات الفلاحية الكبرى وامتصاص اليد العاملة من القبائل المتواجدة في الولايات.

٢- الأراضي الخصبة تأخذ منها عائلة الإمبراطور ما يحلو لها وما يكفيها ثم الجزء المتبقي منها يوزع على العائلات الأرستقراطية والجنود المتقاعدون، أما بالنسبة للقبائل المتهنون الرعي كحرفة لهم فكانت حالتهم أسوأ من الفلاحين الزراعيين، حيث اضطهدوا خارج حدود الولايات وخاصة للصحراء، فشبه " شارل بيكار G. C. Picard " حالتهم أمام الطغيان الاستعماري الروماني بحال الهنود الحمر الأمريكيين أمام ضغط الوافدين الأوروبيين عقب اكتشاف أوروبا.

وهكذا أصبحت ارض شمال إفريقيا عنصرا هاما من عناصر الاستثمارات التي نشطت في القيام بها طبقة من الأثرياء الكبار وصفهم المؤرخ الكبير " ليون هوهو بالامبرياليين.

وقد اشتغلت هذه الطبقة من الاحتكاريين الظروف السياسية والوضعية الخاصة فاندفع أفرادها متسابقين للاستهلاك اكبر المساحات الممكنة من الأراضي ذات الخصوبة الجيدة ،وجعلوا منها مؤسسات للإنتاج من اجل احتياجات السوق ،خاصة أننا نعرف إن أعمال السخرة أي العبيد والإجراء هم بالأساس ألرتبي في الإنتاج .

أما فيما يخص الزراعات التي كانت مشهورة في شمال إفريقيا ولاقت تشجيعات كبيرة من طرف روما، فكانت زراعة الحبوب (القمح خاصة) والزيتون، وقد تطور هذان النوعان من الزراعة تطورا كبيرا من إصلاحات وتوسعات في المساحات المزروعة ثم إدخال أساليب الري كإنشاء قنوات وحفر الآبار بالإضافة إلى ترع صرف المياه وغيرها هذا ونلاحظ أن الآثار التاريخية لمخطط الزراعة الذي كان معمولا به في العهد الروماني في شمال إفريقيا هو نفسه القائم حاليا.

ب) **الضرائب الرومانية على الريفيين الأفارقة**: كان الموسم الجبائي ينطلق في شهر مارس من كل سنة حتى شهر جويلية فكان على المعنيين

بالضريبة من الملاك الأفراد أن يسددوا ١/٣ ما عليهم وإذا حدث تجاوز تلك الفترة فإن الجيش يقوم بمصادرة أملاكهم أو معاقبتهم .

مهمة نقل الضرائب العينية كان يقوم بها الفلاحين أنفسهم ولهم مسؤولية كاملة في صيانتها وتعويض ما تلف أو ضاع منها أثناء النقل، هذا بالإضافة إلى الضرائب، كانت هناك رسوم جمركية تدفع أثناء النقل وهي مصنفة إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- رسم العبيد، كانت قيمته ٥٪ من ثمن العبد.
- رسم الإرث وكان مقداره ٥ ٪ من مجموع الميراث.
- رسم المبيعات بالمزاد كان مقداره ٤٪ من ثمن المنيع.

نتيجة للشروط القاسية الصريبية المفروضة على الفلاحين البسطاء أدى بهم إلى تفضيل العمل تحت نظام القنية (العبودية) لضمان العيش والحماية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أجبر نظام الجباية الأفراد الذين يدفعون الضريبة على الإنظمام في وحدات مهنية ذات صبغة وراثية إجبارية، لا يسمح للعضو فيها تغيير مهنته أو تركها إلا إذا وجد من يعوضه فيها كي يضمن مواصلة تسديد الضريبة.

نتيجة لهذا النظام فقد صنف الأفراد اجتماعيا حسب مهنهم، فلا يحق لابن جزار مثلا أن يصبح خبازا ولا لابن الخباز إن يصبح جنديا وليس للفلاح أن يصبح عاملا للزخرفة، وفرض الزواج المهني كذلك أي أن الذي يتزوج ابنة نجار لا يسمح له مزاولة مهنة أخرى غير النجارة.

وهكذا أصبحت الوظيفة الاقتصادية هوية اجتماعية وقانونية لصاحبها.

ثانيا: الوقائع الاقتصادية بعد الفتوحات الإسلامية (شمال أفريقيا) :

كما أشرنا في المحور الأول أن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في شمال أفريقيا هو تلك النظام الذي خلفه العهد الروماني من نشاط زراعي وتجاري وحرفي، وبعد الفتوحات الإسلامية ودخول الحكم

الإسلامي على يد الخلفاء الراشدين إلى مصر عام ٦٤٢ م وليبيا ٦٤٧ م لم يحدث هناك تغيير كبير على النشاط الاقتصادي في ذلك الجزء من القارة الإفريقية، حيث أن وعي الخلفاء الراشدين ووعيهم الديني وخاصة عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الأراضي تركت لأصحابها شريطة أن يدفعوا الخراج لبيت مال المسلمين.

عند وصول الحكم للأمويين عام ٦٦١ لكل من مصر وليبيا عام ٦٩٨ لتونس ثم الجزائر والمغرب ٧٠٥ بدأت النظرة لأوجه النشاط الاقتصادي تختلف، إذ بدأت ملكية الأراضي تنتشر بصورة ملحوظة وبدأت الطبقية والإقطاعية في الظهور كذلك (راجع الفصل الثاني) كذلك الحال بالنسبة للعباسيين الذين تولوا الحكم على شمال أفريقيا كله عام ٧٥٠ ميلادي، فكان نهجهم الذي نهجوه مثل الذي اتبعه الأمويون.

بعد الحكم العباسي تعاقبت الخلافات الإسلامية على شمال أفريقيا مثل الفاطميون، الموحدون، المماليك، الحفيون، بنو زيان، بنو مرين، وكل هذه الخلافات كانت لها آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي إذ أن قيام كل خلافة يستدعي تبني نشاط اقتصادي خاص لمواجهة الحروب، ثم للتلاؤم مع الخلافة الجديدة، مما يلزم التضحية بكثير من المبادئ في الحياة الاقتصادية.

هذا ما جعل الأفارقة وخاصة في السهوب وضواحي الصحراء يمتهنون مهنة الرعي لكي يسهل لهم التنقل بسهولة أمام الخلافات المتوالية من جهة، ومن جهة أخرى يسهل لهم التهرب من الضغوط المفروضة عليهم من طرف الولاة.

ثالثا: العهد العثماني:

ساد الحكم العثماني شمال إفريقيا حيث دخل مصر عام ١٥١٧ الجزائر ١٥٢١ ليبيا ١٥٥١ وتونس ١٥٧٤ ، يمكن إعطاء الملخصات

التالية للنشاط الاقتصادي لشمال إفريقيا من حيث الزراعة والصناعة والتجارة .

١) **النشاط الزراعي**: كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، بالرغم من ذلك كان هناك إهمال كبير من طرف الولاة العثمانيين لشؤون الري وأعمال الإصلاح التي تحتاج إليها الزراعة بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي فرضت على الفلاحين وقسوة الملتزمين في جبايتها.

وكانت الزراعة في الشمال الإفريقي في العهد العثماني بدائية، حيث كان يزرع محصول سنوي واحد اعتمادا على الأمطار هذا بالنسبة لمصر أما في دول المغرب العربي فقد تنوعت المحاصيل الزراعية بالمناطق الجبلية وخاصة زراعة الأشجار المثمرة بالرغم من ذلك فان الفلاحة المغربية من أواخر الفترة العثمانية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها، وتعود إلى الأساليب القديمة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض.

فأدوات الإنتاج كانت آنذاك لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي وغيره من الأدوات البسيطة، هذا مما دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي بدل اللجوء إلى الفلاحة وخاصة الظروف الصعبة الذي كان يعانيها الفلاح أمام الجيوش العثمانية.

٢) **النشاط الصناعي**: النشاط الصناعي ظل ضعيفا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، بالنسبة إلى شمال إفريقيا كله، وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، إذ كانت الصناعة تستخدم طرق بدائية من الإنتاج حتى أن بعضها كان يصنع في المنازل.

وبصفة عامة فان الصناعات في شمال إفريقيا امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط:

- اعتمدت الصناعة على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والخشب.
- اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في الريف لتلبية الحاجيات الضرورية للعيش بينما الصناعة التقليدية في المدن اتجهت إلى إنتاج الأشياء الكمالية والترفيهية
- خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، وتحولت مع مرمر الزمن إلى عائق في وجه التطور الصناعي، إذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من حيث الكمية والنوعية، دون أي توسع أو تجديد في مجال الصناعي.
- اضطرت الصناعة أي الصناع إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها مما سبب في ارتفاع مستوى معيشة المدن على حساب الفلاحين .
- منافسة المنتجات الأجنبية (بين الدول الواقعة تحت الحكم العثماني) وعدم وجود ضرائب جمركية صارمة.

وكان نتيجة المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع أهم العوامل التي حالت دون قيام الصناعات حقيقية في شمال إفريقيا في الفترة العثمانية رغم توفر المواد الأولية والخبرات الضرورية لقيام الصناعة.

٣) **النشاط التجاري:**

ا) **التجارة الداخلية**: التجارة الداخلية التأخر الذي أصاب الزراعة والصناعة كان له تأثير سلبي على التجارة الداخلية، إذ أصبحت محدودة بسبب انخفاض القوة الشرائية عن انخفاض الدخول ومستوى المعيشة بصفة عامة هذا بالإضافة إلى اضطرابات النقدية التي كانت تسود ولايات شمال إفريقيا العثمانية .

٢) **التجارة الخارجية**: نفس التأخر الذي أصاب التجارة الداخلية حل بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى اضطراب الأمن وانتشار القرصنة وسلب والنهب والفوضى النقدية والضرائب المرتفعة.

وفيما يتعلق بالواردات فكانت تتمثل في بعض السلع اللازمة للطبقة الترية التي كانت تستورد من تركيا وفرنسا وغيرها من الدول الإفريقية المجاورة، أما فيما يتعلق بالصادرات فكانت تصدر إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا المواد الأولية كالأصواف والجلود ثم الزيوت والحبوب، مقابل استيراد الأشياء الكمالية والترفيهية.

رابعا: الوقائع الاقتصادية في أفريقيا غير إسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي:

فيما يخص الوقائع الاقتصادية في إفريقيا الغير إسلامية فإنه من الصعب التحدث عنها نظرا لعدم توفر المعلومات لدينا عند تلك الدول، إلا انه من الممكن إثارة بعض النقاط حول النشاط الاقتصادي السائد في تلك الدول.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية كانت على شكل قبائل منتشرة ومتفرقة تعيش على التقاط الثمار من الأشجار وعلى الصيد البحري خاصة إذ أن النشاط السائد كان شبيها تقريبا بالعصور الوسطى القديمة (البدائية) وظل حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى، حتى انه يقال ان بعض القبائل بقيت تأكل لحم الإنسان حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

- **النشاط الزراعي**: بقي شبه منعدم حتى دخول الاستعمار الرأسمالي.
- **النشاط الصناعي**: كان قائما على صناعة الأسلحة الحربية البدائية لاستعمالها في عمليات الصيد ثم الدفاع عند النفس مثل السهم والقوس، ثم تحويل الجلود الحيوانية إلى نوع من الألبسة الواقية من البرد.

- **النشاط التجاري**: لم يكن هناك نشاط يعرف حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى وخاصة بعد الاحتكاك بالدول المجاورة للمحيط الهندي، ووصول المسلمين إلى تلك المناطق، مما شجع القيام ببعض التبادلات وإدخال نوع من الحضارة على تلك الدول حتى الدول حتى مجيء الاستعمار الرأسمالي

الخلاصة

أن مصادر الثورة ووسائل التحكم في الاقتصاد أخذت تتجمع تدريجيا في أيدي طبقة قليلة العدد من الأفراد، مكنتها مكانتها الاقتصادية وتحالفها مع السلطة من ممارسة كل أنواع الاستغلال والاستبداد والظلم على سكان الريف ومن هذه التناقضات أخذت السبل تمهد لنشوء صراع طبقي عنيف بين الأغنياء والفقراء في القرن الرابع الميلادي هذا الصراع الضيق هيأ لميلاد المغرب العربي للانسلاخ من دائرة الإمبراطورية الرومانية وتكوين الإمارات المستقلة ذات الحرية والسيادة الكاملة.

في الحقيقة لا توجد مراجع تحدد تاريخ انتهاء العهد الروماني في شمال إفريقيا، إذ بقي في شمال أفريقيا على شكل إمارات تحم نفسها بعد خروج الرومان حتى مجيء الفتوحات الإسلامية.

القســم الثاني
العــولمة

القسم الثاني
العولمة

تمهيد: يعكس مفهوم العولمة ظاهرة تاريخية قديمة، إلا أنها برزت مجددا في العقد الأخير في القرن العشرين بمفاهيم وصيغ جديدة لا تزال غير مكتملة الملامح والقسمات، بالرغم من تبلور بعض من مرتكزاتها الفكرية ووضوح جانب من تطبيقاتها على الصعيد العالمي. ومما زاد من أهميتها كونها جاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية، بيد أنها انفردت عن سابقاتها بتكنولوجيتها المتطورة الكثيفة لرأس المال والعمل والسريعة الانتشار، فضلا عن اتساع تأثيراتها الإيجابية والسلبية على ميادين الحياة كافة والجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خاصة، بل اتسعت لتشمل المجتمع الإنساني بثقافاته المختلفة. وإن كان ذلك بمضامين ومدلولات متباينة حسب تطور كل مجتمع.أفرزت ظاهرة العولمة مواصفات مجتمع شديد التعقيد ذي تطور تكنولوجي متعدد الأبعاد، وحركة سريعة في العمل ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، حيث تستهدف في إطار العولمة نهاية الجغرافية حيث لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة ولا ثقافة بشكل مطلق.

لذا لابد من التطرق إلى هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ومدى تأثيرها على الاقتصاديات المختلطة، وحتى تكون الدراسة أكثر دقة وشمولية، وبالتالي الوصول إلى تحليل علمي موضوعي يبين.تطرقنا في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها،تعاريفها المختلفة ،تحدياتها،حقيقتها .والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها ، أدواتها المختلفة ، علاقتها باستراتيجيات التنمية،أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية

حيث تطرقنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة ، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا. والفصل الرابع الأزمات المالية مفهومها ، أنواعها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي مع التركيز على ألأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨.

الفصل الأول

ماهيــــــــة العولمة.

أولا : نشأة العولمة.

تمهيد :

تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءا من الغزوات والنهب ونهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوبا جديدا في فرص النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار"الاعتماد المتبادل والتخصص الأمثل للموارد".منهم من ينظر إلى العولمة سيرورة موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها.حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه التطور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ليس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم ،وبالتالي ينحل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي.

والبعض الآخر ينظرون إلى العولمة سيرورة موضوعية تقود إلى إدماج العالم كله في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل يخلص الإنسانية من الشرور، وترتفع بإنسانية الإنسان، بحيث يتحقق الحديث النبوي الشريف "الإنسان أخو الإنسان أحب أو كره.

ومن هذا المنظور يجب علينا بيان مختلف المراحل التاريخية للعولمة وكيفية ظهورها بالمميزات الحالية.

١ـ الأصول الدولية للرأسمالية التجارية .

إن نهوض المبادلات الدولية امتداد طبيعي لنمو الاقتصاديات الوطنية، كما أن التاريخ ليس سوى تاريخ حركة متقدمة لتكامل

الأسواق بدءا من قاعدة محلية ريفية وصولا إلى السوق العالمية، واتساع التجارة الدولية ليس سوى تجسيد لانتشار مبدأ تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويلعب في ذلك انخفاض تكاليف النقل دورا مساعدا.

كما أن توسيع مدى المبادلات يسمح بزيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد ليس فقط بفضل تعدد المهن وفروع النشاط المتخصصة، وإنما بفضل التقسيم الفني للعمل داخل كل مؤسسة ومنه فإن "آدام سميث" "يؤكد بأن لتقسيم العمل مدى يحدد اتساع السوق".

فتحويل الاقتصاديات ليس سوى استمرار لعملية النمو العفوية التي ابتدأت على المستوى المحلي والتي يشكل تقسيم العمل العامل الرئيس فيها.إذن تسلسل الترابطات التي قادت إلى تشكيل اقتصاد دولي يمكن تلخيصها على نحو منتظم كما يلي : في الأساس كانت الوحدات الاقتصادية القاعدية"الأسرة ، الفردية"تعيش متعلقة على ذاتها وتعتمد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التنظيم يوفر مع هذا حيز المبادلات في حالة ظهور الفائض، الذي يمكن مقايضته بحوزات منتجة أدى إلى وجود وحدات أخرى، وهكذا تتشكل الأسواق لتتداول فيها الفوائض التي تظهر فيها النقود بسرعة لتحل محل المقايضة، وبذلك تتضاعف إمكانية التبادل أكثر فأكثر، وهكذا تحول الإنتاج نحو السوق يحفزه إلى ذلك دافع الربح.منذ ذلك التاريخ ما انفك تقسيم العمل يتعمق أكثر فأكثر مع تقدم وتيرة انتقال المجال التجاري ليغطي تدريجيا مجمل الأنشطة ويمد سلعته إلى ما وراء الحدود لتشكل سوق عالمية واحدة على مستوى الكرة الأرضية".

وفي ما يتعلق بتطور التجارة فإنه لا يمكن الاستدلال عليه من أي ازدهار للمبادلات مع الجوار أو في الأسواق المحلية المترابطة فيما بينها لأنه لم يلاحظ تدريجيا مثل هذا الاتجاه لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم.

اعتمادا على دراسات قدمها "ماكس ويبر" و"هنري سيرين" حول الاقتصاديات الأوروبية في القرون الوسطى. فإن الأسواق المحلية لم يكن يرتادها إلا بمكان الجوار ولم تتوفر لها اتجاهات التوسع خلافا للمعارض الإقليمية حيث كان يتواجد التجار في جنوب وشمال أوروبا.

وعن التجارة البعيدة الناتجة عن الأوضاع الجغرافية للخيرات ولدت الأسواق هناك، حيث كان الناقلون يتوقفون للاستراحة في المعابر وفي الموانئ البحرية، عند منابع الأنهار هناك، حيث كانت تلتقي مسارات الحملات في الطرق البرية، ولعل المهم الإشارة إلى أن الأسواق المشار إليها كانت أمكنة تلاقي التجار أنفسهم وليست أماكن تلاقي الطلب النهائي والإنتاج النهائي كما هو الحال في الأسواق المحلية.

كما أن المعاملات التجارية تقوم على أساس التكامل وتنوع المنافسة، فلا هذه التجارة المحلية والدولية يمكن أن تقود مباشرة إلى النظام التنافسي للسوق العفوي، حيث كل شئ يتحول إلى بضاعة يتحدد سعرها نتيجة مقابلة العرض مع الطلب مما ينعكس ارتدادا على تغيرات الأسعار.

إن إقامة اقتصاد سوق حقيقي كانت من عمل الدولة وخاصة في أوربا الغربية بدءا من القرن التاسع عشر، حققت الاتصال بين الأسواق المحلية المتعددة وبين التجارة الخارجية، بإقامتها تدريجيا سوقا محلية موحدة مندمجة وتنافسية.

فازدهار التجارة لم يؤد ذلك صعود قوة التجارة بحيث أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي برمته بصورة تدريجية، وبالتالي يمكن الخروج بجملة من النتائج والتي كانت بادرة أولى للعولمة:

١- **تشتت السلطة السياسية** : السمة الأولى للحضارة التي ظهرت على بقايا الإمبراطورية الرومانية تتمثل في التناقض بين تجانسها الثقافي والتشتت الكبير في سلطتها السياسية، فأوروبا في القرن الخامس وحتى

العاشـر الميلاديين كانـت قلعـة محاصـرة، تواجـه بـين الفينـة والأخـرى هجمات مختلفة من أطراف مختلفة"الهنغاري والمسلمين..الخ" مما أدى إلى توزيعها إلى إمارات متعددة صغير مشكلة وحدة سياسية واقتصادية ذات اســتغلال ذاتـــي لـــيس بالإمكـــان إخـــضاعها بفـــضل حـــصونها واستحكاماتها.وبنهج اقتصادي إقطاعي تارة وعبودي تارة أخرى.

٢ـالاستقلال الذاتي للمدن : إن الاهتمام بالزراعة ينتج عنه تقلص النشاطات في المدن، لكنها سرعان ما عادت إلى الحياة الاقتصادية على السواحل البحرية في أوربا، وعلى الخصوص في البحر الأبيض المتوسط، بفضل التجارة مع البيزنطيين والمسلمين، وهكذا أظهرت الأصالة المطلقة للمدن الغربية. هذه الأصالة في تكون هذه المدن من جماعة الأشخاص الأحرار، هذه الخصوصية التي ترجع إلى ضعف سلطة الدولة التي يمكنها ضم المدن وتملك قوة كافية، والتي ظهرت في أوربا في القرون الوسطى عند تفكك الإمبراطورية الرومانية، وفي كل الحالات فإن تعدد الاتجاهات السياسية؛ إضافة إلى عدم تشكل هذه المدن في إمبراطوريات بيروقراطية هي التي جعلت ازدهار التجارة بين المدن المستقلة ممكنا، هذا الازدهار الذي شكل النواة الأولى لميلاد التجارة الدولية.

٣ـالاتصال بين البحر المتوسط وبحر البطليق : لقد تحقق الاتصال بين البحار بداية بالبطليق عبر ممرات جبال الألب، وظهرت دورة المعارض الإقليمية التي كانت معارض منطقة أسبانيا أكثرها شهرة في القرن الثاني عشر للميلاد.وهذه المعارض التي شكلت سوقا متميزة يلتقى فيها التجار من شمال أوربا وجنوبها من إيطاليا إلى هولندا ومن ألمانيا بشبة الجزيرة الأسبانية، تجري فيها مبادلة المنتوجات الصوفية من الشمال بالخمور الفرنسية والأقمشة والتوابل التي يأتي بها الإيطاليون من تجارتهم مع الشرق.

واجتاز الانفتاح الاقتصادي الأوربي مرحلة حاسمة باستيلاء أسطول قشتالة سنة ١٢٩٢ على مضيق جبل طارق مما سمح بتقدم النقل البحري باستثماره بسرعة.

٤ـ **تطور المعاملات المالية**: مع ازدهار التجارة تطورت التقنيات المالية التي تسهل انسياب البضائع من مكان لآخر، فقد سمحت الأوراق التجارية الأولى التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي "الكمبيالات" إلى تلافي نقل الأموال وذلك بتسليم البائع كتاب اعتماد قابل للدفع بعملة أخرى وفي مكان آخر أيضا. فوسائل الدفع تحولت بسرعة إلى وسائل اعتماد وحتى إلى وسائل للمضاربة، كما أصبحت مهل الدفع وأسعار العملات موضوعات لصفقات تبادل خاصة.

في بداية القرن الرابع عشر الميلادي أقام المصرفيون الإيطاليون فروعا في كل الأسواق الأوربية الكبيرة، ومازالت أسماء الشوارع شواهد على تواجدهم هناك "شارع اللوم برديين في باريس، لندن".لقد أضحى البائعون والمشترون على علاقات مثمرة مما مكنهم من تجاوز خدمات الوسطاء العارضين الذين أخذ دورهم بالانحسار.

ما دام التجار هم عملاء الائتمان التجاري فلم تتأخر المصاريف بالظهور، هذه البنوك ذاتها كانت نتيجة ظهور العمليات الدولية والخاصة إلى تبادل العملات وليس نتيجة لظهور المراباة عبر بنية عمليات البورصة بنسب هشة وهذا ما تشهد عليه الافلاسات الكبيرة المتسلسلة للبنوك الإيطالية في القرن الرابع عشر.

٥ـ **ظهور الاقتصاد العالمي** : على مدى قرن من الزمن تقريبا ما بين ١٤٣٠ إلى ١٥٤٠ استكشف التجار البحارة الفاتحون الأوربيون الشواطئ الإفريقية التي التفوا حولها، وسيطروا على التجارة العربية الهندية عبر المحيط الهندي مندفعين في تقدمهم حتى الصين واليابان، إضافة إلى ذلك فقد اكتشفوا القارة الأمريكية وأكملوا غزوها في الوسط والجنوب

والشمال.لقد جندت أوربا نتيجة استيلائها على هذه المواقع العالمية ثروات مذهلة, فبالإضافة إلى تدفق الذهب والفضة حصلت أوربا على كميات من المواد الغذائية لم تكن معروفة في السابق والتي أدت إلى ثورة في النظام الغذائي" البن، الكاكاو، السكر، والبندورة...الخ"، إضافة إلى المنتجات الصناعية (القطن، الخشب، ...وغيرها)، مما حقق أرباحا أسطورية للتجار الذين استطاعوا السيطرة على الدارات التجارية الجديدة من مختلف القارات.

٦ـتشكل الاقتصاد في العالم الأوربي : لم يتسم ظهور الاقتصاد في العالم الأوربي بين ١٤٥٠- ١٦٥٠ بأية اختراعات تقنية معتبرة، كان الإنتاج الصناعي يتم بمجموعة من القوى : القوى المحركة البشرية، والقوى المحركة الحيوانية إضافة إلى قوة الرياح والمياه والخشب. فمع تحسين التقنيات المالية وولادة السفتجة التي ظهرت فيها بعد ممارسة عملية التظهير عليها. كما أصبحت هيكلة الشركات أكثر مرونة بظهور الشركات ذات الفروع المستقلة التي تسمح بتلافي سقوط المجموعة بكاملها إذ أفلس أحد مراكزها،

وقد أفادت التجارة البحرية من تطور التأمين البحري في ظل الموانئ الأوربية الكبيرة، وأصبح التمركز المالي مذهلا إلى حد كبير جدا.هذا التمركز الذي يمكن أن تعطي صورة واضحة عنه ثروة Fugger الذين كانوا يديرون أكبر شركة تجارية مصرفية في ذلك الزمن، وكانوا يمولون مؤسسات شارل الخامس.

لقد تكون الاقتصاد الأوربي من دوائر متعددة ذات مركز مشترك، يكون وزن كل منهما الاقتصادي متناقصا، في حين تكون درجة ارتباطها بالعلاقة مع المركز متزايدة.

كما أن درجة الحرية السياسية تتناقص بمقدار الابتعاد عن المركز ،في الوقت الذي تكون فيه علاقات الإنتاج أكثر قدما

ومهجورة، ففي المستعمرات كان النظام الاقتصادي يتصف بالعبودية، أوبالمقابل كان الرخاء الاقتصادي مترافقا مع الحريات السياسية في المراكز، ومنذ ذلك الحين كانت قد ظهرت بعض الفوارق التي ستتسم بطابعها العميق العلاقات الدولية خلال القرون التي ستلي.

٢ـ ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية

رافق التوسع التجاري الاستعماري لأوربا الغربية منذ منتصف القرن الخامس عشر ،مع انقلاب في الهياكل السياسية والاجتماعية، وكان النهوض القوي للدول الأكثر مظاهر بروزا ، وهذا التطور بلغ ذروته في القرن التاسع عشر، فعلى الصعيد الاقتصادي برز من خلال:

A- التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية.

B- نشأة علم مستقلا بذاته متمثلا في الاقتصاد السياسي ابتداء ا من سنة ١٦١٥.

C- ظهور التدفقات التجارية والمالية الدولية على الثروة الوطنية.

D- ظهور مذهب الحرية الاقتصادية في كندا.

E- ظهور أنصار القومية الاقتصادية في ألمانيا.

ـإن ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية مر بعدة مراحل :

١- التجارة في خدمة القوة.

٢- تفكك النظام الإقطاعي.

٣- تحالف الدول والتجار.

٤- ولادة الاقتصادات الوطنية.

٥- ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية.

١ـالتجارة في خدمة القوة : كان انتشار الاقتصادي الأوربي ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من صنع طبيعة التجار المتحررين من سلطة مركزية ضعيفة في المدن الساحلية، ولكن ما دامت المدن المستغلة

تزدهر على حساب التجارة الدولية كانت تهيئ المناخ لتغيير أجزاء أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، لقد كانت مرحلة الكساد الاقتصادي الطويلة والنزاعات العسكرية في نهاية القرون الوسطى (١٣٥٠- ١٤٥٠) من أولى بوادر استخدام التجارة في خدمة القوة فعلى سبيل المثال: في أسبانيا والبرتغال تشتت السلطة المركزية وتراجع المد الإسلامي أدى إلى قيام المماليك المركزية وظهور الكيان القومي.وفي القرن السابع عشر تم التجاوز إلى مرحلة جديدة، ففي هذه المرحلة أيضا تسارع التمركز السياسي بسبب حدوث أزمة دولية عظمى تمثلت في حرب الثلاثين عاما (١٦١٨- ١٦٤٨) هذه الصراعات التي أرست فيما بعد الهيمنة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر.اتصفت هذه المرحلة على الصعيد الاقتصادي بتراجع المبادلات والنشاطات على حد سواء وانتشار الاقتصاد العالمي.

٢.**تفكك النظام الإقطاعي** : إن انحلال النظام الإقطاعي باعتباره مرحلة حتمية في سيرورة قيام الملكيات المركزية، بدأ منذ مطلع القرن الرابع عشر، حيث كان الاقتصاد الإقطاعي يسيطر على العالم الريفي، وذلك أن المدن بفضل المداخيل العالية التي توزعها تمارس تأثير جذب قوى العمل الزراعية، كما تساهم في انتشار النفوذ في الأرياف وفي تحويل علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي.

إضافة إلى هذا فإن ثورة الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال قرن واحد، تجسدت في الواقع بتضخم الأرباح، حيث أن الأسعار ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الظاهرة استمرت قرنا من الزمن مشكلة حافزا قويا للإنتاج الصناعي معرقلا في المدن بسبب احتكار الطوائف الحرفية، وجاء الحل بالنسبة لطبقة التجار من الأرياف من أجل الحصول على قوة عمل ذات مطالب أقل من مطالب الحرفيين ،لجأوا إلى استخدام آلاف من عمال الغزل والنسيج ولهذا الغرض؛

وكذلك من أجل توظيف أموالها اشترت البورجوازية التجارية بثمن بخس أراضي الإقطاعيين المفلسين.كما أن الرأسمالية التي تغلغلت في الريف هاجمت الزراعة وخاصة في بريطانيا. كما أن الاقتصاد التجاري الذي ولد من العلاقات الدولية بين المدن الحرة تغلغل أيضا في العالم الريفي مطوقا المدن التي أصبحت عقبة أمام توسعه، وهكذا تم القضاء على النظام الإقطاعي.

٣ـ**تحالف الدول والتجار**: كانت الحرب في القرن التاسع عشر بكل تأكيد الحافز الرئيسي لانطلاق عملية التمركز السياسي، فالزيادة الضخمة في الإنفاق أجبر الدولة على تعبئة الأموال بكل الوسائل، ولكي يحصلوا على ذلك، لم يكن أمام الملوك خيار سوى الاعتماد على الوسطاء الماليين ورجال الأعمال الذين يوردون للملوك السلاح والقروض، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأسواق وكذلك بشبكة اتصالاتهم الدولية.

إن الدولة لا تستطيع البقاء معلقة على إيرادات الضرائب، كان يجب عليها أن تتجه إلى أصحاب البنوك الخاصة لتمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى المصرفيين لتسحب عليهم كمبيالات في الأسواق المالية الكبرى لدفع ديونها الخارجية.

وهكذا تغلغل التجار والماليون في كل مستويات جهاز الدولة مستفيدين من تبعية السلطة الملكية المالية، مما جعلهم يكونون في وضع يمكنهم من تطبيق وجهات نظرهم في إدارة السياسة الاقتصادية والاستفادة من أفضل الفرص "المزايا الاحتكارية "،إضافة إلى حماية أنفسهم من ملاحقات العدالة ومصلحة الضرائب .

٤ـ**ميلاد الاقتصاديات الوطنية** : إن تحالف الدولة مع التجار ينطوي في إطار لعبة المنافسة المعقدة بين القوى الكبرى في القرن السابع عشر لعب دورا حاسما في إزالة الحواجز الداخلية في الاقتصاديات الوطنية ،

فقد ورثت التجارة الداخلية من العهد الإقطاعي مجموعة من العراقيل الداخلية في وجه المبادلات مثل (بعض الرسوم، تعدد الوحدات النقدية بكل مدينة على حدي). من بداية القرن السابع عشر بدأت تتشكل الاتحادات الجمركية، ومنه تشكل المجالات الاقتصادية المتجانسة على أساس المجالات السياسية حسب أنواع التوزيع الهيكلي للدول، وبالتالي فرض لغة واحدة، وديانة قومية واحدة بالقوة، وتنظيم السكان في إدارات مركزية قوميه وقمعيه ،وبكلام آخر تحقيق التحولات البنيوية التي وصفها "ميشل فوكو" قوله على نحو دقيق ومؤثر.

كان لظهور التركز الصناعي وانتقال الأنشطة الصناعية من المدن إلى الأرياف ومن المدن الكبيرة إلى الصغيرة دور في مساعدة التجار على انتشار مراكز صناعية ضخمة حول المدن ، وهكذا ظهرت الاقتصاديات الوطنية.

٥ـازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية في بداية القرن الثامن عشر تضافرت في فرنسا جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية لتسبغ على هذا البلد المزدحم بالسكان والغني وضعا مميزا من الناحية الإيديولوجية عن بقية الدول الأوربية، بظهور مدرسة الفيزيوقراط بزعامة فرنسوا كينه (١٦٦٤- ١٧٧٤)أي سيادة دور الطبيعة وبشعاره(دعه يعمل- دعه يمر) . هذه الكلمات الأربعة أعظم تراث الفيزيوقراطيين، ومبادئهم تركزت على اعتبار القطاع الزراعي، القطاع الوحيد المنتج للثروة، بينما القطاعات الأخرى تعمل على تداول الثروة"جدول فرنسوا كينه"، الذي كان نقطة انطلاق فيما بعد في ثلاثيات القرن العشرين لفاسلي لوينتيف، بصياغة جدول المستخدم المنتج Input output، أصبح فيما بعد جحر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمريحة أيضا للتنبؤ بالآفاق الاقتصادية للأسعار والأجور،

وأسعار الفائدة والضرائب، ، ويتأثر ما يطرأ عليها من تغيرات لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة .

إن الثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب اسكتلندا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، كان لها تأثير مباشر على الفكر الاقتصادي وخاصة ظهور المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، ودافيد ديكاردو ......وغيرهم.فكتاب ثورة الأمم لآدم سميث الذي صدر سنة ١٧٧٦ يعتبر النواة الرئيسية للفكر الرأسمالي المعاصر، حيث تطرقت إلى جملة من الظواهر منها :

- طبيعة النظام الاقتصادي.
- كيفية تحديد الأسعار عن طريق اليد الخفية.
- القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية "حرية التجارة".

كما كان "لدافيد ديكاردو" دور كبير في تشجيع المبادلات بين الدول من خلال نظرية المزايا النسبية.كل هذه الأفكار والمبادئ تعتبر النواة الأولى لنشوء العولمة.

٣ـسوق العالم بأسره.

عشية الحرب العالمية الأولى كانت سيطرة اقتصاد العالم الأوربي تامة على مجمل الكرة الأرضية- إذ أصبح يملك بين يديه مصيرها سواء بشبكته التجارية التي أصبحت شبكة عالمية أو بقوته المالية أو بممتلكاته الاستعمارية.وخاصة بمستوطناته ذات المساحات الواسعة في أمريكا الشمالية وأستراليا وإفريقيا وآسيا ،في إطار مستقر اقتصاديا ومحمى عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي تحول اقتصاد العالم الرأسمالي إلى اقتصاد عالمي بالمعنى الكامل للكلمة.

خلافا للرأي السائد فإن عولمة الاقتصاد الرأسمالي ليست نتاجا للقواعد النقدية والمالية والتجارية التي توضعت بعد الحرب العالمية الثانية.إن اتفاقية بريتون وودز لم تتسع لتبسيط حرية انتقال رؤوس الأموال التي عدت مسئولة عن حالة الفوضى النقدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فالقواعد الدولية الموضوعية بعد الحرب تندرج في إطار المنطق التقليدي القائم بين الدول، وحتى أنه يمكن القول بأن هذه القواعد لم تمثل ذروة هذا النظام لأنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي أصبحت العلاقات النقدية والمالية منظمة على أساس متعدد الأطراف .

يمكن أن تكون العولمة مرتبطة على نحو أوثق بسيرورة الالتفاف حول هذه القواعد "المالية النقدية التجارية"هذه السيرورة التي تعد المسؤولية أكثر عن تفسخ هذه القواعد وفي النهاية عن تفككها.

إن العولمة تلجأ إلى فسخ أحلاف الدول والتجار التي ترسخت في عهد التجاريين، وتفكيك كل التسويات القومية التي وضعت في عصر "كينز" واتجاه العولمة كان من أجل إعادة تفعيل حكم الحرية الاقتصادية في قيام سوق عالمية موحدة متخلصة من أي صفة أمام حرية المبادلات، وخاضعة فقط لقانون العرض والطلب، وبمعنى آخر قيام "سوق للعالم بأسره"تمتاز بجملة من الخصوصيات:

١- التخصص والمنافسة.
٢- تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه.
٣- شبكات التبادل.
٤- معالم مقاربة جديدة.

١- التخصص والمنافسة: يخضع التبادل الدولي إلى تفاعل مبدأ بين متناقضين مبدأ التخصص الذي يولد التكاملية ومبدأ المنافسة. فالمبدأ الأول كان موضوع تطوير نظري في إطار المدرسة

الكلاسيكية، وبالأحرى في مقولة التقسيم الدولي، والتي يعود عيبها الرئيسي أنها أفسحت المجال أمام الاعتقاد بأن الاختيارات العقلانية والمنافسة تنظم تخصص الموارد على المستوى العالمي.

أما المبدأ الثاني فيشير إلى أنه في معظم المجالات يكون التبادل قبل كل شيء وقبل أن يؤسس لتكامل محتمل، المجال الذي يتصارع فيه الكل ضد الكل من أجل الحصول على أقسام الإنتاج الأكثر ربحية.وما نسميه تخصصا دوليا ليس على وجه العموم سوى موافقة مسبقة على هذه الصراعات التجارية والتي تتغير نتائجها على نحو مستمر مع متابعة لعبة المنافسة.

إن المبادلات التكاملية لم تختف ولن تختف عن العالم، لأنها تتعلق بمنتجات الأرض وباطنها، والتي تلعب الطبيعة الدور الرئيسي فيها، غير أن هذه المبادلات تمثل جزء متناقصا باستمرار في الحياة التجارية العالمية، خلال مدة أقل من قرن ١٩١٣- ١٩٩٢، انخفض نصيب المنتجات الزراعية والمنجمية والطاقوية من ثلثي التجارة العالمية إلى ربعها مع زيادة نسبة المنتوجات المصنعة والجدول الموالي يوضح ذلك:

تركيب الصادرات العالمية (١٩١٣-١٩٩٢). الوحدة:٪

لسنوات المواد	١٩١٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٢
المواد الأولية	٪٦٤	٪٤٥	٪٣٨	٪٤٤	٪٤٤	٪٤٠	٪٣٠	٪٢٥
المنتوجات المصنعة	٪٣٦	٪٥٥	٪٦٢	٪٥٦	٪٥٦	٪٦٠	٪٧٠	٪٧٥

المصدر: GATT، التقرير السنوي ١٩٩١.ص ١٢

من الجدول نلاحظ أنه مع بداية الستينات كان نصيب هذه المنتجات في التجارة العالمية ٤٥٪ منها ١٠٪ للطاقة واستقرار هذه النسبة

في السبعينات يقر بتأثر صدمتين نفطيتين على بنية المبادلات، وتدهور مستمر لأسعار المواد الأولية طوال هذه المدة، وهذا يعني زيادة التخصص في إنتاج المواد الصناعية من قبل الدول المتقدمة.

٢ـ**تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه** : يستمر مبدأ التكاملية يلعب دور هاما في المبادلات بين المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية وبعوامل إنتاج على نحو متباين، ومع هذا لا تستمد التجارة الدولية حركتها أو نشاطها من التكامل بل من مبدأ المنافسة وتشهد على هذا غلبة تبادل المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة.

إن تشديد المنافسة لا يقتصر فقط على المواد الصناعية، فهو يتناول بدرجة اقل المواد الزراعية والتي قضت دورة الأورغواي سنة ١٩٩٤ إلى تحريرها، ومثل هذا التشديد لا يلاحظ بالمقابل في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك موارد الطاقة، حيث أن تجارتها الدولية تنمو بوتيرة نمو الإنتاج نفسها.

كما تتركز المنافسة الدولية في مجال الخدمات مثل "الأنشطة التقليدية، والسياحية ،أجور النقل والتأمين الدولي، وتجارة التكنولوجيا" والمداخيل المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة أو الدائنة إلى الخارج علاوة على تمويل العمال المهاجرين لأوطانهم.فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نصيب تجارة الخدمات ارتفع من ٣،٤٪من الناتج الداخلي الخام العالمي عام ١٩٦٧ إلى ٧،٧٪ عام ١٩٨٩، ويرجع القسم الأكبر من الأرباح في الوقت ذاته إلى دخل رأس المال، وهذا ما يقودنا إلى منطق عولمة الإنتاج والعولمة المالية (سنبينه لاحقا).

٣ـ**شبكات التبادل** : يترافق تشديد المنافسة على الصعيد العالمي بإعادة مستمرة في تشكيل شبكات التبادل، فهذه الشبكات تتأثر باختلاف النمو بين مختلف الأسواق، وكذلك باستراتيجيات مركزة " CENTRALISEE " للأنشطة الإنتاجية التي تعتمدها الشركات "مبدأ

التخصص".يمكننا التمييز بين اتجاهات تبادل المنتجات الصناعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين:

أ.الاتجاه الأول : يتعلق بالاستقطاب الإقليمي في التجارة الدولية، فبعدما كانت التجارة الدولية لمدة طويلة متمركزة في أوروبا، أصبحت ثنائية القطب بعد تأكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وارتقاء دول آسيا مثل: اليابان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة.

ب.الاتجاه الثاني : يتمثل في انتقال مركز التجارة الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، والذي يعبر عن ارتقاء الشرق الأقصى إلى موقعه كقوة، إضافة إلى علاقاته المتميزة مع سوق أمريكا الشمالية.

إذ هذا التحرك يتم على حساب أوروبا الغربية التي هبطت صادراتها من المواد الصناعية إلى خارج الإقليم من ٢٠٪ من التجارة العالمية سنة ١٩٧٩ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٣، ليرتفع نصيب الشرق الأقصى، الذي بلغ نصيبه ٢٨٪ من الصادرات الصناعة العالمية عام ١٩٩٣ في حين كان نصيبه في الواردات ٢٠٪ فقط.

ج.الاتجاه الثالث : يتعلق بتشكيل مناطق نفوذ خاصة بكل من القوى الاقتصادية العالمية الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، واليابان"، ويتجلى ذلك واضحا من خلال التوجه الجغرافي للاستثمارات المباشرة والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، الذي يحمل بداخله خطر تقسيم المجال الدولي في حالة حدوث أزمة كبرى بين القوى الاقتصادية الكبرى.

٤.معالم مقاربة جديدة : إن الإطار الواقعي للتجارة الدولية يقوم على حركية متزايدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال "بشكليه المالي والمادي"والمنافسة الاحتكارية والمردود المتزايد.

كما أن المقاربات المعاصرة تؤكد على الدور الرئيسي لتكييف الهياكل الاقتصادية للعرض بما يتوافق مع اتجاهات الطلب العالمي، وعلى أهمية التحركات المالية في تطور شروط المنافسة الدولية، كما تصر على الدور الرئيسي للابتكارات والاستثمار، في برامج البحوث والتنمية من أجل تخفيف التنافسية في الأمد الطويل، وأخيرا فإن المقاربات المعاصرة تؤكد شرعية وفعالية بعض تدخلات الدولة في سياق منافسة غير تامة ومردودات متزايدة.

٤ ـ الإنتاج في إطار العولمة .

بعد انقطاع بسبب الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين عادت عملية التكامل في المجال الاقتصادي العالمي لتنشط من جديد بعد ١٩٤٥ في ظروف نمو متماسك للنشاط الاقتصادي، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة من السيطرة الاستعمارية .

هذا النمو المتسارع قاد إلى تشكيل مجموعات صناعية كبري نتيجة لموجات التركيز المتتالية في الاقتصاديات الأكثر تقدما، هذه المجموعات من خلال توسعها في الخارج بلغت أبعادا دولية من حيث ولدت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن شبكات الإنتاج التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية توطنت على نحو رئيسي في الدول الصناعية. يضاف إلى ذلك أن تدفق الاستثمارات المقابلة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات كانت متناظرة، وتركزت بالدرجة الأولى في الثالوث "أوربا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان".

إذ ارتفعت الاستثمارات الدولية المباشرة في الثمانينات من القرن العشرين من ٥٠ مليار $ سنة ١٩٨٣ إلى ٢٠٠ مليار $ سنة ١٩٩١ إي بمعدل نمو ١٧٪ سنويا، والجدول الآتي يبين مصفوفة رؤوس الأموال "التدفقات

التراكمية" في الاستثمارات الدولية المباشرة ولكل القطاعات بنسبة مئوية من مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.

مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة. **الوحدة: ٪**

المقصد / المصدر	ب.ص	و.م	أ.غ	يا	ب.خ	ب.ن
البلدان الصناعية (ب.ص)	٧٨	٢٢	٤٤	٢	١٠	١٦
الولايات المتحدة (و.م)	١٩	-	١٣	١	٠٥	٠٦
أوربا الغربية (أ.غ)	٤٦	١٤	٢٧	٠١	٠٤	٠٦
اليابان (يا)	٠٩	٠٦	٠٢	-	٠١	٠٣
بلدان أخرى (ب.خ)	٠٤	٠٢	٠٢	-	-	٠٢
البلدان النامية (ب.ن)	٠٤	٠٢	٠٢	-	- ٠٢	

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣.

من الجدول السابق نلاحظ التنافس الواضح في موقف اليابان، هذا البلد الذي بقي مغلقا، بوجه الاستثمارات الأجنبية على نحو واضح هي الطريقة نفسها ضعيف الانفتاح أمام الصادرات الصناعية من العالم الخارجي.كما أن كل الولايات المتحدة وأوربا الغربية تحوزان على $\frac{2}{3}$ الاحتياطي الرأسمالي العالمي من الاستثمارات الدولية المباشرة مقابل $\frac{1}{6}$ لليابان. وهذه المعطيات تتوافق أيضا مع توزيع احتياطي الموجودات التي تمتلكها أكثر من مائة شركة متعددة الجنسيات، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(٤٠٪) للشركات الأمريكية (٣٨٪) للشركات الأوربية (٢٢٪) لليابان . إن تركز الاستثمارات داخل الثالوث يعكس

بذاته تجانس المجال الاقتصادي للدول الصناعية وتكامله، إلى توحيد سلوك الاستهلاك والمعايير التقنية في هذه البلدان، تضاف سرعة امتصاص وتلاشي العراقيل المادية والتنظيمية في وجه حركة رؤوس الأموال.

كما أن الثمانينات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير في نفقات الاتصال والنقل، إضافة إلى تحرير الأسواق المالية، وإزالة القيود والخوصصة، هاتان الظاهرتان الأخيرتان وفرتا للمجموعات الاقتصادية الدولية الكبرى فرصا متعددة لاختراق أسواق عديدة بمجرد امتلاك موجودات "نمو خارجي" أكثر من إقامة وحدات إنتاجية جديدة أكثر عرضة للمخاطرة.

ثانيا : مفاهيم حول العولمة.

تمهيد : يتزايد الاهتمام على مستوى أهل الفكر والمهنيين بشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في العالم بموضوع العولمة أو "الكوكبة".وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفشل التجربة الاشتراكية، يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ.وأن مرحلة اقتصاد السوق "الليبرالية الجديدة"تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو "عولمته"، مما يعني توالد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة تتخذ صورا وأشكالا مختلفة، كونها ستعبر عن واقع سياسي، ثقافي، إيديولوجي مختلف.

هذا الواقع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يتم التسليم به وبأن الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم . فالإلمام بمفهوم العولمة وإعطاءه القدر الكافي من التحليل ، يتعين التسلسل في هذا المبحث على النحو التالي:

١ ـ من يقود العولمة

العولمة هذه الحركة الهائلة لتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنيس أذواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك ...وغيرها. هل يعقل ذلك كله يجري على نحو عفوي، وبدافع من الحرص على جنى المكاسب وتوسيع العمل التجاري أم أنها مؤامرة كبرى تديرها الدول الغنية، ولا سيما أمريكا ضد الدول الفقيرة والشعوب المستضعفة.

إن تيار العولمة الذي عم كل شبر في الأرض على درجات متفاوتة، وهو بمثابة نهر عظيم روافده من أنحاء عديدة من الكرة الأرضية، ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تشد هذه الروافد.لأن تغير مجرى ذلك النهر. هذا التيار يوصلنا إلى بيان من يقود هذه العولمة؟

١ـ**قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل** الغرب :أول من تحرك في فلكه مثل اليابان، ودول جنوب شرق آسيا : يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، كما أنه تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول، وانطلاقا من هذا فإن من الواضح جدا أن براعات الاختراع والتجديدات ا التقنية، إضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي أو العالم الإسلامي، بل في أوربا وأمريكا واليابان، فعلى سبيل المثال ٤٠ألف شركة متعددة الجنسيات، وأن أكثر من ٩٠٪ منها يتمركز في الدول الآنفة الذكر، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة ، وتنفذ ما تخطط له(سنعود إلى هذا المفهوم لاحقا).

إذن من الناحية النظرية سيكون في إمكان كل الشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

٢-إن أمريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة :إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ.كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد ،وأن للولايات المتحدة شركاء أقوياء في المجال الاقتصادي، فالناتج الوطني لأوربا الغربية أكبر من الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي.وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز.والصين "العملاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي :

A-**المجال السياسي والعسكري** : اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو :

- منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
- البحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كما فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.
- استخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.

- الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضاربة.حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي ١،٥ مليون ، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة ٢٧٠ مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالا ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، فهي تقاتل بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر.

- يمكن القول أن أمريكا تنفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

B.**المجال الاقتصادي** : خلال الثمانينات من القرن العشرين تقهقرت الشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظرا خاصا لأمريكا التي بذلت جهودا كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحدا مثل "فرانسيس فوكويام" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ).إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه. إن الولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل(FMI، BIRD، OMC)، لتوضيح أكثر الدور الاقتصادي

لأمريكا هو ضخامة ناتجها الوطني فعلى سبيل المثال عام ١٩٩٧ بلغ الناتج الوطني الأمريكي ٧١٠٠ مليار$، في حين اليابان ٤٩٦٤ مليار$.فرنسا ١٤٥١ مليار$ ، بينما مصر ٤٦ مليار$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فسكانها الذين يناهزون ٢٨٠ مليون نسمة، يأكلون وراء جهد ٣٪ فقط يشتغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن ١٣٠ مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية، وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار والاستثمار. فإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

C.**المجال الثقافي** : إن العولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "humberger" والغناء والطرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق...انتشر على نحو واسع جدا في أنحاء المعمورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا". إن هذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب :

١ - إن السوق الأمريكية واسعة جدا، وأمريكا صادراتها كثيرة ومتنوعة .كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة ،تخلق الأذواق وتنوع الحاجيات، وتقولب الثقافات بما يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.

٢- التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجالات الثقافة الشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحسب

برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، أن أمريكـا تـصدر إلى أوروبـا سـنويا مليونان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر من ٣٢٠٠ محطة تلفازيه على مدار الساعة.وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز ٧٥٪، بينما تتوزع النسبة الباقيـة علـى هيئـات الإنتـاج الأوروبـي وغـيره، وفي القطـاع الـسينمائي الأمريكي فهو يمثل ٨٥٪ من الإنتاج العالمي. وفي تقرير لأحد الباحثين أن ٨٨٪ من المعلومات التي تبث عن طريق الانترنيت تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩٪ بالألمانية، ٢٪ بالفرنسية، ١٪ يتوزع على باقي اللغات، ويصنع الأمريكيون ٦٠٪ من مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة .وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق ،و لـذا فـإن المنتجـات الثقافيـة الأمريكيـة لا تعكـس إلا الثقافـة الـسوقية المبتذلـة ، وقـد تركـت حكومـات الولايـات المتحـدة الأميريكيـة لــ (هوليـود) وإلى وكـالات الإعـلان في نيويـورك تقريـرا : مـا هـي المنتجـات الثقافية الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب هـي القابلة للتزويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولا عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولا عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحا كبيرا فيه جاذبية خاصة .

٣- الخلفية المادية العلمانية : إن العقيدة الفكرية والتاريخية والثقافيـة للـدول والـشعوب.الـتي تقـود العولمـة خلفيـة ماديـة دنيويـة علمانيـة.فمهمـا اختلـف اليابـانيون مـع الأمـريكيين أو الكنـديين أو الأوربيين، فإن الـذي يجمـع هـؤلاء جميعـا هـو أنهـم يتحركـون بـوحي مـن

عقائد وأخلاق وضعية مادية لا تعطى الدار الآخرة أهمية تذكر.والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر.

مما لا شك فيه أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوربيون، ولهؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيئة جدا.ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الدافع الشخصي"حالة الشدائد" وإغراءات المنافع الكبرى.

يجمع علماء التاريخ أن للأمريكيين والأوربيين المعاصرين أجداد من اليونانيين يلقبون "السوفسطائيين" كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغربيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة. وتلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه الأنشطة الدولية للغرب، وهي التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس حربته اليوم، فقد انغمس الأمريكيون في عمليات إبادة منهجية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان الأمريكيين ويفعلون اليوم في عدة أماكن من العالم "فلسطين، العراق، وغيرها".وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فيها، مثل المجرمين واليهود والثوريين والفاسدين اجتماعيا، إلى جيوب استيطانية، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقاموا بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا.

إذ أن المثقف اليهودي "نعوم تشومسكي" في كتابه "ماذا يريد العام سام" ذكر أن الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون. فمن جملة ما قاله "اعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب"، وآخرها أفغانستان والعراق، ونعتقد أننا لا نحتاج إلى براهين على همجية الغرب، ومازال اليهود يعدون أنفسهم شعبا من غير أرض، وفلسطين أرضا من غير شعب، وهاهم بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الديار ليسكنوا فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجا نهائيا لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

٢ـ تعاريف العولمة.

سنقف على مجموعة من التعاريف للعولمة، ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

١ـتعريف د. سمير أمين : "إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، بل هناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وآفاق إنسانية وإنما اختراقات تفتح لمستقبل ما زال بعيدا، ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى ماركس". ويؤكد على أنها أبعد ما أن تعبر عن مصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسمالي، ويستطرد قائلا "إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام، اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي".

٢ـتعريف هانس بيتر مارتين، و هارلد شومان : العولمة على أنها "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال".

٣ـتعريف د. صادق جلال العظم :لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجب الرجوع إلى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي، وفي

الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية، ودائرة التبادل من ناحية أخرى.تضم دائرة التبادل عمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها وتبادلها، استهلاكها والتصرف فيها، وهي تشكل بذلك نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد سوق المال ورأس المال المتغير"المتحول"، وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى التجارة وما تعنيه من البيع والشراء...الخ.

أما دائرة الإنتاج تشكل عمق نمط الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج تتم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وفقا لشروطها. من هنا يمكن القول على أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز"métropole" الأصلي . فالعولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح فقطا".

بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد ،وذلك بعد حصرها طوال هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله.

- مهما اختلفت تعار يف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام:

١- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظريا، وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

٢- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية : يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخوصصة، نشر التكنولوجيا...الخ.

٣- العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية، أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

٤- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية : حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية،

وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف دولفوس وبرأينا شامل: "العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق".إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.

٣ـ الفرص التي تقدمها العولمة.

إن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة المصير في الأمور والمصالح التي يمكن أن يتناولها الناس فيما بينهم، إن

كل ذلك يجعل العولمة تتيح بعض الفرص التي يمكن أن تستفيد منها البشرية ، وإليك بعضا من تلك الفرص في النقاط التالية

١- كثيرا ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا.ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد ، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استنتاجات لا يتم الوقوف عليه، إلا من خلال فاعلية الآخر المناوئ والمنافس والمشارك.وأن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي.إننا نخفق في تحصيل الفهم الكلي لذواتنا وأوضاعنا من غير الآخر"ولذا فإن استحضاره يظل ضروريا بسبب تدفق المعلومات وانفتاح العالم بعضه على بعض، على مستويات عديدة وصار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيح لنا أن نتعرف على مختلف المشاكل الدولية التي تفرزها سلوكات تلك الدول. إذ أن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة إلى جانب ماهيات التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى.والعولمة وفرت الكثير من الأطر والآليات لبحث ذلك والتعامل معه.

٢- إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي، إذ أن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد (لمن كان في الموقع الصحيح) من إمكانيات الناس وتحسين من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة من الاتساع الدائم.وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل نمو آلية ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعال.

إن العولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هوامش (قد تضيق أو تتسع) لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحركة ،ولكل أولئك الذين يملكون شيئا يقدمونه للآخرين.وقد تحسن مستوى الأداء ومستوى التفكير ومستوى التعليم في بلاد عديدة

نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

٣- العولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا الكثير من الأجزاء التالفة في ثقافاتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو التخلص منها.وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من طرق في مجال التنظيم والجودة واستخراج خيرات الأرض،ومعالجة مشكلات المرضى والفقر والتلوث وغيرها من المشاكل.

٤- إن العولمة تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية على نحو لم يسبق مثيله سواء اقتصاديا أو دينيا، فقد كان العالم قديما موضع غبطة إذا اجتمع في حلقته مجموعة بشر صغيرة، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمتحدث الواحد عبر الفضائيات ملاييرالبشر في وقت واحد، وشبكة الانترنيت سهلت إيصال المعلومات إلى كل مكان في الأرض، ولن يستطيع أحد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين إليه من أركان المعمورة "حسب الإحصائيات فإن عدد المشاهدين على الداعية عمرو خالد حوالي ٨٠٠ مليون نسمة في آن واحد".

وخلاصة لما سبق ذكره فإن مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القيادة والحكام.ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها.

٤. تحديات العولمة.

إن أي تحد للعولمة لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مطلق، وإنما يتفاوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهونه.ويمكن القول أن الإنسان لا يحب حياة منتجة إلا من خلال عيشه وسط التحديات، وتحكمه الموازنات الدقيقة.

إن أفضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتيازات.أما على مستوى الأمم والمجتمعات، فإن تأثيراتها ستكون سيئة وسيئة جدا، حيث توجد ظروفا صعبة وتجعل كثيرا من الناس يعيشون تحت شروط قاسية يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

سنحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة، وذلك في مجالين أساسيين هما : المجال الثقافي والمجال الاقتصادي.

١ـ**تحديات العولمة في المجال الثقافي**:يمكن تعريف الثقافة على أنها : "أنماط وعادات وتقاليد وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات، وأساليب تفكير، ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تتناقلها الأجيال، جيل بعد الآخر.بواسطة وسائل الاتصال والتواصل الحضاري".فمهما كانت الثقافة بعيدة عن منطق العصر، مهما كانت فقيرة في منظوماتها المعرفية والإبداعية فإنها تظل قادرة على توفير أسس لفهم الحياة وتأطير التعامل بين أصحابها.ونظرا لوحدة الجوهر الإنساني واتحاد الكثير من تطلعات البشر، فإن التباين الثقافي الشديد بين الأمم يخفي وراءه وحدة عميقة، احترام الغير وغيره.

أما اليوم فالعولمة تشكل مصدرا لتهديد الثقافة، لا تهدد ثقافة بعينها؛ وإنما تهدد جميع الثقافات الإنسانية وتتجسد في ما يلي :

أـ**العدوان على الهوية** : يمكن تعريف الهوية" بأنها مجموعة الخصائص والمميزات العقدية والأخلاقية والثقافية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم"،ونسيج الهوية نسيج معقد جدا، يستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبرى، وذاكرته التاريخية وعبقرية المكان الذي يعيش فيه. وهي كالصحة لا يشعر بها الناس إلا إذا أصبحت مهددة، وإلا من خلال المقارنة مع هوية أو هويات أخرى.والهوية ليست

جامدة، ولا معطى نهائيا، فبعض مفرداتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخر يتوارى بحسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، وبحسب الظروف والتحديات التي يواجهها.

وإلى جانب هذا فإنه يمكن القول : إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تتطابق مع انتماءات الناس، فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحد.فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة، يتضايق من تجاهلها، أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلى أسرته.والأسرة أو الجماعة تشعر أيضا بهوية خاصة داخل مجتمعها.

وكل مجتمع يخامره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التي تكوّن أمته الكبرى، وهكذا الأمة...،وعلى هذا فالعالم كله خائف من العولمة؛ لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، وتعدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

سوف تتأذى الهويات (العولمة) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم عليها ثقافة الغرب وقيمه وتطلعاته؛ حيث إن على المسلمين مثلا- كما يرغب المروجون للعولمة- أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجل الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف ينبذون ويهشمون.ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والمسكن، وكل ما يعبر عن السلوك...والشرط لذلك كله هو تجاهل الثقافات المحلية وعدّها غير موجود.وحين سئل مدير شركة (سوني) اليابانية عن مدى مراعاة شركته في منتوجاتها للتنوع الثقافي الأممي قال : نحن لسنا بحاجة لأن نتكيف مع أحد؛ لأن ما ننتجه هو نفسه يحمل ثقافة كونية!

العولمة لا تعترف بالحدود، ولا بالكيانات ولا الوطنيات أو المحليات وهي بجبروتها قادرة على العمل خارج كل شرعة أو قانون؛

فمالكوا المؤسسات والشركات الكبرى هم القوة الحية القادرة على صوغ النظم والقوانين؛ وحين يتعذر ذلك لا يعدمون وسيلة لتجاوزها.

من الواضح أن العولمة تخترق الهويات المختلفة، ليس عن طريق ليّ الذراع، أو إشعال الحروب، فهذا الأسلوب لم يعد حضاريا، وإنما تعمد إلى المفاهيم العقائدية والسياسية والثقافية، فتهمشها، ثم تبذر حولها مفاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمتاعية؛ وقد بات من المؤكد أن معظم —إن لم نقل جميع دول العالم تشهد اليوم انخفاضا في مستوى الاهتمام بالخصوصيات والمثاليات والموروثات والروحانيات، والتي أصاب المؤمنين بها نوع من الانكماش والانحسار بسبب الهجمة الشرسة للعولمة؛ حتى اللغة العربية التي سودنا في بيان مآثرها ألوف الصفحات أضحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة : اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والحضارة والعولمة، واللهجات العامية بوصفها رمزا للانخلاع من الانتماء الأرحب للأمة، ورمزا للانكفاء على الأدبيات القطرية!

قبل تسارع التغيرات وحدوث ثورة الاتصالات الحديثة، كان الوعي يحيا دائما في فضاء داخلي، ومن خلال رموزه ومعاييره يتعامل مع الفضاء الخارجي؛ وقد كانت الحدود بين الذات والآخر واضحة، أما الآن فقد اندرست الحدود وزالت السدود، وصار التعرف على (الأنا) و(الآخر) أمرا معقدا للغاية.

إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم (اللاأمة) و(اللاوطن) و(اللادولة) لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها. إن العولمة لا تستوطن بلدا، ولا تركن إلى شعب أو أمة، وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد، وعن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته، وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من

رباطاتها الإنسانية، وانتمائها لأبيها وأمها حواء!وأعتقد أن هويتها الثقافية معرضة لمخاطر جدية من عادات العولمة بسبب عالمين رئيسين

الأول : هو الفارق الكبير بين مسلماتنا الثقافية وبين المسلمات التي تحاول العولمة نشرها؛ كم سيكون الفارق بين ثقافة ترى في الدنيا دار ممر وعبور وكد من أجل الآخرة؛ وثقافة ترى فيها فرصة لتلبية الشهوات والملذات، ولا تعرف بالآخرة ولا تحسب لها أي حساب؟وكم نظن الفرق يكون بين ثقافة تحظر على المرأة إبداء شيء من جسدها للرجال الأجانب، وبين ثقافة أو ثقافات تستحب للفتاة أن تعاشر الرجل معاشرة الأزواج قبل أن ترتبط بزوج؛ كما هو الشأن في كثير من البلاد الغربية؟وكم هو الفارق بين ثقافة تحرم قليل الخمر وكثيرة، وبين ثقافة يشرب أهلها الخمر أكثر من شربهم للماء؟

الثاني : هو تباين موقف النخب الثقافية في العالم الإسلامي من العولمة، حيث يرى بعض المثقفين في العولمة فرصة للخلاص من التقاليد البالية و(الأيدلوجيات) ذات الرؤى الشمولية المطلقة، على حين يرى فيها آخرون خطرا داهما ومحدقا.وهذا لم ينشأ في الحقيقة بسبب العولمة، وإنما بسبب الغزو الثقافي الذي تعرضت له الأمة منذ قرنين من الزمان على الأقل.هذا التباين في تقويم العولمة سوف يشتت جهودنا في مقاومتها والتعامل معها. ويزيد الطين بلة أن المستفيدين من العولمة، والذين لا يرون أن لدينا من الثوابت والخصائص ما ينبغي الحرص عليها. وهذا يعني ربط مصالحهم بآلياتها وانحيازهم إلى جانب انتشارها ورسوخها؛ وحين يصبح الخلاف مؤطرا بالمصلحة فإن تجاوزه يسمى عسيرا.

ب-قواعد الاختراق الثقافي: مهما كانت الثقافة عليلة، ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر، فإنها تظل في عيون أصحابها شيئا لا يصح التفريط به، والتنازل عنه بأي ثمن.وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقوى منه على مستوى النخبة؛ لذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات

بأدوات أجنبية عنها؛ مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لها داخل الثقافة التي يراد غزوها، أي توفير غطاء يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى يمكن تحقيق المراد من غير تكبد خسائر مزعجة. إن أهم القواعد والمرتكزات التي يعتمدها الاختراق الثقافي، وتتمثل في الآتي :

a- تزيين (الفردية) للناس، وجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عداهم هو أجنبي عنهم؛ وإن كان ثمة من رابطة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانين مختلفين.وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والرؤية الإسلامية خاصة، والتي ترى في الحياة الاجتماعية موردا من أهم موارد سعادة الإنسان، وأهم موارد نموه وارتقائه.والعولمة إذ تفعل ذلك تهيئ الناس للزج بهم في محيط مائع ورجراج، بعد أن تكون قضت على الروابط التي تربط بينهم. وهذا السلاح قديم، لكنه يستخدم اليوم أسلوب جديد؛ إذ من الثابت منذ زمن بعيد أن عزلة المرء المعنوية والعلائقية عن الناس توهن تماسكه الثقافي، وتجعل إمكانية تغيير معتقداته ومسلماته أقرب منالا؛ وربما كان هذا السبب في النهي الوارد عن الإقامة في دار الكفار.

b- الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي، حيث يلقى في روع الناس سادة وقادرون على تقرير مصيرهم واختيار ما هو أصلح لهم.والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الضعفاء والفقراء محدودة- على خلاف ما توحي به العولمة- وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار، ولا معنى للاختيار إذ لم تكن هناك بدائل وإمكانيات للرفض، وهذا ما يواجه به الفقراء كل يوم أثناء بحثهم الدائب عن أسباب البقاء.

إن العولمة توحي فعلا بوجود خيار شخصي لكل أحد ، لكنه بين السيئ والأسوأ ، كمن يخير بين الجلوس عن أي عمل وبين عمل لا يسد سوى جزء من حاجاته، أو كالذي حكم عليه بالموت ثم خير بين أن يموت شنقا ، أو بإطلاق الرصاص عليه!

c- توهم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقي ومحايد ، وليس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق، ونتيجة فرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء، وذلك من أجل انتزاع الاستسلام للقوى الغاشمة ،ووأد أي حمية للانتصار لأي قضية ، أو المجادلة عن أي حق.وكثيرا ما يتخذ المستفيدون من العولمة من السعي وراء المصالح ذريعة لتسويغ هجمة القوى العاتية ، واقناع الناس بأن ذلك لا يحتاج إلى شرعية قانونية أو ثقافية ، كما تحمي نفسك، وهذا عين المنطق الذي يجري التعامل به في عالم الوحوش.

d- توحي كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدون لخوض تنافس شريف، يرقى إمكانات الجميع، ويستفيد منه أهل الغرب والشرق، كما يستفيد منه أهل الشمال والجنوب؛ فبركاته سوف تعم الجميع.وهذا التنافس يقوم أساسا بين الشركات الكبرى التي تناضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية ، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جدارة وأرفع كفاءة مع أقل تكلفة ممكنة.وروح التنافس هذه انتشرت في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فكثر التغابن الاجتماعي وعدم التساوي في الفرص المتاحة ، وضياع العدالة ، ولا سيما في الدول النامية التي لم تكن مستعدة في قيمها ونظمها للأوضاع الجديدة التي جاءت بها العولمة.ولا يخف أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شريفا ، فهناك جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الأسواق، وهناك احتكارات واسعة النطاق، ثم إن الخيول التي تجر عربة المنافسات العاتية(وهم العمال) قد لحقهم اكبر الضيم

والأذى، حيث يحل الكثير من المشكلات التي يفرزها التنافس على حسابهم.وعلى كل حال فإن المرء حين يتجرد من الخلفية الروحية والأخلاقية، فإنه لا يستطيع إلا أن يستخدم كل قواه في سبيل تحقيق الغلبة والتفوق، بقطع النظر عما سوف يسببه ذلك من متاعب للآخرين.وهذا هو السائد اليوم- مع الأسف الشديد- في نظام التجارة العالمي.

e- قدّم تفكك الاتحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشرقي عامة، هدية لا تقدر بثمن لليبرالية والرأسمالية، حيث انتهى الصراع المرير الذي دام طوال أكثر من نصف قرن لصالح الغرب بكل ما لديه من طروحات وأفكار ومبادئ...، وليس الغرب بحاجة إلى خبرات إضافية كي يستثمر ذلك في تحقيق مصالحه، ومن ثم فإن المفكرين والساسة الغربيين أغرقوا العالم بالكتابات والدعايات والتحليلات التي تثبت أن الرأسمالية، بما تستند إليه من الحرية الاقتصادية، والإحكام إلى قوى السوق وآليات العرض والطلب، هي أفضل نظرية توصل إليها البشر في إدارة شؤون الاقتصاد، وتنمية الثروات؛ مع أن مفكري الغرب ومنظريه يعرفون المشكلات الهائلة التي تغرق فيها بلادهم إلى الآذان. إلا أن الرغبة التي لا تقاوم في القيام بدور كدور الذي يمارسه الأب أو الأستاذ أو شيخ القبيلة أحوجتهم إلى توفير غطاء ثقافي مقنع ، وهذا ما تقوم به أجهزة الدعاية في الغرب في هذا الصدد .

f- إن من أهم القواعد المتبعة في الاختراق الثقافي والاقتصادي السعي الحثيث والمتواصل إلى تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.إن المجتمع الفاضل- في الرؤية الإسلامية- هو الذي يستطيع القيام بشؤونه وإدارة أوضاعه مع أدنى قدر من تدخل الدولة؛ وذلك لأن الناس لا يرتاحون إلى الخضوع لأي سلطة مهما كانت. وتؤكد الرؤية الإسلامية في هذه المسألة أن الدولة الفاضلة هي التي تسير

الحركة في مجتمعاتها بأدنى قدر من استخدام العنف والقوة.والعولمة بما هي طموح وتشوق إلى النفوذ والتمدد غير المحدود، لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة؛ لأن ذلك يعكر صفو المستفيدين من العولمة، والذين يرون أن انتشار العولمة يتطلب شعوبا خالية من أي ثقافة سابقة على الثقافة التي تشيعها العولمة، كما يتطلب أوطانا خالية من أي سلطة غير السلطات التي تنشئها العولمة.من طبيعة القوانين – مهما كانت واهية- أن تؤسس لأشكال عديدة من تكافؤ الفرص، ومراقبة استثمار التفوق الذي حازه بعض الأفراد، أو بعض الجهات على الصعد الثقافية الاجتماعية والاقتصادية..وهذا ما لا يروق للعولمة.المستفيدون من الأزمات في الداخل والخارج يستغلون الأزمات الخانقة التي تعاني منها الشعوب النامية في التعليم والعمل والخدمات العامة؛ في الضغط على الحكومات كي تتنازل عن وظائفها ومهامها لصالح القوى الحية التي هي قوى السوق. ومعظم الدول في الغرب والشرق غير قادرة على مقارنة تلك الضغوط، فالاستثمارات والمعونات الأجنبية، والتي تمثل بارقة أمل في تحريك التنمية، لا تتدفق على أي بلد قبل أن يتحول إلى (اقتصاد السوق) ويحذوا حذو الدول الغربية في إدارتها للحياة العامة في بلدانها.وقد تم لحركة العولمة ما تريد في معظم أنحاء العالم، فهذه هي الأسوار الجمركية يجري تهديمها بانتظام، وهذه السلع تنافس السلع الوطنية، والمصانع الكبرى يتم بيعها والتخلص منها، الخدمات العامة تنتقل إلى القطاع الخاص...وكل ذلك يتم استجابة لضغوط مخالب العولمة على الصعيد الاقتصادي : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وما يتفرع عنها، ويلوذ بها.الدولة التي تفرض القيام بذلك لأي اعتبار تعرض نفسها لما يسمى بـ (المجتمع الدولي)ويجري تهميشها وتأليب شعوبها عليها وحياكة المؤامرات ضدها.وليس للناس أن يفزعوا من ذلك، إذ لن ينشأ أي فراغ من جراء

الحد من دور الدولة في الحياة العامة؛ ووكلاؤهما المحليون، الذين يتعيشون على فتات موائدها.ويعد هؤلاء أنفسهم الوريث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجي...مع أن المنطق يقول : إذا كنا في عالم تزيد كفاءته وتقل عدالته، فإن الحاجة إلى حماية الضعفاء وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي تمسي أكثر إلحاحا، وليس هناك من جهة تستطيع القيام بذلك إلا النظم والقوانين، والتي تقوم الدولة على رعايتها وتنفيذها أكثر من أي جهة أخرى؛ لكن من الذي يستطيع الزعم بأن المنطق هو الذي سينتصر في زمان كزماننا؟!

جـ**مشاعية المعرفة**: أتاحت الانترنيت فرصا هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة؛ ولذلك إيجابيات كثيرة، لكن مشكلتنا دائما مع الذين لم ينالوا النضج الكافي، ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية، بسبب حداثة أعمارهم، أو بسبب أن أسراهم ليست مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعية القوية، إن الانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه ورمزياته...من خلال رؤية النماذج الجاهزة، أو من خلال الاشتراك في حلقات النقاش...قد يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الناشئة، وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التربية والمعرفة. فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات...تقدم في الحقيقة منهجين :

- منهجا مكتوبا :يتمثل في التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدارسة.

- منهجا مستترا غير مكتوب: تمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقتهم، وما يشيعونه خلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورموز، تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبرى وآمالها وآلامها وتاريخها

ومستقبلها، والتحديات التي تواجهها.وتلك المفاهيم تؤمن نوعا من التواصل بين الأجيال، كما تؤمن إطارات وأرضيات، يتشكل فيها وعليها كل ما يؤدي إلى إيجاد الأمة الواحدة والمجتمع الواحد.وربما سنجد من الآن فصاعدا أننا خسرنا الكثير من ذلك، وربما تجسد ذلك في صراعات جديدة بين الأجيال، واهتمامات أقل بالتراث، واللحمة الوطنية والهموم المشتركة ،وعلينا أن نتعلم كيف ندبر أمورنا.

د-**قيم وأوضاع اجتماعية جديدة** : لا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة أن تدعي في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلا عن تعزيز الارتباط بالله- جل وعلا- أو العمل للآخرة...إن هناك ارتياحا لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة، نظرا لبعد قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروِّج له العولمة.وذلك يأتي من طريقتين أساسيتين :

الأول : أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر- لدى أغلبية الناشطين في العولمة- عن مدى مشروعية الأعمال التي ستحقق ذلك، وبقطع النظر على الآثار التي ستساهم بها تلك الأعمال في تلوث البيئة أو هدم القيم والأخلاق أو تفكك الأسرة.

الثاني : سرعة التغيرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضا، حيث أن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة.كانت قد تبلورت في حقب متطاولة، وفي إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة؛ واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة

للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل؛ وعلى سبيل المثال، فقد وجد الكثير من الناس أنفسهم مضطرين إلى أن يعملوا ساعات أطول وبأجور أقل، وان يحثوا أزواجهم على العمل خارج المنزل من أجل توفير دعم لدخل الأسرة، قد تكون الحياة شبه الكريمة غير ممكنة من غيره.كما أن الناس وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحملوا بقدر أكبر من المرونة والجدية والدأب والدقة والانفتاح والتسامح والتنازل عن الخصوصيات، وهجر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية.ومهما تكن الصفات المطلوب ترسيخها جيدة ومفيدة، إلا أن ذلك حين يتم بسرعة كبيرة، يؤدي إلى شروخ في البنيان الاجتماعي، ويحدث اضطرابات واسعة في تماسك الأسرة وفي الاستقامة الشخصية، وينشر الارتباك في كل مكان؛ وآثار كل ذلك دخلت كل بيت، أو هي في طريقها إليه، ونحن نلحظ اليوم انتشار التدخين والطلاق وتغيير الأزياء والتعلق بالمظاهر وجفاف المنابع الروحية، والأنانية، وزيادة معدلات الفردية، والبحث عن الخلاص الشخصي، والتهرب من المسؤولية، والاحتقانات العنصرية .إلى جانب انتشار الرشوة والتهرب من الضرائب- وهي رمز للمشاركة الاجتماعية- وفساد الذمم.

إن العولمة ليست عولمة معلومات وأموال فحسب، وإنما هي عولمة جريمة أيضا، فقد انتشرت عمليات الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والاتجار بأعضاء البشر واغتصاب الأطفال لحساب طرف ثالث، وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل. وتذكر بعض التقارير أن الجريمة المنظمة العالمية باتت أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، حيث تحقق أرباحا تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام.

وتذكر بعض التقارير إن مجموع الثروة التي تملكها عصابات (المافيا) الرئيسية في إيطاليا تتراوح بين ١٥٠- ٢٠٠ مليار مارك.وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الحكومة الإيطالية في القبض

على أعضائها إلا أنها حتى عام ١٩٩٦ لم تستطع مصادرة أكثر من أربعة مليارات مارك!

هذه الأوضاع دعت بعض المفكرين إلى أن يدعوا إلى أن يقوم كل فرد من جانبه بالتخفيف من سرعة الزمن والتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات العولمة حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن.

إن طبيعة التدين الحق تفرض على المسلم أن يكون أكثر حساسية من غيره لما نشاهده من هدم للقيم والأخلاق؛ نظرا لأنها تشكل في نظرنا الرأسمال الأساسي للحياة الطيبة، والقاعدة الرئيسية للتقدم والنهوض؛ ولن نستطيع أن نفعل الكثير، ما لم نتحل بفضيلة اليقظة والرصد الجيد للتغيرات القيمية، ثم نقوم بتطوير الأخلاق والقيم التي نجابه بها التحدي السافر الذي جاءت به العولمة بشروط العيش الكريم في زمان كزماننا.

هـ-الأمية في عصر تفجر المعرفة : لا ينبغي ونحن في صدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعليم والقراءة والتدريب في عالمنا الإسلامي، والتي تدعوا إلى قلق جدي.حين تنتهي فترة السماح الممنوحة للدول التي دخلت في اتفاقية (الجات) فإن منظمة التجارة العالمية ستفتح باب التنافس واسعا على مصراعيه، حيث يفترض آنذاك أن كافة الدول غنيها وفقيرها أضحت على قدم المساواة في التعامل على الصعد والمستويات المختلفة. وآنذاك سوف يتضح للجميع أن المشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية؛: إذا إن عصر العولمة يفترض شروطا عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفعالية، وذلك لسبب جلي، هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جدا، ومراكز بحوث متطورة ونشيطة وكثيرة، وعلى كل من يريد أن

يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه، أو يتعامل معه، أن يكسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي تمتلكها الصناعة، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيسحق قسما من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة، وسيهمش القسم الباقي.

تدل إحصاءات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (في من هم فوق سن ١٥ سنة) تصل إلى نحو من ٤٠٪ في الحد الوسطي.وبعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها ٦٥٪ من السكان؛ مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تؤت إلا القليل من النفع.

نحن سنواجه على قدم المساواة دولا كاليابان- مثلا- تخلصت من الأمية من نحو قرن من الزمان، كما سنواجه دولا لا تزيد نسبة الأمية فيها على (١- ٢٪) مثل أوربا وأمريكا.ولو أن المشكلة يمكن تجاوزها بتعليم الأميين لهان الخطب، لكن المشكلة الكبرى تكمن في مستوى المتعلمين، حيث يعاني معظم الدول الإسلامية من تراجع مستوى التعليم العام فيها. فمعظم الناس لدينا عازفون عن القراءة والمطالعة، وسوق الكتاب في تراجع مستمر، ولنا آنذاك أن نسأل : ما الفارق بين الأمي والذي يعرف القراءة لكنه لا يقرأ؟!

أما التدريب والتطوير الإداري فإنه ما زال في أول عهده، وعلى نطاق محدود لدى معظم الدول الإسلامية.ومعظم المؤسسات لدينا تخضع في تطويرها لاجتهادات شخصية أكثر من خضوعها لأسس ونظم وبرامج متقنة ومعترف بها.

إن أمريكا وحدها تنفق وحدها سنويا على التدريب ما يزيد على مائة وعشرين مليار دولار، وذلك من أجل تمكين الموظفين والعمال من تطوير أدائهم، والبقاء في سوق العمل والتعامل مع التقنيات الجديدة.ومعظم الشركات والمؤسسات في أكثر البلدان الإسلامية، لا

تقـدم أي تـدريب لمنـسوبيها، وتـدعهم ليتعلمـوا القليـل مـن المعـارف، ويكتسبوا القليل من الخبرات والمهارات من خلال نموذج المحاولة والخطأ.

٢ـتحديات العولمة في المجال الاقتصادي

لا خـلاف في أن محـور عـصرنا هـو المـال؛ فمـن خـلال سلـسلة مـن الإحلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمـن ولا سياسـة، مـن غير توفير قدر من الإمكانيات والأدوات والظـروف التي تجعل تنمية هـذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات، ونتيجة لجفاف منابع الـروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطـاء الأشـياء المادية أولوية عامـة.الاقتـصاد اليـوم هـو مـا تبقـى مـن السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقات الدولية من أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التنافس والهيمنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن ،والطريق إلى ذلك هو حرية السوق وتحرير التجارة والخوصصة وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أما الآن فقد أدرك أرباب المـال والأعمـال العملاقة أن فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتأسيس أنشطة فروع عالمية لشركاتهم بات محتاجا إلى تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية علـى مستوى العـالم؛ ولهذا فإن أصحاب المـصلحة في العولمـة يضغطون مـن أجـل الديمقراطية والتعددية الـسياسية واحـترام حقـوق الإنسان، والتركيـز علـى الفردية، والتسامح بشأن المحرمات الثقافية حسب المفـاهيم الغربيـة، وبالقـدر الـذي يخدم مـصالح الـشركات المتعـددة الجنسيات، فـإذا كانـت الديمقراطيـة- مثلا- في هيئة معينة لا تخدم مصالحها، فإنهـا تحـارب بكل الوسـائل.

ولعلنا نرصد هنا أهم التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية :

أ-**اقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة** : واجه العالم النامي- ونحن منه- منذ أمد بعيد مشكلة عويصة ، تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصر المجال الاقتصادي، وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجا وإضرارا بالأوضاع السائدة لدى الدول النامية.وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم الناتج الوطني، وذلك نظرا لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جدا ، ولا على الآلات المعقدة.ومع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام.ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولا بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات.وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجيا بين الاقتصاد والمادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام ١٨٠٠ أكثر من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستنخفض تدريجيا أهمية القوة العاملة غير الماهرة في الاقتصاد.وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد استكملت اليوم.ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الصناعية الرئيسة مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من ٥ إلى ١٠٪ من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة- على سبيل المثال- في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال ١٠٪ من السكان، بل إنهم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان ٣٪.أما العالم الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع

توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان.وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي ٣٩,٩٪، وفي المغرب ٤٣,٤٪، وفي عمان ٤٤,٥٪، وفي اليمن ٧٠,٢٪.إن الزراعة -كما قال ابن خلدون- هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلة ما تحتاجه من التدريب والتطوير والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيه يشكل حافزا مباشرا وقويا على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نفطن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية .والدليل على ذلك انه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنّع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي(كما بيننا في القسم الأول).ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي ٦٢؛ على حين كان في البرازيل ٤٢ في الصين ١١، وفي الهند ١٩، وفي فرنسا ٧٤٠، وفي سويسرا١٨٧٧ ، وزادت كوريا ناتجها البحثي من ١٥ لكل مليون نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤في عام ١٩٩٠، وكان ناتج العالم العربي في عام ١٩٨٥ مساويا لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحوا من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها الوطني للبحث والتطوير.أما البلدان المصنعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من ١إلى ٣٪ من إجمالي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير.وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام ١٩٩٥ نحوا من خمسمائة مليار دولار،

جاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى.وقد انعكس البحث العلمي من أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينات من القرن العشرين سجل العالم نحوا ٣,٥ مليون براءة اختراع.ومع أن الدول النامية تشكل ما يقارب ٨٠٪ منها من الشركات المتعددة الجنسيات.

إن البحث العلمي والتطور التقني قد أدخلا بلدانا جديدة إلى الأسواق، على حين بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد عليه؛ وقد ذكر (سنجايالال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلدانا حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا، وتايوان، تصدر ما قيمته ١٥,٢ مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط!

ويذكر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألمنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمائة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه تبيعه بما يقارب المائة ألف دولار!

إن المشكلة أن إحلال الصناعات ذات التقنية العالمية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغيرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، وقد تكون متوفرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخرى شبه معدومة أمام كل من يزيد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

بدتآكل الطبقة الوسطى : يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراما شديدا كما بينا سابقا، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت وتعاظمت؛ إذ لا سقف لما يملكه الإنسان المسلم في النظرة

الإسلامية.وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كيانا متماسكا متآزرا، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل فيه طيبة آمنة منتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا، كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، ويقوم على شريحة وسطى، ولا يطغيها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدقع عن النهوض والتقدم.وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عدم وجود فارق بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتدرب بعد خصم الضريبة يبلغ $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ من دخل الرئيس التنفيذي؛ على حين يبلغ $\frac{1}{15}$ في الولايات المتحدة وأحيانا $\frac{1}{20}$ ويقل الفارق عن ذلك في أوربا، لكنه يظل أعلى من اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متمايزتين : فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقتاتون ، وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل

تصور.لهذا كله فإن مما هو مسلّم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزا ضخما من الدخل الوطني على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقين تزداد اتساعا يوما بعد يوم.إن الولايات المتحدة تتزعم العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثير التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى ١٠٪ من الشعب الأمريكي يملكون ٦٨٪ من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية ٩٠٪ تملك ٣٢٪.أوربا، وإن كانت تحقق نموا أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل.وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم)لعام ١٩٩٧- على سبيل المثال- إلى أن عشر السكان السويد يحصلون على ٢٠،٨٪ من الناتج المحلي.أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على ٢٩،٩٪ ،في كثير من بلدان العالم النامي اختلالا، كثير ما يكون كبيرا في توزيع الدخل نظرا لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم، ويواجه معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيان ولا إحصاءات عن الثراء والفقر، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة، والموجود منها ليس محايدا؛ ولذا فإن الثقة به محدودة.ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الناتج الوطني في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد في الشيلي بلغ متوسط دخل الفرد ٤١٦٠ دولار في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على ٤٦،١٪ من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبراليين يذكرونها نموذجا للنجاح الاقتصادي.وفي البرازيل استولى العشر الغني على ٥١،٣٪ ونجد أدنى نصيب للخمس الفقير ٢،٢٪ في كل من البرازيل وغينيا.أعلى نصيب للخمس الفقير في رواندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ نحوا من ١٠٪، وحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣،٢٪ وفي مصر ٨،٧٪، وتتدرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئا آخر مهما، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تنهار الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط دائما لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكل ضغوطا إضافية على الفئات الأشد فقرا.إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل سيزيد من تكريسها واستفحالها!

ج.نشر ثقافة الاستهلاك العظيم : التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات.وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محرضة لباقي المجتمع على سلوك السبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، وهو الآخر يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهرا من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يقدمون حركة العولمة يسهمون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل ما ذكرناه والحفز عليه.والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من ٣٣٠ مليار دولار سنويا تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها استنفاذ الثروات ومصادر الطاقة غير متجددة، وتلويث البيئة، انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصا للقيام به.

زيادة الاستهلاك الترفي قلصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة استثماره في التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ على مستوى الحياة لدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من دخلها المحلي الإجمالي؛ لكنها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال على الحلي والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يسكن إلا جزء منها، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما يجعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من التدني المستمر لدى معظم الشعوب الإسلامية والنامية عامة.والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولد شيئا سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكذا مع مرور الوقت تربح العولمة كل يوم أرضا ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد.

د-نشر البطالة : قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومنها الدول الإسلامية.العاطل عن العمل- كما عرفته منظمة العمل الدولية- هو "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه".

البطالة لم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها؛ فللدول الغنية أيضا حظ منها، فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، لجأ الكثير من الصناعات التحويلية في أوربا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي.

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من ٦,٩٪ في الفترة ١٩٧٨- ١٩٨٧ إلى ٨,٦ في عام ١٩٩٨ وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وايرلندا وصل معدل البطالة وصل إلى ٢١,٢ في إسبانيا، وفي فنلندا إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨؛ لكن لا بد من القول إن العاطل عن العمل هناك يلقى من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي في بلدان الرأسمالية كثيرة.(سنبين فيما بعد أكاذيب العولمة).

أما في العالم النامي فإن أثر العولمة في نشر البطالة من ذلك بكثير.ويمكن القول : إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها :

أ- من الملاحظ أن معظم الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجية فيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني.والقطاعات الحديثة فيها مع امتصاصها لمعظم الموارد المخصصة للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها على

تقنيات متقدمة، تستهلك أموالا كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة).

ب- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي، وتفاقمت في الثمانينات.وبغض النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعولمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهتمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية.وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المدينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من جملها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور، وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر (الخوصصة) حيث يسرّح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من العمال.

جـ- إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفق من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال تشكل منفذا- وإن كان محدودا لفائض القوة العاملة في البلدان النامية، ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقا.وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مائتين وخمسين مليار دولار سنويا؛ وهو رقم مذهل.

هناك أمر أخير يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وهو أن العولمة تملك إمكانيات هائلة لنقل البطالة من مكان لآخر؛ فإذا كانت

الاستثمارات تتدفق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة- مثلا- فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص.وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسلامية، ولكن المؤسف- دائما- هو غياب الأرقام والإحصائيات التي تصور حجم هذه المشكلة المتفاقمة.وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفرة أن البطالة كانت في الجزائر عام ١٩٨٥ في حدود ٩,٨٪ من قوة العمل؛ أما في عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت إلى ٢٤,٣٪ لتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٨٪، وكانت في الأردن ٢٪ وصارت في عام ١٩٩١ في حدود ١٨,٨٪ أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام ١٩٩٢ حوالي ٤٨,٩٪ وبلغ قطاع غزة ٥٥٪ بسبب سياسة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!.

هـ- اتفاقيات التجارة : انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفرزا من مفرزات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه. فالنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيبا وتاجرا ومدرسا وتاجرا ومهندسا...فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة.وربما كان ذلك بسبب ما تَعِدُ به التجارة من آفاق غير محددة للربح والكسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبية الخاصة لدى معظم الناس. قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون في أنحاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى الشعوب لم يصل إليها أي جندي مسلم.واليوم تعدّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لتعكس منجزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمي الذي تم لديها.وإن العمليات التجارية تستحوذ

على قسط كبير من الأنشطة الاقتصادية للدول الصناعية والنامية.ولعلنا نلقي الأضواء على أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية:

A ـ**قطاع الخدمات** : قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمن في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ٨٣٪ من فرص العمل، على حين تؤمن الصناعة ٢٤٪، والزراعة ٣٪.وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع، وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى ٥٠٪ في بداية التسعينات، وانصبت معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية.وقد نمت هذه التجارة بمعدل ١٣٪ عام ١٩٩٥ لتبلغ حوالي ١١٧٠ مليار دولار.

يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعا رئيسيا و١٥٥ قطاعا فرعيا، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة.

ومن المتوقع إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات.تلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهارية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الصناعية على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها.وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبيا.إن من الواضح أن معظم المؤسسات الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي

لا تملك الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات الدولية أمامها لن يفيدها كثيرا.ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقا الآن ستواجه مشكلات جمة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها متخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضي.وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخدمات من خلال الاستفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقادرة على المنافسة؛ لكن ذلك سوف يتوقف على درجة وعي الحكومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي ستنفتح بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك.وربما كان قطاع الخدمات المالية هو أكثر القطاعات إحراجا للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف. أما البنوك الربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانيات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى ٤١ مصرفا عربيا؛ لأن القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيرا من المال الإسلامي مهاجرا إلى تلك البلدان، ومودع في خزائن مصارفها.وعلى كل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباك كبير في البداية، وانسحاب الصغار من مقدمي الخدمات من السوق ليتنامي عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحسر الصغار إلى أدنى حد وفق أبجديات العولمة

B-**حقوق الملكية الفكرية** : لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفردية وحماية الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت قيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري(أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزورة والمقلدة؛ إذ صارت تشكل ما بين ٣ و٦٪ من مجمل التجارة العالمية؛ مما دعا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانين حماية الملكية الفردية تشمل تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الحسابات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيمائية والأدوية...وغيرها.

وترى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلى درجة كبيرة، ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحيوية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية.والقوانين الجديدة ستطبق تدريجيا وسوف تحرم كثيرا من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي ستشملها.

وترى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات ،كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسرارا تجارية.ولهذا فإنها رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عشرين عاما لبراءات الاختراع، وخمسين عاما لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قـوانين الحمايـة الفكريـة، تمثـل إضـافة لتعزيـز نفـوذ الـدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هـذه الأخيرة مـن تلـك المنتجـات ضئيلة جـدا؛ فخـلال السبعينات مـن القـرن الماضـي- مثلا- لم تتمكن الدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع سـكان الأرض مـن الحصول إلا على ٦٪ من ٣,٥ مليون بـراءة اختراع.

المنطقة العربية لا تنتج- مثلا- من الأدوية إلا نحوا مـن ٤٢٪ مـن حجم استهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعـا ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنما تنـال الشركات المصنع رخصـا لإنتـاج مـن مخترعـي الـدواء الأساسيين.

إن اتفاقيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة مـن حقها في الحصول على المعرفة التقنيـة، ومـن إجـراء الكثير مـن البحـوث العلمية والمعرفية، ممـا سيساهم في تعميق الفجـوة التقنيـة، نظـرا لأنهـا لا تستطيع دفـع ثمـن الحـصول علـى أسـرار المنتجـات التقنيـة نتيجـة زيـادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

C-**الاتفاقية الزراعية** : القطـاع الزراعـي بطبيعتـه قطـاع تـابع، فهـو يعتمـد علـى كـل مـن الـصناعة و(المكننـة) أثنـاء الإنتـاج، ويعتمـد علـى التجـارة وأوضـاعها أثنـاء التسويق؛ ولهـذا فـإن معظـم الـدول تحـاول تقـديم العـون لهـذا القطـاع، وتـدل بعـض الدراسـات أن بعـض الـدول الإسـلامية (كبعض الدول الخليجية) تقدم مساعدات للقطاع الزراعي، تساوي نحوا مـن ٥٣٪ مـن مجمـل ناتجـه.وقـد اسـتحوذت (الاتفاقيـة الزراعيـة) علـى الجانب الأعظم من الاهتمـام أثنـاء المفاوضـات الخاصـة بـدورة (الأرجـواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هنـاك انتشارا واسعا لسياسات الحماية في معظم البلدان.وقد دارت المناقشات حول ثلاثة محـاور رئيسية هـي : الـدعم الـداخلي للقطـاع الزراعـي، والإعانـات المقدمـة لتـصدير

المنتجات الزراعية، ومسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق.وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل- كالحبوب ومشتقات الألبان واللحوم- الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالي يتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي.وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو ٣١٪ وفي السودان ٣٤٪ وفي العراق ٣٢٪.أما في البحرين وقطر والكويت، فهو لا يشكل أكثر من ١٪ ،وعلى كل حال فإن الملحوظ أن عددا كبيرا من الدول الإسلامية يشهد تناميا في واردات الغذاء، وانكماشا في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذية بلغ عام ١٩٩٢ نحو عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحو ٤,٦ مليار دولار في العام نفسه.

ومصادر التحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعود إلى الأوضاع الداخلية؛ ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية.وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة السكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيها لها، كما أن عددا من الدول الإسلامية يشهد تناقصا في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف على هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المدن، والتي ترتب عليها هجر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة.ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوء.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مساعدات التصدير، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في البلد المنشأ.ويتوقع بعضهم أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪.نعم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلك إذا حدث فإنه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوسط فإن الأوضاع الحالية تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبيا حتى لا تتدهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما عليه.، كان بالإمكان أن نذكر المزيد من التحديات التي تولدها حركة العولمة إلا ان ما قدمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها في الأرض.مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياهم.ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نلتمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

ثالثا: حقيقة العولمة.

١ـ العولمة والهيمنة الدولية.

١- مقومات الهيمنة الجديدة: انتهت الحرب الباردة بسقوط منظومة الدول الاشتراكية الأوروبية، وانتهى نظام القطبية الثنائية ،

وتبدلت قواعد اللعبة في العلاقات الدولية لصالح منظومة جديدة تمارس قوانينها في إطار عولمة شاملة لخدمة مصالح الرأسمالية الاحتكارية . وإثر انهيار المنظومة المذكورة أعلاه ، وكذلك فشل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للعالم الثالث ، خرجت الليبرالية الاقتصادية المنتصر الوحيد ، وقدمت نفسها على أنها خط التطور الوحيد والعقلاني ، كما أن الصراع الاقتصادي والطبقي ليس أكثر من وهم وخرافة على حد تعبير {صامويل هانتنغتون} ، وهو لا يشكل أساس الصراعات ، بل التمايزات الثقافية والدينية والعرقية والحضارية هي أساس المصراعات المحتملة

وهكذا فإن الفلسفات الاجتماعية الكبرى تغادر المسرح لصالح أطروحات الكلاسيكية الحديثة التي تعيد ترتيب الواقع على أساس أطروحاتها.إلا أن ذلك لم يكن حسما نهائيا على مستوى العلوم الاجتماعية ، بل إن تناقضا بين اتجاهين أساسيين بدأ يتبلور ، فإما أن الإنسان يصنع التاريخ ، أو أن التاريخ محكوم بقوانين خارج حدود الإرادة البشرية تعمل كقوانين طبيعية. وإذا كان ثمة ميل في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال سيطرة تيار الداروينية ، ونظرية صراع البقاء والبحث عما يحدد سلوك المجتمع (مجموع الأفراد)في ميدان البيولوجيا ،وكذلك من خلال المبالغة في استخدام النماذج الرياضية والقياسية ، فلا شك أن ذلك يرجع إلى جملة من العوامل .حيث أشار الدكتور جورج قرم قائلا :(إن السبب هو في ردة الفعل اللاواعية من قبل هؤلاء على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة انتقال القرار من الاقتصادي إلى التكنوقراطي).

وفي الواقع أن الانزلاق الذي شهده الفكر الاجتماعي لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن إستراتيجية الرأسمالية المنتصرة ، التي تتطلع إلى صياغة نظام يحقق لها أهدافها على المستوى العالمي، وهذا النظام

يستلزم شروطا أساسية على صعيد الفكر ، فحسب الدكتور عارف دليلة بما يلي:

- تسخير العلم والمعرفة.
- إضفاء الصفة الطبيعية الخالدة على القوانين الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها قوانين إلهية مطلقة (قانون الطلب والعرض....إلخ).
- كما نحا علم الاقتصاد باتجاه النمذجة النمطية الرياضية والقياسية ، مما أدى إلى تضييق مساحة علم الاقتصاد السياسي وتغييب الاقتصاديين لصالح التكنوقراط والفنيين ، الأمر الذي جعل علم الاقتصاد يفتقر لأبرز خصائص وشروط العلوم الاجتماعية الحقيقية على حد تعبير الدكتور عارف دليلة وهي:
- أن يكون الموضوع جزءا من جوانب المجتمع أو العالم .
- أن تتوفر لديه القدرة على دراسة الواقع من خلال تطوير منهجيات تحليل وطرق وأدوات .
- ارتباط العلم ارتباطا إيجابيا بمصالح التقدم الاجتماعي.

٢- أسباب الهيمنة الثقافية: ثمة تساؤل يطرح هو : ما هي الأسباب التي دفعت بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد في العالم النامي لن يكون علما تابعا ومقلدا ،وبالتالي بعيدا عن هموم المجتمعات النامية وغاياته التاريخية الكبرى ، الأمر الذي سهل تكريس التبعية الاقتصادية؟.

لا يمكن تفسير ذلك بغير السياسة العلمية في العالم النامي وطبيعة النخب الفكرية التي أنتجتها تلك السياسة ، والتي هي بالأساس نخب طامحة للسلطة والجاه والنفوذ ولكن على قاعدة التحالف مع السلطة الحاكمة التي تشكل جزءا من البنية الفوقية للعولمة.إذا يشير الدكتور برهان غليون إلى ذلك قائلا : (إنه وهمها الأكبر للخروج من مأزقها السياسي حتى يصبح العلم الوسيلة الوحيدة للارتقاء لطبقة ليس

لها لا ملكية ولا ألقاب ، وعندئذ يحل لقب دكتور أو مهندس محل ألقاب تقليدية سابقة كالباشا والأفندي.وغيرها ولا يخدم على كل حال إلا كلقب اجتماعي وسياسي). إنها نخبة غير قادرة على البحث ولا تمتلك شروط ومقومات الباحث والاستشراف والتمييز، والتالي فهي نخبة ينقدح الشك في يقينها وتستعد للتخلي والانقلاب على مبادئها وأهدافها كلما اقتضى الأمر ذلك، وفي طبيعتها يقول الدكتور برهان غليون :(إن هذه الطبقة لا تخدم حتى ولو كانت يسارية لأنها لا تأخذ العقائد الثورية إلا جانبها الفلسفي وتنسى الجوانب الجوهرية لهذه العقائد والمتمثلة بأولوية الممارسة العلمية على الصراع الفكري ،وأولوية الانتماء لطبقة على الإيمان بأفكارها ،وأولوية الصراع الطبقي على الصراع السياسي ونزعاته القيادية والحزبية.

ونتيجة للتبعية الفكرية، إضافة إلى القوة المعنوية للحضارة الغربية التي تجد أساسها في التفوق الغربي اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا ومن ثم سياسيا، فقد تمكنت الدول الغربية من إدخال الشك إلى دائرة اليقين في حقيقة وجود شعوب العالم الثالث وتنمية الإحساس لديها بالقصور الذاتي والرغبة في المحاكاة والتقليد .لذا بات من السهولة على إيديولوجيا العولمة أن تفرض نفسها وسلطتها ومنطقها وقيمها تحت مظلة الليبرالية الجديدة ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

٣ـ آليات تنمية عقدة القصور الذاتي وتكريس الهيمنة: لبيان هذه الآليات علينا أن نطرح السؤال الآتي:

كيف تمكنت الرأسمالية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي ؟

في هذا الإطار يميز الدكتور عارف دليلة ثلاث حقب أساسية في العلاقات بين القوانين الموضوعية ومستويات الوعي :

١- المرحلة الأولى : كانت التجربة والممارسة تسبق الوعي أي أن النظرية كانت غائبة تماما .

٢- المرحلة الثانية : قفز الوعي إلى المقدمة وأصبحت التجربة والممارسة تتم بناءا على وعي مسبق .

٣- المرحلة الثالثة : سيطرت المذاهب النفعية فقد أصبح تطور الوعي والعلم والمعرفة يجري من خلال علاقة متبادلة مع تطور التجربة التي تحركها المصلحة الخاصة.

في الواقع إن تطور الوعي كان قد اقترن بتطور التجربة الذاتية في الغرب التي تحركها وتقف وراءها المصلحة الخاصة ، وقد شجع الوعي عملية الإنفاق على البحث والتطوير واختزال الزمن الفاصل مابين الابتكارات والإبداعات والاكتشافات العلمية والمعرفية وبين تطبيقاتها العملية في الواقع الملموس ، إذا يشير <سيرفان >في كتابه الشهير المعنون (التحدي الأميركي) إلى ذلك بوضوح حيث يورد قائمة بالفترات الزمنية التي انقضت مابين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه موضحا أن الفترة تراجعت من أكثر من ١٠٠ سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل من ٠٥ سنوات في تصنيع الدوائر الإلكترونية ، وتضاعف المعرفة لم يقتصر فقط على العلوم الأساسية والطبيعية (٠٥) سنوات في علوم الإحياء ، ٢٤ شهرا في معارف الهندسة الوراثية) ، بل امتد ليشمل العلوم الإنسانية أيضا حيث تتضاعف المعرفة فيها كل عشر سنوات . بينما تطور الوعي لمعظم بلدان العالم الثالث جاء بخلاف ذلك ، أي أن تطور الوعي لم يقترن بتطور التجربة الذاتية.

ومنه يمكن القول : إن الوعي الذي تقدمه العولمة عبر وسائلها لبلدان العالم الثالث ، هو وعي غير مقترن بتجربتها الذاتية بل وعي كان نتيجة لبنى مختلفة لها خصوصياتها الخارجية وذلك من خلال سلسلة متتالية من أشكال السيطرة الخارجية المختلفة.لذا فإن آثار

العولمة وفعلها في هذه البنى سيتجلى بعملية فرض أنساق جديدة من الوعي على بنى متخلفة لا تزال تعيش أسيرة الخصوصية المزعومة والفلسفات الخاصة.

فآلية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي تقتضي : مركزية (أوروبية غربية/أمريكية) لتفرض مفاهيم العولمة وقيمها على الحلقات الأضعف في النظام العالمي ، وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال أعمال المفكرين والمنظرين الغربيين التبريرية ، التي تركز على العوامل الذاتية في تفسير مشكلات العالم الثالث ، فقد اتجهت معظم النظريات الاقتصادية الغربية التي وقع ضحيتها كثير من المفكرين في العالم النامي (كنظرية نمو الإنتاج الآسيوي والليبرالية الجديدة والماركسية ،نظرية التكاليف النسبية المقارنة والبنيوية والوظيفية ، وما بعد الحداثة ، ونظريات الإصلاح الاقتصادي الجديدة ، والتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واستراتيجية تشجيع الصادرات ونظرية السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورو متوسطية ....إلخ) ، اتجهت جميعها إلى تفسير التخلف ومشكلات التنمية الاقتصادية وتحدياتها بأسباب داخلية ذاتية فقط (ثقافية ، دينية ، سياسية) متجاهلة الدور التاريخي للاستعمار والسياسات الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية في تكريس التخلف وتشويه التنمية الاقتصادية.

إن دحض أسس نظرية التوسع الرأسمالي لا يحتاج إلى جهد كبير، حيث أنه تكفي معاينة سريعة لواقع العالم الثالث ، الذي يعيش التفاوت في توزيع الدخل وضعف فاعلية الخدمات الاجتماعية والفقر والبطالة وطبيعة الأنظمة وملامح التبعية الشاملة محصلة طبيعية لمنطق التوسع وآلياته ، فتوسع التشكيلات الأكثر تطورا في المجتمعات المتخلفة لا يؤدي إلى إعطاء المجتمع المتخلف مستوى أرقى من تطور قوى

الإنتـاج ، بـل أنـه يقـوم بتحطـيم قـوى الإنتـاج القائمـة ويكيفهـا لإشـباع حاجاته.

وثمة أسلوب آخر لتنمية الإحساس بالقصور الذاتي لدى شعوب الأطراف المتمثل في الأسلوب المتبع في إدارة الأزمات القائمة بين الشمال والجنوب ، حيث أكد الدكتور سمير أمين < إن النظام الاقتصادي الذي تنتجه السوق العالمية يجب أن يكتمل بنظام عسكري قمعي يضمن فعلا قمعا فاعلا لتمرد الجنوب وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي خطابا خبيثا ومزدوجا يتشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن مصالحه ، وفي الحقيقة لقد تبينت الآن إستراتيجية الأطلسي وتبلورت بشكل يعكس انسجامها مع هذه الرؤيا للنظام العالمي وهي تقوم على فعل مزدوج يقوم على ترك الأوضاع التي تهدد النظام الإمبريالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتراء والتدمير بالحد الأقصى من العنف للقوة المتصاعدة التي تهدده. و ما يطلق عليها اسم الأزمات ذات التوتر المنخفض ، أو نزاعات الحدة الدنيا هو تعبير الدكتور سمير أمين: < دعها تهترئ وشجعها في الإهتراء> ولقد اتجه البنتاغون الأمريكي إلى تركيب ما يدعى بنظرية نزاعات الحدة الدنيا ، وهي نظرية توليها الاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة وتعني إطالة أمد الوضع المتأزم من خلال تشجيع الأصولية الثقافية والعرقية والسلفية.

وفي الواقع إن أسلوب الإدارة بالأزمات بات من أنجع السبل التي تستخدمها الرأسمالية العالمية لتكريس الهيمنة والتخلف وتكييف الأطراف لصالح متطلبات نمو المركز . وفي هذا الإطار ، لابد من الإشارة إلى أن تكريس الهيمنة وتنمية العجز أو الإحساس بالقصور الذاتي تعدى إلى نطاق ممارسات أخرى .تتدرج بدءا من دبلوماسية المؤتمرات والمجالس إلى دبلوماسية الأساطيل والبوارج الحربية إذا ما شقت عصا الطاعة وتحت حجج وذرائع شتى كالديمقراطية وحقوق

الإنسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب والمخدرات وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك في تقنين الهيمنة وتشريعها ، حيث أصدرت سلسلة من المواثيق والقوانين التي تتيح لها التدخل بذرائع شتى لبسط هيمنتها ومعاقبة الدول الخارجة عن القانون الدولي (من المنظور الأمريكي)، كقانون دامتو Damto الذي يعاقب الشركات التي تشكل استثماراتها في إيران أو العراق(قبل غزو ٢٠٠٣/٠٣/٢٢) أو لبيبا (قبل الاعتراف بضلوعها في حادثة لوكربي ١٩٨٨) ما يزيد عن ٢٠مليون دولار. وكذلك قانون حماية الأقليات الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي وقوانين العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق وليبيا وإيران وسوريا والهند والباكستان(قبل هجمات١١/٠٩/٢٠٠١) بحجة دعم الإرهاب وإجراء التجارب النووية .

كما أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وثيقة مبادئ تتضمن معايير جديدة للاعتراف بدول جديدة بتاريخ ١٩٩١/٠٩/٠٤ سميت (وثيقة حقوق تقرير المصير للشعوب) وتلا إعلان أوروبي لذات الهدف بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦ ، وكل ذلك يهدف إلى زرع التشكيك في ذات الشعوب النامية وخلق قناعة لديها بأنها تفتقر ككيانات إلى الكثير من عناصر الشرعية ومقوماتها ، بل شروط الوجود وعوامل التماسك والالتحام على قاعدة دولة – أمة.

٤- أهداف الهيمنة : بالطبع إن ما أشرنا إليه فيما تقدم لا يهدف إلا لتكريس الهيمنة الأمريكية وتقنينها ووضعها في إطار الشرعية الدولية .بحيث يصبح الالتزام بها واجبا والخروج عليها عصيانا.ن ومنه فإن لهذه الهيمنة جملة من الأهداف :

a- أهـداف سياسـية : الخـضوع لمنطـق التراكـم في المحـيط لصالح المركز وإعادة الكومبرادورية إلى السلطة في العالم الثالث.

b- أهداف اقتصادية :تهدف بصورة أساسية إلى توسيع دائـرة العجز عن طريق تحقيق شـروط الاعتماد علـى الـذات أو إستراتيجية نفـي النفي على حد تعبير الدكتور عارف دليلة ، وذلك من خلال تعظيم أهمية مصادر الريوع الخارجية الأمر الذي سيدفع اقتصاديات الدول النامية إلى مزيد من التبعية الاقتصادية.

c - أهداف ثقافية اجتماعية : تهدف إلى ضرب الإصلاحات وتغيير منظومة القيم والأفكار. وإذا كانت أهـداف الهيمنة في الأطـراف قد تبلورت بشكل واضح ، فهي بلا شك تشكل وسيلة تضبيط جديـدة للرأسمال العالمي ، كما تشكل أيضا هـدفا حقيقيا للمشروع السياسي الأمريكـي الجديـد الـذي عبر عنـه روبـرت كإيهـان مـن وجهـة نظـر أمريكية محضة < إن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعبة >.

وباختـصار لابـد مـن الإشـارة إلى أن التـاريخ يعيـد ذاتـه ، فعنـدما قامت الثـورة الـصناعية في بريطانيـا دعـا رواد الاقتـصاد الـسياسـي آنـذاك لتطبيق الحماية حتى يشتد ساعد الصناعة البريطانية ، وبعد أن اشتد عودهـا جـاءت نظريـات الليبرالية الكلاسيكية ونظرية المزايا النـسبية المقارنـة وغيرهـا ، أي أن الفكـر في الغـرب جـاء لخدمـة الرأسماليـة الصناعية الناشئة ، واليوم ومع الإنتقال لثورة المعلومات والإنترنيت ووسائل الاتـصال الحديثـة تـأتي الليبراليـة الجديـدة بالعولمـة لخدمـة التوسـع الرأسمالي الجديد .

٥ـ خصائص الهيمنة المعاصرة :

في الواقـع إن الهيمنـة لا تـشكل فـصلا جديـدا في العلاقـات الدولية ، وهذا تثبته الوقائع التاريخية والممارسات السياسية والاقتصادية

والتشريعية والفكرية التي اتبعتها الدول الرأسمالية تجاه المستعمرات والدول التابعة لها ولعل الأبرز والأهم الذي يؤكد تاريخية القهر والهيمنة الاستعمارية تجاه المستعمرات والتي تهدف أساسا إلى تدمير بنيتها السكانية وتفريغها من شعوبها ، وأبرز ملامح تلك السياسات تتمثل بما يلي:

١) حروب الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين للمستعمرات وعمليات القتل والتشريد واستنزاف الموارد البشرية في أعمال التنقيب عن الثروات ، فقد تراجع سكان المكسيك جراء تلك السياسات من ٢٥ مليون نسمة في منتصف القرن السادس عشر إلى ١,٥ مليون نسمة في منتصف القرن السابع عشر أي بمعدل ٩٠ ٪ وتراجع سكان البيرو خلال نفس الفترة بمعدل ٩٥ ٪ .

٢) تجارة الرقيق وما ترتب عليها من نقل قسم كبير وبصورة قسرية من أبناء إفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا وتشير الإحصاءات الواردة في هذا الصدد إلى أنه تم نقل ما بين ٦٠ مليون إلى ١٠٠ مليون شخص إفريقي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٤٤٢- ١٧٠٠).

٣) لجأت الدول الاستعمارية في إطار جهودها الرامية لفتح الأسواق وفرض التخصص والتقسيم الدولي للعمل ونهب الفوائض إلى أساليب أخرى قوامها القهر والهيمنة ، فقد شنت بريطانيا قائدة قطار العولمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر حربا تدميرية ضد الصين (حرب الأفيون ١٨٣٩- ١٨٤٢) والتي انتهت بهزيمة الأخيرة وتوقيعها معاهدة نانكينغ، وكذلك شنت فرنسا ضد الصين حرب الأفيون الثانية ١٨٥٦- ١٨٦٠وبهذا الأسلوب أيضا فرضت بريطانيا بموجب معاهدة مينوين عام ١٧٠٣ على البرتغال التخصص بإنتاج النبيذ الذي

لم يكن إطلاقا قائما على أساس الإرادة الذاتية أو المصلحة الفعلية للبرتغال.

في الواقع إن للهيمنة المعاصرة مجموعة من الخصائص النوعية تتمثل بما يلي :

1. تتم في إطار ملتبس ظاهره اجتماعي /إنساني قوامه حقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية والشفافية والحريات الشخصية والدفاع عن الحرية ومكافحة الإرهاب ، وهذا ما نجده شكلا في المبادئ التي طرحها زعماء الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ مقاتلي الحرية " لرونالد ريغان ، " مبدأ جنود السلام " لجورج بوش وكلينتون وكذلك مبادئ النظام العالمي الجديد ، وبالطبع كلها تعطي للولايات المتحدة الأمريكية قدرة كبيرة على التدخل في شؤون الآخرين وفرض الشؤون اللازمة لتحقيق مصالحها أما باطنه فهو عنصري واستغلالي.
2. هيمنة مقننة تحت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو وقوانين وتشريعات الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني والأدلة عديدة على ذلك
3. (غزو العراق وتدميره بحجة أسلحة الدمار الشامل في حين لم يجدوا أثرا لذلك سنة٢٠٠٣ ، كوسوفو، رواندا ، كوت ديفوار وغيرها)
4. هيمنة جماعية لدول متجمعة حلف بالكامل(مجموعة الثمانية) ، الشمال ضد الجنوب.

وهي خصائص تميز الهيمنة الحالية عن الهيمنة التاريخية التي كانت تتم بشكل مكشوف (احتلال عسكري مباشر) ولأهداف علنية غايتها النهب، وهي أيضا فردية تنفذها دولة بمفردها ،وبغض النظر عن أسس أو قانون دولي حيث أن قسما كبيرا بل جميعها (أي

المنظمات والتشريعات) لم تكن قد تجسدت كمؤسسات أو شرائع قائمة على الأرض.

٢ـ العولمة والأمركة

لقد بدأ النموذج الأميريكي للعولمة في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ، وبدأ دوره يتأكد كقوة عظمى قادرة على فرض نموذجها ورؤيتها على أغلب دول العالم بعد انحسار النموذج الأوروبي بشكل عام ، والنموذج البريطاني بشكل خاص ، وقد تنافس النموذج الأميريكي الممثل بالرأسمالية ، والنموذج السوفييتي الممثل للاشتراكية فيما يطلق بالحرب الباردة .

تجسدت هذه السيطرة فيما يلي:

- تملك الولايات المتحدة الأميريكية ٢٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي ، مع أن عدد سكانها مجرد ٢٧٠مليون ، ونسبة النمو السكاني فيها متدنية بلغت (٠,٩ ٪) .
- إن السوق الأميركية سوق كبيرة والمستهلك الأمريكي إذا ما وجد سلعة ذات جودة وسعر أقل من السلعة الأمريكية فسوف يتحول من السلعة المنتجة من الأمريكيين إلى السلعة القادمة ، مع الأخذ بعين الاهتمام ردة فعل المنتجين والشركات الأمريكية ضد المنافسة أو الداخل الجديد حتى لا يحصل لها ما حصل لجنوب شرق آسيا.
- تنرد النموذج الأميريكي على الساحة الدولية بعد اختفاء النموذج السوفيتي ، أن يفرض شروطه وبنوده ونماذجه على الآخرين ، وأن يملي القوانين التي يريدها وما على الآخرين إلا الإذعان لها ، وهو ما يصفه فرنسيس فكوياما انتصارا للديمقراطية اللبيرالية على كل من الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية المعاصرة، وهو ما يجعل حسب رأيه — الديمقراطية اللبيرالية النقطة النهائية لتطور البشرية، بمعنى آخر الشكل النهائي للحكم البشري .

ما يهمنا في النموذج الأمريكي ، سواء من الرؤساء الذين يعولمون الفسق والفجور عبر وسائل الإعلام ، أو على الصعيد الداخلي للنموذج نفسه ، وما تخلله من أزمات خلال الثلاثين السنة التي تربع عليها ، بدأ من المكاثرية التي ظهرت عام ١٩٥٠(،وأحدثت أزمة داخلية كان لها تأثيراتها في السياسة الخارجية لوزارة الخارجية على إثر الإعلان عن قائمة الحزب الشيوعي في أمريكا ، هذا إضافة إلى تنامي دور الطبقة الوسطى ، وتوسع قاعدتها الاجتماعية بالتوازي مع التطور المتغير ، حيث غيرت بنية المجتمع الأمريكي ، التي استمرت حتى عهد كينيدي الذي حاول إصلاح الفقر والتمييز العنصري ، ثم بعد ذلك فضيحة وترجيت التي أطاحت بنيكسون .وعلى إثرها تعرضت للصدمة البترولية سنة١٩٧٣ ، حيث أصبحت هناك تحولات عميقة في الاقتصاد الدولي واقتصاد السوق. لقد تطور النموذج الأمريكي وأصبح يصدر إلينا عن طريق تلك المخلوقات التي نشأت منذ مائتي عام وتطورت نتيجة استغلال الإنسان واسترقاقه ، سواء أكان ذلك بإحضاره من إفريقيا ليكون عبدا ليس إلا ، أم كان استغلال له داخل المصانع والمناجم والمزارع .حيث ظهرت نظرية الإدارة العلمية على يد تايلور في بداية القرن العشرين ، والتي كان لها تأثير في الإنتاجية في المستوى التشغيلي ،من حيث تقسيم العمل والتخصص واختيار الموظفين والعمال على أساس علمي وتدريبهم ليصبحوا الأحسن في مجال تخصصهم ، ما داموا سوف يستلمون أجورهم العادلة حسب إنتاجيتهم ، وهو ما يعني أن الإدارة والعمال سوف يستفيدون ، ولا تعارض بين مصالحهم .

واصلت تلك المخلوقات التطور والنمو بعد ذلك على مظاهر الخلل والنقص والقصور التي تسود السوق الدولية ،

سواء كان ذلك ناشئا من عوامل الطبيعة كالمواصلات ، أم من صنع الإنسان كالقيود التي تفرضها الحكومات أم ملازما لطبيعة

الأسواق والصفقات كحركة تذبذب أسعار الصرف والشروط الأخرى ، أم بإنشائها لمشاريع مشتركة وأصبحت تلك المخلوقات تجسد كل ما يثير الاضطراب والارتباك ، حتى شكلت النموذج الأمريكي ، بعد أن مرت بمراحل تطور في الفكر الإداري من حيث نظرية المشاركة والسلوك الإداري ونظرية العلاقات الإنسانية ، التي كان رائداها مايو وماسلو وغيرهما ، لينتهي هذا النموذج إلى مرحلة العولمة والمعلوماتية .

والحقيقة أن خطورة هذا النموذج وتحديه يكمن في تلك العلاقة مابين المركز الرئيس في أمريكا وما بين الفرع أو المركز الإقليمي في الدول المضيفة ، بحيث يقوم الأخير بالتصرف كما يتصرف المركز الرئيس ، وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى نظرية السلوك المؤسساتي .

قد أطلق كتاب الإدارة والتسويق العالمي على هذا النموذج تسمية خاصة به وهي " نموذج الشركات العالمية الأمريكي"، ويتلخص في أنه نموذج الشركات العالمية المركزية التي تسيطر عليها الشركة الأم ، سواء ا في الإدارة والرقابة والتحكم والأسلوب والمعلومات وحتى في العمليات، فالشركات تنطق بما ينطق به المركز الرئيس ، والشركات التابعة تطبق النموذج الأمريكي بكل مضامينه ، مما يعني أن الشركة التابعة في دولة ما ليسبت إلا وعاء لا ينطق إلا بما يسمع من دعاء ونداء من المركز الرئيسي في أمريكا .ولكن لابد من الذكر أن السوق الأمريكية سوق كبيرة وبتالي فإن مبيعات الشركة الأمريكية فيها أكثر من مبيعاتها في الخارج ، فما إن يقطع الأمريكان المحيط الأطلسي تاركين وراءهم سوقا بحدود مائتين وثمانين مليون نسمة ليحطوا رحالهم بلندن ، حتى يدركوا مدى المسافة والفارق مابين صغر تلك السوق المستهدفة وهي السوق البريطانية التي لا تتعدى الخمسين مليون نسمة وسوقهم الوطنية ، وبتالي لا مجال للتكييف مع تلك الأسواق

، ويكفي أن يكون الفرع أو الشركة التبعة هي صورة طبق الأصل لما في أمريكا.

إضافة إلى أن خطورة النموذج الأمريكي في أن مظاهر الثقافة الأمريكية تنتقل عبر هذه المخلوقات إلى كل سوق ومكان تصل إليه ، وأصبحت تصل إلى كل بيت عبر الانترنيت ، أضف إلى ذلك هيمنة الشركات الأمريكية على المعلومات وحقوق الملكية الصناعية الفكرية والحاسوبية .

٣ـ العولمة والاقتصاد الياباني

اليابان بما لديها من قوة اقتصادية ، بما يحيط بها من مضائق وندرة في الموارد الطبيعية ، بما لديها من تاريخ حربي وهزائم وانتصارات وعقائد وفلسفات خاصة ، كما لكونفوشيوسية التي تقوم على فضيلة الولاء للعمل والطيبة والصدق والعدالة والحكمة والإيمان وإجلال ذلك من قبل كل إنسان في إطار العائلة ، وهو مايعني أن الجميع ينتظمون بالعمل والإخلاص دون سلطة منصوص عليها ، أو قانون صادر أو دولة ..... فعمل الياباني في شركة معينة مدى الحياة ، والتفاني في العمل ، شيء ما يجعل من الأخلاق رقيبا على الشخص ، انعكس الطابع الكونفوشيوسي من العائلة إلى الشركة (خاصة أو عامة) ، فأصبحت عقلية الولاء والتفاني في العمل موضوعة في خدمة الدولة أو الشركة .كما أن الناحية الدينية الخاصة بتقديس الإمبراطور ، التي لها جذور موغلة في القدم ، وتعود إلى عام ٦٧٨ للميلاد لا تزال تسيطر على بعض الوزارات المهمة في اليابان كوزارة المالية والتي تبني فكرها ومبادئها وفق ما يمليه الواجب الوطني المقدس الذي هو فوق الدستور وتستلهم ذلك من الحق المقدس القديم ،الذي يحولها للهيمنة على النواحي المالية والميزانية وفق إجراءات معينة.

إن كلا من الكونفوشيوسية والجانب الديني جعلتا من النموذج الياباني رؤية خاصة للعولمة والمنافسة ، فما على الشركات إلا أن تحسن المنافسة في التجارة العالمية وفي سبيل الوصول إلى الهدف والأسواق ، لا مانع من التعاون والتفاهم واستغلال دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وأصبحت تحسن علاقاتها مع الصين .وهو ما يدعو إلى أن العولمة بالمفهوم الياباني تختلف عن العولمة بالمفهومين الأوروبي والأمريكي، فهي لا تقوم على السيطرة والهيمنة على البيئة بل تقوم على التعاون مع البيئة.

ويتآلف النموذج الياباني مع النموذج الأمريكي في مسائل كثيرة سواء أكانت الثقافة التي تحاصرها اليابان ولا تسمح لها بالدخول وتضعها تحت الرقابة ، أم في الأسواق ، أم في الإدارة المعروفة بالنموذج المورد العالمي الياباني وهو نموذج الشركات اليابانية ، فقد اعتادت الشركات اليابانية على أن تستورد المواد الخام ذات القيمة المضافة القليلة ، ومن ثم تصديرها منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية ، وهذا ما يتفق مع بنية واقتصاد اليابان ، الذي لا يوجد فيه موارد ومصادر للمواد الخام ، إن النموذج الياباني قائم على إستراتيجية المورد العالمي ، حيث صمم على أساس أن جميع الأنظمة والدوائر في المؤسسة تعمل وتصنع لغايات التصدير للأسواق العالمية ، وقد اتبعت اليابان ذلك في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية أي من وقت قريب ، حيث قام Nonaka بوضع نظرية التجديد الذاتي للشركات اليابانية كأسلوب جديد للعولمة ، يختلف عن الأساليب والنماذج الأخرى . يقوم على فكرة خلق معلومات مؤسساتية عولمية ، لأن مسألة العولمة للشركات اليابانية هي تحد .وقد وضع لهذا الأسلوب، خطوات تبدأ بخطوة خلق رؤية جديدة داخل المؤسسة ، ومهمة جديدة لها ، وهو ما يعني التخلي عن الرؤية السابقة ، وذلك كله للتكيف مع البيئة المتغيرة والجديدة .بعدها تأتي

الخطوة الثانية وهي تفعيل مسألة خلق المعلومات المؤسساتية ، وذلك بالتركيز على الاختلاف وعد م الاستقرار الوظيفي للموظف في مركزه أو الفرع الذي يوجد فيه ، وهو ما يعني نقل الموظف من المركز الرئيس إلى الفرع أو المركز الإقليمي لفترة معينة والعكس ، وهذا ينعكس على التغييرات في المعلومات التي يحوزها كل موظف ، وهو ما يجعل الرؤية التي يتم وضعها أكثر اتفاقا مع العولمة والأسواق ،أما الخطوة الثالثة فهي إثارة التعاون الديناميكي وذلك لحل المشكلات ،وهذا ما يؤدي إلى نتائج مهمة وهي أن التقاطع الوظيفي المؤسساتي يؤدي إلى ما يسمى بسنا زجي(٢+٢=٥) داخل المؤسسة ، وهو ما يعني أن المؤسسة ككل أفضل من الأجزاء ، فالمؤسسة أو الشركة لما تحويه من مركز رئيس ومراكز إقليمية وشركات تابعة حول العالم وأسواق ، جميعها كوحدة واحدة أفضل من عمل كل جزء منها وحده ، وهذا يولد في النتيجة عملية تداخل بين المختصين في الشركة من أنحاء العالم كافة.ثم تأتي الخطوة الرابعة وهي تحول المؤسسة وإعادة هيكلتها معلوماتيا ، بحيث تتحول كمؤسسة كل وكوحدة واحدة إلى مؤسسة متعلمة بالممارسة.حيث يؤدي إلى انسياب المعلومات وتدفقها وتوزيعها على جميع أقسام ودوائر وفروع الشركات التابعة للشركة، وهو ما يعني أن المشاركة بالمعلومات بين جميع أعضاء المؤسسة بعد أن يتم نقلها وتنقيتها وتخصيبها ، تكون معلومات قادرة على التكيف مع البيئة العولمية الجديدة ، وهكذا يتم أسلوب التجديد الذاتي ، الذي يجب أن لايتوقف .... وتقوم الشركات اليابانية الآن باستعماله كإستراتيجية عولمية جديدة

فالقاسم المشترك بين نجاح جميع هذه النماذج هو الذاتية والخصوصية والمنفعة الدنيوية ، فهل تصمد هذه النماذج أمام صعوبات العولمة ومشكلاتها وتحدياتها ، وأمام التحولات في مراكز القوى وأمام

التغيير المستمر والتطور التكنولوجي ، وتقلص العمر الافتراضي للمنتجات ، والخسران الملازم لتقدم الزمن ؟.

٤ـ النموذج الأوروبي للعولمة.

لقد مر النموذج الأوروبي بتجارب كثيرة مع الأسواق والشعوب والدول في مرحلة من المراحل، حيث كانت تسوده في البداية على إثر النهضة والثورة الصناعية، وبشكل خاص في القرنين الثامن والتاسع عشر، نزع الاستعمار والاستعباد للشعوب والأمم الأخرى، بحجج التعليم والثقافة، وكل ذلك كان يستر حقيقة أن النوازع والنوايا كانت اقتصادية وتجارية بحتة، فاستغلت ما استغلت، واستعبدت ما استعبدت، وسلبت ما سلبت، وكونت فائضا من رأس المال والوفرة بالموارد، تحت ستار مبدأ الحرية الاقتصادية، وتشكلت الشركات، لتدير أقاليم، وحتى أشباه قارات، كشركة الهند الشرقية، فكانت الحضن الذي ترعرعت فيه الرأسمالية ...والسيطرة على البحار والعولمة البحرية التي قادتها في البداية كل من بريطانيا والبرتغال، حتى سيطروا على التجارة البحرية والزراعة الاستوائية، وقاموا أيضا باسترقاق الأفارقة كأيد عاملة رخيصة.

أدى الازدهار والرأسمالية الناتجة عن استغلال ثروات الأمم الأخرى ومواردها إلى ظهور منافسين من أعضاء النموذج الواحد، حيث أدخلت هولندا بثلاث حروب مع بريطانيا في القرن السابع عشر، وذلك نتيجة المنافسة على البحار، التي كانت مفتاح التوسع الاستعماري والسيطرة على تجارة المستعمرات، وظهر في النموذج الأوروبي التخصص الإقليمي، مما أدى إلى التنافس والحروب، واللذين دفعا الأوروبيين إلى التفكير بالاكتفاء الذاتي في كل القطاعات، وأعطى دفعة للرأسمالية التي ضاعفتها الثورة الصناعية أضعافا كثيرة، فكانت الحصيلة في القوة الرأسمالية، التي وفرت لأوروبا الهيمنة والسيطرة على قارات

وشعوب تعادل ثلث الكرة الأرضية..وأدى هذا التنافس إلى خلق الحروب، كالحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، حيث تراجع النموذج الأوروبي وتقدم النموذج الأمريكي..ودخل النموذج الأوروبي في نزاعات وحروب مع الدول التي كانت مستعبدة من قبله، واستقلت من الاحتلال والاستعمار الأوروبي.

٥ـالنموذج الصيني للعولمة.

لن نتعرض للصين كحضارة ضاربة في أعماق التاريخ، وحضارة منكفئة على ذاتها، ومتبنية لاستراتيجية الانغلاق، فقد تبنت الانفتاح التدريجي والإصلاح الاقتصادي التدريجي الناجح.

ما يهمنا في هذا المقام بالذات رؤية الصين للعولمة التي يلخصها لا وسي نعم للعولمة لا التغريب، يقول :"إن العولمة لا تعني لنا نحن الصينيين شيئا غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العالم" ، والصين اليوم تتضمن هونج كونج وتايوان، وهي القوة التجارية الثالثة في العالم، وتحصل على مائتي مليار دولار من المستثمرات الأجنبية.والحضور الأجنبي في الصين تدريجي ومراقب، ويهم الصين أن تكون المشروعات متنوعة، وليست أمريكية أو يابانية.. بالطبع يستغل النموذج الأمريكي والأوروبي مسألة حضور الإنسان في الصين كأداة ضغط لمزيد من فتح الأبواب أمام العولمة.

من الصعب جدا أن يندمج الأسلوب الصيني مع العالم إلا بمقدار ما يستفيده الصيني من العالم الآخر، وتلعب مسألة الثقافة في النموذج الصيني دورا مهما، فكان كناتج للعالم الثقافي ما يسمى بنموذج البامبو "Bamboo".

إن الصينيين المغتربين في شرق آسيا وحول العالم، كانوا محط دراسة للأكاديميين والإعلام، وإن قوتهم الاقتصادية كبيرة جدا، فتشير الدراسات أن ٥٥ مليون صيني مغترب يتحكمون في ٢ ترليون دولار

نقدا، أو موجودات قابلة للتسييل، وهم يشكلون ١٠٪ من سكان جنوب شرق آسيا و ٧٠٪ من اقتصاد هذه الدول، ويشكلون ٩ من كل عشرة بليونيرات، وثلثي تجارة التجزئة، وأكثر أعمالهم عائلية .

إن السبب في هذا النجاح، بكل اختصار، هو الثقافة، فثقافة الصينيين التي تحترم التقاليد، وذات الجذور الكنفوشيوسية التي تجل الكبير، وقد خدمت الأعمال الصينية وحفظتها من التغيرات من قبل الاستراتيجيات للدول المضيفة، فالعمل الجماعي والمراقبة المركزية والقرارات الهرمية لن تتغير كثيرا. لقد أطلق على هذا التميز وهذه الظاهرة Bamboo Network لتميزها ولقدرتها على تجاوز كل مشكلات اقتصاد الغرب وثقافته وقدراتها على الاستمرار لعدة أجيال، في حين أنه في الغرب لا تستمر الأعمال والشركات العائلية أكثر من جيل.

يمثل نموذج البامبو الصيني لنا فرصة لاستغلال الأقليات المسلمة في كل دول العالم؛ لتكون شبكة من العلاقات التي تخدم المصالح التجارية والعولمة بالنسبة لأنموذجنا، وهذا يحتاج وحده إلى بحث ودراسة متكاملين، لسنا في معرض بحثها الآن بمقدار ما نبين أنها فرصة يجب اغتنامها، أما عن التهديدات، فلا نجد في النموذج الصيني أي تهديد لنا، اللهم إذا أخذنا برأي بعض المفسرين للقرآن في الصين بلد ١,٢٥ مليار نسمة، إنما هم يأجون ومأجوج، وهذا يعلمه الله.

٦ ـ النماذج الأخرى

بالطبع هناك نماذج أخرى، النموذج الكوري، والنموذج التايواني، والنموذج الهندي، والنموذج الروسي والشيوعي، الذي أندثر وهوى بعد سبعين عاما؛ لأنه لم يدرك الطبيعة الإنسانية، وخصوصية الإنسان والمدافعة والمنافسة، وهناك بعض الدول الأفريقية والأمريكية، ولا يمكن أن نقوم ببحث هذه النماذج، فذلك يحتاج إلى بحث مستقل.

ما يهمنا من بحث هذه النماذج والتعرض لها أن نكون على علم بها، وقادرين على فهمها .فهم البواعث والمهمات والأهداف الخاصة بها..وقادرين على التداخل مع هذه النماذج والتعامل معها كمخلوقات لها وظائف وأهداف، وإذا استطعنا أن نتداخل معها، فنكون قادرين على التخطيط لتلك التحديات والتهديدات لكل نموذج على حدة، وقادرين على تحديد الفرص التي يوفرها كل نموذج، وذلك من خلال فهم العلاقة ما بين مراكز النموذج وفروعه ومراكزه الإقليمية..وقادرين على معرفة الهدف النهائي لهذه النماذج العولمية، وهو إيجاد المستهلك العالمي، وهو ما يوفر على الشركات نفقات ومصاريف كثيرة من خلال تعميمهم المنتج نفسه على المستهلكين العالميين.

نحن نعرف أن كل نموذج يعمل وفق ماضيه وثقافته ، فالنموذج الأمريكي القائم على المركزية والتجديد والتطور وآخر مراحل الرأسمالية، يتفق مع البيئة الأمريكية، والنموذج الأوروبي القائم على خلفية التاريخ والحروب، الذي تعلم درسا من التاريخ، جعله يتوافر دون أن يكرر أخطاءه السابقة، نظرا لأن الأوروبيين متعددو الأعراق والقوميات، ولأنهم يملكون خلفيات عن الأسواق التي كانت في يوم من الأيام تدار من قبلهم، فهم يساوون بين المراكز الرئيسة والفروع، بحيث تصبح هذه الفروع أكثر انسجاما مع السوق المحلية، وذلك سبب من أسباب نجاحهم.والآن الأسلوب الياباني قائم وبشكل دائم على Kaisha، وهو استخدام الموظفين والموارد البشرية أحسن استخدام وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه، وذلك نابع من فلسفتهم وماضيهم، فكان نجاحهم باهرا، والآن الكوريون يمثلون الفلسفة والاعتقاد بالمساهمة في تطوير الأهداف الوطنية العامة للدولة المسمى بـ Chaebol، فقد نجح نسبيا، ولأن الصينيين يلتزمون فلسفة وأسلوب العمل العائلي، Family Business

والنابع من معتقداتهم وإجلالهم للكبير في العائلة، فلقد نجحوا ليس في الصين فحسب، بل ما وراء البحار.

٧ـالكذبات المختلفة للعولمة

بعد مرور فترة زمنية ليست بالبعيدة بدأ يتضح أن العولمة تحمل بين طياتها مجموعة من الأكاذيب كما وردها بعض المنظرين لها ،نوجز بعض هذه الأكاذيب على سبيل المثال للاقتصاديين الألمانيين (جيرالد بوكسبرغر —هارالد كليمنت) فيما يلي:

١ـالكذبة الأولى عدم قابلية العولمة للقيادة أو التوجيه: إن العولمة آتية قدر مصيري علينا جميعا ، والتفكير ليس ضروريا ، قبل أو بعد حول مساوئ الاقتصاديات المعولمة ، إذ لايمكن إيقاف العولمة ولاشيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية لذا يتوجب على المرء أن يفعل الأفضل ،والأفضل يكون دائما متناسقا مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال : أجور منخفضة ،تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلها ، أعباء ضريبية منخفضة ، وإعانات استثمار كبيرة .والدولة التي لاتريد دخول المنافسة الدولية ، لا تملك خيارا آخر إلا شد الأحزمة أكثر فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية ، وتقلص حقوق العمال. بيد أن العولمة لاتختلف عن أي تطور سابق عليها ، أصاب الأسواق والتجارة : إنها مشروع سياسي .ذلك إن العوائق والحواجز التي وقفت وتقف (والتي أريد لها سياسيا أن تكون) في وجه التجارة العالمية : عملات مختلفة ، رسوما جمركية وتقييدات انتقال الرأسمال .يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في التجارة العابرة للحدود .فتعيق حرية التجارة العالمية .أما إزالة هذه التقييدات والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية .

والعولمة تعني التوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة والمتصلة في سياق المنافسة الاقتصادية ، منافسة السلع ورأس المال أو القوة العاملة والمجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق.

بهذا الاتساع ، فالدول تنفصل عن بعضها البعض عبر الحدود وتقرر بنفسها ، حرية التجارة أو عدمها .لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجيا إذ يأمل المرء من جراء التجارة الحرة مزايا ومكاسب للجميع .والنتيجة أن العولمة ليست إلا تطورا أريد له وتقرر سياسيا ، وفي كل الأحوال هي ليست قدرا مصيريا.

٢ـ الكذبة الثانية < الدولة الاجتماعية مكلفة جدا> :

ارتفع عدد السجناء في ألمانيا بين أعوام١٩٩٢و١٩٩٦بنسبة٢٥٪ ليصل إلى ٤٨٩٠٠ سجينا ، وهذه الزيادة بالدرجة الأولى تنبع من المدن الجديدة بعد الوحدة الألمانية التي يرتفع فيها معدل البطالة .فالمدن الكبيرة تحولت إلى مناطق يفضل تجنبها ، وبتالي إلى مواقع اقتصادية غير جذابة ، وكان التجار في المدن الداخلية قد أبدوا تخوفهم من فقدان زبائنهم بسبب الجريمة .

وعلى امتداد أوروبا يزداد السلوك الإجرامي العنيف للشبان ، ويرجع السبب الأساسي إلى الفقر المتزايد للفئات الوسطى والدنيا في المجتمع .ففي هولندا ، الدانمرك ، إيطاليا ، السويد تضاعف أعداد مرتكبي العنف بين سن ١٢ و ١٨ سنة ثلاث مرات خلال أعوام ١٩٨٥- ١٩٩٥. بينما أظهرت بريطانيا زيادة في الجريمة بمعدل ٧٥٪ ، في الوقت الذي يتحول فيه مرتكبي العنف إلى الفئات الأصغر سنا بشكل متزايد فإن العائلات كثيفة الأولاد تعيش في الفقر ، إذ لم تعد المساعدات الاجتماعية وتعويضات الأطفال تكفي لتوفير حياة كريمة لهم وتقريبا فإن هناك قرابة ٥٠ألف طفل يعيشون في الشوارع بدون مأوى ، كذلك ارتفع عدذ الشبان متلقي المساعدات الاجتماعية في ألمانيا بين أعوام ١٩٨٧و١٩٩٣بنسبة ٦٠٪ .بينما يعيش في المدن الكبيرة كل سادس بين أعوام ١٥- ١٨على المساعدات الاجتماعية ، في حين أنه يوجد أكثر من

٥٠ألف من الشبان تحت السن ألـ ٢٥بدون عمل بالإضافة إلى ١٥٠ألف من الذين لا يملكون أية فرصة تعليمية لعام ١٩٩٧.

إن تفكيك الدولة الاجتماعية ، لا يمر دون عواقب وتبعات اجتماعية مترتبة على تراجع الدولة ، وليس عبثا ارتفاع الجريمة بين الشبان بشكل مواز مع عملية التهميش والضغط الاجتماعي على هذه الفئات السكانية ، فانسداد الأفق في سوق العمل والفقر لهما ثمنهما .وكما تصور القاضي (Franz von Liszt)فإن أفضل سياسة لمكافحة الجريمة ، هي سياسة جيدة في المجال الاجتماعي،وأسواق العمل .

إن الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب بانحدار اجتماعي لاإنساني ، فالخدمات الاجتماعية يتم تقليصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في الفترة القصيرة الأجل .إذ يتوجب على الدول هنا مشاطرة هذا التوجه ، بحيث لا تخسر المستثمرين المتوقعين.هكذا يندفع سباق إلغاء الخدمات الاجتماعية ، والذي لم يتم إثباته أو تبريره من وجهة نظر اقتصادية.ويظل ذلك الاستمرار غير المنطقي في تقليص الخدمات الاجتماعية في سياق المنافسة المعولمة.حيث ينعكس هذا على الإنتاجية .

٣ـ**الكذبة الثالثة < تعد العولمة فرصة للتخلص من البطالة >:** يقارب عدد العاطلين عن العمل في دول الإتحاد الأوروبي ٢٠مليون إنسانا وفي فيفري ١٩٩٨ كان العدد في ألمانيا وحدها يصل إلى ٥٠مليون عاطلا ، وهذا يشكل ١٣٪ من مجموع السكان القادرين على العمل ، غير أن هذه الأعداد لا تعكس البطالة الحقيقة .ليعتبر المرء أولائك الذين تعبوا من البحث عن فرصة عمل ، لكنهم يريدون العمل (ما يدعى بالاحتياطي الكامن) والذين يوجدون لفترة قصيرة لإعادة التأهيل ، ثم المرغمون على الأعمال المؤقتة أو القصيرة ، أو الذين أرسلوا إلى التقاعد مبكرا .هذا يعني أن هناك حاجة في ألمانيا إلى٨٠مليون فرصة عمل وهذا يطابق نسبة العاطلين الحقيقية والتي تصل إلى ٢٠٪.إن الارتفاع

الحاصل في ابطالة نشأ جوهريا في سياق دفعتين :- أزمة النفط العام ١٩٧٤/١٩٧٣ حيث تضاعف العدد آنذاك.

- الانكماش الحاصل بين ١٩٨٣/١٩٨١حيث تضاعفت البطالة مرة أخرى خلال سنتين ومنذ صدمة أسعار النفط كانت البطالة تتراجع قليلا في أوقات الازدهار الاقتصادي .ويتحدث المرء عن ركيزتين ١٩٧٥- ١٩٨٠ و ١٩٨٢- ١٩٩٠. فعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٩٦ حطمت البطالة في ألمانيا رقم الثلاثة ملايين ،بينما تجاوز الرقم في العام ١٩٩٧ إلى ٤,٣٦مليون عاطل.

إضافة إلى ذلك إذا تم استخدام جميع الإمكانيات التكنولوجية المتاحة اليوم في المصانع ،والتي تستطيع أن تستبدل العمل الإنساني ، سيمكن زيادة الاستغناء عن العمال وبتالي سيرتفع معدل البطالة ،وفيما لو تم استنفاذ جميع إمكانات الترشيد سيصبح في المستقبل القريب نظريا بالإمكان انتاج جميع السلع والخدمات من قبل ٢٠٪ من السكان ، بينما يتحول ٨٠٪ الآخرين إلى عاطلين عن العمل. وبعيدا عن مستوى الأجور ، والمعايير الاجتماعية والبيئية ، فثمة عدد كبير من الناس يتحول بشكل مستمر إلى زائد لا لزوم له ، ويمكن الاستغناء عنه ،وعندما تبرهن هياكل تنظيمية أو صناعية جديدة أنها أكثر فعالية من تلك القائمة يبادر مباشرة بالضغط ، وبدون تأخير، أي شق الطريق المناسب للوصول إلى قيمة السهم – المساهمون ، والريوع المناسبة ، وكلما كانت الأسواق متشابكة مع بعضها البعض كلما كان حجم هذا الضغط أكبر.

وفي ظل اعتبارات إنسانية ، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة ، فإن العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها ، .إن الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينتج المشكلة ، رغم الادعاء بقدرته (الميل) على حلها أولا فالبطالة هي نتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة

مع بعضها البعض في السياق العالمي .إن العمل موجود كفاية ، لكنه لا يحقق معدلا للإيرادات أو الريع يصل إلى ما نسبته ١٥٪ والعمل من أجل ملايين من الناس يظل موجودا ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة ، لكن الرأسمال المعولم غير مستعد لتمويل هذه الوظائف ، ويظل النمو الاقتصادي ، الابتكار والتجديد ، وظروف العمل المناسبة ، مجرد وصفة قديمة للقضاء على البطالة . إذا تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

٤.الكذبة الرابعة <تتدخل الدولة كثيرا في الاقتصاد>: يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الدولة الاقتصادية الاجتماعية ، إذ يقع في صلب سياسة الحكومات بناء نظام اجتماعي فعال وبالتالي فإن نشاط الدولة متنوع ، متعدد ومبرر كما تظهر الأمثلة التالية :

١- **ضمان الإطار القانوني :** يحتاج السوق إلى حيز يعمل فيه ، حيث تعمل الدولة على بنائه وحمايته ، الأمر الذي يتيح المنافسة الاقتصادية للسوق ، ويضاف هنا منع قيام الاحتكارات .الكارتلات والمنافسة الهدامة وضمان حق التعاقد ، هو أيضا من مهام الدولة ، كما هو حماية المستهلك ، والحماية في مكان العمل.

٢- **الإعانات المالية** :يتم تقد يم المساعدات الحكومية لتطوير التقانات من أجل نضج السوق ورفع فعالياته ، ومن أجل تجنب سقوط البنى والهياكل ، أو من أجل صياغة برامج لتعويض البنى والهياكل وتطويرها . ثم تأتي فروع ومجالات أخرى كثيرة كموضوع المساعدات الحكومية : تقديم الإعانات لتأسيس الشركات ، بناء السكن الاجتماعي ، وتسهيلات ضريبية بأشكال مختلفة .وبعد كل هذا يتم رفض المعونات المالية للدولة باسم روح العصر النيولبيرالي ، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق، وإعاقة لآلياته .

٣- **الخدمات العامة** :ليترك المرء قرار بناء وتشييد مكتبات عامة للشركات الخاصة ، هل كانت هذه الخدمات كما هي عليه اليوم؟إذ لا يزال مرغوبا اجتماعيا ، أن يستطيع كل فرد التعامل مع المكتبات العامة ، بدون سعر ذلك .من هنا يجب تقديم المساعدات لهذه البنى الاجتماعية ، فهي لاتحقق أي ربح نقدي .ولذلك يتم تمويل هذه الخدمات العامة ، عبر الضرائب المفروضة من قبل الدولة ، وهناك الكثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، فكل المؤسسات الحكومية تأتي هنا : البنية التحتية للمواصلات (يسمح للجميع باستخدام الشوارع مجانا) ونظام التعليم.

٤- **المؤسسات والشركات الحكومية** : تدخل الدولة كرب عمل في مجالات عديدة ، غير خاضعة لالتزام تحقيق الأرباح القصوى من جراء الخدمات التي تقدمها .وفي الوصول إلى تحقيق أهداف مجتمعية ، يجب قياس أداء المؤسسات الحكومية ، وليس قياس أرباحها .فالا تصالات والبريد والخطوط الحديدية كانت مؤسسات حكومية ، لأنها كانت موضع تحقيق أهداف اجتماعية من قبيل التوصل إلى المعاملة بالمثل لجميع الناس ومن مختلف الأقاليم ، أو لتحقيق الخدمات الأساسية قليلة التكلفة في فروع المواصلات ، والاتصالات ، بيد أن خوصصة هذه المؤسسات ، تطرح تعظيم الربح ، فوق أي هدف اجتماعي. يتوجب على الدولة ، أن تدخل في بعض الفروع والمجالات كرجل أعمال ، فمن المنطقي تقديم خدمة محددة .

٥- **الضرائب البيئية** :إن الشركات التي تعمل باستمرار على تعظيم أرباحها في السوق ، سوف تتخلى عن أية حماية للبيئة ، طالما أن تلويثها للهواء ،أوطرحها للمياه الملوثة في الأنهار لايترتب عليه أية التزامات .وهنا تكون الدولة مطالبة إما بتصدير قوانين المنع ، أو تحميل الشركات تكاليف الإضرار بالبيئة. ومن أجل تصحيح نتائج السوق

،غير المرغوبة ، وغير الاجتماعية يجب أن تتدخل الدولة .واليوم تبدو الدولة مطالبة بتصحيح الأخطاء الكثيرة ، فالتنظيم والضبط ، يحجم غالبا سلطة السوق لبعض الشركات الكبرى ،من جهة أخرى تشكل الدولة الضمانة الوحيدة للمقاييس والاعتبارات البيئية والاجتماعية .من هنا تبدو إعادة الهيكلة وكأنها حماية للضعفاء ، عند الحدود الدنيا للحماية ذاتها.

٥ـالكذبة الخامسة :< بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميريكية قدوة في خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه>:ـ في معظم الدول الصناعية ، يرتفع العدد الرسمي للمسجلين العاطلين عن العمل ، باستثناء بعض الدول القليلة ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .فإن هاتين الدولتين تعدان القدوة في تطبيق السياسة الاقتصادية النيو لبيرالية ،حيث السياسة والاقتصاد لايفتآن من الإدعاء ، بأن السياسة الاقتصادية النيولبيرالية تقود إلى المزيد من خلق فرص العمل والرفاه ، ويقدم الفريقان الأمريكي والبريطاني كمثال حي على تخنيض معدل البطالة وكان المرء يصف الدول التي تسلك الطريق الأمريكي ، بالفتور الاجتماعي الدائم .بيد أن مقارنة البطالة اليوم في بريطانيا(٦,٧٪) وأمريكا (٦,٢٪)مع دول الرفاه التقليدية فرنسا (١٢,٨٪)، السويد (٩,٩٪) ، ألمانيا (١٠,٤٪) تخرج بالانطباع المعاكس لذلك ، وما الأحداث التى وقعت في فرنسا في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ إلا دليلا قاطعا على سلبيات العولمة ، لما لقيته الطبقات المهاجرة والشباب ذو الأصول المغاربية والإفريقية من تهميش وبطالة وغيرها .

٦ـالكذبة السادسة <تربح الدول النامية من العولمة>: يعيش قرابة ٤,٥ مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى بالدول النامية ٨٠٪من الإنسانية هم فقراء ،١.٣ مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم ، أكثر من ٨٠٠مليون إنسان لا يجدون طعاما كافيا ، بينما ٨٠٠مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية ، وعلى الأقل

هنـاك ٨٤٠ مليـون بالغـا لايستطيعون القـراءة أو الـكتابـة. وبـصفة عامـة يميـز الإنـسان تقريبـا ، أن معظـم دول العـالم هـي دول ناميـة ،باسـتثناء الـدول المتطـورة جـدا في أوروبـا الغربيـة ، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، كنـدا ، واليابـان .ودول العـالم الثالـث غير متجانسة إطلاقـا ، إذ يمكـن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور:

- القـوى الاقتـصادية لجنـوب شـرق آسـيا (ماليزيـا ، هونـغ كونغ، كوريا الجنوبية ،تايوان ، سنغافورة ،تايلاند).
- الـدول المـصنعة حـديثا ، ذات المراكـز الـصناعية القويـة (المكسيك ، الأرجنتين ،البرازيل ،الهند ،الصين).
- دول الأوبك OPEC .
- دول المعسكر الشرقي المفقرة أو دول العالم الثاني سابقا .
- الـدول التابعـة ، الأشـد فقـرا (إفريقيـا ،جـزء مـن أمريكـا اللاتينية ، وآسيا).

طبعا يجب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه ، غير أنه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها فإن مـا يحـدث هـو العكس. تعـرف الأمـم المتحـدة الـدول الأقـل تطـورا في العـالم ، كـدول ذات دخـل فـردي أقـل مـن ٣٢٠دولار سنويا ، ويصل عدد هـذه الـدول إلى ٤٨ دولـة ، منها ٤٢في إفريقيا ،حيـث يعيش قرابة ٥٧٠مليـون نسمة ، أي أكثر من ١٢٪من سـكان العـالم . وفي العـام ١٩٦٠ كانـت ٤٦ دولـة الأشـد فقـرا في العالم تساهم بنسبة من التجارة السلعية العالمية لا تتجـاوز ١,٤٦٪، ولـو أن العولمة تأتي لصالح هذه الدول ، لكان عليها رفع هذه المساهمة العالمية ، لكن الذي يحدث ، عكس ذلك تماما .ففي بداية التسعينات مـن القـرن العـشرين كانـت مـساهمة هـذه الـدول الأشـد فقـرا ،لا تـزال عنـد ٠,٦٪ وحتى عـام ١٩٩٥تراجعـت هـذه النـسبة إلى ٠,٤٪ ، وفي العـام ١٩٨٠كانـت مساهمة الـدول١٠٢الأشـد فقـرا في التبـادل السلعي هـي ٧,٩٪ مـن التجـارة

العالمية ، إلا أنها انخفضت إلى ١,٤٪لعام ١٩٩٠.ورغم كل ذلك ، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تفضل وتشجع التجارة الحرة(منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، البنك العالمي) لا تفتأ بالحديث عن نعم وفضائل التجارة الحرة ، على الدول الفقيرة تحديدا تطورات مماثلة أخرى ،تظهر حركة التدفقات الرأسمالية على المستوى الكوني ، أن ٨٠٪من هذه التدفقات كانت تتحرك داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ،والمجال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا .(إن أهمية الدول الأقل تطورا قد انخفضت من ١٤٪ لعام ١٩٨٢ إلى الصفر في عام ١٩٨٩. وحين يستثني المرء الدول المصنعة حديثا حيث لا يجذب القسم الأكبر من الدول الأشد فقرا باستثناء التبرعات والمساعدات الثنائية ،فالقارة الأفريقية استطاعت أن تجذب قرابة٣مليار دولار أمريكي لعام ١٩٩٣ كرأسمال استثماري ، في الوقت الذي كان هروب الرساميل فيه أكثر من التدفقات إلى هذه القارة .فالرصيد سالب كما هو الحال قبل ١٠سنوات . واليوم ٣٥٨ملياردير عالمي ، أغنياء بتلك الطريقة التي تماثل فيها ثرواتهم مجموع ما يملكه ٢,٨مليار إنسان ، أي قرابة نصف سكان العالم ،وباستبعاد وتهميش الدول النامية من التجارة العالمية وحركة الرأسمال العالمي ، ازدادت فجوة الدخل بين العالم الأول والعالم الثالث .ففي عام ١٩٦٥ كان الدخل الفردي في الدول السبع الأكثر غنى ٢٠ مرة أكبر مما هو عليه في الدول السبع الأشد فقرا .وفي عام ١٩٩٥وصلت هذه العلاقة إلى ٤٠ضعفا وبينما كان عام ١٩٦٠ يملك ٢٠٪ من أغنياء العالم فقط ٣٠ مرة من الدخل ٢٠٪ من الدول الأشد فقرا ، تغيرت هذه العلاقة لتصل في عام ١٩٩٠إلى ٦٠ ضعفا. وإذا ما أخذ التوزيع غير العادل للدخل داخل الدول ذاتها بعين الاعتبار ، فتصبح العلاقة ، أن ٢٠٪ الأغنياء داخل هذه الدول يملكون ١٥٠ضعفا على الأقل لما تملكه نسبة ٢٠٪ الأكثر فقرا.وفيما إذا سار التطور، كما هو اليوم ،فإن القرن

الواحد والعشرين سيجلب الكوارث لدول العالم الثالث ، فالسلع ورأس المال لاتتدفق على الدول الفقيرة ، بل تسمع بها ، وتعاني من صخبها ، وباستثناء الدول الصناعية المتطورة جدا ،فمن النادر أن يكون هناك رابح من العولمة .وإذا مااحتسب المرء التدفقات التجارية (للعشرين سنة القادمة) سيلاحظ انخفاض مساهمة إفريقيا ، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وروسيا وأوروبا الشرقية من ٣٩,٢٪عام ١٩٧٠إلى٢٦,٤٪ عام ١٩٩٠ثم إلى ٥٪ لعام ٢٠٢٠ .إنه الانفكاك والإقصاء .الانقسام الجديد بين العالم المتزايد اندماجا وتشابكا،وبين القسم الذي يتزايد استبعاده..

❖إذا فالعولمة لها وجوهها المتعددة وكذلك أقنعتها .فهي ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التي يتشدق بها كل المتتبعين لها ، وتكمن خطورتها في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التي تنتج عن التردد بين وجوهها المتعددة الخفية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابة ، فالعولمة لاتعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع.

الفصل الثاني
العولمة الاقتصادية

١ـتعريف العولمة الاقتصادية :

كما سبق وأن بينا أن هناك تعاريف متعددة ومتشعبة ، فكل باحث ينظر إليها من وجهة نظر معينة ،وحسب مجال دراسته واختصاصه وبتالي لم يكن هناك اتفاق حول تعريف جامع لها ، نظرا لتشعب مجالاتها لاسيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي ، و الخدمي و التكنولوجي ، و التسويقي و الإداري ، والمالي .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي:

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و خاصة رأس المال .
- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.
- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع و الخدمات و الأفكار و رؤوس الأموال ، وعدم وضع العراقيل و الصعوبات على عمليات الاستيراد و التصدير .

٢ـعولمة الإنتاج

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية و الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات ، ومنه تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تتبلور من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي ٩٪ عام ١٩٩٥ ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة ٥ ٪ فقط ، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ، ويضاف إلى ذلك أن ٩٠ ٪ من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر : ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية ، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :إضافة إلى الخصائص التي تم التطرق إليها في الفصل الثالث من القسم الأول، هناك جانب آخر من الآراء و النظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة و التحاليل ومن تلك النظريات : نظرية عدم كمال السوق ، نظرية المنشأة الصناعية ، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع . وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملة من الخصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ،مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية .

- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .
- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

وقد تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا حيث يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية الكبرى وهذا ما يوضحه المثال الخاص بالجزائر: بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي ٩٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٠– ١٩٨٥) ويمثل ذلك نحو٧٪ من التدفق لدول شمال إفريقيا ، وحوالي ٠,٩ ٪ من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. في حين انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٧) إلى نحو ١٠مليون دولار ، وتمثل ذلك حوالي ٦ ، ٠ ٪ من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا وصفر ٪ تقريبا من الدول النامية ، وبذلك تدهور التدفق النسبي للجزائر بنسبة ٨٧ ٪ بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا وبنحو ١٠٠٪ بالنسبة للدول النامية.

٣ـ العولمة المالية.

A **ـتطور العولمة المالية :**

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك (كما بينا في الفصل السابق)، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا،

فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير ،حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(١٩٧٩- ١٩٨٢) ،لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى ، ومهما يكن فقد مرت بالمراحل التالية :

١ـ مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (١٩٦٠ـ١٩٧٩) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني ، الدولار).
- انهيار نظام بريتون وودز في١٥ أوت ١٩٧١ ، وإنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم ، و التي منحت العديد من القروض.

٢ـمرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (١٩٨٠ـ١٩٨٥) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق،أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي.

- انتشار واسع للتحرير المالي و النقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأميريكية و المملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .
- التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

٣-مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من ١٩٨٦إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن ١٩٨٦ بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية ، و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا ، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

B ـ العوامل المفسرة للعولمة المالية.

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

١. تنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية ، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج ،وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي . تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي . لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض ، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة . ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية أي : الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية .

٢. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية : حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها ، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

٣. ظهور الابتكارات المالية :ارتبطت العولمة المالية بظهوركم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين ،فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات) ،أصبح هناك العد يد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل:المبادلات ، المستقبليات ،السقف ، الخيارات ، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :

أ- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة .

٤. التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية ، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

٥. التحرير المالي المحلي و الدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي ، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة

بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

٦. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية ، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي :

أ- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية ، على الصعيدين المحلي و الدولي.

ب- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من٥٠٪ إلى ١٨٪ وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو ٤٢٪.

ج- من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية ، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها ، وتوسيع مجال نشاطها.

د- مؤشرات العولمة المالية: في العقد الأخير من القرن المنصرم ،أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة و يكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

-**المؤشر الأول**: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام ١٩٨٠ ،بينما وصلت إلى ما

يزيد عن ١٠٠٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكيةو ألمانيا عام ١٩٩٦ ،و إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٪ في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام .

- **المؤشر الثاني**: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي. ١.٢ ترليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ ، وهو ما يزيد عن ٨٤٪ من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال ،و الحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية ، وتحرير حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

ثانيا-أدوات العولمة الاقتصادية .

١- الشركات المتعددة الجنسيات .

- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

١-**لغة**: تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوروبية مكونة من أصلين (Multi) متعدد و (Nation) أمة أو دولة مضافا إليها اللاحقة و التي تفيد صيغة المصدر من الفعل المتعدي و يعني فعل القيام بالعملية المعنية ، أي نقل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.

٢-**اصطلاحا** : في الحقيقة لا يوجد في أدبيات علم الاقتصاد مفهوم موحد أو تعريف دقيق للمؤسسات متعددة الجنسيات ويمكن إبراز أهم التعريفات فيما يلي:

يرى الاقتصادي الكندي (ب- ماتيوز): أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الشركات تقوم بـ : "عمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى و تمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة و تمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. "

ويعرفها (ب- فرون) على أنها : "عبارة عن اتحاد المصالح يتعاون أعضاؤه في حالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات. "

كما يعتبرها البعض (الشركات متعددة الجنسيات): هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا ، والخبرات التسويقية و الإدارية ، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية والتسويقية والإدارية ،ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلي أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة ، و بالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

٢ـالمنظمات والاتفاقيات.

يستند النظام الاقتصادي العالمي ، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية(كما بينا سابقا) على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد و بنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي : عولمة التجارة، عولمة التمويل ، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم ،من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة و تشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

١ـمنظمة التجارة العالمية (W T O): أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد . وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) والتي أنشئت عام ١٩٤٨ كاتفاق متعدد الأطراف ، حيث تضع و تنظم إطارا عاما في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر (الجات) أضيفت العديد من التعديلات و الاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات ، وكان آخرها جولة الأورجواي . وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري و الاقتصادي . تضم المنظمة ١٣٤ دولة حتى جانفي ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥٪ من حجم التجارة الدولية ، وتضع مجموعة من القواعد و القوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات و الأفكار ، و تحدد حقوق و التزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعددة الأطراف . تضع المنظمة إطارا عاما لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية تتضمن حدا أعلى من التعريفة على المنتوجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك، ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات ، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإغراق ، ومنه فإنها قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة ، وعولمة الأسواق و اتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية.

٢ـ صندوق النقد الدولي: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو ١٩٤٤وأصبحت نصوصها نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في ٠٨ مارس١٩٤٦. وظيفة الصندوق هي : دعم استقرار أسعار الصرف، و

المحافظة على التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، و للمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعوق نمو التجارة الدولية ، و بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة ، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي .

وفي واقع الأمر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور و التعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية ، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.

يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء ، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

٣ـالبنك الدولي: هو أحد مؤسسات اتفاقية بيريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ ، و أنشئ البنك عام ١٩٤٥ . بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو ١٩٤٦ ، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى راس المال لتمويل الأعمال و إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .

ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه ، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

و بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

أ- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا ، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض ، مثل تحديد أسبقية المشروعات، و إبداء النصح و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

ب- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص ، بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، و اجتذاب رؤوس أموال إضافية و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

ج- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء ، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي و توسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي :

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير. الرابطة الدولية للتنمية. مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة ، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب و المنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها .- الاتحادات و المؤسسات ذات الطابع الدولي .- الجامعات و المعاهد ومراكز البحث العلمي و صفوة العلماء.

٣ـ العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

العولمة تيار فكري لا يعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب ،ولكن تعمل على تعميم الرؤى و المعايير الغربية ، ومن الواضح أن الغرب و لا سيما أمريكا يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق رغباتها و إلا فإنها تسن العقوبات على نحو منفرد و بما أنها المسيطر الوحيد على العالم حاليا فهي التي تقوم بفرض العقوبات الفردية (ثمة فكرة مفادها أنه على الأمريكيين فعل أي شيء ولو أضر بهم) ، وقد أصدرت كذلك هذه العقوبات حتى و لو كانت على عاتقها ، كما أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه٢١ قانون ومرسوم متعلق بالعقوبات، و لقد مست العديد من دول العالم سوءا ما كان منها مفروضا من قبل مثل ما هو حال كوبا ، إلى ما هو جديد من عقوبات مثل العراق و سوريا ، و هو ما يوضح بالأمثلة التالية :

اـقانون محاسبة سوريا : تزايد التأييد في مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانون يستهدف المزيد من العقوبات الأمريكية على سوريا ،حيث وصل عدد المؤيدين لمشروع القانون ٢٩٣ نائب من بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ ، وهو ما يعني توفرما يزيد على الأغلبية الضرورية لتمرير مشروع القانون و انتظار تحرك مماثل في مجلس الشيوخ. وتنص مسبودته على مطالبة سوريا بوقف ما يصفه بالإرهاب ، ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل ،ووقف الاستيراد غير القانوني للنفط العراقي ، وافتعال قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني فيفري ٢٠٠٥ ،ومن شأن مشروع القانون فر ن حظر على حصول سوريا على استثمار الشركات الأمريكية أو حظر كامل على الصادرات الأمريكية لسوريا باستثناء الأدوية و الغذاء. وأصبح مشروع القانون ساري المفعول بعد أن

وقعه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ديسمبر ٢٠٠٣ وينتظر تطبيقه في وقت ليس بالبعيد .

٢ـ العقوبات الاقتصادية على العراق: بعد حرب الخليج الثانية ٩٩١ ، أصبح العراق في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديدا لدول المنطقة ،وعنصر لعدم الاستقرار وقاعدة للإرهاب الدولي ، ومن هنا بدأت أمريكا تفكر في كيفية إضعاف العراق ابتداء من العقوبات التي فرضت عليه، وصولا إلى حرب الخليج الثالثة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ و ما نتج عنها من احتلال للعراق و سقوط النظام الحاكم و سنذكر بعض أهم القرارات المفروضة على العراق :

أ- القرار ٦٦١ الصادر في أوت ١٩٩٠ وكان هدفه فرض حظر شامل على العراق عقب اجتياحه للكويت.

ب- القرار ٩٨٦ الصادر في أفريل ١٩٩٥ وكان هدفه السماح للعراق ببيع ما يصل مقداره ٢ مليار دولار من النفط العراقي كل ٦ أشهر.

ج- برنامج النفط مقابل الغذاء : الذي وقع عليه العراق مع الأمم المتحدة في ١٩٩٦ و الذي يعتبر امتداد للقرار٩٨٦ ، وهو لا يعني أن كل عائدات النفط العراقي يمكن استخدامها لشراء احتياجاته من الخارج ،حيث وزعت كما يلي ١٣٪ تذهب لمحافظات الشمال ،٢٥ ٪ للجنة التعويضات في جنيف، ٢,٢٪ كمصاريف إدارية للأمم المتحدة ، ٠,٨٪ لتغطية مصاريف لجنة المفتشين عن الأسلحة . باختصار لا تبقى لدى العراق سوى ٥٣٪ منذ بداية البرنامج.

د- القرار ١٤٠٩ الذي جاء كبديل لما يسمى بالعقوبات الذكية .

هـ- وكانت كل هذه القرارات وغيرها تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العراق ، في محاولة لإضعافه و استنزاف ثرواته النفطية و الاقتصادية و العلمية .

٣ـ العقوبات على ليبيا : فرضت العقوبات على ليبيا من طرف الولايات المتحدة و بريطانيا بعد حادث سقوط الطائرة فوق بلدة لوكا ربي في اسكتلندا ، وقد سبقها هجوم أمريكي على ليبيا سنة ١٩٨٦ وكانت العقوبات قد فرضت سنة ١٩٨٨ ، وشملت فرضا للحصار على الأجواء الليبية وبعد أن سلمت ليبيا المتهمين في قضية إسقاط الطائرة للمحكمة الاسكتلندية ، وصدور الحكم الذي نص على دفع ليبيا لتعويضات مالية لعائلات الضحايا و الاعتراف بمسئوليتها عن الحادث .

وقد حددت الولايات المتحدة عدة خطوات يتعين على ليبيا تحقيقها لرفع الحصار عنها وهي :

- الكشف عن كل شيء بشأن تفجير الطائرة .
- دفع التعويضات ، و تحمل الحكومة الليبية مسؤوليتها عن الحادث .
- كشف و تفكيك برنامج التسلح النووي و التوقف عن الدعم الكلي للإرهاب.

وفي نهاية المطاف اعترفت ليبيا بكل التهم التي وجهت لها ، حيث سلمت المتهمين إلى محكمة العدل الدولية وحوكموا بأحكام متفاوتة ، إضافة إلى دفع تعويضات لأهالي الضحايا ، ومن ثم رفعت عنها العقوبات سنة ٢٠٠٤.

ثالثا – العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية.

١ـ إخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

أخفقت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات النمو، وزيادة فرص التوظيف، ورفع الأجور ، وتحقيق المزيد من الرخاء كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة والتدفقات المالية. ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد

بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة ١٧ ضعف مثيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ١٢٠ في عام ٢٠٠٠. ومن المكسيك يأتي أحد الأمثلة الصارخة على كيفية عدم تماشي العهد الذي قطع بالتحرير مع الواقع الفعلي. فقد قامت المكسيك بإصلاح بعيد المدى في السياسات التجارية اعتباراً من عام ١٩٩٤. وخلال السنوات العشر الأولى من دخول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب المكسيك من الوظائف محدوداً، كما تم خسارة ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الوظائف الخاصة بمصانع التجميع خلال التسعينات من القرن العشرين. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين أقل عنها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وأضحت الخسائر في الزراعة المكسيكية تعني أن "فقراء الريف قد دفعوا ثمن التعديل الذي أدخلته اتفاقية نافتا"، وذلك حسب ما صرح به وقف كارنيجي للسلام الدولي. ويضيف الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، السيد روبنز ريكوبيرو، أن "التجارة وحدها لا تكفي لتأمين التنمية". فهناك حاجة لمراجعة استراتيجيات التنمية على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، هناك أدلة دامغة على أن الصدمات الخارجية الناشئة عن النظم المالية والتجارية الدولية، مثل عدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص وتذبذب أسعار السلع، تنذر بقيام أزمات وانتكاسات في البلدان النامية. وتغذي تلك الكوارث بدورها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. وتفرض مستويات الدين ثقيلة الوطأة، والتي تتسم في بعض الأحيان بعدم الاستدامة، في البلدان النامية خطراً على النظام المالي الدولي لابد وأن يتم التصدي له. أما على المستوى الوطني، فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت خلال

التسعينات من القرن الماضي مختلطة: فاتسم النمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التركيز للصناعة. وقوبلت وصفة التنمية التي تقوم على وضع سياسات يفترض وأن تلاءم الجميع بالرفض على نطاق واسع لصالح إدراك الحاجة للتنوع في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية. وينم هذا الأمر على أن تضطلع الدولة بدور محوري في خلق بيئة بها سياسات مواتية لاستثمارات القطاع الخاص وللنمو الاقتصادي.

٢ـ تحرير التجارة الخارجية مع بطء في النمو الاقتصادي.

ارتفع نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية، من حوالي ٢٤ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠. بيد أن هذا النمو في صادرات البلدان النامية يتركز بصورة كبيرة: فتنتج شرق آسيا ما يزيد على ٧٥ بالمائة من الصادرات المصنعة للعالم النامي، فضلاً عن نسبة أعلى من المواد ذات التكنولوجيا المتقدمة، بينما لم تشهد جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الإفريقية سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز ٢ ٪ في نصيبها من التجارة، وذلك على حسب ما أعلنته هيئة أوكسفام. وفي أغلب البلدان النامية، لم تتم ترجمة الصادرات الأعلى إلى نمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي. كما نجد أنه لاسيما في أكثر البلدان فقراً، والتي يقع أغلبها في إفريقيا ولا تزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإنمائية الرسمية، لم يتحقق من النمو الاقتصادي سوى قليل. وتسنى لبلدان الجنوب أن تحرر تجارتها بصورة أسرع من البلدان الصناعية بالشمال، مما أدى إلى زيادة الواردات في حين تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية. يزيد هذا الوضع من تفاقم المحنة التي تواجهها البلدان التي تئن بالفعل من وطأة الدين الخارجي الثقيل، الأمر الذي يحد بشكل متزايد من استدامتها. وتستوعب التزامات الدين في العديد من البلدان نسبة كبيرة من الدخل الذي يتحقق

من الصادرات. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة ثقيلة المديونية التي تهدف إلى تقليل الدين، والتي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة هامة، إلا أنها لن تكون كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل. وتعتمد الكثير من البلدان النامية، خاصةً بلدان أمريكا اللاتينية، حالياً على التدفقات الداخلة لرأس المال الخاص لتمويل أوجه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامية كثيراً ما خلقت بعض المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف على نحو يساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتصادي. وفي سبيل الحيلولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان النامية، لابد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار والتساوي والاستدامة على تدفقات رأس المال الخاص. ويحث الأونكتاد على إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير لدى احتمال حدوث تقلب فيها.

-إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديات المستقبلية.

هناك الآن اتفاق واسع حول الحاجة لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني. فيتطلب الترويج للتنمية خلق مناخ مواتي للأعمال، وإتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. يستدعي الأمر مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، الأمر الذي يعني أنه يتبغي للتنسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي أن يخلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح. وهذا هو السبب وراء اختيار التماسك ليكون المحور الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأونكتاد، روبنز ريكوبيرو، فإن الاجتماع الذي يتخذ من ساو باولو

مقراً له يهدف إلى "رعاية التماسك بين العمليات العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين مفاوضات التجارة والقطاع المنتج". تقدم تجربة البلدان النامية الناجحة دروساً في استراتيجيات التنمية الوطنية التي يتم العمل بها بالفعل. ومن بين تلك الدروس الهامة أنه من شأن الاستثمار المستدام والذي يتسع نطاقه على نحو سريع أن يحفز التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى التصنيع والخدمات، والتي ترتبط بما يشتمل عليه هذا لاحقاً من ارتفاع في الإنتاجية. ومن بين الدروس الأخرى أن الزيادة المطردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحده؛ فلابد للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً. كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقراض، وخلق إطار قانوني سليم للأعمال، وإرساء البنية التحتية، ورعاية القوة العاملة المستنيرة. ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفز النمو وأن تخلق أسواقاً أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

لا يمكن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل الحذر والذي يتم إدارته بصورة حسنة إلى داخل الاقتصاد العالمي، والذي يتم ترتيبه وتكييفه على نحو يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية لكل بلد، أن يدعم المستثمرين والمنتجين المحليين. فتتقيد السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا - في الوقت الراهن بالالتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والاقتراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة..

الفصل الثالث
آثار العولمة الاقتصادية

أولا -آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

إن آثار العولمة الاقتصادية عديدة ومتنوعة ،نوجز بعضا منها عل سبيل المثال :

١-عولمة الفقــــر

منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين ، أدت برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكييف الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على البلدان النامية(كشرط لإعادة التفاوض بشأن المديونية الخارجية). إلى رمي مئات الملايين من الأشخاص في مستنقع الفقر.وعلى النقيض من روح اتفاقية بريتين وودز التي كانت غايتها إعادة البناء الاقتصادي و تثبيت أسعار الصرف الأساسية، نجد أن برنامج التكييف الهيكلي يسهم بصورة موسعة في زعزعة العملات الوطنية وفي تدمير اقتصاديات البلدان النامية . لقد انهارت القدرة الشرائية الداخلية، وعم الجوع وأغلقت المستشفيات وعادت إلى الظهور أمراض معدية مثل التدرن الرئوي و الملا ريا و الكوليرا، و أغلقت المدارس وحرم مئات الملايين من الأطفال التمتع بحقهم في التعليم الابتدائي، وعلى الرغم من أن مهمة البنك الدولي تكمن في محاربة الفقر وحماية البيئة، إلا أن رعايته المشاريع الكهرومائية ومشاريع الزراعة الصناعية على نطاق واسع أدت إلى زيادة عملية تدمير وتخريب البيئة، كما تسببت في طرد وتشريد عدة ملايين من الأشخاص من أماكنهم بصورة إجبارية. شملت إعادة الهيكلة الاقتصادية على المستوى الكلي المصالح الجيوسياسية العالمية.وقد حدث ذلك بعد الحرب الباردة ،بحيث استخدم التكييف الهيكلي لغرض نسف اقتصاد الكتلة السوفيتية القديمة

وتدمير نظام الشركات الحكومية فيها.ومنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين أصبح العلاج الاقتصادي لصندوق النقد و البنك الدوليين يطبق في أوربا الشرقية و يوغسلافيا، وفي الإتحاد السوفيتي السابق، وقد كانت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية مدمرة.

و على الرغم من الآليات القسرية المختلفة لبرنامج التكييف الهيكلي، إلا أنه طبق أيضا في البلدان المتقدمة منذ بداية عقد التسعينات من ا لقرن الماضي.ومع ذلك فإن المعالجات الاقتصادية الكلية (تحت ولاية الحكومات الوطنية)تميل لتكون أقل قسوة من تلك المعالجات المفروضة في بلدان الجنوب والشرق،أما المبادئ النظرية والإيديولوجية فهي متشابهة جدا ،وكانت المصالح المالية العالمية بحد ذاتها تحظى بالاهتمام دائما ،أما المبادئ التي تتعلق بإصدار العملة فقد طبقت عالميا ،وان عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي أصابت الدول الغنية أيضا في الصميم، بحيث كانت النتائج تتمثل في البطالة و الأجور المنخفضة وتهميش قطاعات واسعة من السكان، فضلا على إيقاف النفقات الاجتماعية وإلغاء الكثير من المنافع التي حصل عليها في حقل الرفاهية الاجتماعية .

لقد أدت سياسة الدول إلى تدمير بعض الشركات الصغيرة و المتوسطة.وأصيب فقراء المدن من الدول الغنية بسوء التغذية بسبب انخفاض مستوى استهلاك الأغذية لديهم.وحسب ما ورد في إحدى الدراسات الحديثة، فإن عدد الذين صنفوا كجياع في الولايات المتحدة الأمريكية ،قد بلغ ثلاثين مليون إنسان .

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، كان يجري توثيق تأثير التكييف الهيكلي، بما فيه إلغاء الحقوق الاجتماعية للنساء و النتائج البيئية الضارة الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي.وعلى الرغم من اعتراف مؤسسات بريتون وودز بالتأثير الاجتماعي للتكييف إلا أنه لم يستهدف أي تغيير في الاتجاه السياسي. وفي الحقيقة فانه منذ نهاية

الثمانينـات، أصـبحت الوصـفات الـسياسية لـصندوق النقـد و البنـك الدوليين(التي تفرض حاليا باسم تقليص الفقر) والتي زامنت مع انهيار الكتلة الشرقية، أكثر قسوة وخالية من الرحمة.

يتميز النظام المالي الدولي الجديد.سواء كان في الجنوب أم في الشرق أم في الشمال، بقيام طبقة الأقلية المميزة بالاستحواذ على معظم الثروة وذلك على حساب الغالبية العظمى من السكان.كما أن هذا النظام يتغذى على الفقر البشري .وهو الذي يولد التفرقة الاجتماعية ويشجع على العنصرية وعلى النزاعات العرقية ويقضي على حقوق المرأة ويرمي بالدول، وعلى الدوام، في فلك المواجهات المدمرة فيما بينها.

وإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات- التي يجري تطبيقها بوقت واحد في أكثر من مئة بلد- هي التي تقود إلى عولمة الفقر، هذه العملية التي تقضي على الوجود الإنساني وتدمر المجتمع في الجنوب وفي الشرق وفي الشمال. كما تؤدي المؤسسات العالمية دورا مهما في عملية إعادة الاقتصاديات الوطنية .ويكون كل من المصادقة على اتفاقية ألGATT(الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة)وتأسيس منظمة التجارة العالميةWTO في عام ١٩٩٥، إطار تطوير النظام الاقتصادي العالمي. إن مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذلك مراقبة تنفيذ السياسات التجارية الوطنية .أما الجات فإنها تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص في ميادين الاستثمار الأجنبي، و الشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية(كما أظهرنا سابقا عند التطرق لتحديات العولمة)..

إن ما تقدم يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يرتكز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لغرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية، أما العلاقة بين

المؤسسات الموجودة في واشنطن وبين الحكومة الوطنية فقد حددت في ضوء نظام التجارة الجديد(الذي ظهر بعد انتهاء أعمال دورة أوروغواي، في مراكش، وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥)ولم يعد فرض الوصفات السياسية، التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتمد فقط على اتفاقيات القروض على المستوى الوطني (التي لم تكن اتفاقيات موجبة الالتزام قانونيا) ،لأن الكثير من فقرات برنامج التكييف الهيكلي (على سبيل المثال، تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبي) قد أدخلت وبشكل دائم في فقرات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وان هذه الفقرات تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول(وفرض الشروط) وفق القانون الدولي.

٢ـ وصفة صندوق النقد الدولي.

لقد طبقت وبوقت واحد هذه الوصفة، المتضمنة التقشف بالميزانية وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص، في أكثر من مئة بلد مدين، وهكذا فقدت هذه البلدان سيادتها وسيطرتها على السياسة النقدية والمالية. و أعيد تنظيم بنوكها المركزية ووزاراتها المالية(بالتواطؤ دائما مع البيروقراطية المحلية)، وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها وصاية اقتصادية. وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني. أما البلدان التي لم تقبل بأهداف وغايات صندوق النقد الدولي فقد وضعت في القائمة السوداء.

وعلى الرغم من أن برنامج التكييف الهيكلي قد تم تبنيه باسم الديمقراطية وما يسمى بحسن الإدارة. إلا أنه يستلزم دعم الجهاز الأمني الداخلي:فالقمع السياسي- وبالتواطؤ مع أفراد النخبة في العالم الثالث يدعم ما يوازيه من عمليات القمع الاقتصادي، إن حسن الإدارة و الدفاع عن الانتخابات متعددة الأحزاب تعد شروطها إضافية مفروضة من

المانحين و الدائنين.فطبيعة الإصلاحات الاقتصادية نفسها مازالت تمنع تطبيق الديمقراطية الحقيقية.وهكذا يعني أن تطبيقها يتطلب(على العكس من روح الليبرالية الانجلو- سكسونية) دعم الجيش والدولة المستبدة باستمرار.إن التكييف الهيكلي يشجع على قيام المؤسسات المزيفة، و الديمقراطية البرلمانية الوهمية التي تقوم بدورها، برعاية عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

إن الوضع في العالم الثالث برمته يبعث على اليأس الاجتماعي و غياب الصورة المستقبلية و فيما يخص السكان الذين أصابهم الفقر بسبب لعبة التأثيرات المتبادلة لقوى السوق.ويتمثل هذا الوضع بالقمع الشديد للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي كانت تجري ضد برنامج التكييف الهيكلي، وهذا ما حدث في كاركاس في عام ١٩٨٩، فقد أعلن الرئيس كارلوس اندريس بيريز حالة الطوارئ، بعد أن أدان بشدة صندوق النقد الدولي لممارسة نوعا من النظام الاقتصادي المطلق الذي يميت ليس بالرصاص و إنما بالجوع، وأرسل وحدات نظامية من قوات المشاة و القوات البحرية لغرض مهاجمة مناطق الفقر المدقع(مجمعات الأكواخ) الواقعة في التلال التي تطل على العاصمة.فالتظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في كاركاس، ضد صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة لزيادة أسعار الخبز بنسبة ٢٠٠٪، وقد قتل فيها الكثير من الرجال و النساء و الأطفال من دون تمييز.ونقلت على أثرها في الأيام الثلاثة الأولى مائتا جثة إلى مراكز حفظ القتلى في كاراكاس حتى دفنت التوابيت، وفي تونس قام الشبان العاطلون عن العمل في جانفي من عام ١٩٨٤، بأكبر تظاهرات احتجاجية ضد زيادة أسعار المواد الغذائية.أما في نيجيريا فقد تظاهر الطلبة في عام ١٩٨٩، ضد برامج التكييف الهيكلي، إلى أن يغلق مجلس القوات المسلحة ست جامعات في البلاد.وفي عام ١٩٩٠ حدث في المغرب، إضراب عام وتظاهرات شعبية ضد

الإصلاحات الحكومية التي جرت تحت رعاية صندوق النقد الدولي.وفي المكسيك، حدث تمرد جيش تحرير زاباتا في عام ١٩٩٣ ،في منطقة شيا باس الواقعة في جنوبي البلاد.أما في الاتحاد الروسي فقد قام الشعب،في عام ١٩٩٣،بالتظاهرات الاحتجاجية واحتلال البرلمان الروسي.وهكذا دواليك....فالقائمة طويلة لا تعد ولا تحص. وبتالي يقود التكييف الهيكلي إلى شكل من أشكال الإبادة الجماعية عن طريق البرامج الاقتصادية التي يسببها التلاعب المقصود في قوى السوق.وعندما تقارن هذه الجريمة مع الأنواع الأخرى من الجرائم التي اقترفت في مراحل متعددة من التاريخ الاستعماري (على سبيل المثال الأعمال القسرية و العبودية) فإن تأثيراتها الاجتماعية تكون مدمرة. إن برامج التكييف الهيكلي تؤثر بصورة مباشرة في وجود أكثر من أربعة مليارات إنسان.و إن تطبيقها في عدد كبير من البلدان المدينة يصب في صالح تدويل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي التي يشرف عليها مباشرة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باسم المصالح السياسية والمالية(على سبيل المثال:نادي باريس ولندن، ومجموعة السبع).

إن هذا الشكل الجديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية و السياسية- من استعمار السوق يجعل الشعوب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة المحايدة ظاهريا لقوى السوق.

أما البيروقراطية الدولية الموجودة في واشنطن فقد استغلها الدائنون الدوليون والمؤسسات متعددة الجنسية ،لقدرتها على تنفيذ نوع من الخطط الاقتصادية العالمية التي تؤثر في وجود أكثر من ٨٠٪من سكان العالم . وفي العالم لم تمارس السوق الحرة التي تعتمد أدوات الاقتصاد الكلي،وفي أية مرحلة من مراحل التاريخ دورا بهذه الأهمية في تقرير مصير الدول ذات السيادة

٢ـالتغيير الجذري لهياكل الاقتصاد الوطني.

إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجودة في واشنطن تنكر على الدول النامية باستمرار، إمكانية بناء اقتصاد وطني: بحيث أدى تدويل السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحويل بعض البلدان إلى مناطق اقتصادية مفتوحة وبعض الاقتصاديات الوطنية إلى(احتياطي) للأيدي العاملة الرخيصة و المواد الطبيعية إن تطبيق العلاج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي يستهدف تخفيضا أكثر في قيمة الأسعار العالمية للسلع، لأن هذا يجبر مختلف الدول على توجيه اقتصادياتها الوطنية تلقائيا نحو سوق عالمية راكدة. وتكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي بنية تجارية، إنتاجية وائتمانية غير متساوية تقوم بتحديد موقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي.فما طبيعة هذا النظام الاقتصادي العالمي الطارئ؟ وعلى أية بنية من الفقر العالمي وعدم المساواة في الدخل يتركز هذا النظام ؟

إن عدد سكان العالم سيصبح، حوالي٦ مليارات نسمة بحدود سنة ٢٠١٥، خمسة مليارات منهم تقريبا يعيشون في بلد فقير،وبينما تسيطر البلدان الغنية(التي يعيش فيها تقريبا ١٥٪من سكان العالم) على ٨٠٪من إجمالي الدخل العالمي، نجد أن مجموعة "البلدان منخفضة الدخل" (والتي تمثل ٦٥٪من سكان العالم، بما فيها الهند والصين)، ويعيش فيها ٣مليارات نسمة، لم تحصل في عام ١٩٩٣، إلا على ٥٪تقريبا من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة اقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في أعالي البحار. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعيش فيها نحو ٦٠٠ مليون نسمة، فان ما تحصل عليه تقريبا يساوي نصف إجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس.إن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض(بينها الدول الاشتراكية ، والاتحاد السوفيتي السابق)والتي تمثل نحو (٨٥٪) من سكان العالم

،يكون نصيبها (٢٠٪)تقريبا من إجمالي الدخل العالمي(انظر الجدول الموالي). وفي العديد من الدول المدينة في العالم الثالث انخفضت القيمة الحقيقية للأجور في القطاع الحديث بنسبة تزيد على ٦٠٪ منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.أما الوضع في القطاع غير الرسمي والبطالة فقد أصبح حرجا جدا.فعلى سبيل المثال، انخفضت في نيجيريا القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجر بحدود ٨٥٪خلال الثمانينات (أثناء الحكومة العسكرية للجنرال إبراهيم بابا نجيد) . وفي فيتنام كانت الرواتب اقل من عشرة دولارات شهريا ، بينما وصل السعر المحلي للرز إلى مستواه العالمي،وذلك نتيجة لبرنامج صندوق النقدي الدولي الذي عملت على تطبيقه حكومة هانوي، حتى أصبح مدرس الثانوية في العاصمة الفيتنامية ،والحاصل على مؤهل جامعي، يتسلم على سبيل المثال، مرتبا شهريا يقل عن ١٥ دولارا أمريكيا. و في بيرو وبعد الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي رعاها صندوق النقد الدولي وقام بتطبيقها الرئيس البرتوفوجي موري في أوت من عام ١٩٩٠ازدادت أسعار الوقود ٣١مرة بين ليلة وضحاها.وارتفع سعر الخبز ١٢مرة.وانخفضت القيمة الحقيقية لأجر الحد الأدنى بحدود ٩٠٪(قياسا إلى ما كانت عليه في منتصف السبعينات من القرن العشرين) .

ـتوزيع الدخل العالمي(١٩٩٣)

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٢	نسبة السكان إلى الإجمالي العالمي ٪	حصة الفرد من الدخل (بالدولار)	الدخل الكلي (بمليارات الدولارات)	نسبة الدخل إلى الإجمالي
الدخل المنخفض					
العالم الثالث	٣٠٧٧,٨	٥٦,٠	٣٧٩	١١٦٦,٥	٤,٩
الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء	٥٩٩,٠	١٠,٩	٥٢٠	٣٠٠,٥	١,٣
أسيا الجنوبية	١١٩٤,٤	٢١,٧	٣١٠	٣٧٠,٣	١,٥
الصين	١١٧٨,٤	٢١,٤	٤٩٠	٥٧٧,٤	٢,٤
الدخل المتوسط					
العالم الثالث الإجمالي	١٢١٨,٩	٢٢,٢	٢٣٩٧	٢٩٢١,٧	١٢,٢
العالم الثالث	٤٢٩٦,٧	٧,١	٩٥١	٤٠٧٧,٦	١٧,١
أوربا الشرقية	٣٩٢,٣	٧,١	٢٦٦٥	١٠٤٥,٥	٤٠٤

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٣	نسبة السكان إلى الإجمالي العالمي ٪	حصة الفرد من الدخل (بالدولار)	الدخل الكلي (بمليارات الدولارات)	نسبة الدخل إلى الإجمالي
و الاتحاد السوفيتي					
اجمالي الدول الفقيرة	٤٦٨٩,٠	٨٥,٢	١٠٩٥	٥١٣٣,٧	٢١,٥
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٨١٢,٢	١٤,٧	٢٣٠٩٠	١٨٧٥٨,٣	٧٨,٥
الإجمالي العالمي	٥٥٠١,٥	١٠٠,٠	٤٣٤٣,٠	٢٣٨٩٢,٠	١٠٠,٠

المصدر:الأرقام أعلاه مستندة إلى بيانات البنك الدولي World Development Report; Washington.1995P.162

كما كان لنهاية الحرب الباردة تأثير عميق في التوزيع العالمي للدخل.وحتى وقت قصير مضى كانت أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي تعدان جزءا من الشمال المتقدمة ،أي بمعنى أنهما بلغا مستويات معينة من التقدم في مجالات الاستهلاك المادي،والتعليم،و الصحة والتطور العلمي...الخ،بحيث يمكن مقارنتها بصورة واسعة مع المستويات الموجودة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،وعلى الرغم من كون الدخول المتوسطة بمجموعها تعد دخولا منخفضة، إلا انه مع ذلك اعترف

الباحثون في الغرب بالمنجزات التي قامت بها دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، إن هذه الدول يصنفها الآن البنك الدولي على أنها اقتصاديات نامية إلى جانب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العالم الثالث ،وقد جاء هذا التصنيف كونها أصبحت بلدانا فقيرة، بسبب الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي.وتظهر جمهوريات آسيا الوسطى إلى جانب سورية والأردن وتونس ضمن ترتيب الدخل المتوسط الأدنى، بينما يقترب الاتحاد الروسي من البرازيل في ما يخص حصة الفرد من الدخل البالغ ثلاث آلاف دولار أمريكي. إن التغير في المراتب يعكس نتائج الحرب الباردة وعملية التراجع إلى مرتبة العالم الثالث غير المعلنة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

إضافة إلى هذا فقد تضاعف تأثرا لخطاب الاقتصادي المهيمن، منذ بداية الثمانينات، في المؤسسة الأكاديمية والبحثية في جميع أنحاء العالم، وضعف التحليل النقدي بصورة كبيرة جدا، حتى أصبح ينظر إلى الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة فردية من العلاقات الاقتصادية الوهمية التي تهدف إلى إخفاء التلاعبات بالنظام الاقتصادي العالمي. إن الدارسين المنتمين للتيارات الاقتصادية الرئيسة يقدمون نظريات الاقتصاد التطبيقي وإن المبدأ الاقتصادي المهيمن لايقبل لا بالاختلافات ولا بالمناقشات بشأن المقياس النظري الأساس له:ذلك أن المهمة الرئيسة للجامعات تكمن في تنشئة جيل من الاقتصاديين الملتزمين والأمناء الذين يحافظون على المبادئ و الأسس الاجتماعية المتعلقة باقتصاد السوق العالمية، وبالطريقة نفسها، اخذ المثقفون في العالم الثالث ينضمون، تصاعديا إلى دعم المقياس الليبرالي الجديد.أي أن تدويل " علم" الاقتصاد يدعم بلا تحفظات، عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية. إن هذا المبدأ الليبرالي الجديد" الرسمي" هو الذي يبتدع بنفسه أيضا نموذجه المضاد الذي يشتمل على الخطاب الأخلاقي والأدبي، ويتركز على

التنمية المستدامة وعلى ((تقليص الفقر)) وبالوقت ذاته يعمل على تحريف و إخفاء القضايا السياسية المتعلقة بالفقر وبحماية البيئة والحقوق الاجتماعية ومن النادر أن تقوم هذه " الإيديولوجية- المضادة " بتحدي معالجات السياسة الليبرالية الجديد. و في داخل هذه الإيديولوجية- المضادة(التي تمولها بسخاء مؤسسات الأبحاث) وجد دارسو التنمية ثغرة مشجعة، تمثل دورها في إيجاد نوع معين من النقاش الانتقادي

(داخليا لهذا الخطاب المضاد) من دون المساس بالأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمية.ويؤدي البنك الدولي دورا أساسيا في هذا الخصوص من خلال تشجيعه الأبحاث عن الفقر وعن مايسمى (بالأبعاد الاجتماعية للتكييف). إن هذا التركيز الأخلاقي وفي التصنيف حسب الأسبقيات(على سبيل المثال : تقليص الفقر، القضايا المتعلقة بالعدالة....الخ)يعطي وجها إنسانيا لمؤسسات برتون وودز ويمنحها نوعا من مظاهر الالتزام بالتغيير الاجتماعي.

ومن النادر جدا أن يكون هذا التحليل تهديدا للبرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد إذا ما فصل عمليا، عن فهم الإصلاحات الاقتصادية الرئيسة على المستوى الكلي.

على الرغم من أن التباين الاجتماعي والاختلاف في الدخل قد ازداد بين الدول من جهة وفي داخل الدولة نفسها من جهة أخرى، إلا أن إخفاء حقيقة الفقر العالمي مازالت تتم من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل. يقدر البنك الدولي بأن ١٨٪ من العالم الثالث هم من شديدي الفقر و٣٣٪ فقراء إذ جاء في دراسته المهمة، التي تصلح مرجعا لقضايا الفقر العالمي، إن الخط الأعلى للفقر يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم، وهذا يعني أن دخله السنوي سيكون ٣٦٥ دولارا. وعليه فان الفئات السكانية في الدول التي يكون فيها الدخل الفردي أكثر من دولار واحد في اليوم، تصنف بأنها ليست من الفئات الفقيرة

وبعبارة أخرى، فان أرقام البنك الدولي تصلح، من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل، في تقديم الفقراء في الدول النامية على أنهم يمثلون الأقلية في هذه الدول.

لقد ازداد استخدام الكيل بمكيالين والقياس بمقياسين في ما يخص القياسات العلمية لقياس الفقر فعلى سبيل المثال ، يقدر البنك الدولي بأن ١٩٪ فقط من السكان في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي يعدون فقراء وهو تحريف شديد للواقع خاصة عندما نعلم أن هناك واحدا من خمسة أمريكان في الولايات المتحدة يعيش (حسب معلومات دائرة الإحصاء) تحت خط الفقر .(مع العلم أن حصة الفرد الواحد من الدخل في الولايات المتحدة تكون بحدود ٢٠ ألف دولار تقريبا)

٤ـ اقتصاد العمل الرخيص

لقد صاحب عولمة الفقر نوع من الإصلاح في الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية و نوع من إعادة تحديد أدوار هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد . حيث أن للإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي في الإطار الوطني و التي طبقت في آن واحد بعدد كبير من البلدان دورا رئيسيا في تنظيم المستوى العالمي كما أن الفقر العالمي بات يكون إحدى الفقرات التي أدخلت في قائمة العرض، و لاسيما أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على الأيدي العاملة الرخيصة.

لقد تميز الاقتصاد العالمي بانتقال جزء أساس من القاعدة الصناعية للبلدان المتقدمة إلى أماكن توفر الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية، ولذلك بدأت تنمية اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في جنوب شرقي أسيا في عقدي الستينات والسبعينات، خاصة في مجال "الصناعة كثيفة العمل" ونظرا لكون تنمية الإنتاج الذي أنجزته الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج، كانت متقيدة

في البداية بعدد من مراكز التصدير مثل (هونغ كونغ ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية)، فإنها لم تنشط إلا في أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

و مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأ يظهر جيل جديد من مناطق التجارة الحرة الذي أخذت أقطاب النمو الرئيسة فيه تظهر في جنوب شرقي أسيا، والشرق الأقصى ،والصين، والبرازيل، والمكسيك وأوربا الشرقية. وتضم هذه العولمة للإنتاج الصناعي سلسلة واسعة من المنتجات المصنعة. بحيث تشتمل الصناعات في العالم الثالث على العديد من ميادين إنتاج (السيارات، بناء السفن،تجميع الطائرات، إنتاج الأسلحة....الخ)، وعلى الرغم من استمرار العالم الثالث في تأديته دور المنتج الرئيسي للمواد الأولية ،الا أن الاقتصاد العالمي المعاصر لم يعد يقدم في بنيته، التقسيم التقليدي بين " الصناعة"وبين " الإنتاج الأولي" (وعلى سبيل المثال،المداولة بشأن شروط التجارة بين منتجي المواد الأولية وبين المنتجين الصناعيين).ولاسيما أن جزءا كبيرا من الصناعة العالمية ينجز في جنوب شرقي آسيا والصين وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

إن هذا التطور، على المستوى العالمي، للصناعة القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة(في ميدان الإنتاج الأكثر تقدما وأهمية) يفرض ضغطا على الطلب الداخلي الخاص بالنشاطات الاقتصادية الفردية في العالم الثالث، وتمسكا في قوة العمل الصناعية الرخيصة المستقرة والمنظمة في جو سياسي " مضمون " . إن هذه العملية تستند إلى تدمير الإنتاج الوطني الخاص بالسوق الداخلية (أي بمعنى، تدمير الصناعات البديلة للاستيراد) في بلدان العالم الثالث وتعزيز اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة ومع اختتام دورة الاوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالميةWTO في عام ١٩٩٥ ، امتدت حدود " مناطق التجارة الحرة " تلك

القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة ،لتشمل الأراضي الوطنية للدول النامية كافة. لقد اسهمت إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز، في إضعاف الدولة، إذ تعطلت الصناعات التي تنتج للسوق الداخلية مما أدى إلى إفلاس الشركة الوطنية.إن تقلص الاستهلاك الداخلي الناجم عن برنامج التكييف الهيكلي يفرض نوعا من التقليص المناسب في تكاليف الأيدي العاملة، وفي هذا تتجسد" الخطة الخفية" للبرنامج: بحيث أن ضغط الأجور في العالم الثالث وأوربا يصلح كأساس لانتقال النشاط الاقتصادي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

إن عولمة الفقر هي المسؤولة عن تطور اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة على النطاق العالمي. وان إمكانات الإنتاج تتسم بكونها واسعة نتيجة لوفرة العمال الفقراء من ذوي الأجور الرخيصة و المنتشرين في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك فالدول الفقيرة لتتأخر فيما بينها، إذ أن الشعب الفقير لا يستطيع أن يخلق سوقا للبضائع التي ينتجها.

إن الطلب الاستهلاكي يقتصر تقريبا على ١٥٪من سكان العالم ويتركز بصورة واسعة في الدول الغنية التابعة لمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا النظام، وعلى النقيض من القاعدة الشهيرة للاقتصاد الفرنسي جان باتيست ساى ،فان العرض لايوجد الطلب عليه . بل على العكس، إن الفقر يعني الكلفة الوطنية للإنتاج: بحيث يعد إحدى فقرات الاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة(من جهة العرض)، إن الشعار اليوم هو الموت أو التصدير أما إحلال الواردات و الإنتاج للسوق المحلية فما هما إلا مفهومان مهملان للدول إن تتخصص على وفق ميزتها النسبية التي تكمن في وفرة الأيدي العاملة فيها وفي أجورهم المنخفضة ،

أما سر "النجاح الاقتصادي" فيكمن في تشجيع التصدير مما حدا بالبنك وصندوق النقد الدوليين أن يقوما بتشجيع الصادرات غير التقليدية في عدد كبير من الدول النامية في آن واحد ، بحيث اندفعت هذه البلدان جنبا إلى جنب مع المنتجين في أوربا الشرقية الذين يعتمدون على الأيدي الرخيصة أيضا ، إلى نوع من التنافس المستمر في الوقت الحاضر .

إن الجميع يرغب في التصدير إلى الأسواق الأوربية أو الأمريكية نفسها : فالفائض في العرض يجبر المنتجين في العالم الثالث على تخفيض أسعارهم ، وتهبط الأسعار التي يحددها للقطاعات الصناعية بشدة في السوق العالمية بطريقة مشابهة جدا لهبوط أسعار السلع الأولية ، وتسهم المنافسة بين الدول النامية وضمن الدولة الواحدة منها ، في ضغط الأجور والأسعار. ويؤدي تشجيع الصادرات(عندما يمارس في عدد كبير من الدول في آن واحد)إلى الإنتاج الوفير و إلى انخفاض الإيرادات الناجمة عن التصدير. وفي هذا ينتهي إلى تخفيض أسعار السلع وعائدات التصدير التي يسددها الدائنون الخارجيون.

فضلا على ذلك، فان إجراءات الاستقرار الاقتصادي المفروضة في الجنوب وفي الشرق تنعكس في اقتصاديات الدول الغنية : لأن الفقر في العالم الثالث يسهم في انكماش الطلب على الاستيراد عالميا ، الأمر الذي يؤثر بدوره في النمو الاقتصادي ونمو العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

إن التكييف الهيكلي يحول الاقتصاديات الوطنية إلى مجالات اقتصادية مفتوحة ويحول الدول إلى إقليم بحيث تصبح هذه الدول" احتياطات " للأيدي العاملة الرخيصة وللمواد الطبيعية.ومع أن هذه العملية تقوم على عولمة الفقر وعلى انضغاط الطلب على الاستهلاك عالميا ، غير أن تشجيع الصادرات في الدول النامية لم ينجح إلا في عدد محدود من المناطق ذات الأيدي العاملة الرخيصة. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن

القيام بنشاطات تصديرية في آن واحد في عدد كبير من الأماكن يؤدي إلى تنافس كبير بين الدول النامية سواء في ميدان الإنتاج الأولى أم في ميدان الإنتاج الصناعي ونظرا لعدم اتباع الطلب العالمي، سيرافق القدرة الإنتاجية الجديدة الناشئة في بعض الدول نوع من الانحدار الاقتصادي "وتسريح للعمال" في مناطق معينة من العالم الثالث.

ماذا يحدث عندما يطبق الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي في آ ن واحد في عدد كبير من الدول؟ إن الذي يحدث في الاقتصاد العالمي المترابط في ما بينه، هو أن برامج التكييف الهيكلي التي تطبق في الإطار الوطني ستؤدي "بمجموعها " إلى تكييف عالمي في هيكليات التجارة العالمية والنمو الاقتصادي.

و يمكن أن نفهم بوضوح تأثير التكييف العالمي على العلاقات التجارية :حيث أن تطبيق سياسات تشجيع التصدير في عدد معين من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى عرض فائق في الأسواق الخاصة بالسلع، يصاحبه هبوط في الأسعار الدولية لهذه السلع.ولذلك فان حجم الصادرات في العديد من الدول التي خضعت للتكييف الهيكلي، ارتفع جوهريا .غير أن قيمة عوائد هذه الصادرات انخفضت كثيرا ، وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذا التكييف الهيكلي العالمي (الذي يقتضي عولمة السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي) ينعكس في هبوط كبير بأسعار السلع ويشجع على الانتقال السلبي للموارد الاقتصادية بين الدول المدينة و الدائنة.

كما تؤدي العولمة دورا رئيسيا في تفكيك الاقتصاد الوطني لأي بلد مدين وفي إعادة تركيب علاقة جديدة مع الاقتصاد العالمي. أي أن الإصلاحات الاقتصادية تقتضي تفكيك / إعادة تركيب هياكل الإنتاج و الاستهلاك الوطنيين.إن انخفاض الأرباح الحقيقية يؤدي إلى انخفاض كلف الأيدي العاملة وهبوط معدلات الاستهلاك العام(للسلع الضرورية)

للغالبية العظمى من السكان.ومن جانب آخر، فإن " إعادة تركيب" الاستهلاك يتميز بازدياد "الاستهلاك ذو الدخل المرتفع " عن طريق تحرير التجارة والتدفق النشيط للسلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية المستوردة لجزء صغير من السكان .و إن هذا "التفكيك/إعادة التركيب" للاقتصاد الوطني وإدماجه في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة، يقتضي الانخفاض في الطلب الداخلي (وفي مستويات المعيشة) لأن الفقر، الأجور المنخفضة والأيدي العاملة الوفيرة تعد " فقرات" داخلة في جانب العرض. ويكون الفقر وانخفاض تكاليف الإنتاج القاعدة الآلية في تفعيل الإنتاج المكرس للسوق الخارجية.

إن التطبيق الآني لبرامج التكييف الهيكلي في البلدان المدينة يعمل على تسريع نقل الصناعة اليدوية من المجمعات الصناعية الموجودة في البلدان المتقدمة إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث وأوربا الشرقية.وعلاوة على ما تقدم يمكن أن نضيف بأن القدرة الإنتاجية الجديدة (لأغراض التصدير) الناجمة عنها، تنمو في إطار الطلب العالمي البطيء ومنخفض النمو.وإلى هذا " الاهتمام الكبير" في إيجاد قدرة إنتاجية(لأغرض التصدير)في بلد أو في أكثر من بلد في العالم الثالث، تعود عملية" تعطيل موارد الإنتاج" ومن ثم عملية انحدار النظام الاقتصادي العالمي.

إن "التفكيك" لايضمن إعادة التركيب"الجيد" أي بمعنى أن الإزالة التدريجية للصناعة المحلية التي تنتج للسوق الداخلية لا تضمن إقامة نوع جديد من العلاقة المستقرة والقابلة للتطبيق مع السوق العالمية.وبعبارة أخرى أن انضغاط كلفة الأيدي العاملة (لصالح العرض)لايضمن وحده سوى نمو قطاع التصدير وإدماج الاقتصاد الوطني للعالم الثالث في السوق العالمية(كما لايضمن تنمية الصادرات الصناعية).فهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيو سياسية

والتاريخية هي التي ستحدد الموقع الجغرافي لهذه الأقطاب الإنتاجية الجديدة التي تقوم على الأيدي العاملة الرخيصة المكرسة للسوق العالمية.

ويجري التوجه نحو إقامة إعادة التركيب في المناطق ذات الوظائف النوعية في الاقتصاد العالمي، حيث أن تكوين الأقطاب الجديدة النشيطة للاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في المكسيك، و أوربا الشرقية، وجنوب شرقي آسيا يناقض بقوة الوضع الذي يسود القسم الأكبر من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية.

على الرغم من أن الكثير من مناطق العالم غير مدمجة بصورة نشيطة في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أنها تمتلك احتياطات مهمة من تلك الأيدي العاملة، بحيث تؤدي دورا مهما في تحديد كلف العمل في الإطار العالمي، وفي حالة حدوث الإضرابات التظاهرات التي يقوم بها العمال، بما فيها الضغوط الاجتماعية من أجل زيادة الأجور، في بعض هذه الأماكن من العالم الثالث، يتمكن رأس المال غير الوطني من نقل صناعته، أو عقده صفقات إنتاجية جديدة في أماكن بديلة.ان هذا يعني أن وجود دول احتياطية يستهدف كبح الأجور وتكاليف العمل في اقتصاديات التصدير (القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة)الأكثر نشاطا(مثل شرقي آسيا، المكسيك، الصين، و أوربا الشرقية).

ولذلك فإن تحديد مستويات الأجور في الدول النامية لا يعتمد ليس على هيكل السوق الوطنية للعمل فحسب، وإنما على الأجور السائدة في الأماكن المزدحمة بالأيدي العاملة الرخيصة أيضا، وهكذا يكون مستوى كلف العمل مرتبطا بوجود نوع من الأماكن العالمية لاحتياطي اليد العاملة الرخيصة المكونة من جيوش الاحتياط في البلدان المتخلفة.إن هذا الفائض في سكان العالم أصبح يحدد الهجرة الدولية

لرأس المال المنتج في الميدان الصناعي نفسه، من بلد إلى آخر:حيث يقوم رأس المال الدولي(المشتري المباشر أو غير المباشر لقوة العمل)بتغيير السوق الوطنية للعمل، ومن جهة نظر رأس المال، فإن هذه الجيوش الاحتياطية تكون في مكان دولي واحد للاحتياط، يكون فيه العمال – في مختلف الدول- أمام منافسة مفتوحة فيما بينهم، وتصبح البطالة العالمية محركا لتراكم رأس المال العالمي الذي ينظم كلف العمل في كل اقتصاد وطني على حدة وينظم الفقر العالم الكلف الدولية للعمل. أما الأجور في إطار كل اقتصاد وطني على حدة، فإنها تحدد أيضا من خلال العلاقة بين المدينة والريف.أو بمعنى آخر أن الفقر الريفي ووجود كتلة كبيرة من العمال الزراعيين بلا أرض وعاطلين عن العمل يؤدي إلى تشجيع الأجور الواطئة في الاقتصاد الصناعي الحضري. لقد هبط بصورة مأساوية، إسهام الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصاديات التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، وذلك في أعوام الثمانينات. فعلى سبيل المثال، أدت برامج التكيف الهيكلي، في أمريكا اللاتينية، إلى انكماش كبير في الأجور من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث النسبة المئوية للقيمة المضافة إلى الإنتاج.أما في ما يتعلق بأجور العاملين في الدول المتقدمة فإنها تكون تقريبا ٤٠٪من القيمة المضافة إلى الإنتاج، في حين تكون هذه النسبة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرقي آسيا بحدود ١٥٪.كما أن تطوير الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث يأتي انعكاسا لغلق المعامل في المدن الصناعية التابعة للدول المتقدمة ، بحيث أثرت الموجة الأولى من عمليات الغلق بصورة واسعة في مناطق(كثيفة العمل)للصناعة اليدوية الخفيفة، ولا تزال جميع قطاعات الاقتصاد الغربي(وجميع أصناف قوة العمل) تتأثر، ومنذ الثمانينات، بإعادة هيكلة الشركات الصناعية

الفضائية والهندسية ،ونقل إنتاج السيارات إلى أوربا الشرقية و العالم الثالث ،وغلق صناعة الحديد....الخ.

لقد رافق تطوير الصناعة اليدوية في مصانع مساحيق التجميل وفي مناطق عمليات التصدير التي تقع مباشرة إلى الجنوب من منطقة ريو غُراندي Rio Grande الواقعة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، في أعوام الثمانينات من القرن العشرين ،القيام بتسريح العمال والبطالة في المراكز الصناعية التابعة للولايات المتحدة وكندا.

وقد سادت عملية التحويل هذه الاقتصاد المكسيكي برمته نتيجة لخضوعه لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتاNAFTA و بالطريقة نفسها قامت الشركات الوطنية اليابانية بتحويل صناعتها القائمة على الصناعة اليدوية إلى تايلاند أو الفلبين ،لأن العمال هناك يمكن التعاقد معهم بثلاثة أو أربعة دولارات في اليوم الواحد ، وأخذت الرأسمالية الألمانية تتوسع إلى أبعد من الحدود الغربية لبولونيا بهدف الرجوع إلى مجالها الحيوي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية ،وفي خطوط التجميع في بولونيا وهنغاريا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا ،تكون كلفة العمل(التي هي بحدود ١٢٠ دولارا شهريا)أقل بكثير من كلفة العمل في الإتحاد الأوروبي،بحيث أن عمال صناعة السيارات في ألمانيا يتسلمون أجرا بحدود ٢٨ دولار بالساعة. وضمن هذا السياق، تكون البلدان الاشتراكية القديمة منتمية إلى الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة ،وعلى الرغم من المصانع المدمرة ومعدلات البطالة المرتفعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية القديمة ، إلا أن الأشياء الأكثر ربحية للرأسمالية كانت تتجسد في توسيع قاعدتها التي تعتمد الصناعة اليدوية نحو أوربا الشرقية. وتقل كل فرصة عمل تفقد وتحول إلى العالم الثالث ،هبوطا في الاستهلاك بما يوازيها في الدول المتقدمة ،وعلى الرغم من أن غلق المعامل وتسريح العمال

تعرضها عادة وسائل الإعلام على أنها حالات منعزلة ناجمة عن إعادة هيكلة الشركات إلا أن تأثيرها الكلي في الإيرادات الحقيقية وفي العمل يكون مدمرا، أما أسواق الاستهلاك فيصيبها الانهيار بسبب إقدام عدد كبير من الشركات(في مختلف الدول)على تقليص قوة عملها في آن واحد، وينعكس هبوط المبيعات بدورة في الإنتاج بحيث يسهم في سلسلة لاحقة من حالات الإفلاس وغلق المعامل،وهكذا دواليك.

لقد اشتد انخفاض مستويات الإنفاق في النصف الشمالي للكرة الأرضية بسبب إزالة القيود عن سوق العمل:حيث تسودها حالة عدم ثابت مؤشر الأجور، العمل الجزئي، الفترة، التقاعد المبكر وفرض مايسمى بالاستقطاعات الطوعية للأجر، إن ممارسة هذه العملية التدميرية، (التي تنقل العبء الاجتماعي للبطالة إلى الفئات العمرية الشابة)، تؤدي بدورها إلى منع دخول جيل بأكمله إلى سوق العمل. وبعبارة أخرى، إن الإزالة التدريجية للصناعات في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش سوق الطلب الذي يقضي بدوره على جهود الدول النامية من أجل بيع المصنعة يدويا إلى سوق غريبة منكمشة. إنها عبارة عن دورة سيئة:حيث يسبب فيها نقل الصناعات إلى الجنوب وإلى الشرق،نوعا من تغيير محل النشاط الاقتصادي والبطالة في البلدان النامية، الأمر الذي يميل بدوره إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو الكساد الشامل. إن هذا النظام يتميز بقدرة محدودة على الإنتاج، غير أن عمل توسيع الإنتاج- أي نقل الإنتاج المادي من اقتصاديات ذات أجور عالية إلى أخرى ذات أجور واطئة -يسهم في انكماش المصروفات (التي ينفقها المطرودون من العمل على سبيل المثال)الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العالمي- في النهاية- يسير نحو طريق الركود الشامل.

لقد أخذ التغيير في مجال النشاط الاقتصادي يزداد شيئا فشيئا على المستوى القاري لكل كتلة تجارية على حدة، ويتجسد هذا في قيام

كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بإنشاء" معاقل للأيدي العاملة الرخيصة" في مواقع قريبة جدا من حدودها الجغرافية، وفي ما يتعلق بأوربا فإن خط اودر نيسي(Oder- Neisse) يمتد إلى بولونيا مثلما يمتد خط ريو غراندي Rio Grande إلى المكسيك،وتؤدي الستارة الحديدية القديمة الدور نفسه الذي تؤديه منطقة ريو غراندي .فهي تفصل اقتصاد الأجور العالية في أوربا الغربية عن اقتصاد الأجور المنخفضة في الكتلة السوفيتية القديمة. وحتى الآن لا تزال اتفاقية نافتا NAFTA تختلف عن اتفاقية ماسترخت Maastricht التي تسمح بالانتقال الحر للأيد العاملة داخل دول الاتحاد الأوربي- لأنها نصت في بنودها على أن ريو غراندي RIO Grande تفصل بين سوقين مختلفتين للعمل:بحيث أغلقت وحدات إنتاجية في الولايات المتحدة وكندا وحولت إلى المكسيك، المكان الذي تكون فيه الأجور واطئة بما لايقل عن عشرات مرات عما هو في أمريكا وكندا، إن السمات الأساسية لاتفاقية النافتاNAFTA تتمثل في عدم انتقال الأيدي العاملة ورفع القيود التعريفية أكثر مما تتمثل في التجارة الحرة. وطبقا لاتفاقية نافتا، تستطيع الشركات الأمريكية تقليص كلف العمل إلى أكثر من ٨٠٪من خلال نقل عملياتها الإنتاجية إلى المكسيك أو من خلال التعاقد على تنفيذ هذه العمليات الإنتاجية داخل ذلك البلد. إن هذه الآلية لاتقيد الصناعة اليدوية أو الأنشطة من أن تستخدم الأيدي العاملة غير الماهرة : إذ لاشيء يمنع انتقال الصناعات ذات التقنية العالية من الولايات المتحدة إلى المكسيك، التي يمكن التعاقد مع المهندسين والعلماء فيها بمئات قليلة من الدولارات. وأن هذا التغيير المكاني يؤثر بقوة في قسم كبير من اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا،بما فيها قطاع الخدمات.

لقد أدت اتفاقية النافتا منذ بدايتها إلى تقليل فرص العمل وانخفاض الأجور الحقيقية، بحيث أدى نقل الصناعات إلى المكسيك

على تدمير مراكز العمل وتقليص الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة وكندا ،ويرجع السبب في تفاقم هذا الانكماش الاقتصادي إلى اتفاقية النافتا : لأن العمال المفصولين في الولايات المتحدة وفي كندا لم يستخدموا في القطاعات الأخرى للاقتصاد ،ولم تبتدع طرائق جديدة للنمو الاقتصادي كنتيجة لانتقال الصناعات. وأن انخفاض الاستهلاك، الناجم عن عمليات طرد العاملين وغلق المعامل، يؤدي إلى انكماش عام في المبيعات و في عدد فرص العمل، وأخيرا إلى المزيد من عمليات طرد العاملين من القطاع الصناعي. وفضلا على ذلك، تعمل اتفاقية النافتا على تشجيع دخول الشركات الأمريكية وكندا إلى السوق المكسيكية من خلال إحلالها محل الشركات الوطنية القائمة ، إن الهدف هو تنمية التركيز الصناعي، وإزالة الشركات المتوسطة والمتوسطة والصغيرة وكذلك السيطرة على جزء من اقتصاد الخدمات في المكسيك عن طريق نظام منح الامتيازات. وبذلك تقوم الولايات المتحدة بتصدير كسادها إلى المكسيك التي لا يساعد فيها الفقر والأجور الواطئة على التوسيع بالطلب، باستثناء إحدي الأسواق الصغيرة للاستهلاك المميز. وفي كندا ،أدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ إلى القضاء على اقتصاد الشركات الفرعية :إذ أغلقت الشركات الكندية الفرعية وحولت إلى مكاتب إقليمية للمبيعات. لقد أسهم إنشاء اتفاقية النافتا في تفاقم الكساد الاقتصادي:لأن الاتجاه يسير نحو تقليص الأجور وفرص العمل في الدول الثلاث للكتلة. وبما أن القدرة الإنتاجية عالية إلا أن القيام بتوسيع الإنتاج(عن الطريق تحويل العمليات الإنتاجية للولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك) أسهم في انكماش الاستهلاك. لقد أدى التركيز المتنامي للدخل و الثروة في أيدي فئة اجتماعية قليلة(سواء في الدول المتقدمة أم في جيوب تأثيرية صغيرة في العالم الثالث و أوربا الشرقية) إلى النمو النشيط في اقتصاد السلع الكمالية : التي

تشمل على الرحلات و الترفيه، السيارات، السلع الالكترونية و أجهزة الاتصالات المتطورة....الخ .و أن الإعفاء من الضرائب الخاصة بطرق السيارات و النقل الجوي، يعد من النقاط الأساسية الاستهلاك الحديث الخاص بالفئات الغنية وباقتصاد الرفاهية اللذين توجه إليهما كميات كبيرة من الموارد المالية، وبينما كانت مساحة السلع الاستهلاكية المتوفرة للفئات الغنية جدا تتسع بشكل متجاوز للحدود تقريبا، كانت حالة الانكماش السري(ومنذ أزمة الدين في بداية الثمانينات من القرن العشرين)في مستويات استهلاك الغالبية العظمى من سكان العالم. بحيث قلص استهلاك السلع الأساسية (لنحو ٨٥٪ من سكان العالم) إلى عدد صغير من المواد الأولية الضرورية والسلع الأساسية، وهذا يناقض التنوع الواسع في السلع المتوفرة للأقلية الغنية في المجتمع. ومع ذلك، فإن النمو النشيط في استهلاك السلع الكمالية يعطي متنفسا مؤقتا لاقتصاد عالمي يطارده الكساد، لذلك فإن سرعة هذا النمو، تتناقص على الدوام ركود قطاعات إنتاج السلع والخدمات الأساسية. إن ركود إنتاج الأغذية وبناء المساكن وركود الخدمات الاجتماعية الأساسية في العالم الثالث و أوربا الشرقية يناقض ظهور فئات صغيرة مميزة اجتماعيا ومع تنمية استهلاك السلع الكمالية. إن أفراد النخبة في الدول المدينة، بما فيهم العملاء السابقون و الأعيان الجدد في أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق، هم أبطال هذه العملية وهم المستفيدون منها على حد سواء ،ويمكن في الوقت الحاضر مقارنة التفاوت الاجتماعي والتفاوت بالدخل في كل من هنغاريا و بولونيا مع ما يناظرهما من التفاوتات الموجودة في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال يمكن شراء سيارات(Porshe- Carrera)من شركة بورش هنغاريا Porshe- Hungria في قلب العاصمة بودابست بمبلغ متواضع بحدود (٩,٧٢) مليون فلورين. وهو أكثر مما

يحصل عليه عامل هنغاري من متوسطي الدخل طيلة حياته، أي ما يحصل عليه في سبعين سنة من عمله في قطاع الصناعة.

إن هيكل الأجور الواطئة في العالم الثالث، وتأثيرات إعادة هيكلة الاقتصاد و تأثيرات الكساد في الدول المتقدمة لا تخدم تنمية الاستهلاك الواسع ولا التحسين العام في القدرة الشرائية، ولذلك فإن نظام الإنتاج العالمي يهدف على الدوام إلى سد حاجة الأسواق المحدودة ذات الدخل العالمي سواء في الشمال أم في الجيوب الصغيرة في الجنوب والشرق.

ويظهر مما تقدم، أن الأجور و الكلف الواطئة للإنتاج تقود إلى قدرة شرائية منخفضة وإلى ط\لب غير كفء وتعد هذه العلاقة المتناقضة إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة : أي بمعنى أن الذين يقومون بالإنتاج هم ليسوا الذين يستهلكونه.

٥ـ الاقتصاد الريعي.

لقد ظهر مع الإزالة التدريجية للصناعة اليدوية، نوع من الاقتصاد المربح في الدول الغنية- متركز في قطاع الخدمات بحيث اجتذب أرباح الصناعة اليدوية في العالم الثالث، أما اقتصاد التقنية العالية، القائم على ملكية المعرفة العلمية الصناعية (Know- How) و على مشاريع المواد وعلى البحوث و التنمية...الخ، فإنه يتوقف على قطاعات الإنتاج المادي، بحيث يستحوذ قطاع الخدمات على القيمة المضافة إلى المادة المصنعة يدويا. وإضافة إلى ذلك وبغض النظر عن دفع الضرائب ورسوم الترخيص نظير استخدام التقنية اليابانية و الغربية، فإن أرباح المنتجين في العالم الثالث يستحوذ عليها وبصورة ثابتة، موزعو المفرد و الجملة في البلدان المتقدمة. ويبقى الإنتاج الصناعي متوقفا على رأس مال الاحتكارات المختصة. وتأتي تنمية ما يسمى بالصناعة في العالم الثالث نتيجة لعملية

إعادة الهيكلة العالمية للإنتاج. ففي الدول المتقدمة تكمن أطراف النمو في قطاعات الإنتاج غير المادي (التقنية العالية، بما فيها مشروع اختراع المواد، اقتصاد الخدمات ، البنية التحتية التجارية والمالية، الاتصالات ، النقل)ولا تكمن في المنتج المادي المصنع بحد ذاته.

إن هذا اللا تصنيع الواضح للبلدان الصناعية يحتاج إلى أن يكون مفهوما : لأن معنى مصطلح صناعة حدثت فيه تغيرات عميقة. وأن أطراف النمو ذات التقنية العالية أخذت تجرب نوعا من التنمية السريعة على حساب الصناعات التقليدية القديمة، التي أقيمت تاريخيا في البلدان المتقدمة انطلاقا من بداية الثورة الصناعية.

مازلنا نهتم بالاقتصاد العالمي الذي يقوم فيه عدد كبير من الاقتصاديات الوطنية بإنتاج سلع مصنعة يدويا لغرض تصديرها إلى أسواق بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وما عدا بعض الاستثناءات التي تستحق التقدير كاقتصاديات بعض الدول (مثل كوريا ، البرازيل، المكسيك) فإن بلدان هذه المنطقة لا تعد حاليا بلدانا (حديثة التصنيع)، لأن عملية جعلها صناعية تأتي بصورة واسعة، نتيجة لانتقال الإنتاج إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث، وتكون هذه العملية مشروطة بإصلاح الاقتصاد العالمي، وبعبارة أخرى فإن لامركزية وانتقال الإنتاج المادي إلى العالم الثالث كان السبب فيها ما يرجع إلى الاختلافات الكبيرة السائدة في الأجور بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بحيث هذه الأخيرة دولا منتجة فقط للسلع الصناعية الضرورية ، أما الإنتاج الوفير للسلع الصناعية الذي يجرى على مستوى العالم، فإنه يؤدي ضمن هذا السياق، إلى تخفيض حاد في الأسعار مثلما يحدث مع عملية العرض الفائض التي تميز أسواق السلع الأولية، أما دخول الصين إلى تقسيم العمل الدولي، في نهاية السبعينات، فهو الذي أحدث تغيير في بني الإنتاج الوفير.

إن تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي يتم في عدد كبير من البلدان تحت رعاية صندوق النقد الدولي، يسهم أيضا في تدعيم هذا النوع من الاقتصاد المريح : لأن كل بلد (وهو ينافس البلدان النامية الأخرى) يكون ملزما في إنتاج السلسلة نفسها من السلع الضرورية والسلع المصنعة لأغراض السوق العالمية، وبينما تكون المنافسة هي التي تميز إنتاج السلع المادية في البلدان النامية، إلا أن القنوات التجارية الدولية- مثل أسواق الجملة و المفرد في البلدان المتقدمة- تكون خاضعة لسيطرة الاحتكارات المتحدة. إن هذا التنافس المزدوج والاحتكار، يعدان من السمات الرئيسة التي تميز بها نظام التجارة العالمي. أما التنافس الذي يجري بلا هوادة بين المنتجين المباشرين، الموجودين باستمرار في مختلف البلدان نتيجة لهيكل العرض العالمي الزائد، يناقض البنية الاحتكارية للسيطرة التي يقوم بها عدد صغير من الشركات العالمية على التجارة الدولية وعلى براءات الاختراع الصناعية وعلى تجارة المفرد والجملة...الخ.

نظرا لأن السلع المصنعة في البلدان النامية تستورد بأسعار(فوب FOB) دولية منخفضة جدا، فإن القيمة المسجلة لاستيرادات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من البلدان النامية تكون منخفضة نسبيا، (إذا ما قورنت مع إجمالي الصفقات التجارية، وكذلك مع قيمة الإنتاج المحلي)، وما أن تدخل هذه السلع إلى أسواق الجملة و المفردة في البلدان الغنية حتى تتضاعف أسعارها مرات عديدة، حتى يصبح سعر المفرد للسلع في العالم الثالث أكبر بعشرات مرات من السعر الذي استوردت هذه السلع، وبهذه الطريقة تنشأ قيمة مضافة بشكل اصطناعي داخل اقتصاد الخدمات في البلدان الغنية من غير أن يجري أي نوع من الإنتاج المادي وتضاف هذه القيمة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد الغني، وعلى سبيل المثال، فإن سعر المفرد للبن يكون أعلى بحدود سبعة إلى عشرة

أضعاف من سعر فوب(FOB) وبحدود عشرين مرة تقريبا المدفوع للمنتج الزراعي في العالم الثالث.

البن ترتيب الأسعار (بالدولار)

	السعر	نسبة الجزء المتراكم من القيمة المضافة ٪
السعر المدفوع للمنتج	٠,٢٥٠	٤,٠٠
سعر فوبFOB الدولي	١,٠٠	١٠,٠٠
سعر المفرد النهائي	١٠,٠٠	١٠٠,٠٠

❖مرتكزة على أسعار(FOB) التقريبية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)وعلى أسعار المفرد في سوق أمريكا الشمالية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)و أن الأسعار المدفوعة للمنتج تختلف بصورة جدية من بلد إلى بلد لآخر.

وبعبارة أخرى، يمكن القول أن الجزء الأكبر من أرباح المنتجين الأوليين يذهب إلى التجار والوسطاء وبائعي الجملة والمفرد، وهذه العمليات مشابهة لما يحصل من الاستحواذ على الأرباح الناجمة عن غالبية السلع المصنعة في أماكن الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج.

ثانيا: آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة

١ـ الأزمة المكسيكية

كانت المكسيك حتى نهاية عام ١٩٩٤ ، البلد الذي أغرى المستثمرين وحقق و عوده بإيرادات خيالية لهم ، ذلك لأن ((البيزو)) كان مرتبطا بالدولار الأمريكي ، و قد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا . فقد استثمرت المليارات من الدولارات في المكسيك ، و بدا أن مستوى التطور المتحقق هو الطريق الصحيح ، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا (دول النمورTigerstaten) من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية ((للعالم الثالث)) بنجاح. غير أن أجراس عيد الميلاد ١٩٩٤ قد

أسكتت المدائح ، ليظهر أن حاجة المكسيك هي أكثر من مليار دولار لضمان قدرة الدولة الائتمائية. فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها ، في الوقت الذي تحول فيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمل ((الأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين)) . ما الذي حدث فعلا ؟

في ٠١ جانفي ١٩٩٤ بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (NAFTA). و دولها كانت : كندا ، الولايات المتحدة ، و بلد نام هي المكسيك . إذ أريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة ، تقديم نموذج على أن البلدان النامية في وضع يسمح لها باللحاق و اختصار المسافات ، من خلال التجارة الحرة . غير أنه في عام ١٩٩٤ كانت المكسيك قريبة من إعلان العجز المالي ، و في نفس الوقت لتأسيس ((النافتا)) من عام ١٩٩٤ ، بدأ التمرد في ((شيابس)) (Chiapas) إحدى دول الإتحاد المكسيكية ، بالقرب من غواتيمالا ، مدعومة بجيش التحرير الانفصالي(EZLN) و هذا التوقيت لم يكن مصادفة . إذا جاء ((إعلان جبهة EZLN رفضها القاطع ((للنافتا)) .. لأنها في الشكل المتفق عليه ، سوف تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين الصغار ،و في سياق محاولة كبح التمرد عسكريا بوحشية ، على الدولة المكسيكية- و بسبب من الضغط الدولي العام – أن تقدم للانفصاليين مبادرة وقف القتال من طرفها ، و حتى العفو العام أخيرا. غير أن المتمردين(العصابات) يملكون تأييدا قويا من السكان و يتحركون في ((الإقليم بحرية كما السمك في الماء)) . و لم يكتف التمرد برفضه ((لليبرالية الجديدة)) بل بدأ يهز الأركان الأساسية لسياسة ((المجدد سالينس (Salinas) الذي أراد أن يجعل بلاده أكثر جذبا للرأسمال الأجنبي. و في عام ١٩٩٤ تم قتل مرشح الرئاسة (كولوسيوcolosio) المطيع للرئيس الديكتاتوري المهيمن على السلطة. كذلك في نفس العام تم اغتيال سياسي آخر رفيع المستوى . و قد زادت الولايات المتحدة الأزمة سوءا عندما رفعت سعر الفائدة. إلى

جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، هناك مسألة أخرى و هي أن سندات الدين المكسيكية راحت تخسر مقابل ((الجاذبية.. الأمريكية ، كإشارة واضحة لأزمة البيزو المقبلة)) . إذا بدأ رأس المال المرتبط بالاستثمارات قصيرة الأجل ينسحب نحو الولايات المتحدة، ذلك لأن البيزو قد فقد خلال أسبوع واحد ٤٠٪ من قيمته بسبب الطلب المنخفض ((مما اضطر الرئيس المكسيكي للتضحية بوزير المالية ، و التشديد على الإصلاح الفوري لموازنة الدولة)) ،و للاحتفاظ بالثقة المالية للحكومة ، و فر الرئيس الأمريكي ضمانات قروض للمكسيك بما يزيد عن ٤٠ مليار دولارا أمريكيا. ((الآن لم يعد المستثمرون يخمنون بخروج المكسيك من الدولار ، بل يعرفون ذلك)) و خلافا لكل التوقعات ، فقد بدأت الأزمة بالتفاقم ، إذ لم يكن واضحا . فيما إذا كان الرئيس الأمريكي ((كلينتون)) سيحصل على الأموال التي وعد بها ، إذ تناصره الأغلبية الجمهورية في الكونغرس العداء)).

انطلاقا من هذه المعطيات ، راح المستثمرون في الدول ((المصنعة حديثا)) يتخوفون، من أن يحدث لهم ما حدث في المكسيك . لذلك و في كل مكان من العالم بدأ الرأسمال ينتقل إلى العملات الصعبة، كما الدولار و المارك الألماني. و قد كان ضروريا ، و من خلال أثر كرة الثلج المتدحرجة، أن يوفر صندوق النقد الدولي ، و الرئيس الأمريكي ((كلينتون)) و خلال ٢٤ ساعة قرض المساعدة الأكبر ، منذ خطة ((مارشال)) (Marshall) و بدون أية مراقبة برلمانية ،و للمرة أولى استطاعت المكسيك، من خلال ٥٠ مليار دولارا ، أن تضمن قدرتها الائتمانية، و بفضل هذه المساعدة السخية، لم يعد يتوجب عليها، الخروج من نهج الليبرالية الجديدة، أو أن تفرض المراقبة على القطع الأجنبي . و بعد هذا ((الانكماش)) فقد البيزو نصف القيمة التي مثلها قبل أشهر قليلة. بينما تقلصت الميزانية الحكومية، فهدأت أجواء التوتر في الأسواق

المالية، ((كان يمكن حدوث كارثة حقيقية عالمية، لو توجب على المكسيك تطبيق الرقابة على العملات الأجنبية، كي توقف هروب الرساميل، و أخيرا نجحت مصداقية التطور الموجه عبر السوق، بعد أن كان موضوع رهان بالسقوط)) .

بيد أن الوضع كان مختلفا على صعيد السكان المكسيكيين. إذ تمت خسارة ٢,٤ مليون فرصة عمل خلال أقل من نصف عام، بعد أن احتاج إنجازها لأكثر من سبع سنوات . و بنفس الوقت أعلنت ٦٠ ألف شركة بناء الإفلاس. كما تقلص الناتج الاجتماعي الإجمالي بما نسبته ١٠٪ ،أما معدل البطالة فقد تضاعف ، حيث ارتفع من ٣,٧٪لعام ١٩٩٤ إلى ٦,٥٪ لعام ١٩٩٥، بيمنا ارتفع معدل التضخم إلى ٣٥٪ في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص حوالي ١٢٪ . إن تخفيض سعر صرف عملة ما، أو تهديد القدرة الائتمانية و فقدان الثقة المالية يسفر عن مشكلتين: وهذا يعني بالنسبة للسكان، أن النقد الأجنبي أصبح مرتفعا و مكلفا أكثر، و أن التضخم يزداد من خلال ارتفاع الأسعار المستمر.الصناعة و الشركات التجارية المعتمدة سلعا أجنبية، تقارب الإفلاس هذا من جهة، و من الوجهة الأخرى، فهذا يعني بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المضاربين: الخسارة، إذ لن يقدموا على الاستثمار ثانية في بلد كهذا، إلا في حال ارتفعت الفائدة بشكل كبير. و في النهاية إن حالة كهذه تدفع بالدولة نحو الشلل الاقتصادي. من هنا، يمكن القول: إن القرض الضخم للمكسيك (الذي لا تزال حتى اليوم ترزح تحت معضلة سداده) قد ساعد المكسيك من جهتين، إذ أن فقدان الثقة بالدولة، كان بمثابة الشر الأكبر. و عند هذا المثال ، تتيح بعض جوانب العولمة، التعرف على الأوليات الخطيرة التالية:

أولا: يتأثر رأس المال المستثمر لفترة قصيرة، اليومية بشكل سريع. إذ يمكن القول لو أن المكسيك قد منحت قروضا حكومية

طويلة الأجل لأمكن تفادي وقوع الأزمة، و لو وقعت لكانت تبعاتها أقل كراثية مما هي عملية بالفعل: عشرات الآلاف من الشركات التي تعرضت للإفلاس، ملايين من العاطلين عن العمل و الأزمة أصابت جميع الفئات الاجتماعية.فمن أصل ٢٥ مليونيرا كانوا قبل وقوع الأزمة، لم يبق بعدها إلا عشرة.

ثانيا: إن موجات المضاربة دفعت بالأزمة للتفاقم، و نقلتها إلى أسواق أخرى. إذ توجب بسببها تخفيض العملة الاندونيسية و الهنغارية، لأن المضاربين بدأوا يتخوفون هناك. لقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق الرأسمال؛ و خطأ الارتهان لاشتغالها بدون رقابة شديدة. إذ توجب على الأرجنتين مضاعفة أسعار الفائدة، لوقف نزيف الرساميل المستثمرة هناك.

ثالثا: في مواجهة السوق، كان العصيان في ((شيا باس)) باعتباره تمردا مضادا لليبرالية الجديدة و كانت الضغوط الاجتماعية و الحرمان. و كل هذا الرد الذي فرضه منطق الأزمة، دفع بالرأسمال للهروب، فزادت أحوال الناس سوءا. و كان ذلك عقاب المدافعين عن أنفسهم ضد قوانين السوق الحرة. إن الوضع الحياتي في(شيا باس) هو اليوم، أسوأ بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

رابعا: تغاير الأزمة المكسيكية الأزمات الأخرى السابقة عليها. إذ يمكن ببساطة أن تفقد الدولة قدرتها التفاوضية أمام القوة المالية لأصحاب الرساميل.. ((طبعا لقد استفاد المضاربون من قرض المليارات- يجيب مدير صندوق النقد الدولي منتقدية، و يضيف بصراحة: إن العالم يقع في قبضة هؤلاء الصبية))، و انطلاقا من الأزمة المكسيكية ازدادت قروض صندوق النقد الدولي القصيرة، من باب الحيطة. إذ تخدم هذه الحيطة من حيث المبدأ، البلدان المعرضة للأزمات، فيما لو سحب المضاربون أموالهم و هددوا الثقة المالية للدولة. بحيث أن المضاربين الذين

تتأخر ردود أفعالهم و لو لساعة واحدة لا يخرجون خالي الوفاض. بيد أن إدارة الأزمة على نحو كهذا تجئ غالبا على حساب السكان. فعندما يتم سحب مبالغ كبيرة من الاستثمارات في بلد ما، و لأي سبب كان: أرباح أكثر في مكان آخر، عدم استقرار سياسي، أو مزاجية أحد المستثمرين الكبار، فإن من يدفع الثمن هنا، هم السكان أيضا حيث يتركون ضحية للمضاربين و هم عديمي المقدرة. و في مقابل كل هذا، و سوء الحالة، لم يتم اتخاذ أية إجراءات بعد الأزمة المكسيكية، فصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لن يستطيعا وقف موجات المضاربة في سوق الرأسمال العالمية.

٢ـ أزمة جنوب شرق آسيا .

منذ منتصف العام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدولار مقابل معظم عملات الدول الصناعية، بشكل كبير. و لأن بلدان جنوب شرق آسيا، تربط عملاتها بهذا الدولار، فقد ارتفعت أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، و بالتالي انخفضت مبيعاتها بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في هذه الدول، و منذ فترة طويلة، يقع عند ٢ إلى ٤ درجات بالمتوسط، أعلى من مثيله في الولايات المتحدة، و ذلك فإن تكلفة العمل في هذه الدول قد ارتفعت كثيرا و بسبب ارتفاع نصيب صادرات هذه الدول (جنوب شرق آسيا) من الناتج الاجتماعي الإجمالي ماليزيا ٧٩٪، تايلاند ٢٩٪، كوريا الجنوبية ٢٧٪، الفليبين ٢٥٪) و تبعيتها المرتفعة للواردات، كان الميزان التجاري سالبا جدا (رصيد قيمة الصادرات- قيمة الواردات). أما المضاربون فقد عرفوا (بحكم مهنتهم) ، أن الارتباط بالدولار لن يصمد طويلا. لكن هذه الدول كانت تعتمد على هذا الارتباط. إذ أن تخفيض قيمة النقد، يرفع من قيمة الواردات و القروض (الفائدة ترتفع) فتنخفض الثقة بقدرة الاقتصاد على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من المعروف، و بسبب الفساد و المحاباة و

المحسوبية، أن الرأسمال غالبا ما يتجه إلى عقارات مغالى في تقييمها، أو إلى (المشروعات الجبارة للبنية التحتية). فالرأسمال يذهب هناك، حيث يمكن تحقيق أعلى الإيرادات، إذ يتم التقليل من شأن حدوث المخاطر، و يغمض المستثمرون أعينهم أمام احتمال حدوث إحدى الكوارث. إلى أي مدة يملك نقادا الاتجار بالعملات في الأسواق الكونية غير المراقبة، الحق في ممارسة هذا النقد، ذلك ما يظهره سير الأزمة، فقد ابتدأت بتخفيض النقد التايلاندي في ماي١٩٩٧، و إلى جانب فائض الإنتاج في أسواق العقارات، و صناعة السيارات، و إنتاج الحديد، كانت الأزمة قد بدأت منذ وقت طويل في الإنتاج المنخفض الأجور للصناعات النسيجية، و الأحذية و الألعاب. و حتى تطور فروع الكمبيوتر قد أصيب بالشلل. و في سياق هذه الوقائع الاقتصادية، كان ارتباط العملة التايلاندية ((البات)) (Baht) بالدولار قد خرج عن الثقة به. حيث حقق المضاربون أرباحا خيالية جراء تخفيض العملة التايلاندية. إذ توجب على بنوك الإصدار، استخدام معظم احتياطاتها النقدية، لرد موجات المضاربين، بيد أن كل ذلك لم يعد ينفع كثيرا، حيث فقد ((البات)) التايلاندي حتى جوان ١٩٩٨ مايقارب ٧٠٪ من قيمته. نائب رئيس الوزراء الماليزي ((أنور إبراهيم)) اتهم بمرارة ((التجارة غير الأخلاقية بالعملات)) و أضاف لقد عملت دول إقليمنا طيلة ٤٠ عاما بجهد لتبني اقتصادا وطنيا، ثم يأتي أحد المجرمين، مثل ((جورج سو روس)) بثرواته الهائلة، لهدم كل شيء . لقد تجاهل ((أنور إبراهيم)) أن المضاربين، كسوروس مثلا، يمكنهم المضاربة، من خلال استخدام تلك البنى أو الهياكل الاقتصادية التي يبدو واضحا أن((نائب رئيس الحكومة)) يثني عليها جيدا. و من أجل تطويق الأزمة، نظم ((صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع اليابان، حزمة مساعدة لتايلاند، وصلت إلى ١٧ مليار دولارا، و حتى الصين ((تبرعت)) بمليار دولار، و اقترحت اليابان إقامة صندوق الإنقاذ

الآسيوي)) ، بما قيمته ١٠٠ مليار دولار. وقد توجب على تايلاند تقليص إنفاقها الحكومي، و رفع الضرائب. حيث أغلق ٥٦ بنكا مدنيا من قبل الحكومة كاستجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في منحه القروض، و لإعادة اكتساب ثقة المودعين و السكان بالنظام المالي التايلاندي. و بعكس ما كان صندوق النقد الدولي يأمل، فإن الحسابات المصرفية للبنوك المستقرة، قد تم نهبها أيضا . كذلك، و بغير ما توقع ((الصندوق)) ، فقد توسعت الأزمة عبر تايلاند، إلى جميع دول جنوب شرق آسيا. و لأن التطورات، في ماليزيا، كوريا الجنوبية و اندونيسيا، جرت مشابهة لما في تايلاند، فقد أمكن المضاربة بعملات هذه البلدان، بدون أية أخطار، إذ فقدت من قيمتها حوالي ٨٠٪ و لأن معظم هذه الدول تستورد المواد الغذائية، فقد تضاعفت أسعارها أربع مرات. و بنفس الوقت، فإن ارتفاع البطالة، و انخفاض الأجور، ترافق مع خلافات حادة، و نهب المحلات التجارية للصينيين (في اندونيسيا) الذين تم تحميلهم مسؤولية هذه الكارثة الاقتصادية. حيث تم طرد ١,١ مليون عاملا أجنبيا، و نظير ذلك في ماليزيا . كذلك، توجب على ماليزيا إيقاف العمل في مشروعات كبيرة، و في البنية التحتية. و في كوريا انهارت كبرى شركات الحديد و الصلب: ((هانبو Hanbo)) و أصبحت شركة السيارات ((كيا Kia)) مهددة بالإغلاق أيضا، و استنادا للتقديرات، فإن معدل البطالة في كوريا الجنوبية، كما هو في تايلاند، قد تضاعف لعام ١٩٩٧. و حتى سبتمبر ١٩٩٧ كانت قد أغلقت حكومة كوريا الجنوبية تسعة عشر بنكا، و الحكومة الاندونيسية ستة عشر بنكا آخر لنفس الأسباب، حيث لحقت هذه الدول بتايلاند.

فقبل كل شيء هبطت أسعار الصرف في اندونيسيا إلى الحضيض، و التي لم يستطع لا صندوق النقد الدولي، و لا حتى الحكومة الديكتاتورية (لسوهارتو) تحريك الأسواق المالية، لإعادة

اكتساب الثقة بنظام النقد الاندونيسي. و في واقع الأمر، فإن دول جنوب شرق آسيا، كانت قد مولت انتعاشها الاقتصادي، عبر قروض أجنبية كبيرة، و التي لم تستطع سدادها، لاسيما بعد تخفيض قيمة عملاتها. فالقيمة التقديرية لدين كوريا الخارجي تجاه إحدى عشرة دولة صناعية في العالم، تضاعفت عشرة مرات خلال شهر واحد ووصلت إلى ٢٠٠ مليار دولارا في جانفي لعام ١٩٩٧ . بعد ذلك، أدرك المرء غياب شفافية النظام المالي و النقدي، و الحجم الكبير لنظام الفساد، الذي تجلى أكثر وضوحا في اندونيسيا، حيث قدر المرء ديون تايلاند (و معظمها غير الحكومي) و كوريا الجنوبية و اندونيسيا، بأكثر من ٤٠ مليار دولارا. و بعد أن ارتفعت حرارة المستثمرين و سحبهم لأموالهم، توجب على المؤسسات الدولية: كصندوق النقد، و البنك الدولي، مساعدة الدول الصناعية الغربية للبدء بمحاصرة الأضرار و الخسائر، إذ حاولت المحافظة على القدرة الائتمانية لهذه الدول، و لأجل ذلك كان توفير مبالغ جديدة من المليارات أسبوعيا ضروريا، و حتى فيفري ١٩٩٨ وصلت القروض إلى ١٠٠ مليار دولارا. و هذه المرة، و في ظل ظروف متفاقمة، توجب القضاء على اقتصاد الفساد، و كل الاستثمارات المغامرة، و بنفس الوقت، كان منح القرض مشروطا بالتزام بالتوجهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي زاد من ضعف اقتصاديات هذا الإقليم. و تنفيذ هذه التوجيهات من الغرب، بأن الحكومات ((يجب أن ترفع الفائدة، فلا تتم حماية الشركات المدينة، بينما يجب إلغاء استثمارات عديدة)) . كل هذا، أنتج نقدا متزايدا للصندوق و البنك الدوليين، من قبل علماء الاقتصاد الغربيين، ذوي التوجهات النيوليبرالية. و حتى اليابان، فقد طالتها الأزمة مباشرة، إذ أن ٢٥٪ من صادراتها تذهب إلى هذا الإقليم (جنوب شرق آسيا) الذي تعرضت قوته الشرائية لتراجع كبير. و قد منحت البنوك اليابانية قروضا كبيرة لهذا الإقليم المتعرض للأزمة. إذ

أصبح من المتعذر عليه سداد هذه القروض، بعد التخفيض الذي حصل على عملاته.و لأن معظم البنوك اليابانية، تملك غالبا، أسهم وعقارات، الإضافة إلي حملة الأسهم، الذين قبلوا كضمانات، فقد بنت هذه البنوك سيولتها، على أمل عدم انخفاض قيمتها. لكن انخفاض أسعار العقارات ٨٠٪ و انهيار العديد من البنوك (عام ١٩٩٥)، دفع بالأسهم للتراجع منذ أشهر، بينما لم تعد قروض هذه الدول تدرا أرباحا، و جعل البنوك اليابانية الكبيرة، تدخل في صعوبات مالية كبيرة. فأكبر رابع بنك ياباني ((ياماتشيyamaichi)) ، أعلن في نوفمبر ١٩٩٧ إفلاسه، بينما ترك وراءه مديونية ضخمة تصل إلى ٩١,٥ مليار مارك ألماني. في الوقت الذي أصبحت فيه ثلاثة بنوك أخرى كبيرة، و بعض مؤسسات التأمين الرئيسية، عرضة للإفلاس. و من جراء كل ذلك أصبح المستثمرون اليابانيون أكثر تعرضا للتضرر، بينما كانت البلاد تنزلق نحو الانكماش الاقتصادي . و هكذا، تكشفت النتائج في جنوب شرق آسيا، كدليل عملي على الأسواق المالية العالمية غير المراقبة، أما المؤسسات و المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، فقد تجلت مهمتها في ضمان القدرات المالية للدول المتضررة من الأزمة وذلك، سواء لحماية مستثمري الدول الصناعية، أو لتخفيض وقع الأزمة على هذه الدول.بيدا أن مقاربة الأسباب الحقيقية للأزمة، نادرا ما تمت مناقشتها. فعبر أسعار صرف ثابتة، تستطيع البلدان جذب الأموال بتكلفة قليلة، و بذلك تستطيع تمويل

((المعجزة الاقتصادية)) بأموال خارجية، و تعيش في ازدهار اقتصادي، طالما استمرت هذه المناخات. و عندما تتغير هذه المناخات- و لماذا يحدث دائما – ترتد جميع العواقب و تبعات أسواق رأس المال العالمية، على السكان:

تحكم الأسواق المالية في عمل الحكومات، و في مقابل إملاءات الصندوق و البنك الدوليين، لا تستطيع الحكومات الديمقراطية(تايلاند) ،أو الديكتاتورية (اندونيسيا) أن تحمي نفسها، إذ تقيدها شروط منح القروض. ففي تايلاند أسفر ذلك، عن تغيير الحكومة، و الخبراء الذين تم اقتراحهم من صندوق النقد الدولي، تحولوا إلى ((مراقبين)) للحكومة تهدف المساعدات المالية الكبيرة من الدول الصناعية، و القروض الكبيرة لصندوق النقد الدولي، إلى مساعدات في السيطرة على الأسواق المالية غير المراقبة. بيدا أن كل هذا، كان يتمحور حول إدارة الأزمة، لا لتجنب حدوث الأزمة مرة أخرى، فصندوق النقد الدولي قام منذ عام ١٩٦٥ بمساعدة ٨٩ بلدا، منها ٢٢ بلدا أصبحت الحالة فيها أسوء، و في النصف المتبقي لم تتحسن الحالة مطلقا ، فنصيب الفقر قد ارتفع من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من جراء هبوط قيمة العملات، بينما راحت الفجوة، بين الأغنياء و الفقراء، تزداد اتساعا. و بالرغم من الانتعاش الاقتصادي لعشرات السنين، فقد انعكس الوضع الاقتصادي مجددا على السكان. ((ففي مصانع الأحذية و الجينز، لمنتشرة على أطراف جاكرتا، تحصل النساء الشابات من الآجر ما يمكنهن من الحصول على الغذاء و النوم في مساكن جماعية سيئة.. و اليوم يحصلن على أقل من ذلك بكثير . بينما قادت مرحلة الازدهار الاقتصادي، إلى زيادة التراكم الرأسمالي، حيث استطاعت المدن الكبيرة. مواصلة تطور متسارع، الأمر الذي وفر لرؤوس الأموال المقترضة و الموظفة في العقارات و فروع الاقتصاد الأخرى، الأرباح الخيالية، (بسبب من عائدات التصدير أيضا). و هكذا تقدم المكسيك، و دول جنوب شرق آسيا، المثال الحي((لأزمة نهاية القرن العشرين)) . الأزمة المترتبة على الأسواق المالية(الرأسمال و العملات غير المراقبة). و التي أظهرت بشكل جلي، عدم قابلية السيطرة على الأنظمة

المالية العالمية، قدمت نظرية التجارة الحرة، أسواق الرأسمال الحرة، باعتبارها مصدرا للثروة و الرفاه، و العقلانية الاقتصادية. فالرأسمال يناسب بشكل آلي، حيث يكون الانتفاع منه على أشده، بيدا أن هذه المنافسة بين المراكز العالمية تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين و الرأسمال تدخل الاقتصاديات مع بعضها البعض، في تنافس بلا رحمة. إنه السباق من أجل، الضرائب المنخفضة و تقليص الخدمات الاجتماعية و الرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية. هذا السباق، الذي يخدم في نهاية ملاكي الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب جدا، الاستنتاج بأنه مصدرا للرفاه. مع ذلك، يستمر الإيمان بإيديولوجية المنافسة الكونية بين السلع و الرأسمال، و تستمر الرؤية و الوعد، بأن السوق هي الدواء الشافي، و الحظ الأكبر. و على مذابح أيديولوجية التجارة الحرة: النظرية النقدية، و الليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم، بالأمان الاجتماعي، وبيئة سليمة و نظيفة. ليس من حوار جاد في مجتمعنا، و ليس الأفعال الإنسانية الواعية، بل السوق هي التي تقرر، بشأن حجم الإنجاز و الفعل القادرين عليه نحن بصدد الدولة الاجتماعية و البيئة.

و هكذا، فالمنافسة العالمية، ليست إلا نتاج إرادة سياسية. و بالارتباط مع ((النقدية)) و ((الليبرالية الجديدة)) دخلت أيديولوجية التجارة الحرة، موكب الانتصارات على صعيد كوني. ولا ينأى هذا الأساس النظري، و تستمر محاولة صناع القرار السياسي، و رجال الأعمال، من خلال قرارات أحادية الجانب، لتسويق عقيدة الليبرالية الجديدة، و النقدية، و حركة الاقتصاد الكوني، و جعلها أكثر قبولا.

ثالثا ـ تأثير العولمة على هياكل الإقتصاديات الناشئة.

١ـ تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولا عالميا .

في الوقت الذي يوجد فيه تفاوت كبير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يخص كلف المعيشة، نجد أن تخفيض العملة وتحرير التجارة وإزالة القيود من السوق المحلية للسلع(ضمن برنامج التكييف الهيكلي) سيؤدي إلى دولرة الأسعار المحلية وإن هذه الأسعار، وخاصة أسعار السلع الضرورية ، تكون أعلي من معدلاتها في السوق العالمية، وعلى الرغم من أن هذا النظام الاقتصاد العالمي الجديد يرتكز على تدويل أسعار البضائع وعلى سوقها العالمية المتكاملة كليا ، إلا أنه يعمل باستمرار على الفصل الواضح بين نوعين مختلفتين من "أسواق العمل" وبعبارة أخرى. إن هذا النظام للسوق العالمية يتميز بالازدواجية في هيكلية الرواتب وفي كلفة الأيدي العاملة، مما أدى إلى تقسيم الدول إلى غنية وفقيرة.وفي الوقت الذي تتوحد فيه الأسعار وترتفع عالميا ، تكون الرواتب(وكلفة الأيدي العاملة) في العالم الثالث وفي أوربا الشرقية اقل بمقدار سبعين مرة مما عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وفضلا على الاختلافات الحاصلة في الدخل بين الأمم. تأتي الاختلافات الواسعة جدا في الدخل بين الفئات الغنية وفئات الدخل المحدود في كل بلد، بحيث يتركز في الأقل(٦٠٪) من الدخل الوطني في العديد من بلدان العالم الثالث بأيدي(٢٠٪) من السكان من ذوي الدخل المرتفع.وإن (٧٠٪)من عائلات المناطق الريفية في العديد من البلدان لنامية متوسطة ومنخفضة الدخل يحصلون حسب حصة الفرد الواحد- على ١٠٪- ٢٠٪من متوسط الندخل الوطني.وإن هذه الاختلافات الواسعة بين الدول وضمن الدولة الواحدة تأتي نتيجة لتركيبة تجارة السلع، وللتقسيم الدولي غير المتساوي للعمل، الذي ينسب على العالم الثالث، ومؤخرا إلى بلدان الكتلة الشرقية القديمة، موقف التبعية

في النظام الاقتصادي العالمي لقد توسعت الاختلافات خلال الثمانينات والتسعينات كنتيجة "لإعادة تكوين " الاقتصاديات الوطنية وفق نماذج مختلفة.

٢ـ تحرير الأسعار والتجارة.

ينادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة إلغاء ما يسمى بالتشوهات في الأسعار .وإن تثبيت الأسعار يكمن في إلغاء جميع أنواع الإعانات وطرق التحكم فيها ، بحيث يصبح التأثير مباشرا في الإيرادات الحقيقية (سواء في القطاعات الرسمية أم في القطاعات غير الرسمية).

إن عدم انتظام أسعار الحبوب المحلية وتحرير استيرادا البضائع الضرورية يعدان إحدى السمات الرسمية لبرنامج تحير الأسعار .ويرتكز هذا البرنامج أيضا على أسعار عناصر الإنتاج والمواد الأولية .وعند تكييف الإجراءات الرئيسية مع تخفيض قيمة العملة تنجم عن ذلك ارتفاعات جوهرية في الأسعار المحلية للأسمدة والعناصر الزراعية والمعدات ...إلخ ، والتي تؤدي بدورها إلى تأثير مباشر في هيكل التكاليف في غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي . كما أن إعادة تركيبة التجارة حسب مؤسسات بريتون وودز نوعا من الميل المضاد للصادرات الذي يعمل على إيقاف التطور في اقتصاد الصادرات ويصب في صالح تطور السوق المحلية ، ويؤدي إلى نوع من التوظيف السيئ للموارد .فحتى الآن لا توجد سوى براهين قليلة تشير إلى إلغاء التعريفات التي قد سهل على انحراف الموارد لصالح الصادرات .ومن الثابت أن برنامج تحرير التجارة يشتمل على إلغاء الحصص الاستيرادية وعلى تخفيض وتوحيد التعريفات .أما ما ينجم من هبوط في الإيرادات الجمركية فإن له تأثيرا كبيرا أيضا على الإيرادات العامة للدولة . إن هذه الإجراءات لا تنعكس فقط على العجز بالميزانية مما تؤدي إلى تفاقم الاختلال المالي ، وإنما تمنع أيضا السلطات من قيامها باختيار التعريفات والحصص في تقنين

استخدام العملات الصعبة القليلة المتوفرة لديها. وبينما يكون الهدف من إلغاء نظام الحصص وتقليص قيود الحماية التعريفية يكمن في جعل الصناعة الوطنية أكثر تنافسا ، نجد أن تحرير التجارة يؤدي بصورة لا لبس فيها إلى انهيار الصناعة المحلية (والعودة بها إلى السوق الداخلية).وتقوم هذه الإجراءات أيضا بتغذية تدفق السلع الكمالية ، في حين أن العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المرتفع يكون منخفضا نتيجة لتخفيض ضريبة الاستيراد على السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة ، ولا تتقيد السلع الاستهلاكية بأن تحل محل الإنتاج المحلي ، لأن هذا الجنون الاستهلاكي المدعوم بأموال مقترضة (عن طريق قروض قصيرة الأجل) يؤدي إلى زيادة حجم الدين الخارجي .

٣- تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة.

في إطار العولمة تقوم الدولة بتنظيم أسعار المشتقات النفطية تحت إشراف البنك الدولي .وتسهم الزيادات المتعددة في أسعار الوقود والخدمات العامة ، بصورة مؤكدة ،في زعزعة الإنتاج المحلي ، بحيث أن سعر البنزين المرتفع (بأعلى من معدلات السوق العالمية) ،ينعكس سلبا على هيكل تكاليف الصناعة والزراعة الوطنيتين .وأن تكاليف الإنتاج أعلى على الدوام من سعر البيع المحلي للسلعة مما يؤدي إلى إفلاس القسم الكبر من صغار المنتجين ومتوسطيهم .وإضافة إلى ذلك ، فإن الزيادات الدورية في أسعار المشتقات النفطية التي يفرضها البنك الدولي (وبالتفاهم المقترن بتحرير استيراد السلع)لها فعل الضريبة نفسه علي الثقل الداخلي التي تهدف إلى إلقاء المنتجين المحليين خارج أسواقهم الخاصة .وأن السعر المرتفع للبنزين يسهم في نخر قيمة الشحن الداخلي .أما أسعار النفط وزيت المحركات المرتفع بإفراط (قياسا إلى الرواتب المنخفضة جدا)، إذا ما دمجت مع الضرائب المتعددة والرسوم التي يدفعها المستهلك لبناء الجسور والطرق ، فإنها ستلحق الضرر بهيكل تكاليف المواد

المنتجة في داخل البلد وتصب في الغالب في صالح البضائع المستوردة. تعد تكلفة النقل المرتفعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء واحدة من العوامل الرئيسية التي تمنع المزارعين من بيع منتجاتهم في السوق المحلية ، ضمن منافسة مباشرة مع المنتجات الزراعية المدعمة بقوة ، والتي تستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من الاختلاف في النوعية ، إلا أن الرسوم والضرائب الداخلة في أسعار الوقود والخدمات العامة لها النتائج نفسها التي نجمت عن الضريبة المفروضة على النقل الداخلي بعد أن أدخلتها إلى الهند شركة الهند الشرقية البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر.

٤. ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية.

تشمل السياسات الاقتصادية جميع الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (كالسياسات التجارية ،والمالية ،والنقدية ،وسياسات التوظيف ، والاستثمار والاستهلاك، وتخصيص الموارد ، وتوزيع الدخل الوطني ،والإنفاق العام والدعم والتمويل ....الخ). وفي هذا الإطار ، لابد من الإشارة أن الهاجس الأساسي الذي كان ولا يزال يحكم راسمي السياسات الاقتصادية ، والأنظمة السياسية في العالم المتخلف بشكل عام ، كان يتمثل أولوية الاستقرار السياسي والاجتماعي على حساب عملية التنمية الاقتصادية وتصريف الأزمات الآنية حتى وإن كان ذلك على حساب المستقبل (تسيير أزمات على حساب التسيير الإستراتيجي أي إدارة أزمات) ، ولا أدل على ذلك من الإخفاق التنموي الذي منيت به جميع تجارب التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة . إن السياسات الاقتصادية اللاعقلانية نسبيا والتي أعطت الأولوية للاستهلاك على حساب الادخار، وتوسيع نطاق التوظيف والاستخدام على حساب الإنتاجية والربحية والكفاءة والمرد ودية ، والإفراط في الاستيراد بغض النظر عن التصدير ، والإفراط في ممارسة الحماية التجارية (الجمركية والنقدية)وتقديم

الدعم والظروف الاحتكارية للمنتجات المحلية وعدم دفع هذه الأخيرة لرفع قدرتها التنافسية ،كل ذلك بات مرفوضا في ظرف العولمة المعاصرة واتجاهات التحرير الاقتصادي طبقا (لشروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واستحقاقات المنظمة العالمية للتجارة كما بيننا سابقا)، والتي تجمع كلها على ضرورة التخلص من الدعم والحماية وتقليص الإنفاق ، ورفع القيود على تحركات الرساميل والخوصصة وتطبيق برامج التحرير التجاري والمالي والنقدي .وهي تحولات تشكل بصيغتها المطروحة تحديا كبيرا لراسمي السياسات الاقتصادية ومن ثم للأنظمة السياسية في العالم المتخلف ، حيث أنها(أي تلك الأطروحات) وضعت الأنظمة السياسية التي تآكلت مشروعيتها بعد إخفاقها في إنجاز التنمية الاقتصادية وعجزها عن الوفاء بوعودها لجماهيرها ،وضعتها بين سندان إخفاقها ورغبتها في السيطرة السياسية وبين مطرقة الجماهير التي تطالب قادتها بتأمين الحاجات الأساسية ولو بحدها الأدنى ، وإلا ما هي الغاية الأساسية وما هو مبرر وجودها في سدة الحكم؟ .وفي الواقع إن الموقف الصعب للأنظمة السياسية للبلاد النامية عامة ينبع من ناحية تعكس مدى قدرة هذه الأنظمة على تأمين حاجات الجماهير على قاعدة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية بما يتماشى والنموذج الليبرالي الذي تطرحه العولمة .خاصة وأن هذه الأخيرة تدفع بالدولة التخلي عن جميع الأساليب والسياسات الاقتصادية السابقة التي ساعدت الدولة على إحكام قبضتها على مفاتيح الاقتصاد ومن هنا تطرح جملة من التساؤلات :

- هل يمكن للسياسة الاقتصادية الليبرالية التي تفرضها العولمة مساعدة الطبقات الحاكمة بما عليه على ضمان شروط الاستمرار في قمة الهرم وموقع القرار ، وإشباع الرغبات المتنامية للشعب بوقت واحد؟

- هل ستتمكن هذه الأنظمة من إيجاد صيغة توفيقية جديدة بين شروط العولمة واستحقاقاتها من جهة وبين آليات ووسائل بقائها في سدة الحكم؟.
- وفي النهاية تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة الاقتصادية أن لها تأثير واسع النطاق على اقتصاديات الدول و يمكن إبرازه في النقاط التالية :
- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية ، أو السيطرة عليها مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي عبر المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي .
- - تزايد سطوة المؤسسات و المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية ، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية.
- تنامي الاتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات و هيمنتها على الاقتصاد العالمي .
- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي في ظل- العولمة الاقتصادية- اقتصادا موحدا أو نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.
- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي ،حيث برز نظام آليات السوق و الذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي و تقليص التدخل الحكومي .

- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلى القوة العاملة البشرية .
- الاندفاع الشديد في النزوع نحو الاستهلاك ، أي تحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشترى و الترويج لثقافة المستهلك العالمي.

الفصل الرابع
الأزمـــات المالية
مفهومها ـ تداعياتها

أولاـ الأزمة المالية مفهومها وآثارها:

تمهيد :مع منتصف القرن التاسع عشر شهد الاقتصاد الرأسمالي عدة "انهيارات" مالية ، على سبيل المثال انجلترا – باعتبارها في تلك الفترة المركز المالي الأساسي للعالم ، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة فى أوربا مع بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى.. ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الاطلسى (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير بين سنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٣ واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفى ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك و الأرجنتين وكندا.. ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر ١٩٨٧.. والأزمة الأسيوية التى عصفت ببلدان شرق آسيا فى النصف الثاني من التسعينات القرن العشرين وحدث بسببها انهيارات كثيرة فى تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا. وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد ١١ سبتمبر الشهير فى أمريكا.

في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً.. أى السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفاً.. ولكنها كانت تشترك فى ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار.. وهى بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد . وتتشابه أيضاً فى النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط فى الإنتاج ثم بطالة كبيرة وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل.

ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون مينيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهى البطالة عن طريق تدخل الدولة ، تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يعرف بنظام Bretton Woods الذى نتج عنه ظهور مؤسسات مالية تسير الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولى – البنك العالمي – الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) ،هدفهم منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً فى دول أخرى) والبنك الدولي الذى يتدخل مباشرة نيابة عن "حكومة العالم الجديد" بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة

وأردف نظام بريتون وودز لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين (الطرف الأغنى) وظهور نتائج ذلك فى دين (مرة أخرى دين!) العالم الثالث في السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغرته بزيادة العون فى عقد التنمية الفاشل. وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي- عن طريق بازل ١ وبازل ٢ لتقوية النظام المالي (المصرفي) العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف لأنها كانت تعتمد على الاستدانة من بعضها وكان يبدو ظاهرياً أنها لا تواجه مشكلة فى هذا الصدد حتى ظهرت المشكلة الحالية وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها لحين.. ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة وليس من سوق ما بين المصارف.

مفهوم الأزمة : يمكن إعطاء تعريف مبسط للأزمة :

الأزمة بصورة عامة تشير إلى موقف تتضارب فيه العوامل ، ويؤدي فيه التغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد في النتائج ، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار

الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك اعتمادا الودائع المصرفية، وسعر الصرف.

إذا فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما ، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أوالمنازل بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية "

و عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

لقد كان للأزمات المالية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا .

ثانيا: تصنيف الأزمات المالية

١- أزمة النقد الأجنبي :تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى

تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها ،أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات" الطابع القديم " أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاما أو خاصا) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

٢ـ الأزمة المصرفية.

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ، و لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل ، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة.

٣ـأزمة الديون.

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة .

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ثالثا : أسباب حدوث الأزمات.

تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الإتجاهات البورصية (مثال: مؤشر داو جونز، كما حدث في أزمة نيويورك ١٩٢٩ ، و قد ترجع أسباب الأزمات إلى :

- التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات و المعلومات غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات و يمكن

مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال كما هو موضح في الشكل، حيث يوضح الشكل أساليب التعامل مع الأزمات، و تشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور ، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين و المتعاملين في البورصة، أو عدم تحقيق ذلك.

أسباب الأزمة	نتائج الأزمة	السياسات المتبعة
تدهور الأسعار "انخفاض التداول "البيع بأقل الأسعار " الشراء بأسعار غير واقعية "توقف المعاملات "خسائر فادحة "فقدان الثقة في السوق	المتغيرات الدولية الكوارث والحروب المتغيرات المحلية الاقتصادية و السياسية التغيرات التكنولوجية و دورات الأعمال. الإشاعات و المعلومات الملوثة المضارية و المعلومات المحسوبة	أسلوب الصدمات أسلوب الانسحاب أسلوب التراجع التكيف و التأقلم

المصدر: د. فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

رابعا : أهم الأزمات المالية.

شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية ، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، و ضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول.

و بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول، ارتأينا دراسة بعضها نتعرض في كل منها لإحداها.

١. أزمة وولستريت ١٩٢٩ : (تم التطرق إليها تفصيليا في القسم الأول)

٢. أزمة وولستريت ١٩٨٧ :

A ـ**ظروف حدوث الأزمة.**

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر ١٩٨٧ ، و المتمثلة في الانخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف،

كما تعرضت أسعار الأوراق المالية(خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنبا انخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على الادخارات و الاستثمارات تأثيرا سالبا على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في

و م أ في بداية ١٩٨٦ إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك

B ـ أسباب حدوث الأزمة.

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر١٩٨٧ ، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

أ – أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، و هي:

١. الإنهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضارية للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و انتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.

٢. الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي ان تكون عليها.

٣. انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات المريكي.

ب _ أسباب أخرى: من بينها:

١. استمرار العجز في الموأزنة الأمريكية، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان"، بتخفيض العجز بـ ٢٣ مليار $ ، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب، و بعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.

٢. رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .
٣. تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة ١٩٨٥ ، بنسب جد عالية، و قد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم ، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت.
٤. اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء و البيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، و الأسهم، زادت من عرض الأسهم و انخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

C ـ **نتائج الأزمة** : استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة ١٩٢٩ ، و في يوم ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ ، بلغت أسعار الوراق المالية أدنى مستوى لها ،حيث فقد مؤشر "داو جونز" ٥٠٢ نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ ٥٠٠ مليار $، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريقن" بتشكيل

لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق ٥٠ نقطة، و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

٣ـ:**أزمة جنوب شرق آسيا** : شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين ١٩٩٧/١٠/٢والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر(Hang Seng) بنحو ١٢١١نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة،

إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (٨٪ - ٧٪ كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية...

A ـ**أسباب الأزمة**

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها الإختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي:

١. الإنخفاض الحاد في قيمة الـ(Bhat)- العملة الوطنية التايلندية- بعد فترة طويلة من الإعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما

حفز على الإقتراض الخارجي وعرّض قطاع الأعمال و المال إلى المخاطر.

٢. فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة و المتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع و اضطراب أسواق المال.

٣. ضعف الإشراف و الرقابة الحكومية و بالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة، و مدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

٤. إضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، وأهمها:

أ- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.

ب- أدى الإنخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاءل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدول التي تعرضت للأزمة، كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، وذلك ما ساعد على تفشّي الأزمة، ومن تلك الاختلالات:

١. الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو.

٢. الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الإقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

٣. الإنخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

٤. ضعف الثقة بالأنظمة الإقتصادية و المالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.

٥. نقص الشفافية، ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات و المعلومات عن أداء الكثير من الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج.

B ـ **انفجار الأزمة** : لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا (تايلندا- إندونيسيا- الفيليبين- كوريا....) إحساسا زائفا بالأمن، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام ١٩٩٤، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل و ضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.

وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية. وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد ٢٥٪ في تايلندا، و٣٥٪ في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية و إيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع. مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء و هذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار

الأسهم وصل إلى٪٢٥ و ٪٥٠ من الأسعار السائدة في السوق. وانفجرت الأزمة في تايلندا بعد الهجوم على الـ(BAHT) التايلندي في جويلية ١٩٩٧ من خلال قيام ستة (٦) أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة بعرض كميات كبيرة منها للبيع، أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الإحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب و بصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

C ـ**انعكاسات الأزمة الآسيوية على الأسواق الأخرى**

منذ أن وقع أول هجوم على الـ(BAHT) التايلندي في جويلية ١٩٩٧، انخفضت أسعار العملات و الأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه البلدان.مما كان له تأثير مدمر وواسع المدى على اقتصاديات العديد من دول المنطقة و حتى البعيدة منها. وكانت كل من دول كمبوديا، جمهورية اللاوس...من بين الدول الأكثر تضررا من انتشار عدوى هذه الأزمة:

ففي هاتين الأخيرتين تباطأت قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة و بالتالي لم يتم علاج نقاط الضعف الأساسية في اقتصادياتهما، حيث فقدت الإصلاحات الهيكلية في كمبوديا القوة الدافعة مع ازدياد التوترات السياسية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧. وتباطأت إلى حد كبير في النصف الثاني من نفس العام، بسبب تفاقم نقاط الضعف في تعبئة الإيراد و إدارة الإنفاق العام، فبدأت الدول المانحة (المقرضة) توقف مدفوعاتها بسبب عدم الاستقرار السياسي، وأخذت ثقة المستثمر الخاص تضعف، كما كانت إصلاحات جمهورية لاوس مثبطة منذ ١٩٩٧وتفاقم ضعف الإدارة الإقتصادية نتيجة بطء بناء توافق الرأي في عملية اتخاذ

القرار، مما صعب من مهمة تصدي سلطات البلاد بسرعة للتدهور الإقتصادي الذي انتاب الإقتصاد المحلي، وفي أعقاب هذه الأزمة انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو جمهورية لاوس بنسبة ٩١٪، وتعرضت كمبوديا لانخفاض يقدر بنسبة ٤٥٪ بسبب هذه الصدمة، إضافة إلى الاضطراب السياسي المحلي الذي بلغ ذروته بالإطاحة برئيس الوزراء الأول الأمير "نوردوم راناريده" في جويلية ١٩٩٧، والذي كان له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي لكمبوديا. وإضافة إلى هذه التحولات و الانهيارات بدأت عملتي البلدين تفقدان قيمتهما، حيث هبطت في بداية الأمر قيمة الريال الكمبودي بسرعة أقل من سرعة تغير العملات الآسيوية الأخرى نتيجة للدولرة المكثفة للاقتصاد الكمبودي.

غير أن عملة الـ(كيب) في جمهورية اللاوس تأثرت بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة نظرا لارتباطها الوثيق جدا بالـ(باهت) التايلندي، وفيما بين جويلية١٩٩٧و جوان١٩٩٨ فقد الـ(كيب) ما يصل إلى ٪٧٠من قيمته أمام الدولار، وبدأ التضخم في الارتفاع، وبدرجة أكبر في اللاوس مقارنة بكمبوديا، و كان الأثر الإجتماعي كبيرا، وفي كلا البلدين، أطلق تزايد ضعف الثقة في الاقتصاد الكلي و أيضا في العملتين العنان لتدفق الأموال إلى خارج النظام المصرفي، ومن بين الآثار الإجتماعية لأزمة آسيا في البلدين مايلي :

أولاً: في كمبوديا:

- أفضى الجفاف و الصادرات غير القانونية، الواسعة النطاق للأرز إلى تايلندا و فيتنام إلى نقص حاد في الأغذية في بعض المناطق، و بالإضافة إلى هذا قلل الإنكماش الإقتصادي من فرص استكمال الأفراد لدخولهم.
- زادت الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية مما زاد الضغوط على البنية الأساسية و الموارد الإجتماعية و الإقتصادية المحدودة، وتتفشى

الأمراض المرتبطة بالأوضاع السكنية البائسة، وعدم كفاية فرص الحصول على مياه نظيفة وسوء التغذية.

ثانياً: في جمهورية اللاوس:

- أفضى التضخم السنوي المؤلف من ثلاثة أرقام و الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية إلى تقليل الدخول الحقيقية و القدرة الشرائية، مما فرض إجراء تغيرات في أنماط الاستهلاك و الادخار وتم تعديل النظم الغذائية وتخفيض الإنفاق على الكساء.
- زادت تكلفة اللوازم المدرسية و الأدوية بصورة كبيرة فوق طاقة الكثير من الأسر الريفية الفقيرة.
- تبدلت الأنماط التقليدية لهجرة العمل، وتناقص عدد العمال الصينيين الذين كانوا يهاجرون من قبل جنوباً إلى أودوماكسي للعمل في صناعة التشييد مع ازدياد ضعف الـ(كيب)، مما وفر وظائف في هذه الصناعة لعمال لاوس وفي نفس الوقت تعرض عمال لاوس في تايلندا المجاورة لضغط العودة إلى وطنهم.

D.آثار الأزمـــــة:

أولاً: آثار الأزمة على الدول المعنية بها:

أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها و على مناخها السياسي و الإجتماعي، ولعل من أهمها:

١. تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية - خاصة المالية منها- والسياسية القائمة.
٢. الانسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة و خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.

٣. ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستتسحب إلى خفض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.

ثانيا: آثار الأزمة على الصعيد العالمي:

يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معا:

١. أدّت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و إلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية.

٢. غير أن هذا الإنخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، و إذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية.
- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

خامسا :الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨

تمهيد : يقف العالم مشدوداً أمام ما يطلق عليه "الأزمة المالية" العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومن من؟

من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي "أزمة مالية" أكثر منها "أزمة اقتصادية"؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟

كل هذه أسئلة تقلق القارئ العادي الذي يريد أن يفهم. وقد طلب مني الكثيرون أن أحاول أن أقدم تفسيراً مبسطاً يساعد القارئ غير المتخصص علي فهم ما يجري أمامه من أحداث تبدو غير واضحة.

ونظراً لأنني أعتقد أن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادة إلي غموض "البدهيات" والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، فلذلك فلا أجد غضاضة في أن أبدأ بشرح هذه المبادئ الأولية.

تتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي". فأما الاقتصاد العيني "وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

"فالأصول العينية" هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخري هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية.

ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا

فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخري.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلي "أدوات" أو "وسائل" تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة "الحقوق" علي الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس.

ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض علي رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه "حق الملكية" علي هذه الأرض. فهذا "الحق القانوني" يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية" Financial assets، باعتبارها حقاً علي الثروة العينية.

وأصبح التعامل يتم علي "الأصول المالية" باعتبارها ممثلاً للأصول العينية.

فالبائع ينقل إلي المشتري حق الملكية، والمشتري تنقل إليه الملكية العينية من المالك القديم بمجرد التعامل في سند الملكية. وأصبح التعامل الذي يتم علي هذه الأصول المالية (سندات الملكية) كافيا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلي مالك جديد.

ولم يتوقف الأمر علي ظهور أصول مالية بالملكية، بل اكتشفت البشرية أن التبادل عن طريق "المقايضة" ومبادلة سلعة عينية بسلعة عينية أخري أمر معقد ومكلف، ومن ثم ظهرت فكرة "النقود" التي هي أصل مالي، بمعني أنها بمثابة "حق" ليس علي أصل بعينه (أرض معينة أو سلعة معينة) وإنما هي حق علي الاقتصاد العيني كله. فمن يملك نقوداً يستطع أن يبادلها بأي سلعة معروضة في الاقتصاد.

أي أن "النقود" أصبحت أصلا ماليا يعطي صاحبه الحق في الحصول علي ما يشاء من الاقتصاد، أي من السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد. والنقود في ذاتها ليست سلعة، فهي لا تشبع الحاجات، فهي لا تؤكل، ولا تشبع حاجة الملبس أو المسكن أو غير ذلك من متاع الحياة، فقط الاقتصاد العيني من سلع وخدمات يسمح بذلك.

ولكن النقود باعتبارها حقاً علي الاقتصاد العيني تسمح بإشباع الحاجات الحقيقية بمبادلتها مع الأصول العينية (السلع)، أي أن "النقود" هي أصل مالي أو حق علي الأصول العينية، فهي ممثل عن الاقتصاد العيني، ولكن وجودها والتعامل بها يساعد علي سهولة التبادل والمعاملات في السلع العينية.

ولم يتوقف تطور "الأصول المالية" علي ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقوق مالية علي موارد عينية محددة أو علي الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصوراً علي عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول ترفع القيمة الاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول.

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية علي مدين معين (فرد أو شركة). وقد

تطـورت أشـكال الأصـول الماليـة الممثلـة للملكيـة (الأسـهم) مـع ظهـور الـشركات المساهمة، كمـا تطـورت أشـكال الأصـول الماليـة الدائنـة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

وهـكـذا جـاء ظهـور الأوراق الماليـة مـن أسـهم وأوراق تجاريـة وسـندات ممـا زاد مـن حجـم الأصـول الماليـة المتداولـة والـتي تمثـل الثـروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هـذه الأصـول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة.

ولكن الأمـر لم يقتصـر علـي ظهـور هـذه الأصـول الماليـة الجديـدة (أسـهم وسـندات وأوراق تجاريـة) بـل سـاعد علـي انـتشار تـداولها ظهـور مؤسـسات ماليـة قويـة تـصدر هـذه الأصـول باسمهـا وحيـث تتمتـع بثقـة الجمهور مما أدي إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية ممـا أعطـي المتعـاملين درجـة مـن "الثقـة" في سـلامة هـذه الأصـول الماليـة، ومـن ناحيـة أخـري فـإن المؤسـسات الماليـة الوسـيطة (البنـوك بوجـه خـاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنـوك الـتي تتمتـع بثقة كبيرة لـدي الجمهـور محـل مديونيـة عملائهـا. فالعميـل يتقـدم للبنـك للحصول علـي تـسهيل أو قـرض، ومديونيـة هـذا العميـل للبنـك تـستند إلـي ملاءة هذا العميل والثقة فيه،

ولكن مـا إن يحـصل العميـل علـي تـسهيل البنـك فإنـه يتـصرف في هـذا التـسهيل كمـا لـو كـان نقـوداً لأن البنـوك تتمتـع بثقـة عامـة في الاقتـصاد. وهـكـذا فـإن البنـوك تحـول المـديونيات الخاصـة للعمـلاء إلـي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لـدي الجمهور فيقبـل عليهـا المتعـاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.

وهـكذا لعب القطـاع المصرفي - والقطـاع المـالي بصفة عامـة - دوراً هـائلاً في زيادة حجم الأصـول الماليـة المتداولـة وزيـادة الثقـة فيهـا. ومـن

هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني..

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل - إلي حد كبير - عما يحدث في "الاقتصاد العيني"، كيف؟

يرجع ذلك إلي المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها وتفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية.

أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية، فما هو المقصود بذلك؟

أشرنا إلي أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراض ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم،

وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك - عادة - حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقاً أنه يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود علي التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه

الأصول للمديونية، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود علي التوسع في الاقتراض،

ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية علي ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدني من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حداً أدني من الثروة حتي يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته علي حجم ملكيته للأصول العينية،

ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي،

ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Leman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية، كما سنشير.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟

لسبب بسيط، الجشع greed، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك،

وهكذا أدي الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلي تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلي تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية financial derivatives، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي سوف نعرضه عن تركيز الإقراض علي قطاع أو قطاعات محدودة، فماذا حدث في هذا المجال، وهو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة subprime، فماذا حدث؟

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول علي قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. كيف؟

عندما يتجمع لدي البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلي استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار

أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخري بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخري، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخري، هكذا أدي تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتي تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخري مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر علي خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها علي التأثير علي القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا

القطاع وهو "الثقة"، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها ـ زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف ـ كافية لإحداث أزمة عميقة،

فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم علي ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية ـ وبلا استثناء ـ تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدي هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف علي بقية النظام المالي العالمي "العولمة".

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، والسؤال: هل يمكن التجاوز عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ للأسف لا يمكن.

الأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله.

١ـأسباب أزمة ٢٠٠٨

لفهم الأزمة المالية المعاصرة بصورة بسيطة ارتأينا سرد المثال الآتي: يعيش 'سعيد أبو الحزن' مع عائلته في شقة مستأجرة وراتبه ينتهي دائما قبل نهاية الشهر. حلم سعيد أن يمتلك بيتاً في 'أمرستان'، ويتخلص من الشقة التي يستأجرها بمبلغ ٧٠٠ دولار شهرياً. ذات يوم فوجئ سعيد

بأن زميله في العمل، نبهان السَهيان، اشترى بيتاً بالتقسيط. ما فاجأ سعيد هو أن راتبه الشهري هو راتب نبهان نفسه، وكلاهما لا يمكنهما بأي شكل من الأشكال شراء سيارة مستعملة بالتقسيط، فكيف ببيت؟ لم يستطع سعيد أن يكتم مفاجأته فصارح نبهان بالأمر، فأخبره نبهان أنه يمكنه هو أيضاً أن يشتري بيتا مثله، وأعطاه رقم تلفون المكتب العقاري الذي اشترى البيت عن طريقه. لم يصدق سعيد كلام نبهان، لكن رغبته في تملك بيت حرمته النوم تلك الليلة، وكان أول ما قام به في اليوم التالي هو الاتصال بالمكتب العقاري للتأكد من كلام نبهان، ففوجئ بالاهتمام الشديد، وبإصرار الموظفة 'سهام نصابين' على أن يقوم هو وزوجته بزيارة المكتب بأسرع وقت ممكن. وشرحت سهام لسعيد أنه لا يمكنه الحصول على أي قرض من أي بنك بسبب انخفاض راتبه من جهة، ولأنه لا يملك من متاع الدنيا شيئا ليرهنه من جهة أخرى . ولكنها ستساعده على الحصول على قرض، ولكن بمعدلات فائدة عالية .ولأن سهام تحب مساعدة' العمال والكادحين' أمثال سعيد فإنها ستساعده أكثر عن طريق تخفيض أسعار الفائدة في الفترة الأولى حتى 'يقف سعيد على رجليه'. كل هذه التفاصيل لم تكن مهمة لسعيد. المهم ألا تتجاوز الدفعات ٧٠٠ دولار شهريا.باختصار، اشترى سعيد بيتاً في شارع' البؤساء' دفعاته الشهرية تساوي ما كان يدفعه إيجاراً للشقة. كان سعيد يرقص فرحاً عندما يتحدث عن هذا الحدث العظيم في حياته: فكل دفعة شهرية تعني أنه يتملك جزءا من البيت، وهذه الدفعة هي التي كان يدفعها إيجارا في الماضي. أما البنك،' بنك التسليف الشعبي'، فقد وافق على إعطائه أسعار فائدة منخفضة، دعما منه 'لحصول كل مواطن على بيت'، وهي العبارة التي ذكرها رئيس البلد، نايم بن صاحي، في خطابه السنوي في مجلس رؤساء العشائر. مع استمرار أسعار البيوت في الارتفاع، ازدادت فرحة سعيد، فسعر بيته الآن

أعلى من الثمن الذي دفعه، ويمكنه الآن بيع البيت وتحقيق أرباح مجزية. وتأكد سعيد من هذا عندما اتصل ابن عمه سحلول ليخبره بأنه نظرا لارتفاع قيمة بيته بمقدار عشرة آلاف دولار فقد استطاع الحصول على قرض قدره ٣٠ ألف دولار من البنك مقابل رهن جزء من البيت. وأخبره أنه سينفق المبلغ على الإجازة التي كان يحلم بها في جزر الواق واق، وسيجري بعض التصليحات في البيت. أما الباقي فإنه سيستخدمه كدفعة أولية لشراء سيارة جديدة. القانون لا يحمي المغفلين إلا أن صاحبنا سعيد أبو الحزن وزميله نبهان السهيان لم يقرآ العقد والكلام الصغير المطبوع في أسفل الصفحات .

فهناك فقرة تقول إن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة. هذه الأسعار تكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن .

وهناك فقرة تقول إن أسعار الفائدة سترتفع كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة .

وهناك فقرة أخرى تقول إنه إذا تأخر عن دفع أي دفعة فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات .

والأهم من ذلك فقرة أخرى تقول إن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد .

هذا يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من البيت، إلا بعد مرور ثلاث سنوات، بعد أشهر رفع البنك المركزي أسعار الفائدة فارتفعت الدفعات الشهرية ثم ارتفعت مرة أخرى بعد مرور عام كما نص العقد .وعندما وصل المبلغ إلى 950 دولاراً تأخر سعيد في دفع الدفعة الشهرية، فارتفعت الدفعات مباشرة إلى ١٢٠٠ دولار شهريا. ولأنه لا يستطيع دفعها تراكمت عقوبات إضافية وفوائد على التأخير وأصبح سعيد بين خيارين، إما إطعام عائلته وإما دفع الدفعات الشهرية، فاختار الأول، وتوقف عن الدفع .

في العمل اكتشف سعيد أن زميله نبهان قد طرد من بيته وعاد ليعيش مع أمه مؤقتا، واكتشف أيضاً أن قصته هي قصة العديد من زملائه فقرر أن يبقى في البيت حتى تأتي الشرطة بأمر الإخلاء. مئات الألوف من 'أمرستان' عانوا المشكلة نفسها، التي أدت في النهاية إلى انهيار أسواق العقار. أرباح البنك الذي قدم قرضا لسعيد يجب أن تقتصر على صافي الفوائد التي يحققها من هذا القرض، ولكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد .

قام البنك ببيع القرض على شكل سندات لمستثمرين، بعضهم من دول الخليج، وأخذ عمولة ورسوم خدمات منهم. هذا يعني أن البنك كسب كل ما يمكن أن يحصل عليه من عمولات وحول المخاطرة إلى المستثمرين .

المستثمرون الآن يملكون سندات مدعومة بعقارات، ويحصلون على عوائد مصدرها مدفوعات سعيد ونبهان الشهرية. هذا يعني أنه لو أفلس سعيد أو نبهان فإنه يمكن أخذ البيت وبيعه لدعم السندات. ولكن هؤلاء المستثمرين رهنوا هذه السندات، على اعتبار أنها أصول، مقابل ديون جديدة للاستثمار في شراء مزيد من السندات.

نعم، استخدموا ديونا للحصول على مزيد من الديون المشكلة أن البنوك تساهلت كثيرا في الأمر لدرجة أنه يمكن استدانة ٣٠ ضعف كمية الرهن. باختصار، سعيد يعتقد أن البيت بيته، والبنك يرى أن البيت ملكه أيضاً. المستثمرون يرون أن البيت نفسه ملكهم هم لأنهم يملكون السندات. وبما أنهم رهنوا السندات، فإن البنك الذي قدم لهم القروض، بنك 'عمايرجبل الجن'، يعتقد أن هناك بيتا في مكان ما يغطي قيمة هذه السندات، إلا أن كمية الديون تبلغ نحو ٣٠ ضعف قيمة البيت! أما سحلول، ابن عم سعيد، فقد أنفق جزءا من القرض على إجازته وإصلاح بيته، ثم حصل على سيارة جديدة عن طريق وضع دفعة

أولية قدرها ألفا دولار، وقام بنك 'فار سيتي' بتمويل الباقي. قام البنك بتحويل الدين إلى سندات وباعها إلى بنك استثماري اسمه 'لا لي ولا لغيري'، الذي احتفظ بجزء منها، وقام ببيع الباقي إلى صناديق تحوط وصناديق سيادية في أنحاء العالم كافة. سحلول يعتقد أنه يمتلك السيارة، وبنك 'فار سيتي' يعتقد أنه يملك السيارة، وبنك 'لالي ولا لغيري' يعتقد أنه يمتلك السيارة، والمستثمرون يعتقدون أنهم يملكون سندات لها قيمة لأن هناك سيارة في مكان ما تدعمها. المشكلة أن كل هذا حصل بسبب ارتفاع قيمة بيت سحلول، وللقارئ أن يتصور ما يمكن أن يحصل عندما تنخفض قيمة البيت، ويطرد سحلول من عمله!

القصة لم تنته بعد! بما أن قيمة السندات السوقية وعوائدها تعتمد على تقييم شركات تقييم بناء على قدرة المدينون على الوفاء، وبما أنه ليس كل من اشترى البيوت له القدرة نفسها على الوفاء، فإنه ليست كل السندات سواسية .فالسندات التي تم التأكد من أن قدرة الوفاء فيها ستكون فيها أكيدة ستكسب تقدير 'AAA'، وهناك سندات أخرى ستحصل على 'ب' وبعضها سيصنف على أنه لا قيمة له بسبب العجز عن الوفاء

لتلافي هذه المشكلة قامت البنوك بتعزيز مراكز السندات عن طريق اختراع طرق جديدة للتأمين بحيث يقوم حامل السند بدفع رسوم تأمين شهرية كي تضمن له شركة التأمين سداد قيمة السند إذا أفلس البنك أو صاحب البيت، الأمر الذي شجع المستثمرين في أنحاء العالم كافة على اقتناء مزيد من هذه السندات. وهكذا أصبح سعيد ونبهان وسحلول أبطال الاقتصاد العالمي الذي تغنى به الاقتصادي 'توماس فريدمان .'

في النهاية، توقف سعيد عن سداد الأقساط، وكذلك فعل نبهان وسحلول وغيرهم، ففقدت السندات قيمتها، وأفلست البنوك الاستثمارية

وصناديق الاستثمار المختلفة. أما الذين اشتروا تأمينا على سنداتهم فإنهم حصلوا على قيمتها كاملة، فنتج عن ذلك إفلاس شركة التأمين 'أي آي جي'. عمليات الإفلاس أجبرت البنوك على تخفيف المخاطر عن طريق التخفيض من عمليات الإقراض، الأمر الذي أثر في كثير من الشركات الصناعية وغيرها التي تحتاج إلى سيولة لإتمام عملياتها اليومية، وبدأت بوادر الكساد الكبير بالظهور، الأمر الذي أجبر حكومة أمرستان على زيادة السيولة عن طريق ضخ كميات هائلة لإنعاش الاقتصاد الذي بدأ يترنح تحت ضغط الديون للاستثمار في الديون! أما 'توماس فريدمان' فقد قرر أن يكسب مزيدا من الملايين حيث سينتهي من كتابة قصة سعيد أبو الحزن عما قريب.

بعد التطرق إلى هذا المثال يمكن القول أن بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّد تنبُّؤات ألن غرسيمان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كُبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز".

جذور الأزمة ... لكن، ما أسباب هذه الأزمة؟

وهل هي عابرة سببها إضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو "مجرّد حركة تصحيحية في الأسواق المالية"

أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينانشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعمق العولمة النيو - ليبرالية المُنفلتة من عقالها والفجوة التي لا

تني تتوسّع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟

الأزمة الرّاهنة متفردة. كيف؟

خلال حقبة العولمة النيو - ليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرّت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع (deindustrialization)، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية - القومية إلى الشكل المُتعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوّثة إلى الصين والهند وغيرهما.

وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظَمة لها، مما أدّى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجنّات الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد:

التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤدِّ فقط إلى خلق بطالة واسعة النِّطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسّع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي - العقاري في أمريكا حتى عام ٢٠٠٦، وكِلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون

الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة ٧٠ شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام الماضي ٢٠٠٦ وحتى الآن، وذكرت شركة "كونتري فاينانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، وأخيرا أعلنت شركة "هوم مورتجيج إنڤستمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك ٤٠

الفرنسي وفـوستي البريطاني وميبتل الإيطـالي وتوبكس الأوسع نطاقـا والـذي سجل أدنـى نقطـة منـذ نـوفمبر مـن العـام الماضـي ٢٠٠٦ ومؤشـر نيكاي الياباني الـذي أقفل عند أقل معدل لـه منذ ثمانيـة أشـهر، وذلـك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز الـصناعي الـذي اهتـز بعنـف لينخفض إلى مـستويات أدنـى مـن حاجز الـ ١٣٠٠٠ نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو ١,٧ من قيمته.

مكمن الخلل: لكن أين مكمن الخلل:

فقد شـهدت القـروض الموجهـة لـضعيفي الملاءة طفـرة في أمريكـا خـلال الأعـوام الأخيرة ولم يكـن هنـاك مـا هـو أسـهل مـن الحـصول علـى قرض سكني.

فـإذا كانـت الجـدارة الائتمانيـة لطالـب القـرض متدنيـة أو كـان لديـه تـاريخ بـالإفلاس، فهـذا لا يهـم. وإذا كـان دخلـه متـدنياً إلى حـد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكـل مـا عليـه أن يفعلـه هـو محاولـة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص "يصرح فيه عـن دخلـه" (ويكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل).

وإذا كـان طالـب القـرض يـشعر بـالتوتر مـن أن الجهـة المقرضـة يمكـن أن تـستعلم عـن "الـدخل المصرح" فكـل مـا عليـه هـو زيـارة موقـع شـركة معينة علـى الإنترنت ومقابل رسـوم مقـدارها ٥٥ دولارا سيـساعدك المأمورون العاملون في هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) في الحصول على قـرض بتوظيفـك علـى أنـك "مقـاول مستقل". وسيعطونك إشعارات بالرواتب لتكون "دليلاً" علـى الـدخل، وإذا دفعت رسمـاً إضـافياً مقـداره ٢٥ دولاراً فـإنهم يـضعون مـأموري الهـاتف الـذين يـردون علـى المكالمات ويجيبـون أجوبـة تعطـي عنـك صـورة براقـة إذا احتـاج البنـك إلى الاستفسار عن وضعك.

لعل أكثر جانب سقيم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة هو أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حداً جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالاستفسارات إن فعلت ذلك أصلاً.

-أسباب رئيسة وراء تراجع البورصات العالمية:

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو ١٢١,٦ مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة ٤٠٠ نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع ١٥٠ نقطة.

- **العامل الأول**.. توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

- **العامل الثاني** يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.

- **العامل الثالث** الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق

المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى ٧٠٪ على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث خلال الأسابيع الماضية تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوزتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في كافة أسواق المال مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذا في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية.

والعاصفة لم تهدأ بعد تواصل اقتلاع مؤسسات أخرى في مقدمتها "المجموعة الأمريكية العالمية" التي تعد واحدة من أكبر شركات التأمين في العالم التي بدأت تترنح مع خسارة أسهمها لنحو ٦١ في المائة من قيمتها.

كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عددا من المؤسسات الأخرى حيث خسر بنك "واشنطن ميوتوال" ٢٧ في المائة من قيمة أسهمه ونزلت قيمة أسهم جنرال إليكتريك بنسبة ٨ في المائة وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك

الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان فيما بلغ الدولار أضعف حالاته أمام الين الياباني منذ نحو ١٠ سنوات.

وتراجعت أسهم سيتي جروب، أكبر بنوك أمريكا، بنسبة ١٥ في المائة ليصل سعر السهم إلى ٢٤. ١٥ دولار في أقل مستوى له منذ عام ٢٠٠٢، وتلاه بنك أوف أمريكا بنسبة ٢١ في المائة ليصل إلى ٥٥. ٢٦ دولار، وهو أقل سعر له منذ يوليو/تموز ١٩٨٢ بعد أن قبل شراء ميريل لينش مقابل ٥٠ مليار دولار، وخسرت أسهم أمريكان إكسبريس، أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية، ٩. ٨ في المائة من قيمتها ليصل سعر الواحد منها إلى ٤٨. ٣٥ دولار.

كما هبطت أسهم غولدمان ساكس بنسبة ١٢ في المائة وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة ١٠ في المائة. أما مورغان ستانلي، أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة ١٤ في المائة.

وقد أدت الأزمة حتى الآن إلى اختفاء ١١ بنكا من الساحة، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة ٣٢ مليار دولار وودائع تصل إلى ١٩ مليار دولار.

وتوقع كريستوفر والين، العضو المنتدب لشركة أبحاث "تحليلات المخاطر المؤسسية" أن يتم إغلاق ما يقرب من ١١٠ بنوك تصل قيمة أصولها إلى حوالي ٨٥٠ مليار دولار وذلك بحلول منتصف العام القادم.

ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي إلى ١٨٠٠ مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من ١٣ تريليون دولار من الأصول والممتلكات .

يذكر أن إجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة قد بلغ حتى الآن أكثر من ١١ تريليون دولار. وتأتي

الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة حيث قدمت ما يقرب من ٤٥٠ مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان ثم السعودية.

كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ ٤٥٠ مليار دولار بينما زاد العجز التجاري عن ٦٥ مليار دولار.

يذكر أيضا أن القيمة السوقية لـ٨ مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو ٥٧٤ مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط كانعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية والذي تأثر به القطاع المصرفي والمالي بشكل أكبر.

على أية حال فان الأزمة الراهنة هي في الواقع جزء من أزمات أكبر ضربت النظام المالي الأمريكي في السنوات الأخيرة وكانت قد بدأت بانفجار فقاعة "الدوت كوم" إلى ذوبان قطاع العقارات، وانتهاء، الآن، بإفلاس مصارف كبرى كانت معتمدة على هذين القطاعين.

علاقة أزمة الائتمان العالمي بصناديق التحوط

لقد كشفت هذه الأزمة شيئا جديدا عن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، الأمريكي تحديدا، وهو السعي لجني الأرباح الهائلة والسريعة من خلال المجازفة، ليس على أساس إنتاج حقيقي.

بعد الأزمة المالية الكبيرة التي تجلت في انهيار مؤشر التكنولوجيا المتطورة "ناسداك" عام ٢٠٠٠، على خلفية التلاعب في سجل حسابات الشركات وتوقعات وهمية بالنسبة لقدرة الانترنت على إحداث نمو اقتصادي غير محدود، فقد وجد رأس المال مجالا آخر لزيادة أرباحه، هو مجال الائتمان والقروض. غير أن الفارق بين المجالين نوعي وخطير.

ففي حين اعتمد مجال الانترنت على منتجات حقيقية ووعد بثورة اقتصادية، يعتمد مجال الائتمان على المقامرة في أسواق المال تماما كما يحدث في الكازينو.

هـذا الكـازينو عبـارة عـن مؤسـسـات ماليـة نخبويـة تُعـرف باسـم "صناديق التحـوط(Hedge Funds) "، وهـي ليست مفتوحـة لعامـة الشعب، بـل للأثريـاء فقـط. كـل صـندوق يمكـن أن يـستوعب 500 مـستثمر كأقصى حد، يدفع كل منهم رسوم اشتراك بقيمة مليون دولار كـأدنى حد. ويصل اجـر مدير الصندوق إلى ١- ٢٪ مـن قيمـة الأصـول (assets) و٢٠٪ مـن الأربـاح. والاهـم أن صـندوق التحـوط غيـر مـسجل، ولا يخـضع للرقابة مثل صناديق الاستثمار العادية.

السيولة النقديـة الهائلـة والمكـسب الـسريع، قـادا لانتـشار ظـاهـرة صـناديق التحـوط في أنحـاء العـالم، حتـى باتـت توصـف بأنهـا مالكـة الكـون، إذ تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وبحوزتهـا أصـول بقيمـة ٢ تريليـون دولار (تريليـون يـساوي ألـف مليـار). في عـام ٢٠٠٦ وصـلت أجـور بعض مدراء صناديق التحوط الرئيسية إلى مليار دولار.

تعمـل هـذه الـصناديق علـى أسـاس الاقـتراض مـن مؤسـسـات ماليـة كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثـم تـستثمر هـذه الأمـوال مقابل فوائـد مرتفعة وتربح من الفرقية بين القيمتين، وهو ما يسمى "الرفع المالي".

حـول هـذه الطريقـة وتأثيرهـا علـى عولـة الأزمـة، يكتـب الخـبير الاقتصادي كينيث روجوف في موقع "الاقتصادية" الالكتروني (٩/١٣):

"إن صـناديق التحـوط اقترضـت مئـات مليـارات الـدولارات بأسـعار فائـدة منخفـضة للغايـة مـن اليابـان، ثـم اسـتثمرت أرباحهـا في بلـدان مثـل البرازيل وتركيا، حيث أسعار الفائدة مرتفعة. وطالما ظل الين ضعيفا فان هذه الاستراتيجية الاستثمارية ستظل تعمل وكأنها ماكينة نقود. ولكـن إذا مـا ارتفـع سـعر الـين بـصورة حـادة، كمـا قـد يحـدث بـسهولة نظـرا للفـائض الهائـل لـدى اليابـان في حـسابها الجـاري، فلـسوف تتحمـل بعـض صـناديق التحـوط خـسائر ماليـة فادحـة وتنهـار التجـارة المحملـة علـى الـين بصورة عنيفة."

استثمرت صناديق التحوط بما صار يعرف ب"الأدوات المالية" التي تدرّ أرباحا خيالية. فما هي هذه الأدوات وما علاقتها بأزمة الائتمان العقاري التي تهدد العالم؟

يُقصد بالأدوات المالية ما يسمى ب"مشتقات الائتمان"، وهي عملية تحويل القروض المختلفة، مثل قرض الرهن العقاري وغيره، إلى سندات يمكن تداولها في الأسواق المالية.

إحدى هذه "الأدوات المالية" كان التداول بسندات معتمدة على القروض الممنوحة في سوق القروض العقارية الثانوية .(subprime) خلافا لسوق القروض الرئيسية، تقوم شركات القروض في السوق الثانوية بمنح قروض إسكان (ماشكانتا) مسهّلة لزبائن لا يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، بمعنى أنهم يحصلون على قروض دون دفع أي سلفة ودون إثباتات موثّقة حول أحجام وقيم أجورهم وممتلكاتهم. المهم تشجيعهم على الاقتراض لجباية أرباح من الفوائد. ووصلت قيمة سندات هذه السوق منذ عام ٢٠٠٠ إلى ١,٨ تريليون دولار. وقد قام صندوقا التحوط التابعان لشركة "بير- ستيرنز"، البنك الاستثماري النيويوركي، بجمع مئات ملايين الدولارات من مستثمرين أثرياء، واقترضا أضعاف المبلغ من البنوك الكبيرة في وول ستريت، وبدآ التداول بسندات سوق القروض العقارية الثانوية، حتى أعلنا إفلاسهما .

ولم تتوقف المجازفة عند حد الاستثمار في سندات قروض أُعطيت بلا ضمانات، بل حدث ما هو اخطر.

احد "المشتقات الائتمانية" الأخرى، التي من شأنها أن تفسر حجم خطورة المقامرة التي دخلت فيها صناديق التحوط، هو الرهان حتى على انقباض سوق الائتمان، وعلى تراجع قيمة الأوراق المالية المدعومة بأصول والمعروفة باسم "التزامات الدين المضمونة"، ومن ضمنها القروض السكنية في السوق الثانوية.

وقد نشرت "الاقتصادية" أن احد مدراء صناديق التحوط راهن على خسارة مؤشر أي. بي .اكس. للسندات القائمة على قروض الرهن العقاري في السوق الثانوية، واستطاع تحقيق الربح حين انهارت أسعار السندات المذكورة.

كيف حقق ذلك؟

يشير المصدر إلى أن هذا المدير اشترى عقود تأمين لحماية ٣٠ سندا ضد احتمال العجز عن سداد القروض، ودفع فعليا ٠,٦٪ من قيمة السندات في السنة.

يزيد المصدر انه "في حال تم استرجاع القروض يكون قد خسر مبلغ التأمين الذي دفعه فقط، وقيمته ٠,٦٪ في السنة، أما العائد المحتمل إذا عجزت المؤسسات عن تسديد قيمة جميع السندات فسيكون ١٠٠٪.

وهو يتوقع الآن على خلفية أزمة الائتمان أن يربح بنسبة ١٠٠٪ على نحو ٢٠ سندا". وتشير قصة هذا المدير إلى أن هناك من يربح ١٠٠٪ على استثماراته، بينما لا توفر البنوك العادية للمستثمر العادي فائدة أكثر من ٤٪.

في حين قاد انهيار بورصة الأسهم في مجال التكنولوجيا المتطورة عام ٢٠٠٠، إلى موجة استياء وعدم ثقة الجمهور بهذه الشركات، فان الأزمة الراهنة في سوق الائتمان تؤدي إلى انعدام الثقة بين البنوك نفسها.

لا احد من البنوك يستعجل لإقراض البنك الآخر، لأنه لا يعرف ما وضعه المالي الحقيقي، علما أن بنوكا مهمة عديدة شاركت بدرجات مختلفة في الاستثمار في سوق الرهن العقاري الثانوي من خلال صناديق التحوط الخاصة بها، والتي كما أسلفنا لا تخضع لأية رقابة ولا يمكن معرفة القيمة الحقيقية لاستثماراتها، خاصة على ضوء الأزمة .

المنطق وراء رفض الإدارة الأمريكية فرض الرقابة على صناديق التحوط التي احتلت البورصة وباتت تهدد السوق العالمية، هو أن المبالغ التي ضخّتها هذه الصناديق للبورصة سمحت بانتعاشها.

ولكن الحقيقة أن هذه الصناديق بدأت تلعب وتقامر بالائتمان نفسه الذي يشكّل ركنا أساسيا في الاقتصاد الأمريكي، وحولت الرهان على الديون بكل أشكالها إلى مصدر أساسي للربح.

ولم يأت هذا الرهان من فراغ، بل من الواقع الأمريكي الغريب الذي يرى في الائتمان محرّكا أساسيا للنمو الاقتصادي.

العائلة الأمريكية مضطرة للاقتراض باستمرار لرفع مستوى معيشتها، ويتم تشجيعها طول الوقت على الاستهلاك.

خلال الأزمة الأخيرة مثلا، رهنت عائلات بيوتها بعد أن ارتفعت قيمتها بسبب الفقاعة، لدى شركات الرهن العقاري، وحصلت بالمقابل على مبالغ تسمح لها بدفع رسوم تعليم أبنائها في الجامعة، شراء سيارة جديدة، شراء أدوات منزلية مثل الشاشات التلفزيونية الحديثة.

الطبقة الوسطى الأمريكية مديونة لشركات الائتمان المختلفة التي تفرعت في شتى المجالات من العلاج الصحي، التعليم العالي، السيارات، المشاريع الاقتصادية الصغيرة وحتى حاجات الاستهلاك اليومي.

من وراء هذه السياسة يقف أصحاب رؤوس الأموال، كالكواسر تحوم في الجو وتراهن تارة لصالح شركات الائتمان، وتارة أخرى تراهن على عجزها عن جباية استحقاقاتها. مرة تغري المواطن الأمريكي باستثمار توفيراته في البورصة، كما كان الحال في التسعينات، وعندما فقد كل ما يمتلكه، تدفعه لأخذ قرض دون ضمانات على أن يدفع مقابله فوائد عالية.

في المرة الأولى سرق رأس المال من المواطن كل ماله، وفي المرة الثانية يُقرضه من ماله المسروق، ويجبي منه فائدة عالية، حتى يعجز عن السداد فيصادر منه بيته.

في كلتا الحالتين يستفيد رأس المال الذي يعيش من المقامرة على حساب الإنسان البسيط.

الأزمة الراهنة ليست سوى امتداد طبيعي للازمة التي سبقتها، فالنظام الرأسمالي لم يخرج من محنته بل لا يزال يغرق فيها. أنها أزمة أخلاقية، اجتماعية وسياسية في آن واحد.

أن من يسيطر على العالم اقتصاديا لا يرى فائدة في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الذي يخلق ثروة حقيقية ويمنح العامل أساسا ماديا للحياة. أن الاستثمار الحقيقي يستوجب احترام حقوق العامل وتوفير اجر محترم له، وهذا لا يضمن للأثرياء أرباح ١٠٠ في المائة كما يريدون. أن هذا النظام يمتص دماء البشرية، يسلب من العامل توفيراته الضئيلة التي يمكن أن تضمن له مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، مكان عمله وكرامته.

خطة الإنقاذ الأمريكية :

وزارة الخزانة الأمريكية كشفت تفاصيل الخطة الحكومية لإنقاذ القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وذلك بعد الإعلان عن رصد ٧٠٠ مليار دولار لتنفيذها.

وجاء في بيان لوزارة الخزانة إن الخطة تتيح لوزير الخزانة هنري بولسون بالتنسيق مع رئيس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) الحصول على الصلاحية التي تخوله شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية.

لكن الخطة التي وصفها بوش بأنها "ضخمة لأن المشكلة هائلة" سترفع سقف الدين الأمريكي العام من مستوى ١٠،٦ إلى ١١،٣ تريليون دولار وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان.

وفي محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أيضا أنها ستدعم بـ ٥٠ مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد.

وقال وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة، يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، موضحا أن خطة وزارته تركز على إنشاء وكالة حكومية جديدة من شأنها ابتلاع كافة الأصول التي تهوي بالمؤسسات المالية الأمريكية. وتعليقا على التدخلات الحكومية الأمريكية، قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي بن برنانكي إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد.

ولم تكن الخسائر التي تكبدتها الأسهم في بورصات نيويورك يوم "الاثنين الأسود" بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ سوى غيض من فيض كما يقال حيث يحوم شبح الإفلاس حول عدد من المؤسسات التي تشكل ركنا مهما من أركان النظام المالي الأمريكي. وقدرت خسائر وول ستريت في ذلك اليوم بحوالي ٦٠٠ مليار دولار، وهي الأسوأ منذ الخسائر التي تكبدتها غداة هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

تأثير أزمة الائتمان العالمي على العالم العربي

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع القليلة الماضية من شهر ٩/ ٢٠٠٧ تقلبات

شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء سيتعرضون لخسائر يصعب الآن تقديرها.

إن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً. فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" أخيراً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على ١٪ من مجموع أصول هذه البنوك.

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها. ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق

كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي. فالهبوط الذي سُجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها. وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة باتباعها أخيراً، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة.

أزمة الائتمان العالمي والمصارف الإسلامية

الاقتصاد الإسلامي يعتمد في بنيانه على الإنسان في حاجاته وميوله، ويقوم على أن هذه الحاجات والميول يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها .

والفصل بين عملية التوزيع وشكل الإنتاج، في الاقتصاد الإسلامي، لا يمكن أن يكون فصلا ماديا ، فالتداول في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، جزء من عمليات الإنتاج، لان نقل الثروة من مكان إلى آخر، يقرب المنتج من المستهلك، مما يعني في كثير من الأحيان منفعة جديدة، ويعتبر بالتالي تطويرا للمادة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجة الإنسان .

ولكن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد.

هذه الشكلية من التعامل يدحضها النظام المالي الإسلامي بمعناه المادي، حيث أن في رأي كثير من الفقهاء، أن التاجر إذا اشترى حنطة مثلا ولم يستلمها، لا يسمح له أن يربح فيها عن طريق بيعها بثمن اكبر، ويجوز له ذلك بعد استلامها، مع أن عملية النقل القانونية تتم في الفقه الإسلامي بنفس العقد، ولا تتوقف على عمل ايجابي بعده، فالتاجر يملك الحنطة بعد العقد، وان لم يستلمها، ولكنه بالرغم من ذلك لا يسمح له فقها بالاتجار بها، والحصول على ربح ما لم يستلم البضائع، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها مجرد عمل قانوني يدر ربحا.

أساس المشاكل: فأساس المشاكل المالية والمخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي هو تخطي هذه القاعدة، فمع هذا التخطي، تم زعزعة الملجأ المثالي للاستثمار الثابت للعائلات وهو القطاع العقاري.

وكنظرة أولية، لا بد من درس تداعيات الأزمة العقارية على ثقة المستثمرين، والعائلات، وعلى النتائج في المصارف، والاستهلاك، والانعكاسات على الاقتصاد الحقيقي لهذه الدوامة الاقتصادية، والتي أدت إلى المساس بصلب هدف الاقتصاد وهو إسعاد الإنسان.

فقد تم إعادة النظر في توقعات النمو في الولايات المتحدة لتصل إلى ٢٪، بدل ٢,٢٪، مع الإشارة إلى أن هذه الأزمة هي الثانية خلال العام ٢٠٠٧، ففي الفصل الأول، أدى تراجع أسعار العقارات، إلى انخفاض مستوى الثروة للعائلات، والذي انعكس على قدرة العائلات على الاستدانة، هذه الانخفاض في بداية العام تم التعويض عنه بعائدات

كبيرة تم كسبها في مراهنات البورصة، لكن الأزمة الحالية زادت من خسائر الثروات، وستؤدي إلى لجم الاستهلاك بقوة.

ولمعرفة الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة الكامنة يكفي أن نعرف أن إحصاءات بنك التسويات الدولية تقدر حجم شهادات العرض الاستثمارية التي تم إصدارها في عام ٢٠٠٦ في أوروبا والولايات المتحدة بحوالي ألف مليار دولار، ثلثها تقريبا مرتبط بأصول وقروض عقارية متدنية الملاءة. وعلى المستوى العالمي، بلغ حجم هذه الوحدات نحو ٣٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٦. وفي العام نفسه كان حجم سوق القروض الأميركية ضعيفة الملاءة حوالي ٤٠٠ مليار دولار أو ١٨٪ من إجمالي حجم السوق الأميركي .

ورغم اختلاف المبادئ، فان المصارف الإسلامية، وان كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها ، فقد لا تكون مستقبلا بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الائتمان ستاندرد اند بورز، ذكر مؤخراً، أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي ١٥٪ من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حاليا حوالي ٤٠٠ مليار دولار، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه وكالة الائتمان انه يبلغ حوالي ٤ تريليونات دولار. وان الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار (نصف تريليون دولار) وسيستثمر منه ٢٥٪ في منطقة الشرق الأوسط، و٧٥٪ في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج .

ولكن المناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في

البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة .

و من جهته أكد المحلل الاقتصادي لاحم الناصر أن كل الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم أدت إلى تحقيق الكثير من الخسائر التي نتج عنها فقدان الكثير من العاملين في هذه المؤسسات لوظائفهم واضطراب الأسواق المالية وكثر الحديث عن إمكانية حدوث كساد عالمي، وتساقطت المؤسسات المالية الكبرى الواحدة تلو الأخرى كأحجار الدومينو دون أدنى مقاومة فلم تسعفها خبرتها الطويلة في تفادي هذه الأزمة أو التنبؤ بها ، ولعل ما ظهر حتى الآن لا يعدو عن كونه قمة جبل الجليد لهذه الأزمة."

وأشار الناصر إلى أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل هذه المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، مبيناً أنه نظرا لكون الكثير من المجتمعات الغربية المنكوبة بهذه الأزمة يوجد بها مؤسسات مالية إسلامية فإن ذلك سيؤدي إلى سعي الكثير من الباحثين والدارسين في هذه المجتمعات إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات وآليات عملها ، في الوقت الذي سيحتاج فيه الدارس لهذه المؤسسات دراسة القرآن والسنة.

من جانبه ، قال الدكتور سالم باعجاجة الخبير الاقتصادي أن عدد من البنوك العالمية تقوم الآن بالتعامل بالصيرفة الإسلامية وافتتاح فروع خاصة بها ، وذلك نظراً للإقبال الشديد من قبل المتعاملين بالصيرفة الإسلامية سواء في الغرب أو الدول الإسلامية ، ونجاح الأدوات والمنتجات الإسلامية في تحقيق عوائد وأرباح أفضل مما تحققه البنوك التقليدية ، سيؤدي إلى معرفة الإسلام بشكل أكبر وأعمق."

ونـوه باعجاجـة إلى أنـه في ظـل النظـام العـالمي الجديـد وانفتـاح الاقتصاد يتوقـع افتتـاح فروعاً جديـدة للبنـوك الغربيـة في السعودية قريباً وهـو مـا سيحدو البنـوك المحليـة إلى نقـل المعرفـة الإسـلامية لهذه البنـوك الأجنبية، مضيفا أن ذلك سيساعد على فهم الإسـلام بشكل أفضل لدى الغرب."

توقعات بشأن أزمة الائتمان العالمي

توقعـات صندوق النقـد الـدولي : قـال صندوق النقـد الـدولي إن الاضـطرابات في أسـواق الائتمـان والمـال العالميـة مـن المرجح أن تستمر مع قلق المستثمرين من حدوث خسائر مالية واين ستظهر هذه الخسائر .

وقـال خيمـي كروانـا مـدير دائـرة الـنظم النقديـة واسـواق المـال بالصندوق في مـؤتمر صحفي" النظـام المـالي العـالمي شـهد اختبـارا مهمـا والاختبـار لم ينتـه بعد. تداعيـات هـذه الفترة مـن الاضطرابات ستكون كبيرة وممتدة الأثر ".

وأضـاف "الأشـهر المقبلـة سـتظل تـشهد تحـديات في أسـواق المـال والمؤسسـات ولـيس مـن المتوقـع أن تعـود أوضـاع الائتمـان لطبيعتهـا قريبـا وعملية التكيف قد تتعطل وقد يؤثر ذلك ليس فقط على الأسعار بل على مدى توافر الائتمـان ".

أزمة الائتمان يمكن أن تضع اليورو مكان الدولار: هـل يمكـن أن يحتل اليورو مكانة أكثر أهمية مـن الـدولار، فهل يمكـن أن تصبح العملة الأوروبية هـي المسيطرة و الرئيسية في العـالم؟؟؟؟ تساؤلات عديدة قـد أجـاب عنهـا التحليـل المـالي الـذي قامـا بـه أسـتاذان في جـامعتين أمريكيتين.

هذا التحليل قاما به كل من البروفيسور منزي شين من جامعة وسكونسين والبروفيسور جيفري فرانكل من جامعة هارفارد، فقد قاما بإجراء عمليات حسابية تظهر أن اليورو سيحل محل الدولار خلال

١٠- ١٥ سنة كعملة لأكبر الاحتياطات في العالم، ولكن تحليلهما لم يستند إلى هذه الأزمة، حيث أن هذه الأزمة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تسريع هذه التوجهات،.

و ذكر كل منهما سببين لتدهور الدور الدولي للدولار الأمريكي.الأول، العجز المستمر في الحساب الجاري الذي اقترن بتدهور في سعر صرف الدولار على المدى البعيد – وربما الطموحات الإمبريالية المبالغ فيها، أيضاً ،الثاني، ظهور بدائل حقيقية للدولار.

ولم يكن لدى الين ولا المارك الألماني فرصة حقيقية ليحل أي منهما محل الدولار، لكن اليورو بديل حقيقي. فاقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخماً مثل اقتصاد الولايات المتحدة تقريباً، وربما يتخطاه من خلال استمراره في التوسع. أما لندن فهي المركز المالي لمنطقة اليورو بحكم الأمر الواقع، على الرغم من أن المملكة نفسها لم تتبن اليورو. كذلك، أسواق السندات في منطقة اليورو أصبحت الآن بالقدر نفسه من العمق وتوافر السيولة مثل نظيراتها في الولايات المتحدة.

ومن جهته أكد الباحث فولفجانج مونشو أنه نتيجة للتضخم المرتفع، فإن العديد من الدول النامية ستجد صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار. وربما تكون غير متحمسة لخفضها الآن، لكن سيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه. وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها فعندها من المؤكد أن تعيد التوازن إلى مدخراتها الاحتياطية أيضاً.

وبين مونشو أن هناك عامل آخر يدفع إلى إضعاف القطاع المالي الأمريكي هو أزمة الرأسمالية الأنجلو - ساكسونية القائمة على المعاملات.

ويعتقد مونشو أنه خلال سنوات معدودة سيواصل الناس تقييم عناصر القوة النسبية للأنظمة المالية الأنجلو - ساكسونية والأنظمة المالية في أوروبا القارية بالطريقة نفسها. أيضاً أن يصمد اقتصاد منطقة اليورو أمام الصدمات الاقتصادية الناشئة عن أزمة الائتمان، على نحو أفضل نسبياً.

وأوضح مونشو أن اليورو يمثل فقط أكثر قليلاً من ربع احتياطيات العالم، مقابل نصيب الدولار البالغ الثلثين. لكن من أجل أن يظل الدولار في مرتبة سفلى إلى الأبد، يجب الاعتماد على بعض نظريات المؤامرة غير الملائمة. وإحدى هذه النظريات تقول إن البنوك المركزية الأجنبية تتواطأ على التمسك بالدولار لحماية قيمة ممتلكاتها. لكن الأمر لا يسير على هذا النحو. فالعوامل التي لم يتم أخذها في الاعتبار، الخاصة بالشبكات التي فضلت الدولار في الماضي، من السهل أن تفضل اليورو في المستقبل.

وأضاف مونشو أن التداعيات الجيوسياسية المرتقبة لهذا الانتقال هائلة جداً .وبداية، ستفقد الولايات المتحدة امتيازاتها الهائلة – المتمثلة في قدرتها على تحقيق عائدات عالية وثابتة على الدوام من الأصول الأجنبية أكبر من العائدات التي تدفع للأجانب الذين يستثمرون في الولايات المتحدة. وسيتوقف الدولار فجأة عن أن يصبح "عملتنا نحن، ومشكلتكم أنتم". وسيتضاءل النفوذ في المؤسسات المالية الدولية. وفقدان الدولار دور العملة الدولية الرائدة لن يؤدي إلى ضياع النفوذ السياسي فحسب، وإنما أيضا ضياع السلطة.

ويشير مونشو إلى أن السياسيين ليس بوسعهم فعل الكثير لمنع حدوث مثل هذا التحول الذي هو أشبه بالزلزال، متهما المؤسسة السياسية الأمريكية بأنها ليست مدركة حتى الآن لما سيحل بها. ومرة أخرى، الشيء نفسه يمكن أن يقال عن القادة السياسيين الأوروبيين،

الذين لم يعطوا أية إشارة تفيد بأنهم على استعداد للتعامل مع المسؤوليات التي تأتي مع التعامل مع العملة الرئيسية في العالم.

التسلسل الزمني للأزمة:

فبراير ٢٠٠٧: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قُدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدّى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.

يونيو ٢٠٠٧: مصرف الاستثمار الأمريكي Bear Stearns، هو أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

أغسطس ٢٠٠٧: البنك المركزي الأوروبي يضخّ ٨، ٩٤ مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخّ من جانبها ٢٤ مليار دولار، كما تدخّلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

سبتمبر ٢٠٠٧: بنك أنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف Nothern Rock لتجنيه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

أكتوبر ٢٠٠٧: مصرف يو بي إس السويسري يُعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ ٤ مليار فرنك.

يناير ٢٠٠٨: الخزينة الفدرالية الأمريكية تُخفّض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى ٣،٥٠٪، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعدٍ استثنائي.

مارس ٢٠٠٨: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدّة لتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكُبرى.

مارس ٢٠٠٨: العملاق المصرفي الأمريكي JP Morgan Chase يُعلن شراءه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية.

يوليو ٢٠٠٨: الضغط يشتدّ على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تُعلن عن خطّة لإنقاذ القطاع العقاري.

وما زالت الأزمة الرهن العقاري الأمريكية تلقي بتوابعها على الاقتصاد العالمي، حيث طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية يصعب حصرها .

وأغلقت أيضا بنك فيرست هيريتج بنك بفروعه الثلاثة . وبيعت أصول البنكين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال بنك القابضة إلى فروع بنك أوماها، وبلغت قيمة أصول المصرفين ٣.٦ مليار دولار في نهاية يوليو/تموز منخفضة عما كانت عليه قبل ستة أشهر حيث كانت قيمتها ٤.١ مليار دولار.

وأعلن بنك وتشوفيا كورب تكبده خسائر ربع سنوية قياسية في الربع الثاني من هذا العام بقيمة ٨.٨٦ مليار دولار .

وفي بريطانيا عقر الخصخصة تم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من ٢٠٠٠ موظف في إطار جهود الحكومة البريطانية لإخراج البنك من أزمته الطاحنة وخسائره الضخمة من جراء تلك الأزمة . وأعلن رويال بنك أوف أسكتلند (آر بي اس) البريطاني عن خسائر بلغت ٦٩١ مليون جنيه استرليني (١.٣٥ مليار دولار) في النصف الأول من العام الجاري .

وفي ألمانيا قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنر بنك . وبلغت قيمة الصفقة ١٤.٥ مليار دولار فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام . ويبقى الباب مفتوحا أمام مزيد من التداعيات لأزمة الرهن العقاري على أسواق العالم من دون استثناء . وتتوقع رئيس صندوق النقد

الدولي دومينيك ستراوس حصول مزيد من المتاعب، ووصف وزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبن تلك الأزمة بأنها أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي .

تعليقات على الأزمة المالية ٢٠٠٨

١ـ(الجهاد في مواجهة ماكوورلد):

في كتابه الشهير "الجهاد في مواجهة ماكوورلد"، الذي أحدث ضجّة كبرى في أمريكا، يرسم بنجامين باربر خطوط هذه الأزمة على النحو الآتي:

الأصولية الرأسمالية (التي يسميها هو "ماكوورلد" تيمناً بإمبراطورية المأكولات السريعة)، التي انطلقت بعد نهاية الحرب الباردة.

الرأسمالية المتعولمة لم تعُد في حاجة إلى الدولة - الأمة.

وينسج الباحث الاقتصادي الأمريكي راستون سول جون، في دراسة شيِّقة بعنوان "الديمقراطية والعولمة" على منوال باربر فيقول، إن أخطر ما شهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو نجاح الإعلام الأمريكي الذي تُسيطر عليه الشركات، بتصوير الاقتصاد على أنه قائد المجتمعات، كل المجتمعات، وهذا كان، برأيه، تمهيداً لانقلابات كُبرى في بنية النظام الرأسمالي.

فبعدها سادت الاحتكارات وإنعدم التنافس وسيطرت الاوليغارشيات المالية، بعد إن استغلت الشركات الكبرى شعار الاقتصاد كقائد للقيام بأضخم مركزة لرأس المال في التاريخ البشري عبر عمليات الدمج والضم والابتلاع.

وفي الوقت نفسه، كان أرباب النظام الرأسمالي يتوقّفون على أنهم "رأسماليين حقيقيين"، فهم يتشكلون الآن من التكنوقراطيين والبيروقراطيين والمدراء والموظفين، وهؤلاء جميعاً لا يملكون أية أسهم ولا يقدمون على أية مخاطر. الأسهم الوحيدة التي يملكون، هي تلك التي

يحصلون عليها مجّاناً من الشركات أو عبر استعارة المال من هذه الشركات بدون فوائد.

كل هذه الفئات لا تُعتبر رأسمالية حقيقية، بل هي بيروقراطية كسولة وكبيرة ومُكلفة، وهي أقرب ما تكون إلى دراكولا مصّاص الدماء، إذ هي تشتري الشركات الرأسمالية الحقيقية التي لها مالكين حقيقيين، الذين لديهم أسهم ويقومون بمخاطر مالية، وبعدها تبدأ هذه الفئات بمصّ دماء هذه الشركات.

وفي خضم هذه العملية، تتوقّف الاقتصاديات عن التطور وتنهار الاقتصاديات المختلطة، لأن الشركات العملاقة تشتري شركاتها في وقت مبكّر، وهذه العملية، إضافة إلى فساد طبقة المدراء - البيروقراطيين، هما الآن سبب كل من الأزمة الرأسمالية والأزمة الديمقراطية راهناً.

الأرقام تدعم تماما مخاوف بنجامين باربر وشكاوى راستون سول جون:

- فهناك الآن خمس شركات عملاقة تُسيطر على ٥٠٪ من الأسواق العالمية في مجالات صناعات الفضاء والمكونات الإلكترونية والسيارات والطائرات المدنية والفولاذ والالكترونيات.
- وهناك خمس شركات أخرى، تسيطر على ٧٠٪ من السلع الاستهلاكية ذات الديمومة.
- وثمة خمس شركات غيرها تهيمن على ٤٠٪ من النفط والعقول الإلكترونية الخاصة والإعلام، و٥١٪ من أكبر الاقتصادات في العالم اليوم، هي شركات لا دُول.
- مبيعات ٢٠٠ شركة، تمثّل ٢٨،٣٪ من الإنتاج الخام العالمي.
- كل هذه الأرقام تعني ببساطة، أن السوق العالمي الموحّد ومعه القرية العالمية وحتى مفهوم الحضارة العالمية الواحدة، سيكون عمّا

قريب "مِلكية خاصة" لحفنة من البشر قد لا يتجاوز عددهم عدد مجالس الإدارة في واحدة من الشركات الخمس المذكورة أعلاه.

٢ـ الأزمة تعصف بالإمبراطورية

يمكن للمؤرخين الذين يؤكدون أن الإمبراطوريات تنهار من الداخل بعد أن تتآكل وتفلس بسبب حروبها وغزواتها وسياستها الاقتصادية الأنانية والعمياء، أن يطمئنوا مع نهاية سنة ٢٠٠٨م لصدقية وجهة نظرهم، وهم يسجلون مسلسل الأزمات الاقتصادية الذى تواجهها الولايات المتحدة.

في ٢٢ يناير ٢٠٠٨، كتبت وول ستريت جورنال: "إن ثمة أسبابا وجيهة للخوف من أن الكساد الذى يلوح في الأفق، يمكن أن يكون أسوأ من الكسادين الوحيدين اللذين أصيبت بهما الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضى".

وكتب كنيث روغوف، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، أن الأزمة الحالية تبدو على الطريق لن تصبح على أقل تقدير على الدرجة ذاتها من السوء الذى كانت عليه أسوأ خمس أزمات مالية ضربت البلدان الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي منتصف شهر فبراير ٢٠٠٨م أيضا، كتب باترك بيوكانان، المعلق اليمينى المحافظ، يقول: "بينما نحن لا نوفر شيئا، يتعين علينا أن نقترض لكى ندفع ثمن النفط الذى نستورده والمصنوعات الأجنبية التى أصبحنا نعتمد عليها. وهكذا، فإننا في وضع يضطرنا لأن نقترض من أوروبا لندفع ثمن الدفاع عن أوروبا، وأن نقترض من الصين واليابان لندافع عن حق الصين واليابان في الحصول على نفط الخليج".

وينتهى بيوكانان إلى أن "الجيل الأمريكى المنغمس في ذاته قد اقترض إلى حد أن ديونه أصبحت غير قابلة للسداد. والآن، فإن الناس الذين اقترضنا منهم لنشتري النفط وكل ما نملك من سيارات

والكترونيات وملابس، آتون ليشتروا البلد الذى ورثناه. نحن أبناء عاقون ويوم الحساب يقترب".

بيوكانان نسى في تحليله أن الحرب الأمريكية الاستعمارية في العراق وأفغانستان، كلفت واشنطن ما يزيد على ٣٠٠٠ مليار دولار حتى الآن.

يوم الأحد ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨م، اعتبر "آلان غرينسبن"، الرئيس السابق للاحتياطى الفدرالى الأمريكى وطوال ١٩ عاما، أن الأزمة المالية الراهنة هى الأخطر منذ ٥٠ عاما، وعلى الأرجح منذ قرن، موضحا أن حل هذه المشكلة ما زال بعيدا.

الأزمة أخطر مما يريد أن يعترف بها المسؤولون في الغرب، ولكنّ الخبراء المستقلين يرجحون أن الأزمة ستفرز وضعا جديدا، إن لم يكن هزة خطيرة للنظام الاقتصادى الدولى، فستكون الأفول الكامل للاقتصاد الأمريكى، كالقاطرة الدافعة والمتحكمة في الاقتصاد الدولى، وكذلك للدولار كعملة أساسية.

محاولات وقف القاطرة الاقتصادية الأمريكية قبل أن تصل إلى الهاوية كثيرة، ولكنها كلها عمليات تسكين مؤقتة.

وفي إطار التسكين، أعلنت عشرة مصارف دولية أمريكية وأوروبية كبيرة تأسيس صندوق يحتوى سبعين مليار دولار تستطيع الاستعانة به إذا ما واجهت خطر الحاجة إلى سيولة. ويفترض أن يزيد حجم هذا الصندوق مع انضمام أعضاء جدد إليه.

ويشير الاقتصاديون إلى أن هذا الإجراء يشابه محاولة إطفاء حريق غابة بكوب من الماء، فالمؤسسات المفلسة أو التى في طريقها إلى الإفلاس تواجه كل على حدة ديونا بمئات ملايير الدولارات.

إذا كان البيت الأبيض يدرك أن المؤسسات الأوروبية والغربية عامة، لا تستطيع أو لا تريد المخاطرة بضخ أموال أكثر لوقف ولو مؤقت

لتدهور الوضع الاقتصادى الأمريكى، فإن إدارة بوش تراهن على قدرتها على إجبار دول الخليج العربى على المخاطرة بأموالها. وقد كشف مسؤول مصرفي في بارز لصحيفة "الاقتصادية" عن احتمال استجابة مؤسسات مالية ومصرفية واستثمارية خليجية لشراء ١٠٠٠ مليار دولار من أصول مخاطر القروض العقارية الأمريكية لمؤسستى "فانى ماى" و"فريدى ماك"، التى يتجاوز إجماليها خمسة الاف مليار دولار على شكل قروض سكنية.

وأفاد إلياس القصير المدير التنفيذى لشؤون الخزانة ومسؤول أسواق المال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بنك كاليون "كريدى أغريكول" الفرنسى، أن الحكومة الأمريكية تبحث عن تمويل هذه الخسائر في دول الشرق الأوسط ومنطقة آسيا. ولفت إلى أن بنوك المنطقة المتورطة في هذه الأزمة لم تتمكن من بيع كل أصول الرهن العقارى "فليس هناك مشترون لنحو ٢٠ في المائة من قيمة خسائر الرهن لدى تلك البنوك".

في بداية القرن الحالى خسرت دول الخليج العربى أكثر من ٦٢٠ مليار دولار من استثماراتها وتوظيفاتها المالية التى سعت بها لمساعدة الاقتصاد الأمريكى، ولكن دعوات الإنقاذ لم تتوقف وكل ما ضُيع من أموال العرب لم ينفع سوى في كسب أشهر للاقتصاد الأمريكى العليل. إن إلقاء مزيد من الأموال العربية في هوة الإفلاس الأمريكى، لن تنفع سوى في تأخير السقوط لفترة قصيرة، فقد حان موعد النهاية للإمبراطورية.

كتب المؤرخ الأمريكى الشهير بول كنيدى: "إن القوة لدى إمبراطورية ما ليست مطلقة أو متفردة بذاتها، وإنما هى مسألة نسبية، فلا يمكن قياس قوة أو ضعف دولة ما إلا بالنسبة إلى الدول الأخرى من ناحية، وبالنسبة إلى قوتها هى ذاتها في فترات مختلفة من تاريخها من ناحية أخرى". ويضيف: "إن الانتشار الزائد لإمبراطورية خارج حدودها مع

إنفاقها الزائد على قواها العسكرية للاحتفاظ بهذا الانتشار، بشكل يفوق معدل إنفاقها على الجوانب الداخلية الأخرى، من اقتصادية واجتماعية وعلمية وتعليمية، يؤدى مع الوقت إلى تفاقم الحالة الاقتصادية، ثم إلى انحسار القوة العظمى واضمحلالها وعودة الدولة إلى حجم الدولة الأصلي، أي نهاية وجودها الإمبراطوري".

٣ـ الأمريكيون يخشون على مدخراتهم التقاعدية جراء الأزمة المالية

يأمل العديد من الأمريكيين ان يقر الكونغرس في نهاية المطاف خطة انقاذ القطاع المصرفي الذي بات على شفير الانهيار لتجنب تراجع جديد في البورصة قد يهدد الصناديق المسؤولة عن ادارة مدخراتهم التقاعدية . ويتألف القسم الاكبر من المدخرات التقاعدية في الولايات المتحدة اما من استثمارات فردية او برامج ادخار خاصة بالشركات. وتوزعت المدخرات التقاعدية الاجمالية في نهاية ٢٠٠٧ ما بين ٤٧٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الفردية و٣٤٩٠ مليار دولار من برامج الادخار الجماعية في الشركات .

وحوالي ثلثي اموال صناديق التقاعد التي تم توظيفها في برامج جماعية للشركات عام ٢٠٠٦ استثمرت في شراء أسهم .

كيف تستغل الرأسمالية المتوحشة الأزمات لتفرض نفسها ؟

الأزمة التي تعيشها أسواق المال في أمريكا حاليا والتي سوف تطول بالضرورة الأسواق العالمية خطيرة لأنها أولا: أصابت في مقتل الأسس التي تقوم عليها الرأسمالية الغربية وهي حرية السوق والعولمة.

وثانيا لأن المسئولين عن إيجاد حلول للأزمة سوف يستغلون الموقف لتطبيق سياسات موالية للشركات الكبري وهو ما سوف يساعد علي إثراء هؤلاء أنفسهم الذين كانوا السبب فيها.

تلك هي التوقعات التي قدمتها نعومي كلاين كاتبة صحفية كندية ومخرجة أفلام وثائقية في كتاب نشرته قبل أشهر قليلة بعنوان'

عقيدة الصدمة.. الرأسمالية الكارثة' تصف فيه كيف يسيطر الليبراليون الجدد في واشنطن علي العالم وكيف يفرضون رغباتهم علي الدول من خلال استغلال التهديدات الإرهابية الموجهة ضد الأمن ومن خلال اختلاق الإضطرابات السياسية والاقتصادية أو مواكبة الكوارث الطبيعية وذلك بهدف نشر وتوسيع الخصخصة وتطبيق المزيد من السياسات التي تدعم حرية الأسواق تلك الأزمات من شأنها أن تترك المنطقة في حالة دمار كامل فتدخل الشركات في قلب المنطقة المنكوبة وتأخذ الأمور في يدها وتحولها الي أحد كبري المشاريع لحساب الأثرياء علي حساب الفقراء.

أو أن تختلق الرأسمالية الكبري الأزمات مثلما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية فتثير الإضطرابات أو التمرد أو تؤجج الحروب ووسط الفوضي وبينما الشعوب في حالة عدم توازن تبدأ الشركات والمؤسسات الكبري تتدخل لتسيطر وتحول الوضع لصالحها وصالح الرأسمالية بدون أية معارضة من الشعب. تلك الرأسمالية تصفها كلاين بالكارثة لأنها تضحي بالشعوب من اجل الربح وتذكر كلاين مارجريت ثاتشر التي دعمت تلك السياسة في الثمانينات قولها بأنه: ليس هناك بديل آخر.

•إزالة وإعادة بناء العالم

من الأمثلة علي تلك السياسة التي تعمل علي إزالة وإعادة بناء العالم ما حدث في كل من جنوب شرق أسيا بسبب التسونامي أو في نيو أورليانز بسبب إعصار كاترينا والأزمتان تعكسان الأسلوب الامريكي من أجل فرض سيادة' النظام العالمي الجديد' الذي أطلقت براثن الرأسمالية في شكلها الأكثر توحشا.

وتذكر كلاين كيف أن ريتشارد بيكر عضو الكونجرس الامريكي عن الحزب الجمهوري قال لأعضاء اللوبي فيما يخص بنيو

أورليانز:' لقد قمنا أخيرا بتنظيف منطقة الإسكان الشعبي في نيو أورليانز'.

وقال المقاول الكبير في المدينة الأمريكية:' اعتقد أن لدينا أرضية جديدة ونظيفة لنبدأ من جديد'. هذه الخطة تكمن في ازالة 'مجتمعات بأكملها واستبدالها بمساكن غالية الثمن ومشاريع أخري تعود بالأرباح الكثيرة مثل بناء مدارس خاصة بدلا من إعادة بناء المدارس العامة المجانية وكل ذلك علي حساب الفقراء الذين اجبروا علي مغادرة المكان وترفض الحكومة عودتهم إليها.

تلك السياسة تقوم علي نظرية رجل الاقتصاد الامريكي ميلتون فريدمان الذي توفي عن عمر يناهز التسعينات وهي النظرية التي طرحها في كتابه' الرأسمالية والحرية' ونشره عام١٩٦٢ ويؤكد فيه أن' فقط الأزمات سواء حقيقية أو مصطنعة يمكنها أن تحقق تغييرا حقيقيا'.

المحافظين الجدد يقومون بهذا الدور اليوم وينفذون أجندة الشركات الكبري والتي تقوم علي ثلاث خطوات تعكس الجشع:

أولا- إزالة كل ما يتعلق بالقطاع العام

ثانيا- تحرير كامل لعمل الشركات

ثالثا- خفض الإنفاق العام الي أدني مستوي بل واستبعاده تماما أن كان ممكنا.

تلك السياسة تؤدي بالضرورة الي خلق طبقة قوية من رجال الأعمال الذين يشاركون طبقة من السياسيين الفاسدين بين الطبقتين يمر خطوط هلامية وغير واضحة ففي روسيا ظهرت طبقة المليارديرات وفي الصين الأمراء وفي تشيلي' البيرانهاس' وفي أمريكا هناك الموالون لبوش وتشيني.

وفي كل تلك الدول تتشابه الخريطة: فيتم تحويل ثروات ضخمة من المال العام الي أياد خاصة ثم يتزايد الدين العام ليصل الي مستويات

غير مسبوقة فتوسع الفجوة بين الأثرياء ثراء فاحشا والفقراء المهددين بالاستغناء عنهم ثم تبدأ حملة للمزايدة علي الشعور القومي مثل الدعوة الي الحرب ضد الإرهاب والعالم التي أطلقها الرئيس الأمريكي بوش من اجل تبرير الإنفاق بلا حدود علي الأمن.

٥ـ الفوضى المالية :

كيف تطبق تلك النظرية علي الوضع الحالي في الأسواق المالية الأمريكية والعالمية

تقول كلاين في مقالة نشرتها مؤخرا في صحيفة' هافينجتون بوست' أن كتابها نشر من اجل أن نكون مستعدين للصدمة المقبلة.

ولقد جاءت تلك الصدمة وبدأت سياسات الشركات الكبري تعمل من اجل استغلالها لحسابها ومن اجل زيادة ثراء الأغنياء الذين خلقوا أزمة أسواق المال.

فان معظم المحللين يرون أن مبلغ الـ ٧٠٠ مليار دولار التي تطلبها إدارة بوش من الكونجرس هي في الحقيقة أموال دافعي الضرائب متوسطي الدخل سيحرمون منها من اجل إنقاذ كبري الشركات الرأسمالية والبنوك التي خلقت الأزمة.

وتقول كلاين أن الخطة المقترحة لصالح طبقة الأثرياء فهي الخطة التي قدمها نيوت جينجريتش رئيس مجلس النواب السابق عن الحزب الجمهوري وتضم ١٨ نقطة تدعو الي العودة الي سياسات ريجان وثاتشر التي تهدف الي تحقيق نموا اقتصاديا عبر عدة إصلاحات جوهرية هي في حقيقة الأمر عودة الي خفض اكبر للقواعد والقوانين التي تحكم السوق المالي وصناعة المال والمزيد من الخصخصة خاصة خصخصة المساعدات الاجتماعية.

٢ـ تأثيرات الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨:

١- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي : تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

a-إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها "بنك إندي ماك "الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار.

b-تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

c- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار.

d-أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة5% ، ومعدل التضخم4 ٪ .

e- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من % 1,4 سنة 2008 إلى حدود % 0,3 سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى % 0,9، مقابل % 0,1 لليابان، و % 0,5 لأوروبا.

f-تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك "إلى ما دون 55 دولار للبرميل .

g-إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

h- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك .

ا- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية"فورد"، " جنرال. موتورز "هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.

- ٢-بعض المؤسسات المتضررة من الأزمة العالمية :

في ما يلي لائحة بأسماء مصارف و المؤسسات المالية و شركات التأمين المتضررة منذ بداية الأزمة المالية أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية:

- (البنك البريطاني "نورذرن روك" أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في ١٧ فبراير٢٠٠٨)
- (بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز " الذي يعاني من نقص السيولة : إشتراه بنك "جي بي مور غان تشيز " في ١٦ مارس٢٠٠٨ بمساعدة السلطات الفدرالية
- (البنك البريطاني "اليانس أند لايسستر" أعلن ١٤ يوليو (تموز) أن البنك "سانتاندر" الاسباني يشتريه بقيمة ١,٣٣ مليار جنيه (١,٦٦ مليار يورو) فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه (وضعت وزارة الخزانة الأمريكية " فاني ماك " و " فريدي ماك " و هما هيئتان لإعادة التمويل التسليفات العقارية تحت وصاية الدولة في السابع من سبتمبر).
- (بنك الأعمال الأمريكي " ليمان براذرز" وضع في ١٥ سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته و إشترى البنك البريطاني "بار كليز " نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني " نومورا هولدينغ " النشاطات في أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط .

- (البنـك أوف أمريكـا) اشـترى بنـك الأعمـال الأمريكـي " ميريـل لينش " في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨
- (تأميم المجموعة الأمريكية العملاقة في مجال التأمين "اية آي جي " في ١٦ سبتمبر٢٠٠٨ لتفادي إفلاسها .
- (إشترى البنك " لويد تي أس بي " منافسة البريطاني "آتش بي أو أس " رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة في ١٥ سبتمبر٢٠٠٨
- (بنكا الأعمال المستقلان " غولدمان ساكس " و " مور غان ستانلي " إضـطرا في ٢١ سـبتمبر إلى التحـول إلى مجمـوعتين مـصرفيتين قابضتين يحصل " غولدمان ساكس "على تمويل بقيمة خمسة مليار دير وارن بوفيت و " مورغـان سـتانلي " يفـتح رأسمالـه أمـام البنـك الياباني " ميتسوبيشي يو أف جي " .
- (المجموعة الأمريكية " واشنطن ميوتشوال " سادس بنك أميركـي مـن حيـث الأصـول أعلنت إفلاسـها في ٢٥ سبتمبر أغلقتهـا السلطات الأمريكية و نظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها " جي بي مور غان تشيز" مقابل ١,٩ مليار دولار.
- (انهـارت المجموعـة المـصرفية و التـأمين البلجيكيـة الهولنديـة " فورتيس " مقابل حصص في رأسمال المؤسسة .
- (تم تأميم البنك البريطاني " برادفورد أنـد بينغلـي " و تصفيته في ٢٩ سـبتمبر٢٠٠٨ و هـو المؤسـسة الماليـة البريطانيـة الرابعـة الـتي تفقـد استقلاليتها منذ بداية التسليف الدولية
- (اشـترى "سـيتي غـروب "مـصرف واكوفيـا رابـع بنـك أمريكـي مـن حيث أصول في ٢٩ سبتمبر٢٠٠٨ بإشراف الحكومة.
- (في آيسلندا أعلنت الحكومة في ٢٩ سـبتمبر٢٠٠٨ شـراء ٧٥ ٪ مـن رأسمـال غليتـنير ثالـث بنـك في الـبلاد الـذي يعـاني مـن نقـص الـسيولة بقيمة ٦٠٠ مليون يورو

- افلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ ٢٠٠٩/٠٨/٠٢ وتكبد خسائر بمقدار ٧٠٠مليون دولار ، ومن أشهرها بنك Mutuelle.washington..
- منذ بداية الأزمة المالية أفلست ٧١ بنك أمريكية حسب بيانات أوت ٢٠٠٩ .

٣ـتأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري :

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم جملة من العوامل :- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز (مواد طاقوية و منجمية ومواد أولية هامة).

- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها .
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة : البنية المينائية و المطارية.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

- اقتصاد مديونية : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة والتخفيف منها ، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد .
- وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة ، الأمر الذي يدل

على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار.فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع أسعار البترول ، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى المستويات المرغوبة وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة الخارجية ،وقد بلغ حجم الديون الخارجية ٢٢٠٠مليون دولار. مازالت المديونية تشكل قيدا أساسيا مؤثرا على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية. إلاأن هذه الخاصية زالت بفصل تسديد الجزائر لديونها نتيجة لارتفاع الإيرادات المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول مع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين

- اقتصاد ريعي : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها ، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها ،وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة ، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، وانعكاسات سياساتها الانفاقية في تنامي آليات التريبع الداخلي وآثاره السلبية. إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة ٣٥٪من الناتج المحلي الإجمالي الخام وتشكل ٦٤٪من الإيرادات العامة للدولة (حوالي ٧٢٠مليار دينار جزائري) وحوالي ٩٧٪ من إجمالي الصادرات.
- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية): أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد

غير الرسمي في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات ١٢٪ (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و٣٥٪ حسب وزارة التجارة.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:

١. عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
٢. عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .
٣. درجة انفتاح محدودة الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
٤. اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبه أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة ب % 4,9 مقابل % 3,1 سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها

30مليار دولار مقارنة بنهاية 2007 ، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي (15، ومع تراجع %(جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب3,8 أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وأكثر من 1400مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب % 4,6 عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل %المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة % 57,2 في 2007 و55 في 2006 و % 52 في 2005 ، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة % 40

من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين(، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل % 1,5 على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة% 3,8 ، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة.

ورغم الآثار الغير مباشر للأزمة العالمية، إلا أنه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية :فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.
- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار .
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجددا.
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية .
- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ. .

بسبب خطورة الأزمة العالمية المالية على الاقتصاد العالمي ككل كانت هناك عدة إجراءات للإنقاذ سريعة من أجل تدارك الوضع بالإضافة إلى عدة توصيات من طرف الخبراء .

ثانيا-السياسات المتبعة للإنقاذ الاقتصاديات المتضررة :

1. اضطرت البنوك المركزية و الدول إلى التدخل و الإنقاذ البنوك و تفادي انهيار الاقتصاديات حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في ضخ ٧٠٠ مليار دولار (مخطط بولسون) و وصل البنك الأوروبي أيضا إلى غلاف قدر بـ ١٢٠ مليار دولار.
2. دعوة سلطة الأسواق المالية في فرنسا إلى قبول لأول مرة في تاريخها إلى تداول الصكوك الإسلامية و هي عبارة عن سندات مرتبطة بأصول ضامنة و توزيعاتها غير مؤكدة لكنها تستند إلى عامل الضمان و تخص الأرباح المحققة فعليا
3. أجرى المجلس الاحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأمريكي) تعديلا على أسعار الفائدة لتصل إلى نسبة ٣٪ و أقل و يهدف هذا إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار و حث الأفراد على الإنفاق حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تقليص سعر الفائدة .
4. لجوء الحكومات إلى التأميمات المتتالية للبنوك و المصارف من أجل إنقاذ الإقتصاد الوطني .
5. قرر صندوق النقد الدولي تفعيل آلية طوارئ خاصة للتعامل مع الازمة التي تعصف بالأسواق حيث قال دومينيك ستر وسكان أنه من شأن هذه الآلية إتاحة الفرصة للتدخل السريع لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل في السيولة.
6. مزيد من الشفافية فى منتجات الدين وأهمها المشتقات المالية .
7. مزيد من التنظيم والرقابة .

٨. وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم الاصول لا تسمح بتضخيمها وبالتالى تضخيم الاستدانة عليها.

٩. مكافحة فساد مؤسسات التقييم Rating والتى أصابها فساد خطير رغم انهيار شركات parmalat &Enron &World com وفى هذا الصدد ذكرت أسماء أكبر وكالات التقييم.

١٠. العودة إلى قواعد التسليف المصري التقليدي – وهى أعرف عميلك ولا تقرضه أكثر مما لا يمكنه تسديده (فى أمريكا وانجلترا يقرضون أصحاب العقارات ١٢٥٪ و ١٣٠٪ من قيمة عقاراتهم، بينما فى فرنسا والمانيا وبلجيكا وغيرها لا يقرضون أكثر من ٥٠٪ - ٦٠٪) ولهذا السبب جاءت المشكلة من انتقال صكوك الرهن العقارى الامريكية الى محافظ بعض البنوك الكبيرة فى أمريكا ثم أوربا والتى دفعها الجشع لزيادة استثماراتها بشراء هذه "الديون السامة" كما أسماها قانون التدخل الذى اجازه الكونغرس الامريكى .

١١. ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التى استعملت لانقاذ البنوك عن طريق تسليفها بربح.. واستعمالها لانعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقى من طالبى شراء المنازل والعربيات وقروض تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة).. وعدم صرف ربح لاصحاب رؤوس أموال هذه البنوك Dividend قبل استعادة اموال دافع الضرائب وعدم صرف حوافز لقادة المصارف الذين تصرفوا بعدم مسئولية أ وفصلهم. وقد تم فعلاً ابعادهم بسرعة خيالية وأصبحوا كبش فداء للنظام الذى سوف يستمر.

رغم كل الإجراءات المتبعة من سياسة ضخ الأموال في الأسواق المالية وتخفيض أسعار الصرف إلى مستويات جد متدنية(صفر)، إلا أن الأزمة استمرت وتوسعت .

استمرت انهيارات أسواق المال العالمية على الرغم من الجهود الدولية المكثفة لاحتواء الأزمة المالية العالمية .

فقد إفتتحت في بداية شهر سبتمبر٢٠٠٨ كل البورصات الأوروبية على هبوط مع بداية عمليات التداول و سجلت كل من بورصتي لندن و فرانكفورت خسائر تجاوزت ١٠ في المائة و بورصة باريس أكثر من ٩ في المائة ،و خسرت البورصات الأوروبية الأخرى بين ٤ في المائة إلى ٨ في المائة .

أما في روسيا فقد أمرت سلطات تنظيم الأسواق المالية عدم فتح بورصتي موسكو RTS و "ميسكس " في أوقات عملها الاعتيادية لحين إشعار آخر .

و سبقت هذه الافتتاحات في بورصات أوروبا افتتاحات سيئة الأداء لأسواق الأسهم و الأوراق المالية في آسيا و التي باشرت تداولاتها على انخفاض كبير و ذلك عقب انهيار أسعار الأسهم في السوق الأمريكية لأدنى مستوياتها منذ خمس سنوات .

في غضون ذلك انخفضت أسعار النفط خمسة دولارات للبرميل لتسجيل أدنى مستوياتها منذ عام تحت وطأة توقعات بأن الطلب العالمي على النفط سينخفض إذا دفعت الأزمة المالية الاقتصاد العالمي إلى الكساد.

و سجل الخام الأمريكي الخفيف أدنى مستوى له عند سعر ٨١ دولارا و ١٣ سنتا للبرميل صندوق النقد يتحرك و قد أجمع المحللون الماليون في كل من اليابان و الولايات المتحدة و بريطانيا على أن ما تشهده الأسواق المالية الآسيوية و الأوروبية و الأمريكية هي حالة من ذعر التي

تسيطر على الجميع و تدفعهم إلى بيع أسهمهم من أجل تجنب مزيدا من الخسائر في المستقبل.

و بالرغم من الخطوات التي أقدمت عليها الحكومات الغربية و المصارف المركزية الأوروبية و الآسيوية و الأمريكية خفض أسعار الفائدة إلا أن المستثمرين مازالوا خائفين من أن تتطور الأزمة العالمية إلى كساد عالمي.

و حاول وزراء المالية و حكام البنوك المركزية في دول مجموعة السبع و هي ألمانيا و كندا و الولايات المتحدة و فرنسا و إيطاليا و اليابان و بريطانيا في اجتماعهم في شهر جوان ٢٠٠٩ إيجاد معالجات للأزمة المالية وذلك بضخ أموال معتبرة في اقتصادياتها للحد من الأزمة لكنها واصلت زعزعة العالم من دون أن يلوح في الأفق أي مخرج حتى الآن. من الاستعراض السابق نستطيع ان نستنتج الآتى:

١. إن السبب في الأزمة اخلاقى. وبالنسبة لنا في الفكر الاسلامى هناك مسوغ اساسى للتدخل للجم وكبح جماح الاستعمال غير الاخلاقى للأموال فى غير ما شرعه الله وبعض طرق الاستعمال المشروعة والخالية من المغشي والتدليس والغرر والجهالة (المشتقات فيها غرر اساسى وهو أنها تبيع المستقبل!) ذلك أن المال فى الإسلام هو مال الله .. والآخرين (مدراء بنوك – بنوك مركزية – حكومات) هم مستخلفين فيه.. ولهذا فان مسوغ التدخل موجود ومقبول ولا يحتاج لتشديد رقابة).

٢. مقتضى العدالة إن يستوي في المخاطرة الطرفان رأس المال والعمل.. وليس أحداهما وهذا هو عقد التعامل الرئيسي فى النظام التمويلي الاسلامى والمعروف بعقد المضاربة الشرعية وما يجرى به العمل في العالم الرأسمالي يجب أن يتعدل أساسا لإحقاق العدالة الطبيعية وهى أن يتحمل طرفا التعامل الخسارة إذا تمت بغير تعدٍ او تقصير.

٣. إن الديون الربوية التى لا تسندها أصول هي أسس البلاء. أما الدين الذي تتوسطه أصول فهو مسموح به بضوابط شديدة وهذا يفسر لماذا التشديد في البيع أن يكون ظاهراً (الشفافية) وفى المجلس (يداً بيد بين وهاء بهاء) إلا ان تكون تجاره غير حاضرة ترتضوها فهذه يسرى عليها ترتيب الدين.

٤. بيع الدين محرم بالإجماع إلا إن يكون بنفس قيمته أى بدون خصم ولهذا يستحيل نقله (بعد تصكيكه) إلى آخرين إذ لا فائدة لهم في ذلك طالما لم يحصلوا عليه بقيمة مخفضة.

٥. ان بيع ما لا تملك ممنوع تماماً ولهذا يستحيل ان تبيع ديون (حتى بمثل ثمنها) الا اذا تملكها أولاً .. ولهذا لجأت بلاد عديدة الآن لمنع البيع قصير الأجل والشراء طويل الأجل وهو ما شجع المضاربة فى الديون وخرب الاسواق والذمم وأدى الى أن يضخم المتاجرون سوق المشتقات الى هذا الحجم الغريب.

٦. ان الدين الربوى لا تقوم له قائمة اذا اختفى سعر الفائدة [الربا] فانهاء أو الغاء الربا هو الحل الجذرى لإنهاء الديون الربوية.. ولعل هذه هى بعض حكمة تحريم الربا.

٧. ان مفهوم النظرة الى ميسرة – التعامل الاخلاقى مع الزمن اساسى لتنظيم التعامل المصرفي الاسلامى.. فاذا كان الركود والافلاس Insolvency وغيرها ترسيها مفاهيم حسلبية محددة وضعها بشر.. وهدفها هو حماية طرف واحد – الطرف الدائن) فان مفهومنا للزمن غير ذلك.. والذى يولد الزعر هو معرفة ان حكم اعدام ينتظر هذا البنك او تلك الدولة اذا وصل يوم الحساب (نهاية الربع الثانى او الثالث حسب القواعد المحاسبية المفروضة) دون سداد.. اما اذا تم التقيد بالضابط الاخلاقى [النظره الى ميسره] فان الأمر سيتغير

تماماً ويختفى الذعر الذى يهبط بالاسواق المالية ثم بالحركة الاقتصادية دونما مبرر.

٨. ان اختصار كل التعاملات فى آلية حسابية واحدة (سعر الفائدة) هو خطا جسيم فكل عملية او منشط يعامل بآلية مختلفة من آليات قسمة الربح فى سوق المنتجات الاسلامية التى تتدرج من القرض الحسن (بدون أى تكلفة تمويل لطالب المال، كما ينبغى عليه الحال فى التمويل الأصغر) الى قسمة الارباح باى نسبة يتم التراضى عليها.فى حالات المضاربة والمشاركة وعقود قسمة الانتاج فى الزراعة كالمزارعة والمساقاه ولهذا كان التعامل الرئيسى فى التمويل الاسلامى هو عقد المضاربة وتفريعاته وتنوعاته أما عقد المرابحة والايجارة والبيع الاجل التى يظهر لها هامش ربح محدد فانها تنتج ديوناً تجارية لانها تبدل سلعاً أو خدمات بنقود فى حدود قيمتها الحقيقية زائداً هامش الربح ويتم ذلك بشفافية تامة.

٩. ان الممول فى الاقتصاد الاسلامى عن طريق المضاربة هو الخاسر لماله اذا فشل العمل عن تعد أو تقصير ولهذا فانه يمول بمسئولية كبيرة.. وبحرص تام، عكس ما يحدث فى النظام الرأسمالى الذى يشجع على تعظيم الربح دون أى اعتبار اخلاقى او عملي طالما ان الربح سيكون له- وكذلك الحوافز- ويبوء العميل بالدين.

١٠. إن ضمان الودائع – الذى لجأت اليه الدول أخيراً لتهيئة الأسواق لا ينشأ فى الظروف العادية لان الودائع فى النظام المصرفى الاسلامى غير مضمونة ويعرف هذا تماماً المودع عند فتح حساب الوديعة. ولكن يجوز لطرف ثالث – الدولة – ان تتبرع بالضمان فى حدود وشروط.

سادسا-اقتصاد المشاركة آلية لحل الأزمة المالية .

إن السياسات المتبعة للخروج من الأزمة المالية مع مرور الوقت أثبتت عدم فعاليتها ، نظرا لاعتمادها على أسس غير أخلاقية وغير شرعية ، ولهذا فإن الحاجة ملحة للبحث عن آليات وأساليب بدون فوائد مسبقة وبلا ضمانات مرهقة وبأقل التكاليف يتم في إطارها حماية الاقتصاد الوطني ،وعليه فاقتصاد المشاركة أداة أثبتت كفاءتها للتخلص من الأزمة.

١-مفهوم اقتصاد المشاركة :

يعرف الفقهاء المسلمون الشركة بأنها تعاقد بين إثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال ، ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق . و المشاركة مشروعة بالكتاب و السنة لقوله تعالى:" إن كثيرا من الخلفاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات و قليل ماهم " .

و روي عن رسول الله الكريم – صلى الله عليه و سلم – أنه قال فيما يرويه عن ربه عز و جل :" أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما " رواه أبو داود .

إذا فالمشاركة التفاعل الذي يحصل بين اثنين ومنه المضاربة والمزارعة والمعاملة والمرابحة والمكاتبة والمزايدة

فاقتصاد المشاركة تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات الغير المملوكة ، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية.

وفي ظل اقتصاد المشاركة يتحقق التوازن تلقائيا بفضل تفاعل قواه الذاتية دون أي تدخل خارجي ، ويحدث هذا التوازن حين يتعادل المعروض من المدخرات مع الحجم المطلوب من الاستثمارات ، وأن تكون تلك المدخرات هي الوسيلة لعرض الأموال ، بشرط أن يكون الاستثمار

هو الوسيلة الوحيدة للطب عليها ....فالاستثمار يعمل بما هو متاح أمامه ، وعلى هذا فكل أموال الادخار سوف تستثمر عن آخرها ، وتدر في نهايتها عوائدها فتقوم بتوزيعها التوزيع العادل حسب مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في تكوين الثمرة.

فضلا على ذلك فإن كل آلياته تعمل في حركة ديناميكية متوازنة دون الاعتماد على سعر الفائدة في توجيه دفته ، وفي نفس الوقت سيكون منأى عن الأضرار.

كما يعتمد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وما تقتضيه من تكافل بين الطبقات الاجتماعية وتكامل بين أشكال الملكية ، وتوازن في إشباع الحاجات الروحية والمادية .

كما يستهدف اقتصاد المشاركة (إشباع حاجات الإنسان الأصلية ، وذلك في إطار من القيم و السلوكيات الحسنة ، والتي تتفاعل مع بعضها البعض ، فتولد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منها ونشاطه).

إذن في اقتصاد المشاركة تتم ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن إطار إجتماعي اقتصادي يضمن التخصيص الكفء للموارد والتوزيع العادل للثروة في آن واحد.

٢ـ صور اقتصاد المشاركة : يرى الاقتصاديون أن اقتصاد المشاركة تتعدد صوره وهي :

أ- اعتدال وتوسط خصائص التنظيم .

ب- تكافل وتضامن فئات المجتمع .

ج- انسجام وتفاعل الجماهير مع منهج التنمية .

د- اشتراك عناصر الإنتاج في التنمية .

ه- الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي.

٣-مبادئ اقتصاد المشاركة : يرتكز على جملة من المبادئ :

١- بناء نظام اقتصاد المشاركة على أسس عقائدية قائمة على تصور عام للكون والإنسان ، من مقتضاها أن الإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها ، وأن كل ما خلق الله في هذه الأرض وهذا الكون مسخر للإنسان مذلل له ليتمكن من تحقيق هذا الاستخلاف.قال الله تعالى :< وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة >❖ وقال أيضا < أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء في الأرض>❖ ، وفي الحديث عن أبي سعيد الخذري أن رسول الله (ص) قال :<إن الدنيا حلوة خضرة أن الله مستخلفكم فيها فناظرة كيف تعملون>❖ ويقول الله تعالى :< هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور >❖ وإلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة .

٢- كما يعتبر الإسلام النشاط الاقتصادي بمراحله المختلفة (إنتاجا- توزيعا- استهلاكا) وسيلة لتحقيق غاية أعظم وهي شكر الله على نعمه بما في ذلك أداء حقوق هذا الاستخلاف.إن الغاية وراء ذلك كله هو إرضاء بعمل الخير وبشكره على نعمه ومراعاة حقوقه وحقوق عباده وقد لخص الله هذا في قوله :<وابتغ فيما أتاك الله الدارة الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما ا حسن الله إليك>❖ وذم النبي (ص) من يجعل الكسب غاية لذاته فقال :< تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم > رواه ابن ماجه .

وأن ما انتفع به الإنسان نتيجة عمله وسعيه لايعطيه امتيازا خاصا كما لايلحق الفقر نقصا في شأنه أو سلبا لحقوقه الاجتماعية ، بل نظرة الإسلام إلى الناس تنبع من قوله تعالى :<إن أكرمكم عند الله أتقاكم>❖

٣- الوصول لأهداف أخلاقية بدلا من هدف الإنتاج والربح المادي ، وجعل الدوافع الأخلاقية محركات للنظام لأن الفرد المسلم في تعامله مع الآخرين ينظر إلى رقابة الله عليه في هذا التعامل ،ويرجو رضاه قبل أن ينظر إلى الفائدة والربح المادي. ينبع اهتمام الإسلام بالجانب الأخلاقي من اهتمامه بالعامل النفسي خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه وفي هذا المجال يقول الرسول الأعظم (ص) : < رحم الله عبدا سمحا إذا باع ، سمحا إذا اشترى ،سمحا إذا قضى ، سمحا إذا اقتضى > رواه البخاري.ويقول <إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ،وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يضروا ، وإن كان عليهم لم يماطلوا ، وإن كان لهم لم يعسروا> رواه البيهقي❖.

٤- بناء نظام اقتصاد المشاركة على قواعد كلية ثابتة وفروع مرنة تتغير وفق الظروف والأوقات، وتسهر السلطات على تطبيق هذه القواعد وتتدخل في المجال كلما استدعى الأمر ذلك.

٥- إقامة التوازن بين حرية الأفراد ومصلحة المجتمع ، وإقامة الأحكام والنظم على أساس العدالة وتكافؤ الفرص.

٦- المشكلة الاقتصادية الأساسية في الإسلام هي مشكلة الفقر ، وقد حارب الإسلام الفقر حربا لاهوادة فيها حيث قال علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه):- لو كان الفقر إنسانا لقتلته- . ويرى الإسلام أن سبب المشكلة الاقتصادية الأساسي ليس الندرة ولكنه سوء التوزيع .ففي حين يصاب البعض بالتخمة لا يجد آخرون لقمة العيش .وكما جاء في الأثر :- ما جاع فقير إلا بتخمة غني- .

٧- يبنى النظام النقدي والمصرفي الإسلامي على أسس تختلف تماما عن النظم الحديثة التي تعتمد أساسا على الربا ، فالإسلام يرى الربا شر الفرد والمجتمع يحرم التعامل به ، ولكنه في مقابل ذلك

يطرح البديل عن النظام الربوي والذي يتمثل أساسا في نظام المشاركة والمضاربة وغيرها.

٨- مبدأ الملكية المزدوجة : بمعنى الازدواجية بين الملكية الخاصة وفقا القوانين المنظمة للمجتمع ، والمالكية العامة للدولة لتسيير المرافق ذات المصلحة العامة.

٩- مبدأ الحرية المقيدة تتمثل في السماح للأفراد بممارسة النشاط الاقتصادي بحرية محدودة بقيم معنوية وأخلاقية . فالحرية تحدد بمغيرين اثنين :

- تحديد ذاتي : ينبع من أعماق النفس ، فهو يؤثر إيجابا في ضمان أعمال البر والإحسان .
- يقوم على المبدإ القائل (لاحرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاطات التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بها وبضرورتها ، إذا طبق هذا المبدأ على النحو التالي: - النص على المنع علي مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة لتطور المجتمع والقيم التي يتبناها الإسلام كالربا والاحتكار .- إشراف ولي الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية المصالح وذلك بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسون منن أعمال وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية.

١٠- مبدأ العدالة الاجتماعية : تتجسد في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من :

- انتاج حيث تتطلب العدالة تحقيق الكفاءة في عمليات إنتاج السلع والخدمات بما يحول دون التبذير أو التقشف في استخدام الموارد بما يرفع مستوى الانتاجية تبعا لذلك.

- التوزيع تتطلب العدالة التقويم الصحيح لعوائد عوامل الإنتاج دون شبهة الاستغلال أو التأخير في دفعها لمستحقيها اقتداء بقول الرسول الأعظم (ص) " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقة ".
- التبادل تتطلب البعد عن الغش في القياس ، وفرض السعر العادل بعيدا عن شبهة الاحتكار ، وقد جاء الحديث في هذا الصدد "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون".

٤.خصائص اقتصاد المشاركة :يمتز اقتصاد المشاركة بجملة من الخصائص ينفرد بها عن الاقتصاديات الوضعية ولعل أهمها :

A - المال لله والإنسان مستخلف فيه : فمبدأ الاستخلاف مقرر في القرآن أصلا في مهمة الإنسان لقولة عز وجل "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة " ، فمالك الحقيقي والتصرف المطلق إنما لله وحده سبحانه وتعالى.

كما يجابه البشر بحقيقة الملكية وأنها لله أصالة وللإنسان خلافة لقولة عز وجل " وأنفقوا مما جعلنكم مستخلفين فيه " . حين يريد تنظيم الإنفاق فين كيفية توزيع الأموال لقوله عز وجل " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما "., فعلى الإنسان أن يستعمل هذا المال في طاعة الله وعبادته ، ومن مفهوم الاستخلاف أيضا أن يسعى الإنسان إلى العمل وطلب الرزق وعمارة الأرض.

B – مراعاة الحلال والحرام : كما حدد الإسلام الطرق المشروعة لاكتساب المال وتملكه ، فالقاعدة العامة في الكسب أن الإسلام لايبيح لأبنائه أن يكتسبوا المال كيفما شاءوا بأي طريق أرادوا بل يفرق بين الطرق المشروعة لاكتساب المعاش نظرا للمصلحة العامة ، وهذا التفريق يقوم على المبدأ الكلي القائل بأن جميع الطرق لاكتساب المال الذي لا يحصل المنفعة فيها الفرد إلا بخسارة غيره غير

مشروعة ، وأن الطرق التي يتبادل فيها الأفراد المنفعة فيها بينهم بالتراضي والعدل مشروعة.

فقد وسع الإسلام مجالات الكسب عن طريق تنويع الكسب للمال وتكثيرها ليتيح للحوافز الفرية فرصة واسعة جدا للتصرف والتوصل إلى الكسب ، فتتسع ميادين العمل ويصبح النقد أكثر حركة ، ومنه تحقق الرخاء وتقدم حلولا لأي أزمة اقتصادية ومن هنا نستقرئ أن الشرع اشترط في مشروعية الكسب أحد الأمرين :

- أن يكون الربح مقابل عمل .
- أن الغنم بالغنم أعني أن يكون الربح مقابل تحمل الخسارة لو حدث أن وقعت في البيوع مثلا ولتحقيق ذلك حرم الشرع كل وسيلة من وسائل الكسب التي لا تستوفي أحد الوصفين فحرم السرقة والاحتكار والإسراف والغش ، وحرم اكتناز المال وبمعنى أوضح فإن اقتصاد المشاركة يفرض أن يكون جميع رأس المال مستغلا.

C - الشمولية – المسؤولية – الواقعية: فالشمولية تتجلى في كافة الاحتياجات البشرية ، بمعنى توفير ضروريات الحياة من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم ورعاية صحية وحرية تعبير ، التي تساعد الإنسان علي تطوير طاقاته والمساهمة في مجهود الجماعي .

فاقتصاد المشاركة يربط بين المال والعمل وبين القيم الأخلاقية ،والرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة ولذلك يعد اقتصادا هادفا بمعنى أنه يجمع بين العقيدة والأخلاق.

أما المسؤولية في الإسلام واضح جدا فالكل مسؤول في إطار الدائرة أو الشريحة التي ينتمي إليها كا الأفراد ولذلك نجد أن مسؤولية الفرد تتعدى من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي ، ،وهذا التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع وتحديد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمنع إلحاق الضرر بهما.

والواقعية يستمد مقوماته من متطلبات الواقع الذي يجب أن يكون عليه الإنسان في حياته ، وتبدو هذه الواقعية كذلك في نظرته للفرد المستمدة من إمكانياته وظروف بيئته ولا يحمله من التكاليف إلا يطيق. لقوله عز وجل :" لايكلف الله نفسا إلا وسعها". كذلك لايقبل من الإنسان القادر على الكسب والتعطل عن العمل وإنما يفرض عليه السعي ويقدم له العون ويرشده إلى اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، حتى يحقق لنفسه حياة عزيزة تغنيه عن المذلة والمسكنة.

٥.طرق التمويل في اقتصاد المشاركة : إن صيغ التمويل تتميز بخصائص تجعلها مستوفية لمعايير التمويل السليم:

- طاعة الله سبحانه وتعالى وخلوه من الربا والظلم.
- تعمل في الاقتصاد الحقيقي بالمساهمة المباشرة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .
- تلغي أثر التضخم ذاتيا لارتباطها بتمويل إنتاج السلع وتوزيعها . .
- التوزيع المناسب للمنافع و المخاطر بين طرفي العملية :
- تؤكد على البعد الاجتماعي والأخلاقي .
- متعددة ومتنوعة بما يناسب حاجة المتمولين وظروفهم .

أما صيغ التمويل فعديدة ومتنوعة وإليك بعضا منها على سبيل المثال :

١. صيغ قائمة على البر والإحسان : القرض الحسن –الهبات والمنح- الزكاة- الوقف.
٢. صيغ قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار : المشاركة – المضاربة –المزارعة – المساقاة.
٣. صيغ قائمة على الدين التجاري: البيع لأجل وعلى أقساط- بيع السلم- الاستصناع- الإجارة المنتهية بالتمليك.

خلاصة

من خلال تحليلنا الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨ واقتصاد المشاركة يمكن الخروج بجملة من النتائج:

١. الأزمة المالية الحالية بينت محدودية النظم الاقتصادية الوضعية في حل الكثير من مشاكل الإنسانية .

٢. إن أساس التقدم الاقتصادي يرتكز بالدرجة الأولى على الاقتصاد الحقيقي. وبتالي فان اقتصاديات المبنية على المضاربة تؤدي إلى أزمات مختلفة.

٣. إن الدراسات الاقتصادية الكمية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين (كالنماذج الاقتصادية – الاقتصاد القياسي –بحوث العمليات وغيرها) أظهرت محدوديتها في التنبؤ بالأزمات.

٤. أصبح المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقدا لوظائفه الرئيسية في كونه مقياسا للتبادل ومخزونا للقيمة ووسيلة للدفع، ليصبح سلعة كغيره من السلع الأخرى.

٥. أن اقتصاد المشاركة قد يكون أنسب الحلول القادمة وأن في تطبيقه علاجا لما يعانيه العالم من أزمة مالية طاحنة ، فقد خلص خبراء في الاتحاد الأوروبي من خلال دراسات إلى أن اقتصاد المشاركة يختلف عن النظام الاشتراكي من خلال سماحه بالتملك ويختلف عن النظام الرأسمالي من خلال منعه للانفراد بالسيطرة على السوق ومنعه للثراء الفاحش معتبرينه نظاما وسطا.

٦. إن الأزمة المالية أزمة أخلاقية لآن النظام الرأسمالي يعتمد على الجانب المادي متناسيا الجانبين المعنوي والأخلاقي .

٧. أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل واضح على جميع الاقتصاديات (المتقدمة والنامية) وأدخلت الاقتصاد العالمي في ركود.

القسم الثالث
التنمية المستدامـــــــة

القسم الثالث
التنمية المستدامــة

-تمهيد :أصبح مصطلح التنمية المستدامة ، شائع الإستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) في عام ١٩٨٧ .حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل .فقد أبرز تقريرها الحاجة إلى معالجة الإحتياجات الإنمائية والبيئية في وقت واحد.

منذ ذلك الحين ، تم الإضطلاع بجهد كبير في محاولة لتحديد الآثار العملية لمفهوم التنمية المستدامة على مختلف المستويات الجهوية والوطنية والدولية.

للإلمام بالموضوع من جوانب مختلفة سأحاول التطرق إلى العناصر الآتية:

١- ماذانعني بالتنمية المستدامة؟
٢- ضروة التنمية المستدامة؟
٣- ماهي نظرة رجال علماء الإقتصاد للتنمية المستدامة؟
٤- تقييم برامج التنمية المستدامة(من النظرية إلى التطبيق)والمبادئ العشرة للعقيدة
٥- البيئية الجديدة؟
٦- أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين.؟
٧- نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفصل الأول
مفهـــــــوم التنمية المستدامة

إن هذه العبارة تتكون من كلمتين :

التنمـية : هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا(التي كانت عبارة عن مستعمرات).وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتكـون في مـستوى تطلعـات هـذه الـشعوب .وبمعنـى آخـر (التنميـة الإقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فـروع الاقتـصادالوطني عبر الاسـتفادة مـن أحـد الوسـائل التكنولوجيـة واسـتخدامها في شـتى الميـادين الانتاجيـة .لتحقيـق أهـداف اقتـصادية واجتماعية وثقافية)

المستدامة:دائمة حاضر ا ومستقبلا.

إلا أن مؤتمر ريودي جانيرو لسنة ١٩٩٢ سلط عيها الضوء بصورة واضـحة .حيـث أن المبـدأين الثالـث والرابـع الـذي خـرج بـه المؤتمر يعـرف التنمية المستدامة بأنها(ضرورة إنجازالحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل).

وبعبارة أخرى (عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجات للخطر).

كما أنه أشار (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لايتجزأ من عملية التنمية ،ولايمكن التفكير بمعزل عنها). هذان المبدأن اللذان تقررا باعتبارهما جزء من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.

مما سبق علينا أن نتساءل ما معنى (بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل).

أي تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر مع تحقيق التوازن بين التنمية (بمختلف جوانبها)وصيانة البيئة.

أولاـ عناصر التنمية المستدامة:

تتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .

أـ العنصر الاقتصادي: يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة . ويشير مفهوم " الاحتياجات " الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى

بـ العنصر الاجتماعي : يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ، وإلى النهوض برفاه الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة ، والتنوع ، والتعددية ، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار .

جـ العنصر البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكلوجية والنهوض بها .

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة ، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية . وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى

أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة ، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها ، بل أيضا نواحيها الاجتماعية . والتفكير بشان الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين.

ثانيا:ضرورة التنمــــــية المستدامة

لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته ، بأنه بعد عشرات السنين من اعتبار البيئة كنقيض للنمو الإقتصادي .أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الإثنين .ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبلة لجميع النفايات على حد سواء ، ولابد لنا أن نتعرف أنه حتى ولو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة ، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدن كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه ، ولابد من إيجاد طريقة مالتمكين كل الناس في الوقت الحاضر من الإستمتاع بالمياه الصالحة للشرب ، والهواء النقي والتربة الخصبة .من هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة.

١ـ **نتاج الغـذاء:** يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقدر ب ٥,٥مليار نسمة ويتزايد عالميا بمتوسط١,٧٪ وسيصل إلى ٨,٥ مليار نسمة بحدود ٢٠٢٥ مما يؤدي في النهاية وصول عددالسكان إلى ١١,٥مليار نسمة سنة ٢١٥٠.إن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لسكان اليوم ، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة .وعليه سوف يصل الإستهلاك من الأغذية إلى الضعف ، ومع أن معدل النمو للإنتاج الغذائي المطلوب هو١,٦٪سنويا ، وحسب التقدير دائما سيكون أقل من من معدل ٢٪الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة).

ومنه فإن علماء الزراعة يتفقون على أن المهمة تكون أكثر صعوبة لأن كثيرا من مصادر النمو السابق لم تعد متاحة في الوقت الحاضر.ويوجد الآن خياران أساسيان هما :

أ- تكثيف الإنتاج الزراعي في الأراضي المستغلة فعلا .

ب- التوسع في مساحات جديدة.

فمع نهاية القرن العشرين كان الخيار تكثيف الإنتاج مسيطرا ، وكان هو السبب في أكثر من ٩٠٪ من النمو الزراعي .والآن أصبح من الصعب أن تكون ثورة خضراء جديدة أن تكرر المكاسب الضخمة التي تحققت في الحصول على الخيرات.ولن يكون التحدي متمثلا في زيادة الإنتاج بل في كيفية انجاز ذلك بطريقة أقل ضررا مما حدث في الماضي .إذ أن المشاكل البيئية القائمة بالفعل والمترتبة عن تكثيف الإنتاج (انتقال المواد الكيماوية عن طريق المياه والحيوانات ، ارتفاع المياه في الصحراء الجزائرية ، ارتفاع نسبة الملوحة وما شابه ذلك)وصلت إلى حدود خطيرة في بعض مناطق العالم (سنعود إلى تأثيرها على الجزائر) وستتدهور بدرجة أكبر إذا لم تتبع سياسات أفضل.

٢ـالتلوث والتحضر: رغم كثرة التعريفات التي تتناول مفهوم التلوث ؛إلا أنها تتفق جميعها حول كونه عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة.

التلوث : يعني كل تغير كمي كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ؛لاتقد ر البيئية على استيعابها دون ان يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة ؛ فالماء يعد ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تحتل محل الهواء فيها ؛ والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات ؛والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات.

أنواع التلوث :

منذ القديم وجدت الملوثات ؛لكن النظام الإيكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع والانتشارلأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلها محدودة في الزمان والمكان، انما بسبب التطور الصناعي الحالي الهائل أصبح من المتعذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند حد ، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طردا مع التنمية الصناعية ، ويمكن تصنيف هذه الأنواع فيما يلي:

ا-الملوثات البيولوجية:

تعتبر أقدام الملوثات التي ترافق تاريخها مع ظهور الكائنات الحية ، وهي عبارة عن حيوانات تسبب أضرارا وأمراضا للإنسان والحيوان والنبات فحبوب لقاح بعض الأزهار تسبب لبعض الناس الحساسية في الجهاز أو الجلد ، والفيروسات التي تنتشر في الجو تسبب أمراضا كالزكام والأنفلونزا والحصبة وشلل الأطفال، والبكتيريا تسبب أمراضا كالسل وأمراض الرئة ، والجراد يهلك الأخضر واليابس .

هذا إضافة أنواع عديدة من الفطريات والحشرات فالفطريات هي كائنات حية ، تشكل مملكة مستقلة ، وهي رصاصية التغذية أو تتغذى أو تتغذى على بعض المواد العضوية ، و القليل منها يعيش طفيلية والفطريات تقسم إلى أربعة مجاميع تشمل الفطريات الزقية ، والخيطية ، والطحلبية ، والناقصة ، ومن ناحية الحجم تنقسم الفطريات إلى قسمين هما :فطريات صالحة للأكل إلاّ القليل منها سام وتناوله يؤدي إلى التسمم الفطري ، وربما يؤدي إلى الوفاة .

أما الحشرات فهي كائنات حية تصنف مع المفصليات التي تقع مع الحيوانات الراقية اللافقارية وتشمل مجموعة الذباب والبعوض والجراد والعنكبيات والعقارب والصراصير، وتعيش معظم الحشرات

حياة حرة ومنها ما يتغذى على الأعشاب، ومنهل ما يتغذى على حيوانات أصغر منها أو على بقايا المواد العضوية، وتعيش بعض الحشرات حياة طفيلية .

والواقعه أن الطبيعة هنا هي التي تتكفل بأمر هذه الملوثات البيولوجية التي تتغذى من بعضها البعض، فالجراثيم تفتك ببعضها، والقوارض والعظايات تتغذى على الحشرات والطيور تلتهم هذه الأخيرة وهكذا دواليك، وكل ذلك في نطاق توازن النظام الإيكولوجي، كما يمكن تلافي خطر الكثير منها باستخدام ميكانزمات دفاعية وتقنيات نظيفة، طبيعية هي أيضا، كالتداوي ببعض الأعشاب والنباتات وتغليف النفايات وتغطية الأطعمة ..الخ وقد قال الرسول) ص(:"إن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء"أما المبيدات الحشرية المستعملة حاليا، فهي تقضي على الحيوانات الضارة والنافعة في نفس الوقت إضافة إلى احتوائه على مركبات كيميائية ضارة وسامة.

بـ الملوثات الكيميائية : وهي ناجمة في الغالب على النشاط الزراعي والصناعي المتزايد لإشباع حاجات البشر ؛حيث اقترن هذا النشاط باستخدام مواد كيميائية شديدة الضرر على البيئة بشكل عام ؛كالمخصبات والمبيدات التي تستخدم في الزراعة ؛وعبوات الرذاذAérosol) والتي يؤدي تصاعد مكوناتها للغلاف الغازي إلى تآكل طبقة الأوزون؛وتساهم المنشآت الصناعية في تلويث الهواء لما يخرج من مداخنها من شوائب وأبخرة وغازات ؛بالإضافة إلى تلويثها للمجاري المائية نظرا لأن أغلب هذه المنشآت يقام عادة على شواطئ الأنهار والبحار ؛وبالتالي تلقي بنفاياتها في مياهها ؛ولأن العديد من تلك النفايات ذات تأثير سام؛فإنها تلحق ضررا بالغا على كافة عناصر البيئة وتستهلك قدرا كبيرا من الأكسجين الذائب في المياه .

ويمكن توزيع الصناعات التي تسبب الملوثات الكيميائية كما يلي:

صناعة الأدوية – الصناعات الغذائية(ملوثات عضوية – ملوثات كيميائية)- الأسمدة الكيميائية – المضافات الحيوية – العلائق – الهرمونات – المعادن – التلوث النفطي – الملوثات الغازية.

جـ الملوثات الفيزيائية : وهي كافة أنواع الملوثات التي لا تنتمي إلى أي من فئتي الملوثات السابقة وأهمها :التلوث الضوضائي والحراري الإشعاعي والكهربائي .

التلوث الضوضائي :

وينجم عن الأصوات الحادة التي تتجاوز شدتها الحد الأقصى الطبيعي للقدرة على استيعابها ؛فالصوت يكون مسموعا إذا كان يقع بين حدي عتبتين صوتيتين ،مصادر التلوث الضوضاوي عديدة وتتركز عادة في المدينة منها :

- **الأصوات الصادرة عن عشرات الآلاف من السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تجري في طرقات هذه المدن ؛والتي لاتتوقف ليل ونهارا .**
- **الأصوات الصادرة عن آلات الحفر ؛وبعض الآلات الأخرى المستخدمة في أعمال البناء والتشييد .**
- **الضوضاء الصادرة عن مختلف المنشآت الصناعية الصغيرة مثل ورشات النجارة والمسابك وإصلاح السيارات وما إليها.**

ويتداخل مع كل هذه الضوضاء خليطا من الأصوات العالية الصادرة عن أجهزة المذياع والتلفزيون وأجهزة التسجيل المنتشرة اليوم في المحلات التجارية وفي المنازل والمقاهي وفي كل مكان ، إضافة إلى سوء استخدام مكبرات الصوت من قبل الباعة المتجولين أثناء النهار ، وحتى وقت متأخر من الليل ، هذا إضافة إلى ضجيج الطائرات النفاثة ، خصوصا العملاقة التى تخترق جدار الصوت ، وأصوات الإنفجارات

الشديد ة الناجمة عن الحروب والعمليات الإرهابية التي عمت أرجاء العالم .

أ.التلوث الداخلي : تتوزع أسبابه إلى فئتين:

- فئة الأخطار في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوية المطلوبة مما يجعلها مبان مريضة ناحية .
- فئة الغازات أو الأبخرة غير المرئية من ناحية ثانية ؛وهذه تشمل الأبخرة التي تتصاعد من أجهزة تصوير المسندات والوثائق أو من ورق المنسوج والستائر ؛وورق الجدران والسجاد أو من مواد التنظيف

أضف إلى ذلك كله أجهزة التكييف والتدفئة المركزية ؛وثمة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من هذه الأجهزة ؛ ولا ننسى المراوح ؛ إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن الفطر ؛ وعليه فلا يستغرب أحدنا إذا أصيب بأمراض فطرية رغم كونه يعيش في مستوى عال من النظافة والرفاهية .

ب.الملوثات الفضائية :

. يكاد الفضاء يصبح كالأرض ؛مزدحما بالمركبات الفضائية والأقمار الصناعية التي تستمد طاقتها من شحنات من المواد النووية ؛ وتدور على إرتفاعات منخفضة تصل إلى ٢٦٠ كلم

فقط ؛ وعندما يتعثر عمل هذه الأقمار ؛ ويصعب التحكم فيه من المحطات الأرضية ، فلا يمكن توجيهه ، ويكون مصيره السقوط على الأرض ولايعرف مكان سقوطه قبل ١٢٠ دقيقة من حدوث ذلك ، هذا إضافة إلى تصادم وتحطم المركبات الفضائية التي تشكل حطامها نفايات فضائية ، وكذلك تحطم النيازك في الفضاء البعيد ، وسطها على الأرض مع ماتحمله من عناصر وغازات .

جـ التلوث المعنوي:

يندرج في إطاره التلوث الفكري والأخلاقي والنفسي والإعلامي والتربوي ...الخ، وبهذا الصدد يرى العالم" شبابو" ان أزمة البيئة تتصل بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول" إننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطف مع البيئة" فهو يرى ان المجاعة والكارثة انما يأتيان من سوء استخدام الموارد.

وغذا كان التاريخ يتضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطاط، فإن عصر النهضة الذي شهده النصف الأول من هذا القرن العشرين استتبع عصر انحطاط في النصف الثاني منه، ولا شك بأن سبب ذلك هو التكنولوجية الحديثة التي كانت بمثابة عملة ذات وجهين:وجه تنموي مادي، ووجه تراجعي معنوي.

أسباب ومصادر التلوث وطرق إنتشاره : يعتبر الإنسان أول عوامل التلوث وتدمير النظام البيئي الكوني مما صنعته يداه ن لقد انتشر التلوث في البر والبحر والجو ليفسد ما خلقه الله ، ويعود بالعواقب الوخيمة على الإنسان نفسه، ومع ظهور الملوثات تظافرت كل عوامل الطبيعة رغما عنها ، على نشرها في كل أرجاء المعمورة بحيث قلما تسلم اليوم منطقة في العالم من آثار التلوث .فما هي أسباب وأساليب انتشار التلوث والملوثات

١- العوامل الطبيعية

٢- العوامل البشرية

أولا: الأرض والتربة .

أ)استنزاف موارد الطبيعة.

ب)ا لحفر والتنقيب.

ج) المباني الإسمنتية

د)التصحر .

ثانيا : تلوث الهواء.

ثالثا :تلوث المياه.

رابعا : التلوث الداخلي.

خامسا: الحروب (الحرب العالمية الثانية)

فضلا عنه، حسب خبراء الأمم المتحدة سوف تكون ٩٠٪ من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية ، مما يخلق مشاكل كبيرة ومفزعة من التغير الاجتماعي والمؤسساتي ، وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (ا لبنى التحتية)، والحد من التلوث ، والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة سيتطلب مد الخدمات إلى ٣,٧مليار نسمة من المقيمين في المدن .كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النموالسريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار ٩٠ ٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠٣٠.

٣- التزايد السكاني: كلما ازدادت أعداد البشر ومستوى أنشطتهم ازداد الضغط على النظم اليئية الهشة ، ففي عشرية الثمانينات من القرن العشرين تم تدمير من ٧٪ إلى ١٠٪ من الغابات الإستوائية والأراضي الرطبة ، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية ،وتلوث المناطق الساحليةبدرجة غير مسبوقة خير دليل (الجزائر – فرنسا- الخليج العربي- شواطئ المحيط الأطلسي بسبب غرق بعض البواخر الحاملة للبترول).

ثالثا: نظرة العلماء والباحثين للتنمية المستدامـــة

إنه لمن المستحيل التطرق إلى التنمية المستدامة دون التعرض إلى أهمية الأخلاق والثقافة والعلوم ، هذه الموضوعات تجعل مختلف إ اختصاصات العلم يعيشون في قلق من مهندسين إلى سياسيين إلى اقتصاديين إلى اجتماعيين .ومع ذلك أليس من حق كل إنسان أن يسعى لتحقيق سعادته ؟ ماهو الحق الذي يخول لأي منا أن يخير شخص آخر

كيف يعيش؟أليس هناك قدر محدود محتوم للتقدم والتكنولوجيا الجديدة ؟ وأليس السوق الحر هو أفضل حكم؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجب أن تكون للتنمية المستدامة ذات أبعاد أخلاقية مقسمة للشقين :

١. علاقة بين سكان مختلف أنحاء المعمورة

٢. علاقة بين الإنسان والأرض وبالنباتات وبالحيوانات في العالم بأسره.

نلاحظ أن أغلب الدول المتقدمة تستهلك أكبر بكثير من الدول المتخلفة من الطاقة والموارد الطبيعية ، فعلى سبيل المثال :يستهلك مابين ٣٠ إلى ٤٠مرة مايستهلكه الفرد في الولايات المتحدة عن بقية دول العالم، وما يعادل ٢٠٠مرة مايستهلكه الفرد في الدول المتخلفة.إذ يجب دفع التنمية المستدامة قدما مما يؤدي :

- إلى تقليل التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي .
- تحسين البيئة المحلية والمحافظة عليها .
- مساهمة كل واحد في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة ذات الاهتمام العالمي المشترك ، مثل تغيير المناخ العالمي ومشكلات المحيطات والغابات والبحار وغيرها.

إذ يجب أن تكون هناك أخلاق بيئية بأن جميع النباتات والحيوانات وجدت على الأرض لخدمة الإنسان ، وأن الحياة تمثل جزءا من الخلق وأنه يجب احترامها وحمايتها.

كما أن كل الديانات السماوية تحث الإنسان على المحافظة على البيئة ومنها الدين الإسلامي الحنيف .لقوله تبارك وتعالى (وسخر لكم الأرض والجبال ....لتستخرجوا منها حلية). والرسول الأعظم محمد(ص): (الناس شركاء في ثلاث النار والماء والكلأ).صدق رسول الله.

وجهة نظر علماء الإقتصاد :يعرف علم الاقتصاد بأنه مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ، هذه

العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع .

من هنا ينصب علم الاقتصاد على :

١- تلبية الحاجات .٢- تحقيق الرفاهية للبشرية.

٣- الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد (مالية- مادية- بشرية).

من هنا يساعد علم ا قتصاد البيئة على تقريبنا من التنمية المستدامة ، وذلك بالعمل بصورة أفضل على إدراج الإهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأساليب المختلفة لإتخاذ القرارات .

إن درجة تنمية العالم الصناعي تاريخيا على الناتج الإقتصادي ، فليس من الغريب أن يكون النموذج الذي تبنته الدول النامية يقسم إلى عدة مراحل :

- بعد الحرب العالمية الثانية احتل النمو الإقتصادي المكانة الأولى .
- في الستينات من القرن العشرين ارتكز على قضايا اجتماعية مثل التخفيف من الفقر ، وإعادة توزيع الدخل.
- أما في الثمانينات فقد اتسع النموذج ليشمل مفهوم التنمية المستدامة (إقتصاديا – بيئيا).

إن راسمي السياسة في جميع أنحاء العالم يحاولون بصورة متزايدة الإهتداء إلى خيارات مستدامة ، والهدف هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من الأنشطة الإقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الإقتصادية ، والإيكولوجية والإجتماعية والثقافية أو زيادته على مر الزمن (لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال).

من هنا أصبح الإهتمام باقتصاد البيئة على جميع المستويات ، بهدف تحقيق الحد الاقتصادي الأمثل وتخصيص الموارد تخصيصا ناجعا.

A – على مستوى المشروع الاقتصادي: من بين مبادئ البنك العالمي لسنة ١٩٨٩ هو التقييم البيئي والتطورات الحديثة في تقييم الآثار المختلفة الناتجة عن العمليات الإنتاجية

(النافعة والضارة التي تصيب الغير).إذ يجب تقييم الموارد الطبيعية المتاحة مثل مياه البحار والبحيرات أو طريق عام .أو أرض عمرانية .

مع وجود ما يزيد بكثير على مليار نسمة من الفقراء الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم على أقل من دولار يوميا وجب على معدي السياسات الاقتصادية العمل على تضييق الفجوة بين دخل الفقراء ودخل الأغنياء، وتقييم الفقر واستهداف الفئات المتضررة على أنها أكثر فائدة.

B-**على مستوى الإقتصاد الكلي**: تؤثر السياسات على النطاق العرض للإقتصاد الوطني على قاعدة الموارد الطبيعية ، وينبغي أن تكون الإصلاحات العريضة التي تنهض بالكفاءات وتحد من الفقر مساعدة أيضا للبيئة ، وتصحيح نظام الحسابات الاقتصادية تصحيحا بيئيا:

- تقييم النشاط الاقتصادي.
- تقيم الإنتاج والخدمات .
- تقييم الدخل الوطني الصافي.

C-**على المستوى الدولي** : تصاعدت أسبا ب القلق من الآثار الإقليمية (مثل الأمطار المصحوبة بالحمضيات ارتفاع درجة الحرارة ، الأعاصير ، الزلازل وغيرها). والقضايا العالمية (مثل استنفاذ طبقة الأوزون ، احترار الكرة الأرضية وفقدان التنوع البيئي، تلوث المياه الدولية).أدت هذه المشكلات العامة والطويلة إلى أفكار جديدة حول عدم اليقين ، وعدم القدرة على الإرتداد وعمليات الخصم المبنية على عنصر الزمن ، ومن ذلك مثلا أنه حتى تكون الآثار غير يقينية ، فإن الإستدامة توحي بضرورة فرض حدود على تدهورالموارد ولاسيما إذاكانت الآثار في

المستقبل ممايتعذر عكس اتجاهه ، ولها وقع الكارثة تبلور سياتسة توافقية للحد من ظاهرة انبعاثات غازات دقيقة للحيلولة دون الإحترار المحتمل للكرة الأرضية .كما أن هناك جهود يجري بذلها لتحسين آلية امتصاص الآثار من أجل تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة ناجعة وعادلة.

رابعا: التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق والمبادئ العشرة للعقيدة البيئية

حدثت ثورة هائلة خلال التسعينات من القرن العشرين ، في الوقت الذي أصبحت فيه الاستدامة البيئية بالتدرج موضوعا مهما في صنع السياسة في أنحاء العالم ، وشهدت هذه المرحلة تغيرا عميقا في الارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئة الطبيعية ومقترحات التنمية المستدامة التي تضمنها تقرير لجنة بورتلاند في عام ١٩٨٧ ،وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢.كانت موضع خلاف في ذلك الوقت، ولكنها أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع بين مختلف صانعي السياسات والقرارات الاقتصادية .ومن بين هذه المقترحات مايلي :

- رابطة حاسمة وايجابية وتامة بين التنمية الاقتصادية والبيئية
- تكاليف السياسات الاقتصادية غير الملائمة على البيئة تكاليف مرتفعة للغاية .
- ينبغي أن يسترشد النمو الاقتصادي بالأسعار التي تتضمن القيم البيئية
- لما كانت مشكلات البيئة لاتعترف بالحدود ، فإن الحاجة تكون ماسة أحيانا للتعاون العالمي والإقليمي لاستكمال الأعمال الوطنية والإقليمية.

غير أن القبول الواسع لهذه المقترحات لم يكفل تنفيذها على نحو فعال .فحسب تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي معظم مشكلات البيئة مازالت تزداد كثافة ، وليس هناك في كثير من

البلدان ما يدعو إلى للتفاؤل ومع ذلك فإن الوعي متزايد في عدد من البلدان الأخرى يقود إلي العمل ، حيث بدأ صانعوا السياسة في جعل أموالهم ورأسمالهم السياسي يتوافق مع شفافية بياناتهم ، وقد أعدت حوالي ١٠٠دولة استراتيجية وطنية للبيئة ، وثمة تغيرات ملموسة في التصدي لقضايا البيئة أصبحت بادية في نصف عدد هذه البلدان .

إذ تتلقى حاليا ٦٨ دولة دعما ماليا وتقنيا من البنك الدولي ، من أجل إصلاح السياسة البيئية والإستثمارات المتصلة بها ، ويبلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه العملية حوالي ١٤ملياردولار.

فإذا أضيف لها التمويل الذي تتولاه البلدان ذاتها فإن الإستثمارات تبلغ أكثرمن ٢٥ مليار دولار.، وهذه الإستثمارات تغطي مشكلات : - التلوث الصناعي. - إدارة المناطق الساحلية .- إدارة المناطق المحمية. - المحافظة على التنوع البيولوجي.

فمع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم علىعشرمبادئ أساسية:

المبدأالأول: تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرةالموارد المالية التشدد في وضع الأولويات ، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل .فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية

(سابقا)التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي ، وكل البلداان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد ، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة .وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية .ففي دراسة جرت سنة ١٩٩٢ تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأميانت ، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص ، والآن حوالي ٥٠دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني: الإستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر ، ولاتستطيع البلدان النامية استخدام الأسا ليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية ، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة ، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك).

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة ، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات ، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة ،والحد من الفقر ، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة ، منها خفض البدعم على الستخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع .فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية إنخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من ٨٠٪من كل المياه المستخدمة ، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا –الفليبين ـ كولومبيا. إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض ، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

المبدأ الرابع: استخدام ادوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافر القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات ، رسوم قائمة على قواعد

السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج .تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل : فرض ضرائب على الوقود ، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية ، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة ١٩٩٦ادخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي ، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص ، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية ، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وانشاء نظام الإيزو ١٤٠٠٠ الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات ، وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين :عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

١. قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات .
٢. أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
٣. أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

٤. إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل :(الحكومة – القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية : فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، ومن أمثلتها ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة ، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداة مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوإ إلى أفضل أنواع الاداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل

إن الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة .كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

مماسبق نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم ، والعقيدة اليئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير

السياسة. يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية ، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية ، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

خامســـا : أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين

افتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة ، فإعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة ٢٠٠٠والتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق ، ألزم البلدان الغنية والفقيرة ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر ، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنساينة ، وتحقيق السلام والديمقراطية والإستدامة البيئية ، ووعد قادة العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول سنة ٢٠١٠ أو قبل ذلك.وفي دعوة إلى الشراكة بين البلدان الفقيرة والغنية ، يحدد تقريرين عن التنمية البشرية للعالم ٢٠٠٣الصادر عن برنامج المتحدة الإنمائي ، وتقرير عن التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٤الصادر عن البنك العالمي .خطة عمل جديدة (تعاهد التنمية للألفية)، وتلزم هذه الأهداف التي صادقت عليعا جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية ، والواسع الانتشار ، وعدم المساواة بين الجنسين ، والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة .وتتضمن أيضا إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقنيات إليها .

من الصعب التفكير في وقت يكون أكثر ملا ئمة لحشد الدعم لمثل هذه الشراكة العالمية ، إذ شهد العالم سنة٢٠٠٣ نزاعا اعنف من

ذي قبـل ، وانتهاكـا للقـونين الدوليـة وأبـسط حقـوق الإنـسان باسـم الديمقرطيـة .مـصحوبا بتـصاعد التـوتر الـدولي والخـوف مـن الارهـاب ولربمـا يحـاول الـبعض وجـوب إبقـاء الحـرب علـى الفقـر في منزلـة ضـئيلة الـشأن إلى حـين تحقيـق ا لنـصر في الحـرب علـى الإرهـاب ، لكـنهم مخطئون في ذلك .فالحاجة إلى استئصال الفقر لاتتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمنا وهذه رؤية إعلان الألفية .

وفيما يلي الأهداف الإنمائيةالثمانية للألفية الجديدة : مع تحديد نقاط البدء في عام ١٩٩٠، من المقرر بلوغ كل من هـذه الأهـداف بحلول عام ٢٠١٥ .

١- القضاء على الفقر المدقع والجوع : العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت الآتي :

- بين ١٩٩٥إلى ٢٠١٥ أنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.
- بـين ١٩٩٥إلى ٢٠١٥إنقـاص نـسبة مـن يعـانون مـن الجـوع إلى النصف.

٢- تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل:ضمان أتمام الأولاد والبنات على السواء مرحلة الدراسية الابتدائية بحلول عام٢٠١٥.

٣- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي ، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لاتتجاوز العام٢٠١٥.

٤- تخفيض نسبة وفيات الأطفال: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠و٢٠١٥.

٥- تحسين صحة الأمهات : بين عامي ١٩٩٠و٢٠١٥تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

٦- مكافحة فيروس ومرض الإيدز،والملاريا، والأمراض الأخرى: بحلول عام ٢٠١٥ وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة /الإيدز ومتابعة مابدئ من العمل على عكس اتجاهه..

٧- ضمان استمرارية البيئة: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه ، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

- العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف .

- إدخال تحسينات هامة على حياة ما لايقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول٢٠٢٠.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية : العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية ،وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وذلك من خلال :

- مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح ، متوقع السلوك غير تمييزي (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر).
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا.
- التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.
- بالتعاون مع الدول النامية ، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب.
- التعاون مع القطاع الخاص ، جعل فوائد التقنيات الجديدة وبخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات متوفرة.

❖هناك ثلاث نقاط تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة :

١. لكي يكون النجاح في بلوغ الأهداف دائما ، يجب أن يستند إلى إصلاحات على مستوى النظام بأكمله من أجل مساندة التقدم

٢. التركيز على هذه النتائج لا يعني التركيز على الخدمات التعليمية والصحية وحدها .فالنتائج الصحية والتعليمية تتوقف على عوامل أخرى كثيرة ، بحيث لا يفيد التركيز عليها وحدها — وهي عوامل تشمل كل شئ ابتداءا من معرفة الآباء وسلوكهم ، وحتى سهولة وأمان الوصول إلى عيادة صحية أو مدرسة ، أو التكنولوجيا المتاحة لتحقيق النتائج.

٣. في البلدان التي حققت بالفعل الإتمام الشامل للمرحلة الإبتدائية أو تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات ، لايزال مهما الاحتفاظ بروح الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة —أهداف محددة زمنيا مستندة على النتائج بهدف تركيز الإستراتيجيات.

الفصل الثاني
القمم الرئيسية للتنمية المستدامة.

أعلن في قمة الأرض التي عقدت ريود ي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ أنه " ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية ، حسب الاقتضاء ، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ... وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها .

تم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العام للأمم المتحدة التي عقدت في عام ١٩٩٧ لاستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها ،وأهيب بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام ٢٠٠٢ صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

قام رؤساء دول وحكومات ١٤٧ دولة وحكومة في سبتمبر ٢٠٠٠م بالتوقيع على إعلان الألفية ، وأكدوا مجدداً دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن٢١ والمتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفاً يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على " دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية "

عقد في غانا خلال الفترة من ٧- ٩ نوفمبر ٢٠٠١ المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ، وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال ، تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة : إدارة التنمية المستدامة في

الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .

تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ سبتمبر ٢٠٠٢م على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥م وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية : المياه ، والطاقة ، والصحة ، والزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر ، والتجارة ، والتمويل ، ونقل التكنولوجيا ، والإدارة الرشيدة ، والتعليم والمعلومات والبحوث.

أولا- تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة

١٨٢٧ : ج.ب. فورية ، و صف ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.

١٨٧٣ : إنشاء المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي صارت في ما بعد منظمة الأرصاد الجوية العالمية.

١٨٩٨ : يقترح العالم الكيميائي السويدي س. أرهنيوس أن انتشار CO_2 ، و بتقوية الاحتباس الحراري، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

١٩٥٧ : فتح العالم الأمريكي ج. بلاس النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي. و انطلقت القياسات المنتظمة لغاز CO_2 في هاواي و الألاسكا.

١٩٦٧ : تنبأ العالمان س. ما نابل و ر. يتيرالد بتضاعف تركز غاز CO_2 في الجو من هنا إلى غاية بداية ق XXI وارتفاع متوسط درجة الحرارة بـ 2,5م°.

١٩٧٩ : المؤتمر الدولي الأول حول البيئية تحت رعاية المنظمة العالمية للإرصاد الجوي.

١٩٨٨ : إنشاء المجموعة ما بين الحكومات للخبراء حول تطور المناخ (GIEC) .

١٩٩٠ : أول تقرير لـ (GIEC) يؤكد أن تغير المناخ مؤكد علميا. المؤتمر الثاني العالمي حول المناخ: تمخض عن معاهدة تحدد إطار المفاوضات بين ١٣٧ دولة و المجموعة الأوروبية.
١٩٩٢ : توقيع الاتفاقية - إطار المعاهدة حول التغيرات المناخية (GIEC) من طرف ١٥٤ دولة خلال ندوة ريو (RIO). المؤتمر الأول للأطراف الموقعة في ببرلين حول تنفيذ الالتزامات المأخوذة في مؤتمر ريو. تؤكد وثيقة برلين مسؤولية الدول المصنعة.

١٩٩٦ : المؤتمر الثاني: للأطراف الموقعة على (CCCC) بجنيف: التقرير الثاني لـ GIEC شارك في صياغته ٢٠٠٠ عالم: "هناك مجموعة من العناصر تشير إلى التأثير المحسوس للإنسان على المناخ العالمي".

١٩٩٧ : المؤتمر الثالث للأطراف الموقعة على (CCCC) بطوكيو: تبني معاهدة في ست نقاط تصنع تنظيما لطرح الغازات ذات الاحتباس الحراري على المستوى الدولي.

١٩٩٨ : المؤتمر الرابع للأطراف الموقعة على (CCCC) لـ BUENOS Aires : تأجيل المسائل الهامة لحلها خلال المفاوضات اللاحقة، و التي حددت في برنامج عمل.

ثانيا-اتفاقية كيوتو(اليابان)

إن ندوة كيوتو تمثل منعطفا هاما في ما يخص حماية دولية للبيئة. لقد شارك في هذه الندوة أكثر من ١٠ آلف مشارك من مختلف الآفاق، حيث أدلى ١٢٥ وزيرا بتصريحات خلال أكثر من أسبوع من المفاوضات الحادة، تبني الأعضاء الأطراف في CCCC اتفاقية كيوتو، التي صادقت عليها أكثر من ٦٠ دولة في نوفمبر ١٩٩٨.

١- الحد من نشر الغازات:تضمنت الاتفاقية لأول مرة أهدافا

كمية صارمة للحد من نشر الغازات المتباين حسب الدول. هذه الالتزامات المكرهة تخص ٦ غازات ذات الاحتباس الحراري (CO_2 N_2O ، CH_4 و ثلاثة غازات أخرى بديلة لغاز كلور و فليور وكريور Chloro) fluorocarbure و تعنى فقط الدول المسماة دول (الدول المتطورة لـ OCDE و دول أوروبا الوسطى والغربية). وقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات بـ ٨ ٪ بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ مقارنة مع مستواه في ١٩٩٠. ووعدت الولايات المتحدة بتقليص قدره ٧ ٪ ، و كندا و المجر وبولونيا ، واليابان بـ ٦ ٪. وزيلندا الجديدة وروسيا ، وأوكرانيا كانت نسبة التقليص لديها ٠ (صفر). ويمكن للنرويج واستراليا وإرلندا أن يرفع من نسبة انتشار الغاز على التوالي بـ ٥,١ و ١٠ ٪. مجتمعة ، فان هذه الالتزامات سوف تؤدي إلى الحد من انتشار الغاز بنسبة 5,2 % بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ مقارنة مع ما كان عليه الحال في ١٩٩٠.

٢- سوق الحقوق في التلويث: إن الأطراف المنظمة للبروتوكول حددت آليات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر غازات ذات الاحتباس الحراري. وبمجرد اكتساب هذه الحقوق ، فإن الدولة ومن ورائها المؤسسات ، يمكنها مبادلة هذه الحقوق ، مؤسسة بذلك سوقا للمسموحات القابلة للتفاوض. هكذا ، فإن هذه الاتفاقية صادقت على التخلي عن الاقتراح الأوروبي القاضي بفرض ضريبة يجري تطبيقها على المستوى الدولي على الطاقة مثلا (ضريبة توبين). كما تتوقع الاتفاقية إنشاء "ميكانيزم للتنمية النظيفة" التي تسمح للمؤسسات بتمويل مشاريع للحد من انتشار الغازات في الدول النامية مقابل الحصول على حقوق إضافية في التلويث. إن فكرة اللجوء إلى آليات السوق لتسيير الطبيعة ليست جديدة ، ولكن خلق سوق عالمية مصطنعة يعتبر حدثا فريدا و جوهريا.

نتائج مؤتمر كيوتو: سوف نركز هنا على جانب الجزاءات فقط وإليك بعضا منها :

١- العقوبات : تعتبر مسألة العقوبات عقبة أخرى في بروتوكول كيوتو. تملك بعض الاتفاقات، مثل بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون، نظاما مؤسسا على العقوبات التجارية، تقع على عاتق من يخالفه. إن نظاما مستلهما من أحكام هذا القانون لا يكون متكيفا مع مسألة التغير المناخي، فالمحروقات داخلة في صناعة معظم المنتجات الخاضعة للمبادلات الدولية. على المستوى الدولي، و في غياب دركي عالمي (سلطة عالمية)، يبدو إذن صعبا فرض عقوبات اقتصادية على حكومات لا تحترم التزاماتها بخصوص التقليص من الغازات ذات الاحتباس الحراري. يرتكز احترام البروتوكول إذن على البحث عن مشروعية من طرف الدول اتجاه المجموعة الدولية و الرأي العام.

٢- مساهمة للدول السائرة في طريق النمو ؟ لم تعمل مفاوضات كيوتو إلا على توسيع شق الهوة بين الشمال والجنوب حول إستراتيجيات مكافحة الانحباس الحراري. وهذه نقطة أساسية. أثناء ندوات الأطراف الموقعة للاتفاقية السابقة تم قبول فكرة مفادها أن الدول السائرة في طريق النمو لا ينبغي عليها أن تأخذ على عاتقها إلتزامات مكرهة بسبب المسؤولية التاريخية للدول المصنعة في بعث الغازات ذات الاحتباس الحراري. في كيوتو، تراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف. لقد اصطدمت بالمعارضة الصارمة للدول السائرة في طريقة النمو، و التي ترى أن الدول الغنية يجب أن تكون القدوة فيما يخص تقليص بعث الغازات. مع ذلك يبدو ضروريا أن دولا مثل الصين، والهند، والبرازيل التي تزداد مساهمتها في تقوية الاحتباس الحراري تدخل طرفا في الاتفاق. وفي مصلحتها ذلك سواء لأسباب اقتصادية أو من أجل تحسين نماذج التنمية لديها. غير أنه لابد من أجل ذلك، أن يحدد لمشاركتها شروط تأخذ بطبيعة الحال مستلزمات التنمية لديها.

ثالثـاـ مؤتمر جوهانسبورغ حـول التنميـة المستدامة وضـرورة مراجعـة أولويـات واستراتيجيات عمل الهيئات المحلية التنموية والبيئية

حظي مؤتمر التنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ ما بين ٢٦ أوت و ٤ سبتمبر٢٠٠٢ باهتمام بالغ من قبل خبراء وأخصائيي التنمية والبيئة والنشطاء على الصعيد العالمي، والملفت انه قبل انعقاده، سرت توقعات عديدة تنبّأت بفشله وعدم قدرته على الوفاء بالآمال المعقودة عليه وعجزه عن تقديم العلاجات الناجعة لحلّ جملة المشاكل البيئية والتنموية والانسانية الملحّة التي تحيط بكوكبنا الأرض.

انعقد المؤتمر بعد مرور ١٠ سنوات على قمة الأرض الأولى التي التأمت في "ريو دي جينيرو" في البرازيل والتي أسفرت وقتئذٍ عن اطلاق جملة مبادرات دولية رائدة في مجاليْ البيئة والتنمية المستدامة كاعتماد "أجندة ٢١" واقرار اتفاقيتيّ كيوتو والتنوع البيولوجي.

تأمل الكثيرون أن يؤدي هذا المؤتمر الدولي الجديد الى تعزيز العمل البيئي والتنموي على الصعيد العالمي عبر الخروج بخطة عملية لمعالجة قضايا الفقر وتدهور الأوضاع البيئية، وخصوصاً تلك المشكلات التي تواجه دول الجنوب النامية والأشدّ فقراً. ومن وجهة نظر الناشطين والناشطات البيئيين والخبراء إضافة إلى بعض مسؤولي الدول، يقاس التقدم في هذه المجالات بمدى تحقيق أهداف محددة. لذا سعى الجميع الى دفع المشاركين والمشاركات في المؤتمر إلى اعتماد أهداف واضحة قابلة للقياس في كل من محاور العمل والبرامج الطموحة التي اعتمدت قبل ١٠ سنوات.

لكن النتائج جاءت برأي الكثيرين مخيّبة للآمال واعتبرت تراجعاً عن اليسير الذي تمّ انجازه في الماضي.

التأم المؤتمر على مدى ١٠ أيام وتوّج باجتماع قمّة لرؤساء الدول المشاركة دام يومين. وقد سبق المؤتمر وواكبه منتدى عالمي موازٍ

للمنظمات غير الحكومية شارك فيه نحو ٣٠,٠٠٠ ناشط وناشطة ينتمون الى منظمات وهيئات وجمعيات وحركات بيئية ونسائية واجتماعية وغيرها. أما المؤتمر الرسمي، فحضره مندوبون يمثّلون ١٩٥ بلداً ونحو ٩,٣٠٠ مشارك، منهم ٤,١٠٠ مندوب رسمي و٢,١٠٠ صحفي.

سبق انعقاد المؤتمر مؤشرات عديدة تنبأت بالفشل، ان لم يكن بالمراوحة، أبرزها:

١. السجل الباهت لتنفيذ المقررات السابقة اتفاقية كيوتو.
٢. غياب الارادة السياسية لدى الحكومات عموماً، لا سيما حكومات الدول الصناعية وتعارض مصالحها مع طموحات الفقراء والناشطين البيئيين.
٣. خرق الولايات المتحدة لشبه الاجماع العالمي حول مسائل البيئة والتنمية الأساسية وتفرّدها بقرارات أحاديّة الجانب خدمةً لمصالحها، ومن أبرز تلك القرارات إصرارها على عدم توقيع اتفاقية كيوتو .
٤. ضعف مواقف حكومات دول الجنوب عموماً.
٥. عدم التوصل الى اتفاق بين أبرز الفرقاء دول الشمال والجنوب.

كما كان متوقعاً، قاومت الدول الصناعية اجمالاً وبقوة، خصوصاً الولايات المتحدة اعتماد أي قرارات دولية محددة الأهداف وملزمة. واستعاضت عنها بسلسلة مبادرات فردية أقحمت فيها كبريات الشركات الصناعية بصفة شريك أساسي. الا أنّه برز خلال المؤتمر تمايز بين موقفي الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى. فمواقف الاتحاد الأوروبي كانت تتصّف عموماً بقدر أكبر من الليونة في التعاطي مع عدد من الملفات الرئيسة، كمسألة الانحباس الحراري واتفاقية كيوتو التي يؤيّدها الاتحاد. لكن على الرغم التباين في بعض المسائل، فقد كان ثمة توافق بين الدول الاقتصادية الكبرى

على عدم الالتزام بتقديم أية مساعدات اضافية كبيرة للدول النامية أو تقليص الاضرار بمصالح قطاعات المزارعين. والمعلوم أن القوى الاقتصادية الكبرى الغربية تمنح المزارعين في بلدانها دعماً مالياً يساوي ٥ أضعاف المساعدات المقدمة للدول النامية. كما يُقرّ المسؤولون في تلك الدول أن هذا النوع من الدعم للمزارعين يسدّ أبواب تلك الدول أمام منتجات دول العالم الثالث، لا بل يؤدي إلى إغراق أسواقها بمنتجات البلدان الصناعية مما يلغي فرصة المنافسة. ويرى المراقبون في ذلك تناقضاً فاضحاً مع سعي الدول الصناعية الى فتح الأسواق العالمية أمام حرية التجارة وهو الأمر الذي يُعتبر احد ركائز مسار العولمة.

خرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها:

١- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة ١٩٩٢

٢- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر التي لم ينجم سوى توصيات غير ملزمة ، وتشجيع حركة التجارة العالمية.

٣- المياه والصرف الصحي: تعهدت الشعوب بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، وهو العام ذاته المحدد كهدف لتوصيل المياه النظيفة لنفس العدد من سكان العالم. وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٩٧٠ مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك خلال ثلاث سنوات. كما أطلق الاتحاد الأوروبي، مبادرة تسمى "المياه من أجل الحياة". وتلقت الأمم المتحدة ٢١ التزاماً آخر بقيمة ٢٠ مليون دولار.

٤- الطاقة: تعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة، لكنهم لم يحددوا موعداً زمنياً أو أهدافاً، وتدعم خطة العمل خطة أفريقية لتوفير الطاقة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في

الدول الفقيرة. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، وقالت الولايات المتحدة انها ستستثمر ٤٣ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٣ كما تلقت الأمم المتحدة ٣٢ التزاماً بالشراكة بقيمة مليون دولار.

٥- الصحة: وافقت القمة على أنه بحلول العام ٢٠٢٠ سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالناس والبيئة. وأكدت الولايات المتحدة على خطط لانفاق ٢٣ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٣ على مشاريع الصحة وصندوق عالمي لمكافحة الايدز، والملاريا، والدرن، والأمراض الفتاكة الأخرى. وتلقت الأمم المتحدة ١٦ التزام شراكة بثلاثة ملايين دولار في شكل تعهدات.

٦- الزراعة: قالت الولايات المتحدة أنها سوف تستثمر ٩٠ مليون دولار العام القادم في برامج للزراعة المستدامة، وتلقت الأمم المتحدة ١٧ طلب شراكة بتمويل جديد قدره مليونا دولار.

٧- التنوع البيئي: تعهدت دول العالم بخفض الخسارة في التنوع البيئي بحلول العام ٢٠٠٤ و "بتقليل كبير" في معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول العام ٢٠١٠ ، كما تعهدت أيضاً باعادة المصايد لأقصى إنتاجها المستدام بحلول عام ٢٠١٥ وتأسيس شبكة من المناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠١٢، وأعلنت الولايات المتحدة عن مشروع للغابات بقيمة ٥٣ مليون دولار من العام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، وتلقت الأمم المتحدة ٣٢ مبادرة شراكة بقيمة ١٠٠ مليون دولار في شكل تمويل جديد. ويبقى السؤال ما إذا كانت تلك الهيئات سوف تقوم بمراجعة أولوياتها واستراتيجيات عملها على ضوء هذا الفشل الأخير الذي يضاف إلى السجل غير المشجع للمؤتمرات الدولية المشابهة، أم تستمر بمراهناتها الخاسرة التي لن تؤتي أوكلها بالنسبة لأكثرية الفقراء في دول العالم الثالث.

رابعا ـ المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية فى الفترة من ٣ـ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧بالى – اندونيسيا

تشارك مجموعه من الدول في قمة بالي باندونيسيا في قضيه مكافحة التغير المناخي. فحتى الرابع عشر من ديسمبر٢٠٠٧ وهو موعد انتهاء القمة، يفترض أن تضع الدول المشاركة خارطة طريق لمفاوضات تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام ٢٠١٢. إلا أن البحث عن سبل التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مسؤولية قررت بعض المنظمات الغير حكومية وبعض الأفراد تحملها بغية حماية البيئة والكرة الأرضية، وخصوصا وان الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسب ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي.

أن جهود الأفراد والمنظمات الغير حكومية في مكافحة الاحتباس الحراري أطلقت ناقوس الخطر حول التغير المناخي إلا أنها لا تكفي ما لم تدعم بقرارات سياسية شجاعة من قبل الدول الصناعية العظمة المعنية بالأمر أولا وأخيرا.

١- عالمية المؤتمر:- قبل عقد مؤتمر بالي الذي افتتح في الفترة من (٣- ١٤- ديسمبر ٢٠٠٧) باندونيسيا لمناقشة الاضطراب في المناخ، صدر تقرير متشائم بالبيئة والتلوث عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تناول الشأن البيئي بعبارات من نوع «عدم مساواة وعدالة واضطرابات وغيرها»، ووصف من خلالها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشائكة التي رأى أنها في صلب الملفات الساخنة المدرجة في مؤتمر "بالي العالمي حول المناخ".

١- فاعليات الاجتماعات:

بدأت الاجتماعات بعقد اجتماع لمجموعة ٧٧ والصين تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتفعيل صندوق التكيف ، وفيما يلي أهم النقاط التي نوقشت:

١. الثقة
٢. الجهات التنفيذية
٣. المراجعة

وأهم ما تم الاتفاق عليه كرأي المجموعة هو:

أ- يجب تحديد احتياجات الدول النامية من الصندوق بشكل واضح.

ب- إذا قام مرفق البيئة العالمي بالإدارة فيجب تحديد قواعد العمل الدور الحقيقي للمرفق.

ج- يوجد فجوة في الاتصال بين دول المجموعة ولابد من التوصل لحل لهذه المشكلة

د- يقوم التصويت على الموافقة على تمويل مشروعات التأقلم المقدمة بطريقة صوت واحد لكل دولة ، وفي حالة وجود عضو بمجلس الإدارة من إحدى الدول التي تقوم بتقديم مشروع للحصول على تمويل ، يكون صوته بديلا عن صوت الدولة حتى لا يحتسب بصوتين

ه- عدد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة – اجتماعين

اتضحت خلال المناقشات أن دول الاتحاد الأوروبي واليابان تؤيد قيام المرفق بإدارة الصندوق ، مؤكدين أنه جهة ذات خبرة جيدة في الإدارة المالية ، وأن المقترح المقدم يحتوي على العديد من التفصيلات التي لا حاجة لها في الوقت الحالي ويجب التركيز على تفعيل الصندوق أولا

بينما أصرت مجموعة ٧٧ والصين على رأيها بأن صندوق التأقلم يتبع لاجتماع الأطراف ، وأنه لابد من أن يكون لاجتماع الأطراف

السلطة في متابعة ومراقبة الجهة التي ستقوم بالإدارة ، ولابد أن تخضع جهة الإدارة لمحددات العمل التي تم الاتفاق عليها.

أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تقوم سكرتارية UNFCCC بتقديم المساعدة لسكرتارية صندوق التأقلم ، كما طلب الاتحاد ضرورة توفير مشروعات تأقلم جادة في أسرع وقت

طالبت الدول الجزرية الصغيرة بضرورة وضع برنامج واضح المعالم لتسهيل الحصول على التمويل ، وأيدتها في ذلك الدول الأقل نموا ، والتي أكدت أيضا على أن التمويل المتاح حاليا لا يفي باحتياجات كل الدول لتغطية تكاليف التأقلم ، ويجب وضع أولويات للحصول على التمويل .

تقييم عام:

اتضح من المناقشات الموقف المتشدد لدول الاتحاد الأوروبي ، وإصرارهم على دعم مرفق البيئة العالمي لإدارة صندوق التأقلم

كان حضور الدول الأفريقية – الأكثر تأثرا بمردودات التغيرات المناخية ، والمأمول أن تكون أكثر الدول استفادة من ميزانية صندوق التأقلم – مقتصر على مصر ، وكينيا ، وغامبيا ، وجنوب أفريقيا

من الأهمية أن تتقدم مصر بالترشيح لعضوية مجلس إدارة صندوق التأقلم – سواء عضوا أساسي أو ضرورة إعداد مشروعات تأقلم في القطاعات المهددة ، والانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتأقلم .

أن تشمل اتفاقية ما بعد كيوتو أهداف كمية محددة قصيرة الأجل و متوسطة الأجل بالإضافة إلي ترتيبات خاصة لتحويل و نقل التكنولوجيا و توفير الدعم اللازم لذلك و بناء القدرات و إجراء تقييم أعم و اشمل للتأثيرات المحتملة لتغيرات المناخية علي الدول النامية .

٣ـملف الإحتباس الحراري: مخاطر متنوعة ترافق تغيرات مناخ العالم

من أعقد الملفات التي طرحت على المؤتمر هو مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ حيث تمحور حول :

١- الارتفاع "المفاجئ" في درجات الحرارة : أقرّت لجنة تابعة للأمم المتّحدة تقريرا مناخيًّا اعتُبر نقطة تحوُّل كبرى، وقالت اللّجنة إنّه يتعيَّن على العالم أن يتصرَّف بسرعة لمنع وقوع أسوأ النتائج المتوقّعة في مجال تغيُّر المناخ.

ففي أعقاب محادثات شاقّة أجروها في مدينة فالنسيا الإسبانيَّة، وافق العلماء المشاركون على وثيقة يأملون أن يرسموا من خلالها إطار الحوار بشأن المرحلة القادمة من مكافحة التغيُّر المناخي.

وقد أقرَّت الوثيقة بحقيقة أنَّ الاحتباس الأرضي "بيِّن إلى درجة لا لبس فيها" وقالت إنَّ هذا قد يؤدِّي إلى عواقب "وخيمة ومفاجئة ويصعب وقفها" في المستقبل..

وكان المندوبون إلى اجتماع اللجنة الدَّوليَّة لتغيُّر المناخ قد أوجزوا آلاف الصفحات من التحليلات العلميَّة وأضافوا إليها العناصر التي وردت في التقارير الثلاثة السابقة لهذا العام حول علم تغيُّر المناخ والعواقب والتكيُّف والخيارات التي تخفِّف من حدَّة المشكلة.

يُذكر أنَّ بان كان قد دعا في وقت سابق هذا الشَّهر للتحرُّك بسرعة من أجل السَّيطرة على مشكلة التغير المناخي التي تجتاح العالم، وذلك خلال زيارته للقارة القطبية الجنوبيَّة لتفقد آثار الاحتباس الحراري. وتعهَّد بان خلال زيارته بجعل مسألة إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة من أولويَّات عمله.

وقال بيل هاري، عالم المناخ الاسترالي، إن هذا التقرير هو الأقوى الذي تصدره اللجنة الدولية للتغير المناخي، لكنه يوضح أنه لا يزال هناك وقت لتدارك الوضع.

ومن بين الاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها التقرير أن التغير المناخي بات "مؤكدا ولا مجال للتشكيك فيه"، وأنه من المرجح بنسبة تزيد على ٩٠ بالمائة أن تكون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بفعل

البشر السبب الرئيس في تغير المناخ، وأن تداعيات ذلك يمكن تقليصها بتكلفة معقولة".

ويعزز هذا التقرير النبرة التي استخدمت في التقارير السابقة وخاصة في التحذير من أن تغير المناخ قد يجلب "تداعيات مفاجئة ولا يمكن منعها". وقد تشمل هذه التأثيرات الذوبان السريع للانهار الجليدية وانقراض أنواع من الحيوانات.

وقال هانز فيرولمي، مدير برنامج التغير المناخي في منظمة دبليو دبليو إف البيئية، "إن تغير المناخ قائم، فهو يؤثر على حياتنا واقتصادياتنا، ونحن بحاجة لفعل شيء تجاهه".

وأضاف "بعد هذا التقرير، ليس باستطاعة أي سياسي أن يقول إنه لا يعرف ما هو تغير المناخ أو ما الذي عمله بصدده".

وقدمت منظمة دبليو دبليو إف خلال مؤتمر صحفي شهادات "لشهود على تغير المناخ" من مختلف مناطق العالم.

وقال أحد الشهود، وهو راعي لقطعان أيائل الرنة في النرويج وهو من الشعوب الناطقة بلغة "سامي": "تأخر الشتاء شهرا ونصف الشهر عن المعتاد، لقد لاحظنا طيورا وحشرات ليس لها أسماء في لغتنا".

٢- الامم المتحدة تعول على تقرير علمي للتحرك في مجال تغير المناخ: قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون، إن على الحكومات أن تفعل المزيد من أجل محاربة ارتفاع درجة حرارة الارض في ضوء تقرير علمي صادر عن الامم المتحدة الذي يصف الضرر الواقع للطبيعة على أنه مخيف لدرجة خيالية.

وأضاف بان متحدثا لمندوبي أكثر من ١٣٠ دولة في بلنسية "هذا التقرير سيقدم رسميا الى مؤتمر (التغير المناخي) في بالي" مشيدا بالمندوبين الذين وافقوا على قواعد استرشادية معتمدة بشأن مخاطر التغير المناخي أمس. بحسب رويترز.

وقال "لقد مهد ذلك بالفعل الساحة لتحقيق انفراجة حقيقية.. اتفاق على بدء مفاوضات تهدف من أجل اتفاق شامل للتغير المناخي يمكن لجميع الدول أن تتبناه."

وخص بان بالذكر الولايات المتحدة والصين أكبر بلدين يبثان انبعاثات للغاز مسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. ولا يلتزم البلدان بأي قيود خاصة بخفض الانبعاث كما تفعل الدول الكبرى. ورحب بمبادرة البلدين ودعاهما لبذل المزيد.

وقال بان في مؤتمر صحفي "أتطلع لأن أرى الولايات المتحدة والصين تلعبان دورا بناء اعتبارا من مؤتمر بالي.. يمكن للبلدين أن يتوليا إدارة الأمر بطريقتهما."

وأشار الى أنه شاهد الجروف الجليدية تتكسر في القارة المتجمدة الجنوبية ورأى الانهار الجليدية الذائبة في شيلي. وزار غابات الامازون التي قال انها "اختنقت" جراء ارتفاع درجة حرارة الأرض.

٣- آسيا خط المواجهة الاول مع مخاطر التغير المناخي : حذر خبراء البيئة من أن قارة آسيا هي الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة التغير المناخي.

جاء ذلك في سياق تقرير أعده تحالف يضم ٢١ من وكالات للبيئة والمساعدات الانسانية منها أصدقاء الأرض والسلام الأخضر وأوكسفام بالتعاون مع الهيئة الدولية للبيئة والتنمية. وحذر التقرير من ان الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي تهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته دول القارة الآسيوية على مدى العقود الماضية.

٤- إطلاق ثاني أوكسيد الكربون ارتفع في ٤٠ دولة صناعية والأمم المتحدة تحذر من تحول الجزر إلى فردوس مفقود : قال كبير المسؤولين المناخيين بالامم المتحدة في افتتاح مؤتمر مهم تعقده الهيئة الدولية حول المناخ في بالي امس إن قرارات الحكومات هذا الاسبوع

ستحدد ما إذا كانت الجزر في العالم ستتحول إلى «فردوس مفقود» بفعل الآثار المدمرة للاحتباس الحراري.

واتهم يفو دي بوير رئيس سكرتارية حماية البيئة في الأمم المتحدة، الدول الصناعية الكبرى بعدم فعل ما يكفي من أجل حماية البيئة. ويهدد الاحتباس الحراري خصوصا اندونيسيا الأرخبيل الذي يمكن أن يفقد ألفي جزيرة في حال ارتفع مستوى مياه المحيطات.

الفصل الثالث

نظـــــرة حول التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيـد : نشير هنا إلى أن دراستنا سترتكز حول تأثير القطاع الصناعي على البئية فقط من خلا ل ما يفرزه من بقايا ونفايات.هذا القطاع الذي اعتبر خلال السبعينات والثمانينات قطاعا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فحظي باهتمام كبير ووجهت له مبالغ ضخمة متزايدة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في الإقتصاد الجزائري، وبالتالي يتوجب عليه تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة ودفع عجلة التنمية في البلاد، لكن المهام التي أسندت إليه والتي تتجاوز نطاقه ، جعل تسييره سلبي اتكالي ومع الاستعمال اللاعقلاني واللارشيد لموارده وطاقاته ،حيث بقي يعمل بنسبة ٥٠٪ من إمكانياته الإنتاجية ، جعل مردوده غير مقبول لا من ناحية حجم الإنتاج ونوعيته وتكاليفه، ولا من ناحية الكم الهائل من الفضلات والنفايات من المواد السامة ، ومع ذلك كان مدعما تدعيما كليا من الخزينة العمومية ، ولم يؤخذ بعين الإعتبار التأثير السلبي على البيئة من سنة إلى أخرى.

وبتتبع تطور حجم المواد السامة التي يفرزها القطاع الصناعي سنويا ، يكتشف حجم الكارثة وأثرها السلبي على المجتمع والإقتصاد والبيئة .فحسب إحصائيات ١٩٨٩:

فإن قطاع النسيج وحده بلغت نفاياته ١٠٦٦٢طن موزعة موزعة على النحو الآتي:- ٤٩٨٧ طن قطن. -٢٨٠٣ طن صوف . - ١٨٦٠ طن مواد صناعية صافية . ٨٢٥ طن مواد صناعية مدمجة .- ١٨٧طن مواد أخرى.لتصل سنة ٢٠٠٠إلى ٢٢١١٥٤ طن .

كما أن بقايا الجلود في منتصف الثمانينات حوالي ٥٠٧٦لتصل بداية التسعينات إلى ٧١٦٥ طن وتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٠٠٠٠ طناسنويا.

كما قدرت خلال الثمانينات نفايات المناطق الصناعية والوحدات العمومية و والخاصة لمدينة الجزائر لوحدها والتي تلقى في مزبلة وادي السمار بأكثر من ٨٠٠٠طن يوميا متمثلة أساسا في الورق والخشب والخردة والحديد والزجاج ، البلاستيك، النحاس، ومختلف المواد الكيمياوية الأخرى ، معنى هذا أنها وصلت سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٥مليون طن سنويا.هذه صورة جد مختصرة عن تطور حجم النفايات الصناعية في الجزائر . كما أن جل المجمعات الصناعية استوطنت بالقرب من المجمعات السكانية وما لهامن تأثير سلبي على حياة المواطنين .وكل مواطن يشعر بهذه الحقيقة يوميا.

أولا-تأثير التنمية الصناعية للتنمية بصورة عامة آثار سلبية عديدة:

A-الصحة العمومية و البيئة :

فعلى سبيل المثال لاالحصر : مركب الإسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي للمنطقة بمقدار ١مليون دج، ويتسبب مركب الأسمدة الفوسفاتية لمركب الحجار بـ ١,٥ مليون دج . أما مركبي الأسمنت لكل من حامة بوزيان(قسنطينة) ومفتاح (البليدة) فقد قضى على كل المنطقة الفلاحية وخاصة حقول الفواكة.،زيادة على أن القطاع الصناعي يستهلك كمية كبيرة من المياه مع ندرتها مقابل طرحه للمياه المستعملة والسوائل الخطيرة والنفايات الصناعية الأخرى السامة دون معالجة حيث ترمى في المزابل العمومية أو في البحار أو تترك في المناطق المهجورة دون مراعاة لشروط الأمن والصحة العمومية والبيئة.فبناءا على الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية فإنه: مع بداية التسعينات أكثر من١٠٠٠٠٠طن وحل الهيدكسيد المعدني ، و١٦٠٠طن وحل الزئبق و١٥٠طن نفايات سامة و٤٠٠٠طن وحل الدهون و١٠٠٠٠طن نفايات السولفات و٣٠٠٠طن أحماض مستعملة .منتشرة عبرالتراب الوطني ولاعجب من هذاالوضع مادام قد صرح بعض المسؤولين

في مرحلة ما" أن الجزائر لاتضحي بتنميتها في مذبح البيئة"بل أنها "تكون جد سعيدة بمساعدة البلدان الصناعية لحل مشاكلها المتعلقة بالتلوث بتحويل موادها الأولية على أرض الجزائر"، ودون التفكير أن الدولة تتحمل مصاريف جد ضخمة لما يترتب عن النفايات من تلوث للبيئة وتدهور للمحيط وانتشار للأمراض وتدهور للتربة وفقدان للتنوع الحيوي وتغيرات جوية متقلبة ويمكننا جمع وتلخيص مشاكل البيئة مايلي:

- تلوث الهواء :تطرح الوحدات الصناعية الكثير من ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان وغيرها والتي تفرض تكاليف خطيرة على الصحة والإنتاجية ، فالمستويات الهائلة للدخان والغبار مسؤولة عن الوفيات المبكرة لما يفوق ٣٠٠ألف إلى ٧٠٠ألف سنويا، وعن نصف حالات السعال المزمن وامرض التنفس المزمنة الأخرى .إن المشاكل الصحية لسكان حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة ، وسكان المناطق المجاورة لمركب الإسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو بالشلف أو مركب الأميانت ببرج بوعريريج ، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة إلا مثالا على ذلك . وتأثير التلوث على الإنتاجية يظهر من خلال القيود المفروضة على النشاط الصناعي في الأوقات الحرجة وتأثيرالأمطار الحمضية الناتجة عنه في الغابات والأجسام المائية وفي المحيط الطبيعي بشكل عام.

B.تلوث المياه وندرتها: تتسب الوحدات الصناعية في تلويث المياه بما تطرحه من مواد سامة وملوثة ومواد كيماوية صلبة أو سائلة ، هذا زيادة على استعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها .فحسب إحصائيا الأمم المتحدة فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا يعزى لتلوث المياه ، وفي الجزائر في كل سنة (أكثر من ١٥٠وفاة سنويا بسبب الأمراض المتنقلة عن المياه كالتيفوئيد والكوليرا وغيرها). إضافة إلى افتقار مليار نسمة إلى المياه الصالحة للشرب في البلدان النامية وحوالي ١,٧مليارنسمة إلى سبيل

الحصول على الصرف الصحي .وهذا الوضع المذهل يسبب ٩٠٠مليون نسمة لأمراض الكوليرا والتيفوئيد .

مما دفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق على توفير المياه للمدن والأرياف .كما أن الإفراط في ضخ المياه الجوفية يؤدي إلى انزلاقات في الأرض وغمر بالمياه (كظاهرة تصاعد المياه في الصحراء- وادسوف- ورقلة).جيث أثر على الإنتاج الفلاحي بشكل كبير وإن استمر الحال على ماهو عليه فقد تصبح المنطقة في وقت ما غير قابلة للإسكان هذا بالمقابل أن نقص المياه يؤدي إلى شل النشاط الصناعي.

C- **تلوث الأراضي الزراعية:** إن ما تنتجه الوحدات الصناعية من النفايات الصلبة مثل بقايا المواد الإسمنتية وبدون معالجتها وطرحها في المزابل العمومية ،مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة العفنة وانسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل فتطلق في المياه الجوفية خليطا ساما يؤثر على التربة وعلى مصادر وخزانات المياه .زيادة على ماتسببه من حرائق وتلوث للمحيط والجو.

ثانيا - الجانب التشريعي لتسيير النفايات في الجزائر

بهدف المحافظة على البيئة ، ومحاربة الانعكاسات السلبية للتنمية الاقتصادية والنشاطات المختلفة صدر القانون رقم : ٠١-١٩المؤرخ في : ١٢ديسمبر ٢٠٠١ والذي سوف نتطرق إلى بعض من بنوده:

١- مبادئ تسيير النفايات: يرتكز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- الوقاية والتقليص من انتاج وضرر النفايات.
- تنظيم فرز النفايات .
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها ، أو برسكلتها.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.

- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة ،وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

٢ـ النفايات وأنواعها:

١- النفايات : البقايا الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج أو الإستعمال ، وبعبارة أخرى كل مادة أو منتوج يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه ، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

٢- أنواع النفايات :

أ- النفايات المنزليةوما شابهها :كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها .

ب- النفايات الضخمة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لايمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

ج- النفايات الخاصة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لايمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية .

د- النفايات الخاصة الخطرة: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية الموادالسامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو بالبيئة.

ه- النفايات الهامدة : كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لايطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو كيميائيأو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ

والتي لم تلوث بمواد خطرة أو بعناصر أخرىتسبب أضرارا يحتمل أن تضر بالصحة العمومية ،أو بالبيئة.

٣ – واجبات منتجي النفايات: إن المشرع الجزائري حددبدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها

A - منتجي النفايات الخاصة : ينشأ مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصةمن قبل وزارة البيئة مع التنسيق مع الوزارات المكلفة بالصناعة والطاقة والصحة والفلاحة والنقل والتجارة والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم والموارد المائية والتعمير والمالية والدفاع وكل مؤسسة معنية ، متضمنا الأسس الآتية :

- جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني .
- الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا وكذلك تلك المخزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها.
- المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات .
- تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة.
- الإحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لإنجاز منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الإقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

الواجبات :ـ يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص.

- يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى.
- يجب أن تخضع النفايات الناتجة عن النشاطات العلاجية لتسيير خاص .وتكون إزالة هذه النفايات على عاتق المؤسسات المنتجة لها ،

ويجب أن تمارس عملية الإزالة بطريقة يتفادى من خلالها المساس بالصحة العمومية أو بالبيئة.

- يمنع منتج النفايات الخاصة الخطرة أو الحائز لها من تسليمها أو العمل على تسليمها إلى أي شخص آخر غير مستغل لمنشأة مرخص لها بمعالجة هذا الصنف من النفايات ..
- يحظر إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها.
- يلزم منتجوا أو حائزوا النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات.كما يتعين عليهم دوريا تقديم المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الإجراءات المتخذة والمتوقعة اتفادي إنتاج هذه النفايات بأكبر قدرممكن.

B- النفايات المنزلية وماشابهها:

١- التسيير : ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها ، متضمنا :

- جرد كميات النفايات المنزلية وماشابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلديةمع تحديد مكوناتها وخصائصها.
- الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين القدرات المتوفرة.
- الاختيارات المتعاقبة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

٢- الواجبات: - تقع مسؤولية تسيير النفايات وما شابهها على عاتق البلدية والجماعات المحلية.

تنظم البلدية في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء.

ثالثا- تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة ، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة ، وسنحاول ذكر أغلب مجلات التدخل:

.1**-في مجا ل التلوث المائي:** تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات ١٠مدن يفوق عدد سكانها ٢٠مليون نسمة ، و إعادة تأهيل ٢٤محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية ، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء،وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ ١٧٠مليون دينار أنجزت منه ٥٠بالمائة.

٢-في مجال التلوث الجوي :إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات،وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية (كمال الشرقاوي غزالي،١٩٩٦)حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي ٤٠,٠٠٠سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز ١٦٠محطة منتشرة عبر كافة الإقليم -وإن

كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت- الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك ٢٧٢مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون،تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون،وإنجاز حوالي ٣٠مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير

.٣**في مجال النفايات الحضرية والصناعية**:إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة،كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته٢٦ مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر.كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق،وإن كانت حوالي ٥٠بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا ١٥ وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا

للمواد٠٣- ١٠من القانون رقم ٠٣- ١٠مؤرخ في ١٩جمادى الأول عام ١٤٢٤الموافق١٩ يوليو٢٠٠٣المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

٤. في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية: إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة١٩٩٢ بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر ، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الاطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة، يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى، وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار ٣,٦٠٠.

٥. في مجال الغابات وحماية السهوب: ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة ٠٣ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من ١٤٠٠هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات

التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ ٢٥مليار دينار

٦ـ **في مجال حماية التراث الثقافي**:يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، و سلوكات التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة..لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية ١٨ولاية منها الجزائر العاصمة ب١٥موقع، الاغواط، قسنطينة، وهران، غرداية...، وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب١,١١٤,٠٠٠دينار

٧ـ**في مجال التربية والتحسيس البيئي**: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

رابعا.استراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة

وضعت استراتيجية للعشرية من ٢٠٠١- ٢٠١١ تتركز حول تحقيق الأهداف التالية :

أ- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ

البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة .

ب- العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج- حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية ...لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

إن التنمية المستدامة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.

قائمة المـــــراجع والمصادر

أولا-المصادر:

- القرآن الكريم

ثانيا - المراجع

١)باللغة العربية:

١) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.

٢) وجدي محمود حسين، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.

٣) عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، طبعة خامسة، سنة النشر غير محددة.

٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية.

٥) رجال الفكر والدعوة في الإسلام.

٦) عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

٧) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة ١٩٧٨

٨) ناصر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ١٨٠٠- ١٨٣٠م ، د.

٩) رفعت المحجوب، الاشتراكية، " دراسة في الاقتصاد السياسي" دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦.

١٠) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، سنة النشر غير محددة.

١١) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد صحراوي إسماعيل، التطور الاقتصادي، سنة النشر غير محددة.

١٢) محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤
١٣ شارل أندري حوليات، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج ١ ، ترجمة مزالي، تونس، سنة النشر غير محددة.
١٤- الخطيب جمال ،العولمة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عبدين مصر ٢٠٠٢.
١٥- ا.أمير نوف ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، ترجمة د.علي محمد تقي عبد الحسين القز ويني ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٦.
١٦- الخضيري محسن أحمد ،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية ، مصر ٢٠٠٠.
١٧- الحمش منير ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، دار الأهالي للتوزيع –دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠١
١٨- أمين سمير ، نقد روح العصر ، ترجمة د.فهميه شرف الدين ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان سنة١٩٩٨
١٩- أمين سمير ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت/لبنان الطبعة الثانية ١٩٩٢.
٢٠- أمين سمير ، إمبراطورية الفوضى ؛ ترجمة د.سناء أبو شقراء ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٩١.
٢١- ادا جاك – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق – سوريا ،سنة١٩٩٨
٢٢- المرسى سيد حجازي ، المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية مصر ٢٠٠٠.

٢٣- الموســوي ضـياء مجيـد – اهتــزازات في أســس العولمــة–ديــوان المطبوعات الجامعية - الجزائر ،٢٠٠٥.
٢٤- الموسـوي ضـياء مجيـد –النظريـة الاقتـصادية الكليـة –ديـوان المطبوعات الجامعية –الجزائر- ١٩٩٣
٢٥- الحوات محمد علي ، العرب والعولمة، مكتبة مدبولي القاهرة مصر ،سنة ٢٠٠٢.
٢٦- المنـذري سـليمان ، الـسوق العربيـة المـشتركة في عـصر العولمـة، مكتبة مدبولي القاهر ة، سنة ٢٠٠٤.
٢٧- المـسافر محمـود خالـد – العولمـة الاقتـصادية هيمنــة الـشمال والتداعيات على الجنوب ،بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ، ٢٠٠٢.
٢٨- أبودوح محمد عمر حامد ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات البلدان النامية، الدار الجامعية ، مصر ٢٠٠٣.
٢٩- أبو شقرا كامل ، العولمة التجارية والإدارية والقانونية ، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية ٢٠٠١.
٣٠- البابـا طـلال– قـضايا التخلـف والتنميـة في العـالم الثالـث – دار الطليعة –بيروت ١٩٨٣ .
٣١- الـدوري محمـد أحمـد – التخلـف الاقتـصادي –ديـوان المطبوعـات الجامعية – الجزائر .١٩٨٣ .
٣٢- بن نبي مالك – المسلم في عـالم الاقتـصاد – دار الـشروق –القـاهرة - ١٩٧٢ .
٣٣- برهـان غليـون ، بيـان مـن أجـل الديمقراطيـة ،مؤسـسة الأبحـاث العربية بيروت/لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٦.
٣٤- بكار عبد الكريم ، العولمة ، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠.

٣٥- جالبرايت –تاريخ الفكر الاقتصادي (الحاضر صورة الماضي)، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة – الكويت سنة ٢٠٠٠
٣٦- هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٨
٣٧- هارالد كليمنتا - جيرالد بوكسبرغر ، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د.عدنان سليمان ، سلسلة الرضا للمعلومات ،دمشق/سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٩ .
٣٨- هدية عبد الله سعيد ، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد ، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٨١.
٣٩- زكي رمزي ، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٨٧.
٤٠- زلوم عبد الحي–نذر العولمة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت سنة ٢٠٠٠
٤١- حنفي حسن ،صادق جلال العظم ، ما لعولمة ، دار الفكر ، دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠٠.
٤٢- ياسين السيد – العولمة والطريق الثالث –الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، مصر ١٩٩٩ .
٤٣- يوري.ف.كاتشانيفسكي، عبودية –إقطاعية – أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة بيروت /لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٠.
٤٤- مرسي فؤاد – الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سنة ١٩٩١

٤٥- ميشيل دو فسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، مراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبدا للطيف سالم ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، العراق ٢٠٠١.
٤٦- نعوم تشو مسكي ، ماذا يريد العم سام ،ترجمة عادل المعلم – دار الشروق ، عمان / الأردن سنة ١٩٩٩.
٤٧- نبيل راغب ، أقنعة العولمة السبعة ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة /مصر سنة ٢٠٠١.
٤٨- عبد الحميد عبد المطلب- العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١
٤٩- عبد الحميد عبد المطلب ، آلية التعامل ، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، منشورات أكاديمية السادات، مصر ١٩٩٥.
٥٠- عوابدي عمار ،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة ١٩٩٣.
٥١- عارف دليلة ،بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة بيروت/لبنان ، الطبعة الثانية ،١٩٨٧.
٥٢- صقر عمر ، العولمة وقضايا معاصرة ، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ٢٠٠١ .
٥٣- فوكوياما فرنسيس ، نهاية التاريخ والعالم الآخر ،ترجمة وتعليق د.حسين الشيخ ، دارا لعلوم بيروت ،١٩٩٣.
٥٤- قطب سيد- العدالة الاجتماعية في الإسلام – دار الشروق مصر ١٩٧٤ .
٥٥- المحرر: فدوجلاس موسشيت ترجمة بهاءشاهين –مبادئ التنمية المستدامة الدار الدولية للإستثمارات الثقافية –مصر سنة ٢٠٠٠ .

٥٦- أ.فتحي دردار- البيئة في مواجهة التلوث- دار الأمل- تيزي وزو- الجزائر٢٠٠٢ .
٥٧- د.محمد دويدار - مبادئ الاقتصاد السيا سي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر- ١٩٨٢
٥٨- . يسرى دعبس :تلوث الهواء وكيف نواجهه، ط٢ ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.
٥٩- .محمد السعيد فرح:ما...علم الاجتماع ؟ منشأة المعارف، الإسكندرية ،دون ذكر السنة
٦٠. عصمت موجد الشعلان: التلوث البيئي،مراجعة حامد أحمد والطيب حاج علي أحمد ، ط١ ،منشورات جامعة المختار ،البيضاء، ١٩٩٦.
٦١- .حسن أحمد شحاتة :تلوث البيئة ،السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها ،ط١ ،مكتبة الدار.العربية ،مصر، ٢٠٠٠.
٦٢- حسن أحمد شحاتة : التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية ،ط١ ،الدر العربية للكتاب، ٢٠٠٠.
٦٣- .رمضان محمد : الصحة النفسية والتوافق، ط٣، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٩٨
٦٤- كمال الشرقاوي غزالي:من أجل بيئة أفضل- التلوث البيئي ،العقدة والحل- مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، ١٩٩٦.
٦٥- عبدا لرحيم حمدي –الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي – الخرطوم – أكتوبر ٢٠٠٨
٦٦- يوسف كامل محمد –المصرفية الإسلامية ، الأساس الفكري – دار الوفاء –مصر ١٩٩٦-
٦٧- ممدوح مراد- الاقتصاد والفائدة ، النهضة للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٩٥ .

٦٨- حسين شحاته- المنهج الإسلامي للإصلاح الاقتصادي – دار الطباعة والنشر القاهرة ١٩٩٣.
٦٩- جمال لعمارة - اقتصاد المشاركة –نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق – مركز الإعلام العرب –الجيزة القاهرة .
٧٠- رشيد حيمران –مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر٢٠٠٣-
٧١- محمد الشوكاني ، نيل الأوطار ، الجزء الخامس – الطبعة الأولى ، دار الجيل بيروت ١٩٧٦ .
٧٢- يوسف القرضاوي –الحلال والحرام في الإسلام ، مكتبة دار الهدي – الجزائر ١٩٨٣
٧٣- أحمد النجار –المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، مصر ،
٧٤- منير ابرهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر ١٩٩٧.
٧٥ - محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، ١٩٩٥.
٧٦- مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.
٧٧ - فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ١٩٩٨ – ١٩٩٩.
٧٨- ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩.

باللغة الأجنبية

1- Antoni ,Opinions About Economics Laws.

2- G. E. kink, a Short History on the Middle East, 1954 2

3- Histoire des Economiques, Dalloz.

4- W.A Lewis , Economic Survey , 1919 -39 ،

5- G. Picard, la civilisation de l'Afrique Romaine 1959

6- L. Homo, l'Italie Primitive et les débuts de l'impérialisme Romaine, Paris, 1953.

7- Boutin , la Connaissance des Villes Fortes et Batteries .publie par G. Esquer, Paris

الجــــــــرائد والمجلات

باللغة العربية

١- التمويل والتنمية فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي: عدد سبتمبر١٩٩٥ ،عدد مارس٢٠٠١، عدد مارس ٢٠٠٠ ، سبتمبر ١٩٩١، مارس١٩٩٢ ،سبتمبر٢٠٠٢ ، ، جوان ١٩٩٦ ،جوان ١٩٩٨ ، ديسمبر ١٩٨٨

٢ الأستاذ: ميلود تومي - النفايات وضرورة معالجتها إقتصاديا - مجلة العلوم الإنسانية عدد١٦ ديسمبر٢٠٠١ جامعة منتوري قسنطينة.

٣- مجلة جامعة دمشق المجلد التاسع عشر العدد الأول ٢٠٠٣

٤- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد١٠سنة٢٠٠٢

٥- جريدة الشروق العدد ٢٤٥١ ٢٠٠٨/١١/٩ الجزائر

٦- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة ٢٠٠٣ .

٧- هيل عجمي الجميل- مجلة جامعة دمشق المجلد التاسع عشر العدد الأول ٢٠٠٣ ص٢٨١

٨- عبد المجيد بوزيدي : كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر ؟ جريدة الشروق العدد ٢٤٥١ ٢٠٠٨/١١/٩ الجزائر ص ٢١.

٩- بشير مصطفى : أمام انهيار البورصات بعودة من باريس لتداول الصكوك الإسلامية جريدة الشروق العدد ٢٤٢٥. ٢٠٠٨/١٠/٩ الجزائر ص ٢٠

بالفرنسية:

1- Algérie-environnement, publication trimestrielle ,no3,2000.1

2- Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, publication périodique,n0 2,Juin1997 .

3- Ministére de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable.2002.

4- Santé plus :Biodiversité des zones arides, mensuel des formations et d'informations médicales ,no 61,Alger,1998.

5- Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

المنشورات والمطبوعات.

بالعربية:

١- البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقرير التنمية في العالم عام ١٩٧٩.

٢- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية- التقرير السنوي لسنة١٩٩١.

٣- صندوق النقد الدولي ، إحصائيات سنة ١٩٩٣.

٤- الأمم المتحدة ، إحصائيات سنة ١٩٩٧.

٥- الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي لسنة ١٩٩٦.
٦- البنك العالمي، تقرير التنمية لسنة١٩٩٥.
٧- - قانون يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها(قانون رقم :٠١-١٩ المؤرخ في : ٢٠٠١/١٢/١٢)
٨- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة :تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، ٢٠٠٠.

مواقع الانترنيت :

1- -www.inctad.com 1
2- www.aljazeera.net 6/11/2008
3- http://azmah.wordpress.com/2008/10/10 :
4- www. isegs.com/forum

الأطروحات والرسائل الجامعية.

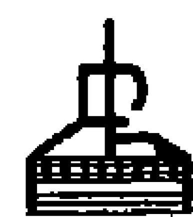
١- مدين جواد علي – التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – الجمهورية العربية السورية- سنة ٢٠٠٠.، أطروحة دكتوراه.
٢- خبابه عبداللة –سياسة الأسعار في إطار العولمة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة ٢٠٠٧- أطروحة دكتوراه.
٣- الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، ١٩٩٧.

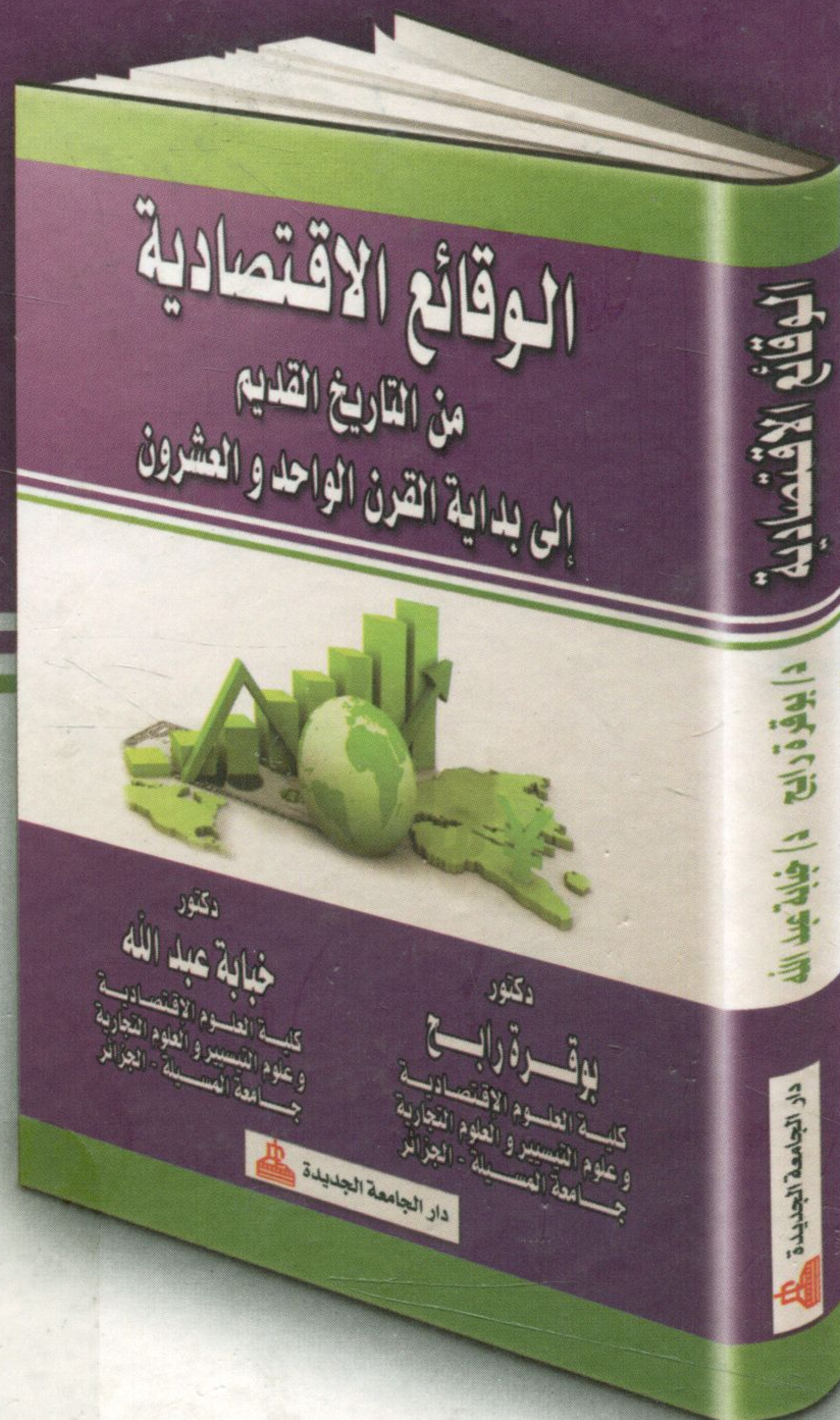
فهرس المواضيع

الموضـــــــــــوع	الصفحة

الموضـــــــــوع	الصفحة

رقم الإيداع	٢٠١٢/١٩٦٣٩
الترقيم الدولى I.S.B.N	
978-977-6410-17-6	

دار الجامعة الجديدة للنشر 
٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة الإسكندرية ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail. : darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com






دار الجامعة الجديدة
٣٨-٤٠ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية
تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ - فاكس: ٤٨٥١١٤٣ - تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
Email darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com